جامعـــــة الحـــاج لخضـــر باتنـــة1ـ
كليـــة الحقوق والعلـــوم السياسية
قســـــم العلـــوم السياسية

# السياسات الأمنية في غرب المتوسط في ظل الإرهاب العالمي الجديد

أطروحة مقدمة لنيل شهـــادة دكتوراه (ل.م.د) في العلوم السياسية
تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطية

إعـــــداد الباحثـــــة:
سليمة الذيب

إشـــراف الأستاذ الدكتور:
دلال بحري

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاســـم واللقـــب | الدرجـــة العلميـــة | الجامعـــــة | الصفـــــة |
|---|---|---|---|
| راقدي عبد اللّه | أستاذ التعليم عالي | جامعة باتنة1 | رئيسا |
| دلال بحري | أستاذة التعليم العالي | جامعة باتنة1ـ | مشرفا ومقررا |
| هادية يحياوي | أستاذ التعليم العالي | جامعة خنشلة | عضوا مناقشا |
| السعيد لوصيف | أستاذ محاضر(أ) | جامعة باتنة 1 | عضوا مناقشا |
| جويدة حمزاوي | أستاذ محاضر(أ) | جامعة سطيف | عضوا مناقشا |

السنـــة الجامعية: 2023ـ2024

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي انجاز عملي هذا بفضله، فله الحمد أولا واخرا.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان الى مشرفتي الأستاذة الدكتورة **دلال بحري** التي تفضلت بقبول الاشراف على هذا العمل، وكانت لي صدرا رحب وخير مشجع ومرشد وموجه، فلها كل احترامي وتقديري.

والشكر الجزيل لرئيس لجنة التكوين في الدكتوراه الأستاذ الدكتور **زغدار عبد الحق** على توجيهاته ومرافقته لنا منذ بداية التسجيل في الدكتوراه.

ويسرني أيضا ان أوجه شكري للزميلة والاخت **نهاد رحمين** التي غمرتني بالنصيحة والتوجيه.

وأعبر عن جزيل شكري وعرفاني أيضا لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة 1.ولا أنسى أعضاء اللجنة الذين سيناقشون هذه الاطروحة، لهم مني كل الاحترام والتقدير.

# إهـــــــداء

....الى والدي الغاليين أطال الله في عمرهما ، زوجي الكريم ، بناتي أسيل ونورسين، اخوتي.

**الملخـص:**

تسلط هذه الدراسة الضوء على السياسات الأمنية في منطقة غرب المتوسط في ظل التنامي المتصاعد للإرهاب العالمي الجديد في المنطقة التي أصبحت مسرحا للعديد من العمليات والنشاطات الاجرامية، خصوصا في الوقت الذي توفر فيه الفرص التكنولوجية مزايا جديدة وغير مسبوقة، ومختلفة عن تلك التي كانت سائدة من قبل(احداث 11 سبتمبر 2001)، ويعد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" نموذجا للإرهاب العالمي الجديد الذي خلق العديد من الاشكالات ذات الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية، كما أثر على منطقة غرب المتوسط وأصبح محركا رئيسيا لسياساتها ، وذلك لاعتماده على العديد من الوسائل والآليات الحديثة في سياسته التوسعية والإجرامية، والتي انعكست سلبا على أمن واستقرار المنطقة التي تعد أصلا بيئة خصبة لمختلف التهديدات الأمنية.

تهدف هذه الدراسة الى رصد أهم الترتيبات الأمنية التي سعت دول منطقة غرب المتوسط لاعتمادها لمكافحة الإرهاب العالمي الجديد والحد من تطوره وانتشاره في المنطقة، حيث تم التركيز على السياسات ذات النهج اللين (التدابير اللاعنفية) والنهج الصلب (التدابير القسرية) التي انتهجتها دول المنطقة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، في محاولة منها جعل المنطقة أكثر أمنا واستقرارا.

خلصت هذه الدراسة الى أن للإرهاب العالمي الجديد أثرا بارزا على بناء الأمن والسلم في منطقة غرب المتوسط، كما أصبح يدخل ضمن الانشغالات الأمنية ويشكل محركا رئيسيا في صياغة السياسات الأمنية في المنطقة، كما ساهمت الجهود الأمنية في المنطقة بشكل كبير في الاستجابة للتهديد الذي يشكله الإرهاب العالمي الجديد وتقويض وتثبيط العديد من الهجمات الإرهابية، ومع ذلك تبقى هذه الجهود تحركها الاعتبارات الأمنية والمصالح القومية للدول بدل معالجة المظالم المشروعة والعمل على ازالتها، وهو ما يقف عائقا أمام بناء شراكات تعاونية قوية ومتينة تحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

**الكلمات المفتاحية**: الإرهاب العالمي الجديد، السياسات الأمنية، منطقة غرب المتوسط، سياسات أمنية ناعمة، سياسات أمنية صلبة.

**Abstract**

This study sheds light on security policies in the Western Mediterranean region in light of the escalating growth of new global terrorism in the region, which has become the scene of many criminal operations and activities, especially at a time when technological opportunities provide new and unprecedented advantages, different from those that prevailed before (the events of September 11, 2001), and the Islamic State "ISIS" is a model for the new global terrorism that has created many problems of local, regional and global dimensions, and affected the region. The Western Mediterranean has become a major driver of its policies, due to its reliance on many modern means and mechanisms in its expansionist and criminal policy, which has negatively reflected on the security and stability of the region, which is already a fertile environment for various security threats .

This study aims to monitor the most important security arrangements that the countries of the Western Mediterranean region sought to adopt to combat the new global terrorism and limit its development and spread in the region, where the focus was on policies with a soft approach (non-violent measures) and a hard approach (coercive measures) adopted by the countries of the region, whether at the local or regional level.

This study concluded that the new global terrorism has a prominent impact on building security and peace in the Western Mediterranean region, as it has become part of the security concerns and constitutes a major driver in the formulation of security policies in the region, and security efforts in the region have contributed significantly to responding to the threat posed by the new global terrorism and undermining and discouraging many terrorist attacks, however, these efforts remain driven by security considerations and the national interests of countries instead of addressing legitimate grievances and working to remove them, which is what There is an obstacle to building strong and solid cooperative partnerships that limit this dangerous phenomenon.

**Keywords**: New Global Terrorism, Security Policies, Western Mediterranean Region, Soft Security Policies, Solid Security Policies.

# مقدمـــــــة

الإرهاب ظاهرة اجتماعية تضرب بجذورها عمق التاريخ، غير أنها أصبحت اليوم من أكثر المعضلات الأمنية التي يواجهها العالم برمته، فمنذ نهاية الحرب الباردة عرفت الظاهرة الإرهابية أشكالا وصورا جديدة وأبعادا متعددة مع التغيرات المتسارعة التي طالت النظام العالمي، إذ لم تعد الدول تبحث عن تأمين نفسها من الدول الأخرى الأكثر قوة منها بقدر ما أصبحت تهتم بالحفاظ على أمنها واستقرارها من خلال إبتكار وخلق سياسات أمنية رادعة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة.

كما جسدت أحداث 11 سبتمبر 2001 حدثا مهما ، عرفت فيه الظاهرة الإرهابية أعلى مظاهر التحول بفعل التطور التكنولوجي الذي شهدته البشرية، واستغلال الارهابين لهذه التكنولوجيا في عملياتهم ونشاطاتهم الاجرامية ،الأمر الذي ترتب عنه بروز جيل جديد من الإرهاب يختلف عن الجيل الذي كان سائدا من قبل من حيث الأهداف، التنظيم والاليات وطبيعة أفراده، فضلا عن التهديد الذي يشكله والذي يصل الى أية دولة في العالم بغض النظر عن قوتها وحجمها وخبرتها في مجال الامن، وهو ما يجعلنا بصدد الحديث عن ظاهرة إرهابية جديدة تجاوزت تأثيراتها وانعكاساتها الحدود السيادية للدول ، حيث شغلت جميع دول العالم وأصبحت محورا أساسيا يندرج ضمن سياساتها وأولوياتها الكبرى.

عند الحديث عن منطقة غرب المتوسط ، تبرز التحديات الأمنية في مقدمة التهديدات الرئيسية التي تعاني منها المنطقة، كنتيجة حتمية للأزمات المتنوعة والأوضاع المتردية في شتي المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية...) التي تشهدها المنطقة، والتي جعلتها مكانا خصبا للنشاطات الإرهابية الجديدة، وإنشاء التحالفات والروابط الوظيفية بين مؤسسات الجريمة المنظمة وشبكات الهجرة غير الشرعية، وهو ما يضع مصالح دول المنطقة في مواجهة مباشرة مع هذه التهديدات المعقدة والديناميكية العابرة للحدود التي تستوجب تكثيف التعاون وإتخاذ تدابير وسياسات أمنية لمواجهتها.

أمام الواقع الأمني الراهن الذي تعيشه منطقة غرب المتوسط، وحالة عدم الاستقرار السائدة، أصبح الإرهاب العالمي الجديد يشكل هاجسا أمنيا لجميع دول المنطقة دون استثناء كنتيجة لتصاعد وتيرة هجماته وتفاقم اثاره السلبية في بناء أمن واستقرار المنطقة، ويعتبر تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من أكثر التنظيمات الدموية التي ظهرت مؤخرا الى أنه استطاع أن يحتل موقعا محوريا في الدراسات والأبحاث الاكاديمية، واستطاع إحداث فوضى وخلق تحديات جديدة في منطقة غرب المتوسط بفضل إعتماده بصورة كبيرة على التكنولوجيا الحديثة في تطوير قدراته القتالية والهجومية وحشد أتباعه وتمويل نفسه، الأمر الذي صعب مواجهة دول المنطقة لهذا التهديد بشكل أحادي ،وأصبحت قضية مواجهته مسؤولية الجميع ، وهو ما كرس مزيدا من الإعتماد الأمني المتبادل من خلال تبني وخلق سياسات أمنية ذات النهج اللين والصلب على المستوى المحلي والإقليمي في سبيل مواجهة التهديد الإرهابي ومنع توسعه وإنتشاره في محاولة منها جعل المنطقة أكثر أمنا واستقرارا.

**القيمة العلمية والعملية للدراسة:**

تبرز الأهمية العلمية للموضوع بارتباطه بأحد أهم القضايا الأمنية الراهنة والأكثر حساسية التي تمس الأمن الذي يعد من القضايا الجوهرية التي تدخل ضمن الأولويات الكبرى للدول، حيث شكل الإرهاب العالمي الجديد في منطقة غرب المتوسط عامل وعنصر مهما في دراستنا.

ويعد البحث في موضوع السياسات الأمنية في غرب المتوسط في ظل الإرهاب العالمي الجديد من المواضيع المهمة التي بدورها تمكن الباحث في الموضوع بجمع معلومات قيمة تثري رصيده المعرفي، فضلا عن الاطلاع على الإشكالات التي خلقها الإرهاب العالمي الجديد في المنطقة، وتتبع السياسات الأمنية المنتهجة من طرف دول المنطقة لمواجهة الإرهاب العالمي الجديد.

وتبرز الأهمية العملية للموضوع بكونه يدرج مقاربات مكملة لتلك التقليدية (المقاربة المؤسساتية، والبنائية)، والتي تتبنى ميكانيزمات واليات جديدة للتعامل مع التهديدات الأمنية، حيث لجأت اليها الدول في محاولة منها الحفاظ على أمنها. حيث تضمن للجماعات الإرهابية التعايش السلمي وعدم الاستبعاد والاقصاء من الحياة السياسية والاجتماعية، وذلك عبر عمليات الدمج والتمكين، تقاسم الأدوار والموارد، في سبيل الوصول الى الأهداف المرجوة في تحقيق الاستقرار والأمن والحد من هذه الظاهرة.

**أهداف الدراسة:**

تكمن أهداف الدراسة في:

-محاولة تقديم تأصيل مفاهيمي ونظري لكل من الإرهاب العالمي الجديد، والسياسات الأمنية.

-التعرف على الاليات والأساليب التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية الجديدة لممارسة نشاطاتها الاجرامية.

-عرض التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة غرب المتوسط.

-الكشف عن التحديات (الاقتصادية، السياسية والاجتماعية) التي خلقها الإرهاب العالمي الجديد في منطقة غرب المتوسط.

-عرض التدابير والإجراءات المتخذة من قبل دول غرب المتوسط في سبيل مواجهة الإرهاب العالمي الجديد واحتوائه.

-ابراز مستقبل السياسات الأمنية في المنطقة، من خلال تقديم سيناريوهات محتملة للأوضاع الأمنية التي تشهدها منطقة غرب المتوسط.

**أسباب اختيار الموضوع:**

تتراوح أسباب اختيار الموضوع بين أسباب موضوعية وذاتية نتناولها فيما يلي:

**الأسباب الموضوعية:**

يرجع اختيار الموضوع الى محاولة ابراز الجهود التي تضطلع بها دول غرب المتوسط كونها بيئة لمختلف التفاعلات الدولية، حيث تشهد العديد من القضايا الامنية والصراعات المحلية والإقليمية، والتي جعلت الإرهاب يندرج ضمن سياساتها الأمنية، وقد تضاعف اهتمام دول المنطقة بهذه الظاهرة خاصة بعد 11 سبتمبر 2001، ويظهر ذلك من خلال محاولة دراسة وفهم الاستراتيجيات والترتيبات الأمنية في سبيل مواجهة هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق دول المنطقة، خاصة في ظل المزايا التي اكتسبتها بفضل التطور الكبير والاستخدام الواسع لوسائل الاتصال التكنولوجية، والتي منحتها قوة لم تكن تمتلكها من قبل تتحدى من خلالها جهود ووكالات سلطات انفاذ القانون.

**الأسباب الذاتية:**

تتعلق الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع بالرغبة في تكوين رصيد معرفي حول منطقة غرب المتوسط والاشكالات الأمنية التي تواجهها خاصة ما تعلق بالإرهاب العالمي الجديد. وبحكم الانتماء الى

المنطقة زادت رغبتنا وميولنا لاستقراء وتحليل الجهود الأمنية في المنطقة التي تهدف الى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة واحلال الامن والسلام في المنطقة.

كما يعد مجال التخصص "الامن والتعاون في العلاقات الدولية–دراسات متوسطية" عنصر مهم في اختيار الموضوع، خصوصا مع تزايد الاهتمام بالدراسات الأمنية، وتزايد وتيرة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة غرب المتوسط في ظل التطورات والمستجدات التي شهدتها الساحة الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

**حدود ومجال الدراسة:**

يمتد المجال الزماني للدراسة من فترة أحداث 11 من سبتمبر 2001، التي تعتبر بمثابة نقطة تحول في توجهات النظام الدولي، الذي أصبح الإرهاب العالمي الجديد شكلا من أشكاله الرئيسية، الى غاية يومنا هذا.

أما الحدود المكانية تشمل الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط المتكون من الدول المغاربية الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا)، وخمس دول أوروبية (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال ومالطا).

**إشكالية الدراسة:**

تندرج إشكالية الدراسة حول محاولة استكشاف التهديدات الأمنية الجديدة في غرب المتوسط، وذلك عبر التركيز على الإرهاب العالمي الجديد، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتطورات التي طالت هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تشكل هاجسا أمنيا خطيرا للمنطقة، وتقف عائقا أمام تحقيق مصالح وطموحات دولها، في الوقت الذي تتنافس فيه الدول لتعظيم المكاسب القومية، الأمر الذي جعل الامن ومكافحة الإرهاب مهيمن بشكل متزايد لسياسات دول المنطقة وأدى الى دفعها لوضع سياسات مشتركة وتكريس الاعتماد المتبادل في سبيل مواجهته ومنعه من التوسع والانتشار. لذلك جاءت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

**إلى أي مدى ساهمت السياسات الأمنية في غرب المتوسط في الحد من الإرهاب العالمي الجديد؟**

تم تفكيك الإشكالية المركزية الى مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

–ما هو الإرهاب العالمي الجديد، وهي السياسات الأمنية؟

–ماهي أهم التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة غرب المتوسط؟

-ماهي السياسات الأمنية التي اتخذتها دول غرب المتوسط في سبيل مواجهة الإرهاب العالمي الجديد؟

**فرضيات الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة، والاجابة عن التساؤلات الفرعية المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

1- الفوضى والاضطراب في منطقة غرب المتوسط، عامل محفز لانتشار الإرهاب العالمي الجديد.
2- كلما كان هنالك تعاون وتشارك في صياغة السياسات الأمنية في منطقة غرب المتوسط، كلما زادت الاثار الإيجابية والفعالية في مواجهة الإرهاب العالمي الجديد.
3- كلما تمت تلبية تطلعات الأفراد ومعالجة المظالم باعتماد سياسات أمنية متوازنة تتراوح بين النهج المرن والنهج الصلب في غرب المتوسط، كلما قل التطرف والإرهاب.

**المقاربة منهجية:**

فرضت طبيعة الموضوع الاعتماد على مجموعة من المناهج يمكن ابرازها كالاتي:

**المنهج الوصفي:** وذلك لغرض التعرف على الإشكالات الأمنية في المنطقة وكذا إتاحة المجال لوصف السياسات الأمنية التي إنتهجتها دول منطقة غرب المتوسط مما يساعد على رصد الحقائق المتعلقة بطبيعة هذه السياسات.

**المنهج التحليلي:** وذلك نظرا لطبيعة الموضوع التي تستدعي تحليل البيئة الأمنية وعرض واقع الإرهاب الجديد في منطقة غرب المتوسط، من أجل التوصل الى حلول تحد من إنتشاره وتطوره.

**المنهج الاستقرائي:** تم الاعتماد على هذا المنهج لغرض فهم كيف استفادت الجماعات الإرهابية الجديدة من التطور التكنولوجي في زمن العولمة.

**المنهج التاريخي:** وذلك باعتباره منهجا ذا قيمة وأهمية كبيرة في توجيهنا الى جمع الحقائق وترتيبها كرونولوجيا، كما يساعد على تحليل الاحداث التاريخية والمحطات الزمنية وتفسيرها، وتم الاعتماد عليه في دراستنا لغرض تحليل كرونولوجيا الظاهرة الإرهابية تاريخيا، فضلا عن تطور علاقات التعاون في منطقة غرب المتوسط.

**منهج دراسة حالة:** وهو المنهج الذي يتجه الى جمع المعلومات حول ظاهرة معينة ومعالجتها من جميع جوانبها، في هذه الدراسة تم تخصيص دراسة الظاهرة الإرهابية الجديدة في منطقة غرب المتوسط.

**الدراسات السابقة:**

في إطار البحث عن الادبيات ذات الصلة بالموضوع، تم الاطلاع على العديد من الدراسات الاكاديمية المتوفرة حول موضوع بحثنا، من بينها:

فصل من كتاب: Terrorism and transatlantic relations threats challenges من اعداد Peter O'brien، وهي الدراسة المعنونة "بمكافحة الإرهاب في أوروبا: الخلاف والاضطراب" Counter terrorism in Europe: Discord and Disorder، يكشف هذا المقال عن خلافات وفوضى كبيرة في السياسات الأمنية لمكافحة الإرهاب في أوروبا، حيث ركز الكاتب على ثلاث نظريات مقارنة بارزة في الترتيب من حيث الاجماع المعياري (الخطابي)، والترابط (السياسي) وهي القومية المنهجية، الاستثناء الأوروبي في التعامل مع الإرهاب الى جانب التقارب عبر الأطلسي. من خلال هذه النظريات تطرق الباحث الى السياسات الأمنية المتعاقبة التي تبنتها الدول الأوروبية منذ احداث 11 من سبتمبر 2001، سوآءا على المستوى المحلى وما تفرضه القومية المنهجية مبرزا دور الدولة الفرنسية التي تجمع بين الإصرار على الاستيعاب الثقافي والمراقبة المتشددة والرقابة الشرطية خاصة على المسلمين، الى جانب السياسات التي تبناها الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة.

لم يتمكن هذا الفصل من الكتاب من التحقق من الاجماع المعياري او اتساق السياسات الأمنية في أوروبا، والذي من شانه ان يميز بوضوح نهج القارة الأوروبية في التعامل مع قضية الإرهاب.

– فصل من كتاب: Terrorism and transatlantic relations threats challenges من تاليف Danial Gonzales المعنونة ب "أصبح من الصعب مكافحة الاستخدام الإرهابي للأنترنت" It's getting harder to do. Countering terrorist use of the internet، تناولت هذه الدراسة تغير الأساليب الاتصالية للجماعات الإرهابية الجديدة ،حيث ركزت على أنواع الاتصالات الامنة عبر الانترنت التي تستخدمها الجماعات الإرهابية على راسها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ، وقام الباحث بإبراز فعالية هذه الأساليب الجديدة وما جسدته على ارض الواقع من خلال الهجمات التي تعرضت لها العديد من الدول الأوروبية. بعد ذلك، تناول الباحث التحديات التي تطرحها الاتصالات عبر الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي على مسؤولي انفاذ القانون ومكافحة الإرهاب، وهو الامر الذي استدعى تكريس شراكات مع الشركات التكنولوجية وفرض ضغوط عليها من اجل إزالة حسابات ومنشورات الإرهابيين من منصاتها مع اتاحة الرسائل المشفرة، لإنفاذ القانون وإزالة التهديد الذي يمثله الاستخدام الإرهابي لتطبيقات الاتصالات المشفرة.

–فصل من كتاب: Terrorism and transatlantic relations threats challenges من تاليف "بروس هوفمان" المعنونة ب: the transatlantic alliance and terrorism: aligning responses and cooperation to threats and challenges.

"التحالف عبر الأطلسي والإرهاب: مواءمة الردود والتعاون حول التهديدات والتحديات" تناول هذه الفصل الجماعات الإرهابية المتمردة المعاصرة والجديدة، التي استفادت من الثورة التكنولوجية والاتصالية،

حيث تحدث عن ريادة تنظيم الدولة الإسلامية في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن مرونة تنظيم القاعدة (التنظيم القديم والمتجدد)، واعتبر كلا التنظيمين من التهديدات المعاصرة والبارزة التي تسعى الى تنمية عدد لا يحصى من الفروع والمنتسبين وهو ما يعزز قدراتهم وضمان استمرارهم. (خصص الحديث عن مناطق مختلفة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعديد من الدول الأوربية: فرنسا، اسبانيا وإيطاليا)، حيث أكد الباحث على ضرورة وضع استراتيجية جديدة وسلوكيات تنظيمية ومؤسسية جديدة، خاصة وان التحديات غير التقليدية التي يطرحها الخصوم الغير النظاميين المراوغين تستدعي الحاجة الى ترسيخ التغيرات التي من شانها سد الفجوة بشكل أكثر فعالية بين اكتشاف النشاط العدائي غير النظامي والتصدي له بسرعة.

-مقال ل: Dina Mansour بعنوان: Counterterrorism policies in the middle east and north africa: a régional perspective. "سياسات مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: منظور إقليمي." ركزت الكاتبة على التمييز بين النهج اللين (التدابير الاعنفية مثل برامج إعادة التاهيل، والخطابات المضادة)، والنهج الصلب (التدابير القصرية) التي اعتمدت عليها كل من تونس والمغرب والجزائر، فضلا عن التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي من اجل مكافحة الإرهاب ومنعه من الانتشار.

مقال" the southern front line: EU counter-terrorism cooperation with Tunisia and Morocco"

-كتاب "أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة" للمؤلف "جاسم محمد" تناول هذا الكتاب خريطة الجماعات المتطرفة في أوروبا بكل أنواعها ودرجاتها وانشطتها، حيث كان تنظيم داعش أبرزها، فضلا عن ابراز مواقف دول أوروبا من تهديدات الجماعات المتطرفة إقليميا ودوليا، كان أبرزها ليبيا والعراق وسوريا. وتناول الكاتب جاسم محمد بالتفصيل معضلة المقاتلين الأجانب ومواقف أوروبا من استعادة مقاتليها.

-كتاب "Violent Non-State Aactors in Africa: Terrorists, rebels, warlords" . "الفواعل غير الدولية العنيفة: الإرهاب، المتمردين، امراء الحرب" من تأليف: "Caroline Varin and Dauda Abubakar" "كارولين فارين" و" أبو بكر دودة" يغطي الكتاب الإرهابيين والمتردين فضلا عن امراء الحرب والقراصنة الذين يجوبون القارة الافريقية، تاركين خلفهم اثار الخوف والدمار. تم التركيز على الفصل الرابع من الكتاب المعنون ب:" تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا" للكاتب Larissa gaeger ، حيث تطرق الباحث الى الاهداف الرئيسية للدولة الإسلامية في ليبيا والاستراتيجيات الأيدولوجية الجديدة لنشر الخلافة الاسلامية في المنطقة.

**صعوبات الدراسة:**

لا تخلو أي دراسة من التعرض لمجموعة من الصعوبات، فبالرغم من كثرة المراجع التي تناولت الإرهاب والتطورات المتعاقبة التي طرأت عليه عبر مختلف الأزمنة، وكذا كثرة المراجع التي تناولت موضوع الأمن في المنطقة المتوسطية، الى أنه هنالك ندرة كبيرة في المراجع التي تناول الإرهاب كظاهرة جديدة ذات طابع عالمي، مع عدد قليل من الدراسات التي تتبنى نهجا تحليليا متعمقا تجاه هذه السياسات في سياقها المحلي، حيث تركز الغالبية العظمى من المؤلفات على تقييم التعاون الثنائي او المتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب بين دول المنطقة المغاربية والاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى تحدي تكييف المصطلحات الأجنبية مع السياقات والمصطلحات العربية خاصة حينما يرتبط الموضوع بأدبيات دراسة أنجلو–ساكسونية مؤسسة لموضوع الدراسة.

**تقسيم الخطة:**

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على خطة من ثلاثة فصول رئيسية، فضلا عن مقدمة البحث وخاتمته.

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لكل من السياسات الأمنية والإرهاب العالمي الجديد، حيث تم تقسيم الفصل الى أربعة مباحث، تضمن المبحث الأول مفهوم السياسات الأمنية، حيث تم التركيز على مجموعة من العناصر المهمة والمتمثلة في توضيح أبعاد السياسات الأمنية ومحدداتها وكيفية رسمها وتنفيذها. فضلا على مستوياتها المتمثلة في المستوى الوطني، الإقليمي والعالمي، جاء المبحث الثاني بعنوان مفهوم الإرهاب العالمي الجديد، حيث تناولنا فيه التطور الكرونولوجي للإرهاب، فضلا عن أشكاله المختلفة، وإبراز الأساليب والأليات الجديدة التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية الراهنة. كما تناول المبحث الثالث العلاقة التفاعلية بين كلا المتغيرين الإرهاب العالمي الجديد والسياسات الأمنية. اما البحث الرابع والأخير في الفصل فقد تناول الإطار النظري للدراسة، وذلك عبر التركيز على مواقف النظريات المفسرة لكل من السياسات الأمنية والإرهاب العالمي الجديد، حيث تم الاعتماد على النظرية الواقعية والليبرالية والبنائية.

بينما يستعرض الفصل الثاني واقع الإرهاب العالمي الجديد وإنعكاساته الأمنية على منطقة غرب المتوسط، تم تقسيمه الى أربعة مباحث رئيسية، يتطرق المبحث الأول الى منطقة غرب المتوسط من خلال أهميتها الاستراتيجية، الأمنية والاقتصادية، أما المبحث الثاني فهو يعالج التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة غرب المتوسط، عبر التركيز على منطقة جنوب غرب المتوسط كبيئة لتكاثر الجماعات الإرهابية وكنتيجة حتمية للفوضى والإضطراب الذي تعيشه، فضلا عن الدور المعزز لكل من الهجرة غير الشرعية والجريمة للإرهاب العالمي الجديد. في حين يدرس المبحث الثالث البؤر الإرهابية المهددة لمنطقة

غرب المتوسط. اما المبحث الثالث والذي جاء بعنوان الفرص التكنولوجية تصنع إرهابا جديدا في منطقة غرب المتوسط" تنظيم داعش نموذجا" تم التطرق في هذا المبحث الى نشأة وأهداف التنظيم وكذا ريادته في إستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وأهم الاستراتيجيات الأيديولوجية الجديدة للتنظيم لنشر خلافته، فضلا عن عرض إنعكاسات الإرهاب العالمي الجديد على المنطقة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية).

أما الفصل الأخير فقد تم تكريسه لدراسة السياسات الأمنية التي إنتهجتها دول منطقة غرب المتوسط من أجل مواجهة الإرهاب العالمي الجديد، حيث سعت جاهدة دول المنطقة لتكريس سياسات أمنية تحد من إنتشار وتطور الإرهاب العالمي الجديد، تم تقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث، تناولنا في المبحث الأول السياسات الأمنية الأوروبية المتعاقبة منذ أحداث 11 من سبتمبر 2001 لمواجهة الإرهاب العالمي الجديد، من خلال التطرق للسياسات التي تبنتها الدول سوآءا على المستوى المحلي او التي تبناها الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة، الى جانب التعاون الاوروبي العبر الأطلسي، بينما تطرق المبحث الثاني للسياسات الأمنية المغاربية تم إبراز السياسات المحلية لكل من الجزائر تونس والمغرب وليبيا. أما المبحث الثالث فقد تناول التعاون المشترك بين كل من دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في سبيل مجابهة الإرهاب وجعل المنطقة أكثر امنا واستقرارا. بينما تناول المبحث الرابع مستقبل السياسات الأمنية في المنطقة. وفي الأخير تم عرض خاتمة الدراسة والتي تناولت خلاصة عامة واجابة عن الإشكالية المطروحة، كما تم التأكد من خلالها من صحة او خطا الفرضيات، وصول الى الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال دراسة الموضوع.

# الفصل الأول: السياسات الأمنية والإرهاب العالمي الجديد: مقاربة مفاهيمية نظرية.

يعد التقصي في موضوع الإرهاب أمرا خاضعا للعديد من النقاشات والجدالات الأكاديمية لغموض المفهوم من جهة، والافتقار إلى تعريف دقيق ما جعله محل للعديد من الاجتهادات حتى يومنا هذا، حيث ساهمت العولمة والفرص التكنولوجية في إعطاء الإرهاب بعد عبر وطني، حيث استغلت الجماعات المتطرفة ذات الفكر العنيف الانترنت واستغلت الثورة المعلوماتية في توسيع مجال تهديدها وتعظيم الاضرار، ما أدى بالحكومات إلى إعادة النظر في سياساتها الأمنية ووضع الإرهاب ومكافحته في مقدمتها.

يتعرض هذا الفصل لمحاولة التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسات الأمنية والارهاب العالمي الجديد، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للسياسات الأمنية.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للإرهاب العالمي الجديد.

المبحث الثالث: الإطار التفاعلي بين الإرهاب العالمي الجديد والسياسات الأمنية.

المبحث الرابع: الطروحات النظرية المفسرة للسياسات الأمنية والإرهاب العالمي الجديد.

## المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للسياسات الأمنية.

يعد تحقيق الأمن من الغايات الرئيسية والملحة التي تصبو إلى تحقيقها جميع الدول، ويعتبر تحقيق هذه الغاية مرهون بمدى نجاعة ورشادة تصميم السياسات الأمنية التي تنتهجها كل دولة والتي تندرج ضمن مختلف المسائل الأمنية لتحقيق وتعزيز المتطلبات اللازمة لأمنها واستقرارها في جميع الأصعدة. لذلك سوف يتم تسليط الضوء في هذا المبحث على تطور مضامين الأمن وفقا لمنظورات العلاقات الدولية، فضلا إلى التطرق، ابعاد السياسات الأمنية ومحدداتها، طريقة رسمها وتنفيذها.

### المطلب الأول: تحول مضامين الأمن وفق منظورات العلاقات الدولية.

يعد مفهوم الأمن أحد المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية الأكثر غموضا في العلوم الاجتماعية، يصادف الباحثون في حقل الدراسات الأمنية Security Studies تعاريف عدة للمصطلح، تحمل معاني كثيرة ودلالات مختلفة ومتناقضة أحيانا. وعلى الرغم من اختلاف علماء الحقل بشأن تعريف المصطلح، فهم لا يختلفون على منزلته المتنازع عليها، أو على دوره في تأجيج الخلاف بين مختلف المدارس والتيارات النظرية في الحقل[1]. وفي ذلك يرى "باري بوزان" Barry Buzen ان الأمن مفهوم "معقد" ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له والانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه بالعلاقات الدولية[2].

منذ اتفاقية "ويستفاليا" التي عقدت عام 1648 فصاعدا اعتبرت الدول اقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي، وكانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية، وذلك في غياب سلطات أعلى منها للقيام على تنظيم علاقاتها بعضها مع بعض، وكان ذلك يعني النظر إلى الأمن على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول[3].

وتعتبر الفترة الممتدة من مطلع الخمسينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين مرحلة كلاسيكية في تاريخ الدراسات الأمنية، تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج "مركزية الدولة "(State Centrism (في تحليل الشؤون الأمنية، كما اتسمت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجه لما اعتبر "قيما حيوية " للدولة، أي: البقاء والاستقلال للوطنيين. في هذه المرحلة جاء ربط الأمن (أو التهديد)

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، **التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع عليها في العلوم الاجتماعية (مفهوم الامن مثالا)**، مجلة عمران، العدد 33، (2020)، ص. 27.

[2] احمد فريجة، لدمية فريجة، **الامن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة**، دفاتر السياسة والقانون، العدد14، (جانفي 2016)، ص. 158.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط.1. (دبي: مركز الخليج للابحاث،2004)، ص.414.

بمؤسسة الدولة كتمهيد لتعريفه باعتباره كل ما يهدد القيم أو يقلل منها، وهذا ما قاد عدة باحثين إلى تأطيره من منظور "دولتي"، وتبناه الممارسون تحت مسمى "الأمن القومي"(National Security)[1].

ومن هذا المنطلق، سيطرت المقاربة الواقعية للأمن في حقبة الحرب الباردة التي اعتبرت أن الدولة الفاعل الوحيد في التفاعلات الدولية، وشكلت المسائل الأمنية والعسكرية قضايا السياسة العليا Hight Politics، أما القضايا السياسية، والاجتماعية والثقافية فهي تقع ضمن نطاق قضايا السياسة الدنيا Low Pilitics، وبناء عليه فحماية الدولة من أي تهديد عسكري/أمني يعتبر أولوية قصوى لها[2].

وبناء عليه، فالأمن يعتبر مسالة بقاء، حيث يتم ادراكه على أنه مرتبط بالبقاء المادي للدولة، وأي هجوم محتمل لجيش ضد الدولة، وبالتالي حصرت هذه النظرة الأمن في مسالة الحماية والدفاع، ما جعله كمكون مهم في موضوع الدراسات المهتمة بالدفاع والاستراتيجية. وتحت تأثير وهيمنة المقاربة الواقعية ،فان التحاليل في مجال العلاقات الدولية كانت تعتبر الأمن كموضوع امبريقي أكثر منه كمفهوم، فابغض النظر عن أعمال ولفرز Wolfers، هيرز Herz، ولاسويل Paswell ، فان الأمن كان ينظر اليه كموضوع يستحق معالجة امبريقية أكثر من التناول الفكري، وهو ما يفسره رواد الطرح الواقعي الذين ربطوا بين فكرتي الأمن والقوة ،حيث اعتبر الأمن كمشتق للقوة ،وبالتالي فهو مؤشر لنجاح الدول في التنافس العسكري .وبتركيز النظرية الواقعية على التناول الامبريقي ،فان هذه الدراسات أهملت بعدا أساسيا يتضمنه الأمن وهو البعد الأبستمولوجي ،حيث نجده في كتابات هوبسHabbes، ديكارت Descarte،وهيدغر Heidegger، فان الأمن مرتبط بالفرد، الوجود، والمعرفة، وبالعلاقة بين الافراد، العلاقة بين الفوضى والنظام...[3]

مع بداية فترة السبعينات بدأت الدراسات الأمنية الواقعية (التوجه النظري المهيمن) انها لم تعد المرآة العاكسة لطبيعة الشؤون الأمنية كما كانت طيلة عقديين ماضيين، ففي هذه المرحلة بالذات، بدأت الادبيات المسلمة تلاقي رواجا كبيرا في الاواسط الاكاديمية، كسياق شجع على مناهضة المسلمات الواقعية، فالدول حسب الليبراليين لم تعد الفاعل الوحيد او العقلاني، كما تؤكد ان هنالك ارتباط كبير بين السياستين المحلية والدولية، وان السياسة الدولية ليست صراع من اجل القوة. تحول يستمد محتواه وقوته

[1] سيد احمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الامن**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013)، ص.9.

[2] حداد محي الدين، "**السياسة الأمنية لحزب الله في الشرق الأوسط بعد احداث 11سبتمبر 2001**"، (اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2019)، ص.18.

[3] Ayse Ceyhan, **Analyser la sécurité** : Dillon, Waever, Williams et les autres. https://journals.openedition.org/conflits/541

التفسيرية من التداخل والدمج بين مستوى الامن الدولي والامن المحلي الذي لا يمكن التعبير عنه بنموذج كرات البلياردو كما يرى الواقعيين، ولكن ما يؤكده" بورتون" عبر نموذج "نسيج العنكبوت"، الذي يرى في المجتمع العالمي شبكة من العلاقات المتداخلة والمتصلة فيما بينها[1].

انطلق كل من كيوهن وناي من نقد النموذج الواقعي حول الفواعلية المركزية للدولة، حيث أكد أن الدول ليست على الاطلاق الفواعل الوحيدة في السياسة العالمية، وهم يرون انه بالرغم من ان بعض الواقعيين قد أشاروا الى أهمية التفاعلات بين–المجتمعية و"الفواعل عبر الوطنية" في الشؤون الدولية، غير ان تأثير هذه الظواهر على السياسة العالمية غالبا ما أهمل في كل من الكتابات السياسية التوجه والاعمال الأكثر نظرية. وبدل الاهتمام بالقضايا الأمنية والعسكرية التقليدية او ما يدعوه الواقعيون بالسياسة العليا، ركز كيوهن وناي على نوع مختلف من الظواهر عبر الوطنية: المشاريع التجارية الدولية، والحركات الثورية، احتكارات النقل الجوي الدولية ونشاطات الاتصالات في الفضاء الخارجي وغيرها من قضايا السياسة الدنيا، حسب اعتقادهما، التمييز بين السياسة العليا والدنيا أصبح له قيمة متضائلة في السياسة العالمية الحالية. القضايا التي كانت سابقا محددة جدا من التفسير السياسي أصبحت لها صلة سياسية، خصوصا طالما حاولت الحكومات توسيع سيطرتها على النشاط الاقتصادي المحلي دون التضحية بمنافع الاتصال عبر الوطني، كون ان هذه المناطق غالبا ما يكون لها أهمية كبيرة للحكومات، هي لا يمكن ان ترفض فقط باعتبارها "سياسة دنيا"، تلحق زعما الى 'السياسة العليا" للمكانة، الحرب، الأمن[2].

وبناء على ذلك فالأمن عند الليبراليين خرج من الحلقة المفرغة Vicious Circle فلم يعد يقتصر على البعد العسكري/ الاستراتيجي فقط بل تعداه ليشمل قطاعات اقتصادية وثقافية واجتماعية، ويرى أنصار هذه المدرسة ان التهديدات قد لا تكون الدولة المستهدف الوحيد منها، بل ربما تشمل المجتمع الدولي ككل، ولهذا ركز أنصارها على مفهوم الامن الجماعي Collective Security، وان منشأ مصادر التهديد عند الليبراليين ليس خارجا فحسب، بل انها قد تنشا من الداخل أيضا[3].

وفي مقابل ذلك، برز المنظور البنائي في نهاية 1980 حيث خلق نوع من التوازن، وذلك باقتراح مقاربة بديلة والتي سميت "بالنقاش الثالث" في حقل نظريات العلاقات الدولية. ففي مجال الدراسات الأمنية، فان البنائية استطاعت انتاج دراسات مهمة، تعبر جلها على الحذر الوجودي سوآءا على المستوى

[1] سمير البح، **الحوكمة الأمنية: قراءة في الدلالات والمفهوم**، (الجزائر: سلسلة منشورات مخبر الأمن في منطقة المتوسط، 2021)، ص. 39.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **الحوارات المنظورية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، (اطروحة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2011/2010)، ص ص.58–59.

[3] حداد محي الدين، مرجع سابق، ص.21.

الابستيمولوجي أو من ناحية الاشتقاق اللغوي، وبالرغم من ذلك فان الكثير من المفكرين وجدو في البنائية العناصر المحتملة الكافية والمبتكرة من أجل الاقتناع بضرورة النقاش داخل إطار البنائية، ومن ثم خلق أسس للمقاربة، والمعروفة بالبنائية النقدية والتي سمحت باقتراح طرق مهمة في التفكير في مجال الدراسات حول الأمن[1].

مع مطلع التسعينات، ارتفعت الأصوات التي ترى أن تركيز الأمن في الدولة ذات سيادة أصبح مناقضا للبيئة الدولية الصاعدة بعد نهاية الحرب الباردة، فالتهديد لم يعد موجه إلى بقاء واستقلال الدول كما في السابق، وانما إلى فواعل اجتماعية أخرى، مثل الأقليات، المهاجرين، اللاجئين وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية. فظهور الصراعات العرقية والدينية في الجمهوريات السوفيتية السابقة، إضافة إلى تزايد العنف المجتمعي الناجم عن تدفق سفن المهاجرين إلى أوروبا، وانتشار الإرهاب داخل الدول التي كانت تعتبر أمنة نسبيا. كل ذلك أدى إلى صعود متنامي لخطاب أمني مختلف يركز على أمن المجتمع بدلا من الدولة. ينطلق هذا الخطاب من نقد فكرة ان "الدولة الحارس" التقليدية في الفكر السياسي، ويرى ان الدولة في كثير من الأحيان تكون هي نفسها مصدر للتهديد. ففكرة ان يكون النظام السياسي هي الكيان الوحيد الذي يحتكر قدرة ممارسة العنف داخل أراضيه انتفت في ظل وجود الجماعات الإرهابية والمتمردين. وهو ما يصفه دانيال ديودني(Daniel Deudney) بتحول كريات البلياردو الصلبة إلى كرات من البيض، فالدول اليوم وان كانت تحتكر القدرة على شرعنة العنف ،لكنها لا تملك القدرة على احتكاره[2].

**المطلب الثاني: تعريف السياسات الأمنية**

يقصد بالسياسات عامة أنها "قرارات رئيسية تتسم بالثبات والديمومة إلى حد ما، والتوافق السلوكي، والتكرار، سوآءا من جانب من يصنعونها أومن يلتزمون بها، أو انها تلك التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤوليتها وصلاحياتها المحددة. كما يستخدم مصطلح السياسة للإشارة إلى سلوك الفاعل سوآءا كان مسؤولا حكوميا أو لجنة وجهة رسمية ام مجموعة منهم لتعمل في نطاق أو نشاط معين[3].

ويقول "مورتون كابلان" في تناوله لمفهوم السياسة بانها " قانون النظام...أنها تتضمن العمل الذي يسمح بإظهار الامكانية والقوة، بل قد تتضمن إعادة هيكلة العلاقة بين الوظائف أو الأدوار أو خلق هذه العلاقة أو إنهائها إلى جانب دورها –السياسة–في توزيع المنافع أو القيم"[4].

---

[1] Alex Macleod, **Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique**, **cultures and conflits**.n'54 (2004), p.13, 14.

[2] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص، ص. 80–81.

[3] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، (ب. د. ن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة)، ص. 14.

[4] جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، وليد عبد الحي مترجما، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط.1. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص. 13.

وتعد السياسة الأمنية العامة أسلوبا محددا من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو المجتمعات جماعيا أوعن طريق ممثلين هذا المجتمع لمعالجة مشكلة أمنية معينة لتحقيق مصلحة عامة لكل افراد المجتمع أو لفئة محدودة منه، ويعني ذلك ان السياسة الأمنية العامة هي حزمة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك[1]، بمعنى آخر هي مجموع القواعد والمعايير التي يفرضها البنيان الاجتماعي على افراده من أجل ضمان وحدته وتماسكه وترابطه ، فحرية الافراد عامة هي مجموع الحقوق الطبيعية "المقدمة " والتي بدورها عليها ضمان الأمن لهؤلاء الافراد[2].

كما يقصد بالسياسات الأمنية الخطط والبرامج والالتزامات التي يتم بها تنفيذ الاستراتيجية الأمنية، مؤدي ذلك إلى ان السياسات الأمنية تتضمن اتفاقات ومعاهدات تحدد الالتزامات الأمنية، كما تتضمن المؤسسات الكفيلة بتنفيذ تلك السياسات، هذا فضلا عن القوة العسكرية وإمكانية الحماية القومية[3].

أما الباحث ديفيد بلدوين David Baldwin فعرف السياسات الأمنية من خلال مفهومه للأمن والمشكلات الأمنية بانها الإجراءات التي يتم اتباعها من أجل منع أو على الأقل الحد من التهديدات الموجهة للأشياء ذات القيم، سواء في المجتمعات أو لدى الافراد[4].

من خلال هذا التعريف نلاحظ جانبا من الاستباقية بخصوص السياسات الأمنية اللازم اتخاذها للحد من التهديدات التي تمس الدولة سواء كانت ذات أهمية مادية (منشآت حيوية) أو قيمة معنوية (أفراد،..).

وترتبط السياسات الأمنية أساسا بنوعية التهديد الذي يمكن ان يعصف بسيادة الدولة ووحدتها الترابية وأمن سكانها، وعليه فان أمن الدولة يواجه تهديدات عسكرية وأخرى غير عسكرية تأتي من زوايا متعددة يصعب أحيانا ادراكها، فالتفوق العسكري وحده لا يحقق الأمن الشامل[5].

---

[1] صالح زياني، امال حجيج، **السياسة المتوسطية بين وحدة المضامين وتعددها**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد1، (سبتمبر 2011)، ص3.

[2] Bouriche Riad, **Approche des politique sécuritaire: cas des pays du maghreb**, El hiwar Elmiutawassiti,vol.4,N1(mars2013),p.20.

[3] محي الدين حداد، مرجع سابق، ص.24.

[4] محمد أحمد علي عدوي، **الامن الإنساني والامن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الأمنية العربية**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 32، العدد 68، (2017)، ص.294.

[5] إبراهيم اسعيدي، "**واقع وافاق السياسات الأمنية والدفاعية في الوطن العربي**"، مركز الجزيرة للدراسات، 24، يناير 2011، تم تصفح الموقع يوم، 22فيفري2022. نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/3p7d2v7h

كما اعتبرها الباحث سيباستيان روشي" Sebastian Roch في كتابه "السوسيولوجية السياسية للأمن" La sociologie politique de l insecurite كمجموعة من القواعد التشريعية والقانونية المتخذة من أجل تسيير مجال الأمن، وكذلك هي اعمال أو برامج عامة يجسدها منتخبون أو محللون إلى جانب أطراف من المجتمع المدني، تهدف إلى الحفاظ على الأمن المدني والمحافظة على النظام العام[1]. وهنا يجب الإشارة إلى أن هنالك نوع من الاختلاف بين تحديد السياسة وتنفيذها على الميدان، لكون المكلفين بتنفيذ السياسة يعملون في الميدان وفق تصورهم وفهمهم وتلقينهم لها، وبالتالي يجب التركيز على التنسيق بين الفواعل التي تفكر في السياسة الأمنية ومنفذيها، ما يعني أن توجيهها يخضع لإعادة نظر مستمرة. كما يجب استحداثها لتواكب التطورات الحاصلة في المجتمع[2].

وقدم الباحث أوليفر داليشور Oliver Dalichau تعريفا للسياسة الأمنية حيث قال بأنها:" السياسة الأمنية الوطنية التي تشمل كل الاستراتيجيات الداخلية للدولة والتي تسعى إلى انشاء وإعادة انشاء أمنها والحفاظ عليه داخل اقليمها، حيث يضمن الحكام وسائل الحياة والعمل والاستثمار والقيام بالمشاريع في بيئة أمنية مستقرة، لذا فان هذه السياسة لها نطاق وطني ودولي على حد سواء[3]. ركز الباحث من خلال هذا التعريف على السياسات الأمنية الوطنية بصفة أساسية ودورها المؤثر في الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي فضلا عن البعد الدولي وأهميته في رسم هذه السياسات.

ويذهب كل من Meny وThoenig على أن السياسة الأمنية هي برنامج عمل حكومي يخص جميع القطاعات والفضاءات الجغرافية في المجتمع[4].

وفي مقابل ذلك، عرف موليز Muller السياسة العامة الأمنية على أنها تأخذ شكل برنامج خاص من تصميم سلطة حكومية.

وبالتالي: فانه لا يمكن الحديث عن السياسات الأمنية دون التركيز على مسألة تحليل السياسات القطاعية الشاملة، ما يعني ان السياسة العامة الأمنية هي محاولة لتسيير الرابط والعلاقة بين القطاع المعني والمجتمع ككل، أي نبدأ بتحديد مكانة ودور ووظيفة القطاع المعني مقارنة بالمجتمع ككل أو مقارنة بقطاعات أخرى. ولا يمكن أن يتحول هذا الرابط إلى موضوع للتدخل العمومي العقلاني إلا بالصورة التي تتشكل عند الفاعلين وأصحاب الاستراتيجيات في القطاع الأمني. وبمعنى آخر وحسب بير موليير Pierre Muller فالسياسة الأمنية هي محاولة لتحديد العلاقة الشاملة قطاع/أمن (RGSS)، ما يعني تحديد مكانة دور ووظيفة القطاع الأمني مقارنة بقطاعات أخرى. وهنا الفاعلون لهم المسؤولية في استيعاب العلاقة الشاملة قطاع/أمن، وذلك بالطريقة التي تسمح بالتدخل الفعلي[5].

[1] Bouriche Riad, op.cit, p.19.
[2] Ibid. p.20-21
[3] حداد محي الدين، مرجع سابق، ص. 25.
[4] Bouriche Riad, op.cit, p.16.
[5] Ibid, p.16.

مما سبق يتضح ان ثمة خصائص لسياسات الأمنية نذكر منها:

**هادفة ومقصودة:** حيث تتم من خلال تقييم المعلومات وتفحصها وترتيبها حسب أولوياتها، فهي تنطلق من الواقع السياسي والأمني الموجود، لتعالج مسالة أمنية ذات أهمية عامة[1].

**التشبع بعنصر التهديد:** فالسياسات الأمنية تتضمن العديد من عوامل التهديد، سوآءا من حيث مصادرها الداخلية أو الخارجية، ومن حيث طبيعتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والجنائية وغيرها من التهديدات التي تواجه المواطنين[2].

**الطابع التشاركي:** عند صياغة السياسات الأمنية لابد ان يأخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء سوآءا كانت رسمية أو غير رسمية.

**الديناميكية والقدرة على التكيف:** تعد السياسات الأمنية سياسات تطورية تخضع للسياقات الزمنية والمعطيات المتعلقة بمجال عملها.

وانطلاقا مما سبق نستنتج بأن السياسات الأمنية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقوانين واللوائح ذات الطابع الأمني التي تتخذها الدولة باشراك الفواعل المدنية الاخرى حول قضية معينة تسعى من خلالها إلى الحفاظ على مصالحها وأمنها سواء كان داخلي أو خارجي.

**المطلب الثالث: أبعاد السياسات الأمنية:**

تنقسم أبعاد السياسات الأمنية إلى بعدين أساسين أحدها داخلي والآخر خارجي:

**أولا: البعد الداخلي**

يتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني والتركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي أمنى داخلي شامل (مكافحة الجريمة داخل البلد، الإرهاب، مكافحة المخدرات...) والتركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية تنموية إلى جانب وضع سياسات اجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع جوانبها[3]. ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على القدرات التي تمتلكها الدولة في هذا المجال والمرتبطة بالموارد المادية والغير المادية المتوفرة على ترابها الوطني والخاضعة للظروف الاقتصادية والديمغرافية والجغرافية والتكنولوجية، وقدرة الدول على توظيف هذه الموارد من أجل صياغة سياسات أمنية تستجيب للحاجيات الوطنية، فضلا عن قدرة الدولة في تحقيق الترابط الاجتماعي والتحكم في المعارضة في أي دولة لديها قطيعة مع مجتمعاتها تشكل تهديدا لها على المستوى الداخلي والخارجي. كما تمثل الاستعدادات الوطنية ضرورية بغض النظر عن قوتها والتهديد الأمني المطروح. ويمكن ان

[1] محمد أحمد علي عدوي، مرجع سابق، ص.26.

[2] حداد محي الدين، مرجع سابق، ص .294.

[3] قريب بلال، "**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من كنظور اقطابه –التحديات والرهانات–**"، (رسالة ماجستير في دبلوماسية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسة جامعة باتنة،2010)، ص.14.

تكون هذه الاستعدادات مفاهيمية (نظرية) أو مؤسساتية. حيث تعبر الاستعدادات المفاهيمية عن الثقافة الاستراتيجية للدولة، ويتم تقنين أو تدوين المصادر المؤسساتية للاستعدادات الوطنية في الدستور في مواثيق رسمية (معاهدات الحكومات، المراسيم، القوانين)[1].

بالتالي، فالتخطيط الجيد، والتنمية الاقتصادية والبشرية المتوازنة من اهم عوامل حماية البلاد من المهددات الأمنية الداخلية، حيث تعمل أجهزة التخطيط والمتابعة على حصر وجرد إمكانيات الدولة المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة هادفة من ذلك تحقيق الاستخدام الأمثل لها وصولا إلى الاكتفاء الذاتي وإيجاد فائض يعمل على زيادة الانتاج وصول إلى مجتمع الرفاهية والعدل[2].

**ثانيا: البعد الخارجي**

يتعلق بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن بها أمن حدودها الخارجية وأمنها الخارجي سواء من دول من نفس الإقليم أو دول العالم الأخرى[3]. فالدولة معرضة لمهددات خارجية عسكرية مباشرة أو غير مباشرة تستهدف كيانها (الانسان أو الأرض) أو جزء منها، وذلك بالتدمير الشامل أو الجزئي أو هلاك الانسان وافساد الأرض ومنتجاتها، أو استقطاب جزء من الأرض واخراجها من دائرة حدود الدولة.

كذلك يدخل ضمن هذ البعد الجانب غير مباشر وسائل غير عسكرية (دبلوماسية، سياسية، إعلامية) لتحقيق ذات الأهداف المشار اليها.

وفي الغالب يكون التهديد العسكري الخارجي المباشر من دول الجوار أو الإقليم المتاخم، وفي حالات قليلة يكون من دول العالم البعيد، اما التهديد العسكري غير مباشر والذي يأتي من دول العالم البعيد، فقد ظهرت بوادره مع تطور وسائط الحرب وتطور التقنية العسكرية الحديثة مع بداية القرن العشرين وبلغ ذروته مع التطور التكنولوجي.

وبذلك فالمهددات العسكرية الخارجية تقتضي وتفرض على الدولة بناء قوات مسلحة قادرة على صد العدوان وحماية أراضيها، وتشمل بناء القوات المسلحة حل كافة المسائل المتعلقة بتجهيز هذه القوات وبكيفية تنظيمها وتسليحها واساليب تدريب وتربية افرادها وبجاهزيتها للتعبئة والقتال. هذا وفضلا عن وجود جهاز سياسي ودبلوماسي قادر ذو كفاءة عالية يجلب صداقات الشعوب والأمم، ويقلل أسباب العداء، ويجنب البلاد الدخول في صراعات إقليمية ودولية[4].

ويرتبط الشق الخارجي في رسم السياسات الأمنية ب:

---

[1] Thierry Balzacq, **QU est –ce que la sécurité nationale** ? Revue internationale et strategique, N52.4/2003.
http://www.cain.info/revue-internationale et-stratégique-2003.

[2] محمد عبد السلام، **الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، (دار الكتب ،2019)، ص. 29.

[3] قريب بلال، مرجع سابق، ص.42.

[4] محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص، ص. 28-29.

**2-1 / بنية النظام الدولي:**

من خلال ثلاثة جوانب[1]:

- ❖ تسمح بنية النظام الدولي للدول بمعرفة أو تحديد التهديدات الأمنية المحتملة والتي يمكن ان تحدث وذلك من خلال تبني الاستراتيجية الهجومية.
- ❖ تحدد بنية النظام الدولي حجم التهديد والقرب الزمني له من خلال مراقبة القدرات العسكرية للدول العدوة.
- ❖ تحدد بنية النظام الدولي ضرورة اتاحة أجوبة للأخطار والتهديدات المحتملة وذلك من خلال تقديم أنواع وطرق الرد الممكنة.

**2-2/ القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية**

حيث عرفت بداية القرن الواحد والعشرين اكتشاف العديد من عمليات الاختراق الرقمي، ازدادت أهميتها ومستوى التهديد الأمني فيها بازدياد تطور الفضاء المعلوماتي، من تقنيات مادية وبرمجية ومن انتشار وازدياد لعدد المستخدمين للفضاء المعلوماتي. مما يستوجب يقظة أكثر وضرورة رسم سياسات تتلاءم مع هذه المعطيات الجديدة، حيث نجد العديد من برامج الاختراق الرقمي التي عدت أبرز تهديدات الأمن المعلوماتي ولعبت دور مهم ومؤثر على الصعيد الدولي.

**المطلب الرابع: محددات السياسة الأمنية**

إن المكونات والمحددات المحورية لأي سياسة أمنية نابعة بالأساس من المقومات التي تزخر بها الدولة والتي تشكل عوامل قوة قادرة على بناء سياسة أمنية جدية وفعالة[2]. ولذلك تعتبر القوة الاقتصادية (القدرة على تلبية متطلبات المواطنين) والموقع الجغرافي للدولة، وبالموازاة مع تعامل الدولة مع القضايا الأمنية سوآءا على المستوى الداخلي أو الخارجي ركائز في غاية الأهمية لتحقيق أمنها القومي وبلورة سياسات أمنية ناجعة وفعالة.

**أولا: المحددات الجيو اقتصادية:**

والمقصود بها قاعدة الدولة الاقتصادية والموارد الطبيعية التي تمتلكها، إضافة إلى درجة التقدم واسس النظام الاقتصادي الذي تقوم عليه، حيث تحاول الدولة في هذا الإطار جاهدة توفير بيئة مناسبة لهذا المقوم سوآءا بجذب الاستثمارات الأجنبية أو إيجاد قاعدة اقتصاد قوية[3]. كما تعد القوة الاقتصادية

---

[1] Thierry Balzacq, op cit.

[2] عبد الرحيم رحموني، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات**، ب د ط، (مركز الكتاب الأكاديمي، جانفي2019)، ص. 5.

[3] حجازي محمد السعيد، **الاستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية: إطار نظري مفاهيمي**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد الثاني، العدد7، (جوان 2020)، ص، ص. 21-22.

ذات اعتبار هام بالنسبة للسياسات الأمنية للدول، وذلك من خلال إمكانية تحول الثروة وهي في صورة انتاج قومي متزايد إلى سلع عسكرية أو مدنية. ويتضح في الحالة الأولى ان الثروة تستخدم لزيادة قوة الدولة، وفي حالة السلع المدنية فان الدولة توجه الأموال إلى في تنمية مثلا الصناعات الثقيلة (كالدبابات، قاذفات القنابل، الطائرات...)[1].

وبالإضافة إلى ذلك فالدولة المتطورة اقتصاديا لديها مصالح تمتد إلى ما هو أبعد من حدودها وعادة ما تملك الوسائل للسعي اليها وحمايتها، فليس من الصدفة أن الدول التي تتمتع بقدرات صناعية ومشاركة واسعة في التجارة الدولية تميل إلى أن تكون قوية–فجزئيا القوة العسكرية هي أحد متغيرات القدرات الاقتصادية.

كما أن مستويات الانتاجية تؤثر أيضا على السياسة الأمنية خاصة الخارجية للدول الدول الفقير التي تصنف في أسفل الهرم العالمي، فبعض الدول الضعيفة اقتصاديا يتعاملون مع حالتهم من خلال الإذعان لرغبات الذين يعتمدون عليهم، وبذلك فان القيود التي توفرها الموارد الاقتصادية في دولهم قد تؤثر على خيارات سياساتهم الخارجية[2].

كذلك فان الوضع الاقتصادي ومساحة الدولة وطبيعتها الجغرافية له تأثير على بناء القوات المسلحة، إضافة إلى دراسة إمكانيات الدور المحتمل واتجاهات تطوير قواته الملحة ضرورة للوصول إلى القرار الصحيح في بناء القوات المسلحة[3].

**ثانيا: المحددات الجيوسياسية**

يعتبر المحدد الجيو سياسي الأبرز في صناعة السياسات الأمنية، فالجغرافيا الطبيعية والبشرية وعناصر الهوية الوطنية، تنتج فضاءات جيوسياسية متنوعة بتنوع أسس الانتماء والمنطلقات التي تندرج ضمنها، في إطار ما رسمته الجغرافيا الطبيعية وما افرزته الجغرافيا البشرية[4].

فالمحددات الجيوسياسية تقوم برسم تصورات مستقبلية على ضوء تفاعلات البشر والجغرافيا، حيث انها تتعامل مع الدولة ككائن حي له طموحه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها موازنا بينها وبين محيطه الإقليمي والعالمي، وبذلك فهي مفتاح السياسات القومية للدول ولا غنى عنها لأي مخطط استراتيجي أو متخذ قرار أو مهتم بالشأن العام.

---

[1] أ. ف. ك أورجانسكي، **السياسة العالمية**، ج.1، (مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ب س ن)، ص. 127.

[2] المرجع نفسه، ص100.

[3] محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص. 29.

[4] محمد علي ندور ومرسي مشري، **السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات–الميادين –التحديات**، مجلة سياسات عربية، العدد20، (مايو 2016)، ص. 136.

ومنه فان المحددات الجيو سياسية لأي مجتمع تعبر عن الثقافة السياسية المتأثرة بالجغرافيا وهي هندسة لسياسة الدول الخارجية ومفسرة لتحركاتها[1]. وعلاقة الدولة بمحيطها الخارجي وسياساتها الخارجية وتصورها عن ذاتها ومحيطها وتأثيرها وتأثرها بالعالم الخارجي وكيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تحقق لها أكبر العوائد وتجنبها المخاطر[2].

**ثالثا: المحددات الجيو استراتيجية**

ينظر علماء الجغرافيا السياسية إلى أن الموقع الجغرافي على أنه محدد في غاية الأهمية يساعد على خلق القوة، فالقوة القومية في نظرهم تنشا أصلا من الموقع الجغرافي الذي تتمتع بها الدول[3]، ويمكن ادراج أربعة من هذه عوامل: مساحة الرقعة التي تسيطر عليها الدولة، مناخها، طوبوغرافيتها، وموقعها.

إن المحددات الجيو استراتيجية لأي دولة تسمح بتطوير الأمن الداخلي كونه الإطار الذي يسمح بتطوير الأمة بمختلف قطاعاتها، وتطوير آليات الدفاع عن المسرح العملياتي القومي الذي يمتد على كامل التراب القومي للدول، ولا يعني هذا تخلي أصحاب القرار الجيو استراتيجي خاصة في الدول الكبرى عن طموحهم في السيطرة على اقتصاديات العالم للمحافظة على مكتسباتهم في خيراته وثرواته.

كما تقوم المحددات الجيو استراتيجية بتنظيم المجال لزمن محدد لتحقيق اهداف عسكرية ومدنية لخدمة الاستراتيجية السياسية–الاقتصادية، فهي اذن من هذا المنطلق أداة تقنية لاتخاذ القرار، وبذلك تكتسب أهميتها من هذا المنطلق[4].

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المحددات هي محددات تكمل بعضها البعض ويؤثر بعضها على الآخر، ولذلك فان السعي في رسم سياسات أمنية فعالة يتطلب الموازنة بين المحددات الثلاث. لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

**المطلب الخامس: رسم وتنفيذ السياسات الأمنية**

إن صياغة أي سياسة أمنية يستلزم أولا تمثيل وصورة حول الواقع الذي يراد التدخل فيه، فانطلاقا من هذا المحدد (المرجعية) يستطيع الفاعلون تشكيل صورة معرفية تسمح بتحديد المشكل والحلول وتحديد الاقتراحات، ويعتبر المحدد عن الرؤية المتعلقة بمكانة ودور قطاع معين في المجتمع. فتحديد مثلا سياسة للدفاع الوطني مرتبطة بالتصور حول التهديد الرئيسي والمكانة التي يجب ان تمنح للجيش في المجتمع. حيث تتشكل مرجعية أي سياسة من مجموع من الارشادات التي تعطي معنى للبرامج السياسية وذلك من

[1] محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص، ص5–6.

[2] المرجع نفسه، ص. 19.

[3] أ. ف. ك أورجانسكي، **السياسة العالمية**، ج.2، (مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ب س ن)، ص. 271.

[4] محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص، ص. 77–79.

خلال تحديد شروط الاختيار وانماط تحديد الأهداف، وبالتالي فهي مسار معرفي يسمح بفهم الواقع الملموس، كما أنه مسار إرشادي يسمح بالتدخل[1].

هنالك أربعة مراحل لتصميم وبلورة السياسات الأمنية:

**أولا: الانطلاق/**

يكون التركيز في هذه المرحلة على المنهجية المعتمدة وتحسيس الجمهور لهذا المسار.

**ثانيا: المشاورات والتحرير/**

إرساء حوار وطني مع التقييم، بالإضافة لتحديد الأهمية والقيم والاهداف، مع تكوين لجنة التحرير.

تساهم المشاورات الواسعة في إضفاء الشرعية على السياسات الأمنية، كما تسهل من عملية تنفيذها على الميدان، وتستفيد السياسات الأمنية الوطنية من مساهمات الفواعل التالية:

الفاعلون الحكوميون مثل وزارتي الدفاع والداخلية، وكالات الاستخبارات، ممثلو القوات العسكرية، اللجان التشريعية وهيئات التسيير المالي. إلى جانب الفاعلون غير الحكوميون مثل الأحزاب السياسية المعارضة، وسائل الاعلام، المجتمع المدني، الخبراء التقنيون المستقلون. وهو ما يجعل من السياسات الأمنية متطابقة مع حاجيات الامة، إضافة إلى ذلك فان تنوع الفاعليين يساهم في توسيع المشاورات وعدم التوقف عند المنتخبين فقط.

**ثالثا: المراجعة والتقويم**

توزيع الاطروحات الأولى قصد الملاحظة، بهدف الربط بين الآراء المختلفة والمتعارضة للتحضير للنسخة النهائية. وتسمح هذه المرحلة بجمع كل المقترحات المقدمة حول الموضوع والناتجة عن مشاورات سابقة، وذلك قصد تقديم نسخة نهائية للسياسة الأمنية، حيث تسمح المشاورات المعمقة بجمع اراء متنوعة حول قضية أمنية معينة، وبتالي فان دور لجنة التحرير يتمثل في ترتيب وتحليل هذه الآراء المختلفة وفق إجراءات متناسقة.

**رابعا: المصادقة والنشر**

في هذه المرحلة يتم الحصول على مصادقة الجهاز التنفيذي وتقديم الوثيقة النهائية للبرلمان من أجل المناقشة والمصادقة وصياغة استراتيجية منسجمة[2].

[1] Muller Pierre, **les politiques publiques. puf que-sais-je**, 10 ème edition,( presses d'aniversitairer de France, 2018), p31.

[2] LA SECURITE HUMAINE EN THEORIE ET EN PRATIQUE, Fonds des Nations Unies pour la Sécurité. https://tinyurl.com/53jyr4vy

وبدوره تحدث الأستاذ الجامعي بالمغرب " علي السدجاري" عن المراحل التي يجب اتباعها في بلورة السياسات الأمنية حاصرا إياها في:

-تحديد الموضوع وابعاده والتعريف بالسياسة الأمنية على نطاق واسع، بين المواطنين والمؤسسات.

-بلورة خطة عمل حسب الأولويات وحسب الإمكانيات.

-تحليل الخطة مع الخبراء والمختصين.

-إيجاد الحلول الممكنة مع الاخذ بعين الاعتبار الإمكانيات.

-اختيار حل وحيد وتنفيذ هذا الاختيار.

كما أكد على الطابع التشاركي والتشاوري في بلورة هذه السياسة، وذلك من خلال التوفيق بين الرؤى والمصالح، والاصغاء إلى مختلف الآراء الرسمية وغير رسمية وبلورة توافق غير اجتماعي وتطوير الثقة في الدولة[1].

**المطلب السادس: مستويات السياسة الأمنية**

**أولا: المستوى الوطني**

تعود جذور محورية الدولة في المعاملة الأمنية الواقعية، إلى ظهور الدولة الهوبزية كوحدة مركزية لموضوع الأمن، حيث يرى "هوبز" في وجود هذه الدولة، ضمان الأمن وسلامة المواطنين من الاعتداءات سوآءا كانت داخلية أو خارجية، فالدولة ليست وسيلة بل هي غاية في حد ذاتها. فالهدف الأسمى هو بقاء الدولة على قيد الحياة، وهنا تنشا جدلية مركزية الدولة الأمنية: من حيث انها قائمة أساسا من أجل حماية القيم الأساسية للمجتمع، ومن شرعية هذه الوظيفة الموكلة اليها تصبح هي ذاتها مركز الحماية[2]. ولذا فالسياسات الأمنية الوطنية تعد الإطار الرسمي الذي يحدد الكيفية والطريقة التي تهدف من خلالها الدولة ضمان أمنها وسلامتها.

وتمثل السياسات أو الاستراتيجيات الأمنية القومية خطة الامة لتنسيق في استخدام جميع وسائل الدولة سوآءا العسكرية منها أو غير العسكرية لتحقيق الأهداف التي تدافع عنها والتي تسمح بتحقيق المصلحة الوطنية. كما تعتبر بمثابة التصور الشامل والمستقبلي لمسالة الأمن بمفهومه الواسع الذي يتضمن أمن الدولة السياسي، العسكري، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي...الخ، والذي يأخذ في اعتباره الحقائق السياسية الوطنية(الوضع الداخلي) وما يحدث في دول الجوار على المستوى الإقليمي بل الدولي لتكون هذه السياسات قادرة على تحديد الخيارات التي من شانها احتواء مصادر التهديد اما بالحد من قوة

[1] تقرير: **إدماج الأمن الإنساني ضمن السياسات الوطنية في مجال الأمن بمنطقة شمال غرب افريقيا**، ط.1، (الرباط، مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية، نوفمبر 2010)، ص ص.23-24.

[2] سمير البح، "**الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط بين المفهوم النظرية والترتيبات المؤسساتية**"، (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2019)، ص، ص. 116-117.

تأثيرها أومن خلال تحييدها واخراجها من دائرة المواجهة أو بمواجهتها بشكل مباشر أو غير مباشر ومن ثم وضع سياسات وخطط، و البرامج اللازمة للتعامل مع تلك التهديدات وتحقيق درجات تأمين الدولة وحماية مصالحها[1]. وبذلك توضح السياسات الأمنية على المستوى الوطني رؤية وتصور الحكومة للتهديدات التي تمس أمنها الداخلي وتحدد الأجوبة التي تقدمها بشأن هذه التهديدات.

كما أن وضع سياسة أمنية وطنية يستلزم تحديد مقاربة متعلقة بالمسائل الأمنية وتصنيف التهديدات حسب الأولوية من أجل اتخاذ القرارات المهمة المرتبطة بمجال الأمن[2]. وفي هذا السياق القى المفتش العام للشرطة المالي خلال الندوة الإقليمية الأولى الموسومة: ادماج الأمن الانساني ضمن السياسات الوطنية في مجال الأمن بمنطقة شمال غرب افريقيا. مفهوم السياسة الأمنية في مجال الأمن: كسياسة عمومية تقوم على رؤية واضحة تقوم على تشخيصات دقيقة واهداف جلية اخذة بعين الاعتبار خصوصيات الأوضاع لكل بلد.

وعلى مستوى اخر، تحدث الجنرال المالي في نفس الندوة الإقليمية عن فوائد ارساء سياسة وطنية في مجال الأمن، والتي تتمثل في انخراط المواطن في فهم هذه السياسة الوطنية من جهة ، وتمكن الدولة من اعداد نظرة واضحة على المدى المتوسط والبعيد .كما ان إرساء هذه السياسة مكنت الخبراء وأصحاب القرار من ملامسة أهمية وضع المواطن في صلب هذه السياسة وإشراكه في إطار مضبوط بعيدا عن أي توجه فوضوي .كما من فوائد إرساء سياسة وطنية في مجال الأمن إعادة صياغة المفاهيم والانتقال من الدولة التي تدير الشأن اليومي في مجال الأمن إلى مجال أوسع مكن من وضع معايير أكثر رحابة بما فيها تضمين النوع الاجتماعي، فضلا على إدماج المجتمع المدني ،الذي أصبح يتحدث باسم المواطنين، في بلورة وتنفيذ هذه السياسة[3].

وفي جانب آخر أكد الباحث "أحمد يورا حي" من موريتانيا على أهمية الاخذ بعين الاعتبار، عند صياغة سياسة وطنية في مجال الأمن، العوامل المتعلقة بالحماية من المخاطر، والكوارث الطبيعية، ومحاربة المنظمات الاجرامية، والاتجار في البشر والمخدرات والإرهاب غير أنه اعتبر ذلك غير كاف، ليلح على ضرورة الاهتمام عند صياغة هذه السياسة، بالأمن الغذائي، والبيئة ومقاربة النوع، الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية لفائدة المحرومين، وتعزيز المرافق الأساسية.

---

[1] حجازي محمد السعيد، مرجع سابق، ص، ص.14-15.

[2] Peter Albrecht et Karen Barnes, **Place du genre dans l'élaboration de politiques de sécurité nationale**, centre pour le control democratique des forces armees –geneve DCAF. https://tinyurl.com/2kx8yva7

[3] تقرير : **إدماج الأمن الإنساني ضمن السياسات الوطنية في مجال الأمن بمنطقة شمال غرب افريقيا**، مرجع سابق، ص.8.

واعتبر من بين الإجراءات التي يجب اتخاذها لحماية المصالح ومواجهة التهديدات، نهج سياسة جيدة للحكامة وعصرنة الإدارة وتحديث القضاء، وتعزيز قدرات البرلمان، ومحاربة الفساد، ودمج وتعزيز المجتمع المدني إضافة إلى تقوية التشاور بين الدولة والمجتمع[1]. وأعتبر أن مسؤولية تنفيذ السياسة الأمنية تعود إلى الحكومة معتبرا في ذات الوقت ان هذه السيرورة يجب أن تكون تشاركية منذ بداية صياغة الاستراتيجية[2].

مما سبق نستخلص أن معظم السياسات الوطنية للأمن تستهدف تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية[3]:

– تحديد التوجهات الكبرى والمبادئ القاعدية.

–الالتزام بالمسؤولية فيما يخص الأمن.

–تنظيم العلاقات بين مختلف الفاعليين في قطاع الأمن.

**ثانيا: المستوى الإقليمي**

انطلاقا من فكرة أن الأمن ظاهرة علائقية، يجادل "بوزان بأنه لا يمكن الإحاطة بالأمن الوطني بمعزل عن سياقه الإقليمي. فالتعرف على خصوصيات المستوى الإقليمي للأمن، يسعى إلى فهم العوامل الأساسية التي تجعل من انبثاقه أمرا ممكنا. فمنطق الأمن الإقليمي، ينبع من قلب الحقيقة المتمثلة في الطبيعة التواصلية للأمن والذي يفهم منها: التفاعل بين الفواعل، الجغرافيا والانطولوجيا التواصلية بذلك المعنى الذي يركز على الطبيعة التراكمية للعلاقات (صداقة–عداوة –تنافس). بذلك يشير الأمن الإقليمي إلى مستوى الترابط بين الدول والوحدات مع بعضها البعض بتلك الدلالة التي تجعل من غير الممكن النظر في الأوضاع الأمنية في معزل عن بعضها البعض[4].

وباعتبار ان كل سياسة أمنية هي سياسة تطورية بالتعريف، حيث يجب ان تتطور الاستراتيجية الأمنية وطنيا وإقليميا لتتلاءم مع تطور الأوضاع والمحيط. لذا فمن المفروض ان تكون الرؤية واضحة ومستدامة قادرة على تتبع السياقات والتلاؤم معها، خاصة وان السياسة الأمنية لا تخضع فقط للعوامل الداخلية بل كذلك العوامل الخارجية، وهذا ينطبق على كل الجوانب سوآءا تعلق الامر بمحاربة الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو غيرها، وينطبق أيضا على المحاور الاستراتيجية للسياسة الأمنية والتي يجب تطويرها كلما تغيرت المعطيات المتعلقة بمجال اهتمامها وعملها.

---

[1] المرجع نفسه، ص، ص.18–19.

[2] المرجع نفسه، ص. 29

[3] Moulaye Zeini .Niakate Mahmadou. **Gouvernance partagée de la sécurité et de la fais l'expérience** malienne.friedrich-elbert –stiftung abuja regional office . february 2012. p17. https://tinyurl.com/2s3uyb3b

[4] سمير البح، مرجع سابق، ص، ص. 136،137.

ان كل سياسة امنية تخضع للجغرافيا ومعطياتها، الامر الذي يقف وراءه العديد من الاكراهات (ونقط القوة أيضا)، ومن ثم من المفترض في بلد يشكل ملتقى عبور الأشخاص والسلع ان يتعرض لكل المخاطر الموجودة في بلدان الجوار، وهو ما يفرض بناء سياسة امنية تأخذ الجانب الإقليمي في اعتبارها، وإقامة تقارب وثيق مع الدول المجاورة من اجل الحد من هذه التهديدات[1].

بذلك فانه لا يمكن الحديث عن سياسة أمنية وطنية ناجعة بدون اخذ بعين الاعتبار المستوى الإقليمي والبعد التعاوني بين الدول، خاصة في خضم التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم المعولم اليوم من بروز تهديدات عابرة للحدود (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الجرائم الاليكترونية...) فرضت نفسها على الدول وجعلت من حتمية التعاوني المشترك امر في غاية الأهمية لمواجهتها.

**ثالثا: المستوى العالمي**

تندرج السياسات الأمنية العالمية ضمن اتفاقيات وبروتوكولات عالمية في سياق شبكة معقدة من الصكوك القانونية الدولية المبرمة بين الدول على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والثنائي والتي تتداخل إلى حد ما، ويتعين لتطبيقها اللجوء إلى التشريعات لوطنية[2]. وهذا ما يسمى "نظام التطبيق غير مباشر" للقانون الجنائي الدولي.

لذا عند الحديث عن البروتوكولات والاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب مثلا نجدها تعبر عن تلك المعايير الدولية التي لا تطبقها هيئة تحكيم أو محكمة دولية بل تطبقها عبر قوانينها الوطنية. حيث يتعين على الدول الأطراف أولا ادراج الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدات في قوانينها المحلية، كالجرائم على سبيل المثال، وذلك فان أجل تكييفها مع مقتضيات قوانينها المحلية ولتكون قادرة على تطبيقها. وحالما تدرج احكام القانون الدولي في القانون المحلي، يصبح القانون الدولي قابلا للتطبيق من خلال النظم القانونية الوطنية وفقا للقوانين المحلية. كما يتعين على الدول استخدام إجراءاتها القانونية المحلية للوفاء بالتزاماتها بالتعاون على المستوى الدولي الذي تقتضيه هذه المعاهدات[3].

وتركز الاتفاقيات والبروتوكولات الأمنية العالمية خاصة ما تعلق منها بمكافحة الإرهاب على آليتي التعاون الدولي في المسائل الجنائية، الا وهما التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة، والتي تعد أدوات حقيقية متاحة للممارسين لتيسير التعاون بين دولهم. فبفضل هذه الاحكام يمكن تقديم مساعدة عملية

[1] تقرير إدماج الأمن الإنساني ضمن السياسات الوطنية في مجال الأمن بمنطقة شمال غرب افريقيا تقرير، مرجع سابق، ص.32.

[2] **التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب**، (نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2012)، ص.29.

[3] تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سابق، ص5.

والحد من العوائق امام التسليم شرط ان تكون الدول قد صدقت حسب الأصول على الاتفاقيات والبروتوكولات وادرجتها في نظمها القانونية[1].

ويمكن الإشارة أيضا إلى تأثير احقاق الأمن في المجتمعات وارتباطه بالسياقات السياسية العالمية، فالمسائل الأمنية تندرج ضمن سياق تطوري يفرض اطارا تنظيميا يأخذ بعين الاعتبار الرؤية المتغيرة والحكامة الجيدة، ويسمح بمعالجة الأوضاع الطارئة، فعند الحديث عن السياق العالمي فهو يعنى بالدعم المالي والمواكبة من طرف المانحين والشركاء، وكذا فيما يخص القيام بدور تيسير التنسيق والتعاون بين الدول على المستوى العالمي[2].

[1] المرجع نفسه، ص. 21.

[2] تقرير: **ا دماج الامن الإنساني ضمن السياسات الوطنية في مجال الامن بمنطقة شمال غرب افريقيا**، مرجع سابق، ص.39.

## المبحث الثاني: المقاربة المفاهيمية للإرهاب العالمي الجديد

### المطلب الأول: التطور الكرونولوجي للإرهاب

#### أولا: ارهاب العصور القديمة والوسطى

تعد ظاهرة الإرهاب من الظواهر القديمة التي اقترنت بظهور البشرية منذ القدم. وتعود البدايات الأولى لظهور الإرهاب بحسب عدد من المؤرخين إلى القرن الأول قبل الميلاد مع ظهور المتعصبون السيكاري (الذين استهدفوا كبار الكهنة اليهود، لتعاونهم مع الرومان الذي أعتبر انتهاكا للقانون الديني اليهودي[1]، وفي عصر صدر الإسلام كان للعنف صورا تمثلت في محاولة المشركين من اغتيال النبي الاكرم (ص)للقضاء على الدعوة الإسلامية، واغتيال الخليفة عمر بن الخطاب، والامام على (عليه السلام) دليل على ان العنف لم يقتصر على زمن دون غيره طالما انه يقبع في مكامن النفس البشرية.

وظهرت جماعة الحشاشين بين القرنين الثامن والرابع عشر الميلادي على إثر موت المستنصر بالله 487هـ-1094كحركة عسكرية تجلت عملياتها في محاولة اغتيال صلاح الدين الايوبي، اذ كانت حركة إرهابية منظمة واضحة الأهداف تركت اثارا سيكولوجية عميقة بدت اثارها على اعمال العنف والهجمات البربرية في النزاعات والحروب التي حدثت في القرن السابع عشر[2]. وفي القرون الوسطى عرفت أوروبا عصابات الإرهاب التي كان يستخدمها النبلاء للإخلال بالأمن في ربوع اقطاعيات خصومهم، إضافة إلى ثورات العبيد الذين كانوا يفرون من مقاطعات الاسياد ويشكلون جماعات وعصابات للانتقام منهم فضلا عن ممارسة اعمال القتل والسرقة في املاكهم.

#### ثانيا: إرهاب الفضيلة والديمقراطية (العصر الحديث)

الإرهاب في مظهره الحديث كان من ابتداع الثورة الفرنسية التي قامت في عهد روبسبير و جان جيست بقطع رأس أكثر من 130 الف فرنسي وسجن 300الف آخرين[3]، كان لمفهوم الإرهاب دلالة إيجابية، حيث تم تبني نظام regime de la terreur الذي جاءت منه الكلمة الانجليزية –كوسيلة لتأسيس النظام خلال الفترة الفوضوية العابرة من الاضطرابات التي أعقبت انتفاضات 1789، والعديد من الثورات الأخرى .على عكس الإرهاب كما يفهم اليوم على أنه يعني نشاطا ثوريا أو مناهضا للحكومة تقوم به كيانات غير تابعة للدولة أو دون الدولة، كان نظام الأرض أداة حكم تمارسها الدولة الثورية المنشاة حديثا. وقد تم تصميمه لتاريخ سلطة الحكومة الجديدة من خلال تخويف المعارضين للثورة والمخربين وجميع

---

[1] ا.ف. ك اورجانسكي، ج.1، مرجع سابق، ص. 243.

[2] خالد محمد طاهر شبر، **الإرهاب والنظام السياسي الدولي بعد احداث 11ايلول /سبتمبر 2001(رؤية مستقبلية)**، ط.1، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، 2022)، ص.31.

[3] محمد السيد عرفة، **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**، ط.1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2009)، ص،7.

المنشقين الاخريين الذين اعتبرهم النظام الجديد "أعداء الشعب" .لجنة الأمن العام ومحكمة الثورة (محكمة الشعب بالعامية) تم منحها صلاحيات واسعة للاعتقال وإصدار الاحكام ،اعدام المدانين بجرائم الخيانة (أي الرجعية) علانية بالمقصلة، بهذه الطريقة تم نقل درس قوي إلى كل من يعارض الثورة أو يشعر بالحنين للنظام القديم، وللمفارقة، ربما كان الإرهاب مرتبطا بمثل الفضيلة والديمقراطية كان الزعيم الثوري ماكسيمليان روبسبير Maximilian Rebespierre يؤمن ايمانا راسخا بأن الفضيلة هي النبع الرئيسي لحكومة شعبية تعيش في سلام. ولكن في زمن الثورة يجب ان تتحالف الفضيلة مع الإرهاب من أجل انتصار الديمقراطية حيث أعلن "الإرهاب ليس الا العدالة".

في 26 يوليو 1794 أعلن روبسير أمام المؤتمر الوطني انه بحوزته قائمة جديدة من الخونة. خوفا من أن تكون أسماؤهم في تلك القائمة، وحد المتطرفون قوائمهم مع المعتدلين للتخلي عن روبسبير ونظامه الديني، حيث لقي هو واتباعه وحوالي أربعين ألفا آخرين: الإعدام بالمقصلة. بعد ذلك أصبح الإرهاب مصطلحا مرتبطا بإساءة استخدام المنصب والسلطة مع تداعيات جنائية علنية. في غضون عام من وفاة روبرسبير تم نشر الكلمة بالغة الانجليزية من قبل ادموند بيركEdmund Burke كان الخضوع الشعبي للحكام الذين استمدوا سلطتهم من "الحق الإلهي" في الحكم وليس من رعاياهم موضع تساؤل[1].

أدى ظهور الإسلام القومي، ومعه مفاهيم الدولة والمواطنة على أساس الهوية المشتركة للشعب بدلا من سلالة العائلة المالكة إلى توحيد دول قومية جديدة مثل المانيا وإيطاليا[2].

بناء على ذلك بدأت تظهر المنظمات الإرهابية في نهاية القرن التاسع عشر، عندما ظهرت في روسيا منظمتان هما منظمة "الأرض والحرية" في عام 1876 ومنظمة "الإرادة الشعبية" التي تشكلت عام 1896 التي جعلت الإرهاب جزء من العملية الاجتماعية، ثم توقف نشاطها بعد الثورة البلشفية.

كما ظهرت العديد من الحركات الثورية المتطرفة في أوروبا، والتي مازالت لها انعكاساتها على الانشطة الإرهابية حتى الان، ومن أهمها الحركات الإيرلندية من أجل الاستقلال، والتي بدأت عام 1981، والمنظمات الارمينية التي قامت ضد لاحتلال التركي 1890، وحركة تحرير إقليم الباسك الاسبانية التي بدأت منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى ومازالت مستمرة حتى الان[3].

ولم يقتصر العنف الثوري على دول اروبا فحسب، بل طال مناطق عديدة من العالم لمناهضة الاستعمار، وتسلط ديكتاتورية الانظمة القائمة، ولتصاعد المد الوطني عبر العالم، الذي جعل من الشعوب المستعمرة تسعى لتغيير أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتخلص من الاستعمار.

[1] Bruce Hoffman, **Inside terrorism**, (New york: Colombia university press, 2006), p .3-4.
[2] Ibid. p. 5.
[3] محمد السيد عرفة، مرجع سابق، ص.7.

ومثلت الحربين العالميتين الأولى والثانية دور في تأجيج رغبات الوطنيين لتحطيم شرعية الحكومات والنظام الدولي لما خلفته من اثار كارثية[1]. حيث أصبح الكفاح وسيلة مشروعة لمقاومة العدوان وتحقيق مبدأ تقرير المصير الذي أقره القانون الدولي ونص عليه ميثاق الأمم المتحدة مما يشير إلى أن ظهور حركات التحرر والمنظمات السياسية لم يكن بمحض من الصدفة، وانما نتيجة عكسية ورد فعل على ما اقترفته أنظمة الحكم المستبدة بحق الشعوب. اذ تطور الارهاب بعد الحرب العالمية الثانية بعد وراثة الولايات المتحدة الامريكية للإمبراطوريات المنهارة ونشوء ظاهرة الاستعمار الجديد. الامر الذي دفع الشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار للسعي لتحرير أوطانها باللجوء إلى وسائل النضال والمقاومة الوطنية، حيث اتهمت من قبل الانظمة الاستعمارية بالإرهاب والتمرد وزعزعة الاستقرار حتى بات الخلط بين الإرهاب وحركات التحرر الوطني والمقاومة المشروعة منهجا للتعامل الدولي[2]. لقد انتقلت تسمية الإرهاب عموما إلى حركات المقاومة ضد الاحتلال التي قامت بعمليات مسلحة ضد الجيوش الاستعمارية أو المستوطنين ومرافقهم المدنية أو العسكرية في اسيا وافريقيا، فجرت مطابقة مقصودة بين الإرهاب وحركات التحرر والمقاومة ضد الاحتلال الأوروبي، وفي المقابل فان الأوروبيين أنفسهم لم يسموا حركات المقاومة الأوروبية (ولا سيما الفرنسية والصربية وغيرها) ضد الاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية إرهابا. ومن ناحية أخرى، وجد دائما تيار ديمقراطي واسع في الغرب مناهض للاستعمار /يسمى حركات التحرر الوطني في اسيا وافريقيا بسمها، أي حركات تحرر وحركات مقاومة، سواء انتقد بعض الأعمال التي قامت بها ضد المدنيين الأبرياء أو لم ينتقدها. كما ان أوساطا راديكالية في هذا التيار نظرت إلى الصراع مع الواقعيين تحت الاحتلال بوصفه حالة حرب يسقط فيها مدنيين، لان ضحايا الاستعمار هم أيضا مدنيين أبرياء. وثمة استثناءات اعتبرت فيها حركات استيطانية استعمارية حركات إرهابية، وسميت بذلك من قبل المستعمرين أنفسهم، وأبرزها حركة الايتسل واليحي الصهيونية في فلسطين التي اعتبرها الانجليز إرهابية. وهي التي بدأت أول عمليات التفجير ضد المدنيين. كما شملت عمليات الحركات الصهيونية المتطرفة ضد الانجليز اغتيال اللورد "مورين" في 1946واغتيلهم الكونت "فولك برنادو" في فلسطين 1948.اما إرهاب البريطانيين للسكان الأمنين، أو ما قامت به منظمات التيار الرئيس في الصهيونية. مثل الهاغانا، من طرد للسكان بعد ارتكاب مذابح فلم يسميا إرهابا، اذ عد غالبا عنفا مشروعا لفرض النظام[3]. وفي هذه المرحلة من التاريخ وبعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم حربا باردة بين الكتلة

[1] محمد سعود قراط، **الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقارنة إعلامية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2011)، ص.75.

[2] خالد محمد الطاهر شبر، مرجع سابق، ص، ص. 32-33.

[3] عزمي بشارة، **الإرهاب بموجب هوية الفاعل ام بموجب هوية الضحية**، مجلة سياسات دولية، العدد29، (نوفمبر2017)، ص.11.

الغربية والكتلة الشرقية، وكان الاتحاد السوفياتي يقدم كل ما أوتي من قوة من أسلحة وعتاد وتدريب للحركات التحررية التي تناضل من أجل استرداد أراضيها وسيادتها وحريتها[1].

بعد الحرب العالمية الثانية استعاد الإرهاب الدلالات الثورية التي يرتبط بها اليوم، تم استخدام المصطلح الأولي للإشارة إلى الثورات العنيفة التي تم ملاحقتها من قبل مختلف الجماعات القومية المناهضة للكولونيالية التي ظهرت في اسيا وافريقيا والشرق الأوسط خلال أواخر الاربعينات والخمسينات من القرن الماضي لمعارضة استمرار الحكم الأوروبي[2].

وفي خضم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الثورة الصناعية التي خلقت ايديولوجيات عالمية جديدة (الشيوعية/الماركسية) والظروف الاستغلالية لرأسمالية القرن 19 ظهر عصر جديد من الإرهاب اكتسب المفهوم دلالات الثورة المناهضة للدولة اليوم. ويمكن القول ان سلفها كان الجمهوري الإيطالي المتطرف "كارلو بيسكان" Carlo pisa cane صاحب نظرية "propaganda by deed البروباجاندا من خلال الفعل وهي الفكرة التي مارست تأثيرا مقنعا على المتمردين والإرهابيين على حد السواء، كتب بيسكان ان دعاية الفكرة مجرد وهم، الأفكار تنبع من الأفعال، وليس الأخيرة من السابق، ولن يكون الناس أحرارا عندما يتعلمون بل يتعلمون عندما يكونون أحرارا، وجادل بان العنف كان ضروريا ليس فقط للفت الانتباه أو توليد الدعاية لقضية، ولكن أيضا لإعلام وتثقيف وحشد الجماهير وراء الثورة. فعلى عكس العديد من المنظمات الإرهابية في أواخر القرن العشرين التي استشهدت بمبدأ "الدعاية بالأهداف " لتبرير الاستهداف المتعمد للمدنيين من أجل ضمان الدعاية لهم من خلال الصدمة والرعب الناتج عن إراقة الدماء بالجملة.

قدت إستراتيجية الدعاية بالأفعال نموذجا يحتذى به لتحقيق التغيير الثوري، حيث قرر المؤتمرون تأسيس الأممية الاناركية (أو الدولة السوداء)، وخلقت أسطورة من الادعاءات الثورية العالمية لإثارة مخاوف وشكوك لا تتناسب مع تأثيرها الفعلي أو الانجازات السياسية[3].

**ثالثا: الإرهاب المعاصر**

إن مفهوم الإرهاب المعاصر ارتبط بالأزمة البنيوية في المجتمع الدولي، وتحديدا الغرب، لما يعانيه نسقه القيمي من خلل منهجي أساسي انعكس على النظام السياسي الدولي برمته، وشكل أساسا في خلق دائرة العنف التي ولدت الإرهاب الذي تطور على أساس مفاهيم الاستعمار والعنصرية والاستيطان التي توحي بسياسات وممارسات جوهرها العدوان والاحتلال ونهب خيرات الشعوب، تلك الازمة التي تعود في

[1] محمد سعود قراط، مرجع سابق، ص.76.

[2] Bruce Hoffman, **Inside terrorism**, op cit, p.16.

[3] Ibid. Op cit, pp. 5-7.

الأساس إلى رؤية حضارية من خلال سعي الدول الغربية إلى وضع مقاييس لابد من قبولها بقدر تعلق الامر بمصالحها وأيديولوجياتها[1].

ومنذ بداية القرن العشرين، وبموجب ما عرفه هذا القرن من توسع استعماري بدا واضحا تزايد شكل اخر من الفواعل العنيفة من غير الدول، وتنوع انماطها، وتشعب نشاطاتها، كلها عوامل تشكل تحديا للنظام الويستفالي Westphalien، بخاصة في ظل موجة العولمة التي اجتاحت العالم[2].

وبقدر ما يزعم ان "ثورة المعلومات" في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن 21 جعلت وسائل وأساليب صنع القنابل وانواع أخرى من النشاط الإرهابي أكثر سهولة عبر الانترنت، على قرص مضغوط، من خلال المكتبات العادية ومحلات بيع الكتب، لم يكن الدافع مناهضا للملكية ولا الاناركية بل كان قوميا وانفصاليا.

اظهر "ادونوفان روسا" و"فورد O'donvan Rossa and ford" فيما غير المألوف للديناميكية الإرهابية التي تجاوزت حتى الادراك المبكر لوسائل الاعلام على التواصل وتضخيم رسالة عنيفة، وقد أدرك انه مثلما يعمل المال على ترتيب التجارة، فان هنالك حاجة لقاعدة مالية صلبة للحفاظ على حملة إرهابية فعالة، ومن هنا بدا التفكير في تمويل الإرهاب. يبدو أن "دونوفان روسا" قد قدر تماما فضائل الإرهاب غير المتكافئة فيما يتعلق بالخسائر الاقتصادية غير المناسبة والاضرار التي يمكن ان تلحق بالدولة المعادية وتدفق المساهمات التي قد تولدها سلسلة من الهجمات الناجحة[3].

وعليه أصبح أهم ما يميز هذه المرحلة هو تدويل الإرهاب وهذا من خلال التعاون الدولي بين العديد من المجموعات الإرهابية، وكذلك إقامة شبكات قوية عبر القارات لهذه المجموعات من أجل التمويل والتدريب وتوفير الوسائل اللوجستية والأسلحة والأموال إلى غير ذلك[4].

لم يمضي وقت طويل قبل استخدام "الإرهاب " للإشارة إلى ظواهر أوسع واقل تميزا.

في أوائل 80 أصبح الإرهاب ينظر اليه على أنه وسيلة محسوبة لزعزعة استقرار الغرب كجزء من مؤامرة عالمية، فالحوادث المعزولة التي ارتكبتها مجموعات متباينة منتشرة في جميع انحاء العالم كانت في الواقع عناصر مرتبطة بمؤامرة سرية مدبرة من قبل الكرملين ونفذته الدول العميلة في حلف واسو لتدمير العالم الحر.

بحلول منتصف العقد كانت سلسلة من التفجيرات الانتحارية الموجهة في الغالب ضد الدبلوماسيين والعسكريين الأمريكيين في الشرق الأوسط ، تركز الاهتمام على التهديد المتزايد للإرهاب الذي ترعاه

---

[1] خالد محمد الطاهر شبر، مرجع سابق، ص.33.

[2] شهرزاد ادمام، **الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية**، مجلة سياسات عربية، العدد 8، (افريل 2014)، ص.80.

[3] Bruce Hoffman, op cit, p.7-9.

[4] محمد سعود قراط، مرجع سابق، ص. 76.

الدولة ،حيث انخرطت العديد من الحكومات الأجنبية المتمردة مثل الانظمة في ايران، العراق، ليبيا، سوريا بنشاط في رعاية أو تنفيذ اعمال إرهابية حلت محل نظريات المؤامرة الشيوعية باعتبارها السياق الرئيسي الذي ينظر فيه إلى الإرهاب ،وهكذا اصبح الإرهاب مرتبط بنوع من الحرب الخفية أو بالوكالة حيث يمكن للدول الأضعف ان تواجه منافسين اكبر واكثر قوة دون التعرض لخطر الانتقام.

المخدرات–الإرهاب–أو ما يسمى "المنطقة الرمادية " والذي يعرف على انه "تهريب المخدرات للنهوض بأهداف بعض الحكومات والمنظمات الإرهابية". التي تم حصرها في الانظمة الماركسية الليني[1] نية للاتحاد السوفيتي: كوبا، بلغاريا ونيكاراغوا من بين بلدان أخرى. التأكيد على إرهاب المخدرات كأحدث مظهر من مظاهر المؤامرة الشيوعية لتقويض المجتمع الغربي.

كانت المنظمات الاجرامية (العنيفة ذات الدوافع الاقتصادية) تقيم تحالفات قوية مع المنظمات الإرهابية وحرب العصابات، حيث تستخدم العنف لأغراض سياسية على وجه التحديد. فالقوة المتنامية لعصابات الكوكايين الكولومبية، وعلاقاتها الوثيقة بين الجماعات الإرهابية اليسارية في كولومبيا والبيرو ومحاولاتها المتكررة لتخريب العملية الانتخابية في كولومبيا وتقويض الحكومات المتعاقبة تشكل أفضل مثال معروف لأولئك الذين لفتو الانتباه إلى "ظاهرة المنطقة الرمادية "لم يهتموا بالمؤامرات الكبرى بقدر اهتمامهم بتسليط الضوء على الطيعة المتغيرة للصراع دون الوطني في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

بناء على ذلك بدأ الإرهاب في التسعينات يصنف لدى بعض المحللين ضمن ظاهرة المنطقة الرمادية" وهكذا أصبح المصطلح الأخير يستخدم للإشارة إلى "التهديدات التي يتعرض لها استقرار الدول القومية من قبل جهات فاعلة غير حكومية وعمليات ومنظمات غير حكومية " لوصف العنف الذي يؤثر على مناطق شاسعة أو مناطق حضرية حيث تحولت السيطرة من الحكومات الشرعية إلى قوى نصف سياسية ونصف إجرامية جديدة[2].

**رابعا: إرهاب ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**

حتما تبقى أحداث 11سبتمبر بدون شك الحدث الإرهابي الأهم في هذا القرن، حيث أعادت تعريف "الإرهاب" مرة أخرى، وهذا نظرا لعدة اعتبارات من أهمها عدد الضحايا وطريقة التنفيذ ودقة التخطيط والبلد المستهدف وهو الدولة الأعظم والاقوى في العالم. دلالات 11/9 تشير إلى قراءة جديدة في القرن الواحد والعشرين حيث انه يهدد ويصل إلى اية دولة في العالم بغض النظر عن قوتها وخبرتها في الأمن القومي والدفاع عن نفسها[3].

[1] Bruce Hoffman, op cit, p.17.
[2] Ibid. p.18.
[3] محمد سعود قراط، مرجع سابق، ص.76.

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول في توجهات النظام الدولي، حيث أصبح الإرهاب الجديد واحدا من الاشكال الرئيسية، ان لم يكن الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية، فهو لم يعد شكلا ثانويا من أشكال الصراع، ولكن أصبح شكلا مستقلا بذاته، بل جاز القول انه أصبح بديلا للحروب التقليدية في الكثير من الحالات عل الساحة الدولية. وقد مثلت هذه الاحداث ذروة تطور طويل من ظاهرة الإرهاب، وهو تطور يشمل متغيرات البيئة التي يتحرك فيها وتعتبر العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي. فبالرغم من أن جوهر الإرهاب يظل واحد وهو استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من أجل اثارة الخوف والهلع في المجتمع من خلال استهداف افراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام حكم لتحقيق هدف سياسي معين، فان اشكال الإرهاب وادواته واساليبه تطورت بسرعة كبيرة[1].

تعد المرحلة الراهنة، حسب العديد من الخبراء الدوليين من أكثر المراحل خطورة في تاريخ السلم والأمن الدوليين، حيث أوضحت دراسة قام بها "كيفين كولمان"Kevin Coleman بعنوان "تحديات الحرب غير التقليدية: نظرة إلى الامام ونظرة إلى الخلف " ان كل ما يرتبط بالخطر الحالي يتركز بالحرب الشبكية والاتصالات والحرب التكنولوجية والحرب على الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة حيث أصبحت على درجة عالية من التهديد[2]. وبذلك تغيرت فقهية الظاهرة الإرهابية وخلفياتها السياسية ،فانتقلت انشطتها من حالة السرية إلى الحالة العلنية[3]، فمنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي طرأت على البيئة الدولية المعاصرة العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسة ، فالتطور المعلوماتي والاليكتروني جعل العالم قرية صغيرة أسهمت في ان تتحول ظاهرة الإرهاب من شكلها التقليدي الذي كان سائدا في العقود الماضية إلى ما يسمى بالإرهاب الجديد بمضمونه وتنظيمه وتسليحه، فقد زاد انتشاره وتهجن مع حلقات الجريمة المنظمة، اذ اصبح إرهابا عابرا للحدود بمجموعات تربطها أيدولوجية دينية أو سياسية بصرف النظر عن انتماءها القومي أو العرقي ،وتطور الإرهاب على مستوى الوسائل المستخدمة والأسلحة المتطورة، اذ ابتدع الارهابيون قنابل الوقود الطائرة، مثلما حدث في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 التي تعد نقطة تحول في اليات الإرهاب التسليحية التي لم يشهد لها التاريخ مثيلا[4]. لم تعد العمليات الإرهابية محدودة في الزمان والمكان، ما لا تقتصر في أهدافها على الاغتيالات

---

[1] خالد التيزاني، **تحولات الظاهرة الإرهابية بعد احداث 11سبتمبر 2001**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد3، (ماي 2020)، ص.39.

[2] عادل عبد الصادق، **الإرهاب الاليكتروني: القوة في العلاقات الدولية. نمط جديد، وتحديات مختلفة**، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2009)، ص.173.

[3] د. مصباح الشيباني، **فقه الإرهاب وتوظيفه السياسي في ظل النظام العالمي الجديد**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد3، (مايو 2020)، ص.15.

[4] خالد محمد الطاهر شبر، مرجع سابق، ص.34.

واستهداف جماعات دون غيرها، وانما أصبحت ظاهرة "ممأسسة" وخاضعة لضوابط تنظيمية تستهدف القيام بعمليات التدمير والابادة الجماعية، وتمول من أكثر من جهة ومصدر وتنتشر أذرعها في كل مكان من العالم[1].

بذلك ظهر الإرهاب العالمي الجديد كشكل جديد للتهديدات الأمنية الجديدة للمجتمع الدولي وأصبح أكثر الحاحا من انواع الإرهاب التقليدي وذلك ينبع من خصائصه واثاره وطبيعة افراده وإمكانية استخدامه في كافة الانشطة الحساسة والأكثر تهديدا للأمن الدولي وظهر ذلك في تطور الإرهاب والجريمة الدولية[2].

وانطلاقا مما سبق يمكن تقسيم التطورات التاريخية الإرهاب الي مجموعة من الأجيال:

- ✓ **الجيل الأول:** كان عبارة عن موجات ذات الطابع الوطني أو القومي المتطرف والذي اجتاح أوروبا من أواخر القرن التاسع عشر حتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين لان القائمين على الإرهاب في الغالب من المواطنين المتطرفين، واعتمد على الأسلحة الخفيفة.
- ✓ **الجيل الثاني:** عبارة عن موجات الإرهاب ذات الطابع الأيديولوجي (اثناء الحرب الباردة) وكان من أدوات الصراع بين الشرق والغرب، وظهرت العديد من الحركات والمنظمات الإرهابية مثل الالوية الحمراء الإيطالية، والجيش الأحمر الياباني، واعتمد على الأسلحة الخفيفة والمتفجرات.
- ✓ **الجيل الثالث:** فهو جيل يتصف بصفات مميزة ومختلفة عن إرهاب العقود الماضية من حيث:

**أ/التنظيم:** هنالك العديد من الجنسيات المختلفة داخل التنظيم، وقضاياهم مختلفة ولكن تجمعهم أيدولوجية دينية أو سياسية محددة، وكما ان هذه الجماعات تنتقل من مكان إلى اخر ويصعب متابعتها.

**ب/الأهداف:** فالإرهاب الحالي "الجديد" يركز على إيقاع أكبر الخسائر المادية والبشرية ويتعدى الحدود الدولية.

**ج/التسلح:** أصبح الارهابيون يستخدمون منظومات تسليحية أكثر تطورا وتعقيدا مثل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والجرثومية، وربما مستقبلا الأسلحة النووية[3]. وهو ما يسمح:

-بشن هجمات عنيفة من قبل دول ضعيفة نجحت في تصنيع أسلحة دمار شامل وفي إيجاد طرف لإيصالها لجيرانها أو يشنها مجهولون على الولايات المتحدة الامريكية.

[1] د مصباح الشيباني، مرجع سابق، ص، ص. 14-15.

[2] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص.37.

[3] هاشم بن محمد الزهراني، **الإرهاب الدولي: مراحله ومخاطره**، ب د ط، (ب د ن ،2012)، ص، ص.4-5.

-هجمات إرهابية متزايدة الشدة تشنها مجموعات سرية ضد اهداف مقيتة على وجه الخصوص، مكررة ما حصل في الولايات المتحدة الامريكية في احداث 11 سبتمبر، ولكنها تتصاعد في نهاية المطاف إلى حد استخدام أسلحة الدمار الشامل.

-هجمات اليكترونية تحدث شللا تشنها دولا أو منظمات إرهابية أو حتى افراد فوضويون ضد البنية التحتية التشغيلية للمجتمعات المتطورة بقصد اغرائها في الفوضى وتهديد استقرارها.

ويزداد الخوف حينما صار الإرهاب ليس ذا صبغة دولية فقط، ولكن أصبح بمثابة منظمة دولية جديدة لها شخصيتها وخصائصها، حيث أعلنت الحرب ضده، ولكن الحرب ستؤدي إلى بروز ما يمكن تسميته بالحرب الغير متناظرة Asymitric war أي يتمثل في الطبيعة الجديدة للأسلحة، وكما أوضحت الدراسات انه لم تتكلف العملية الإرهابية في 11سبتمبر سواء من حيث التدريب أو التخطيط أو التمويل أو التنفيذ سوى ما قد يصل نصف مليون دولار، لكن حصل أضرار يقدر ببلايين الدولارات، إضافة إلى التكاليف المترتبة عليه[1].

**المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب العالي الجديد**

يعد موضوع الإرهاب اليوم من أكثر المواضيع الشائكة والضبابية التي تصدرت أولويات الاجندة السياسية وشغلت اهتمام الأكاديميين والسياسيين ولاقت جدلا واختلافا واسعا بينهم، كما حظيت باهتمام مختلف المنظمات الإقليمية والدولية بشأن إيجاد مقاربة نظرية مفاهيمية تجعل من سهولة إيجاد حلول وسبل علاجية تضمن الوصول إلى إيجاد سياسات رادعة له، كما تساهم في إزالة اللبس والغموض الذي صاحب الظاهرة الإرهابية منذ بدايات ظهورها.

**أولا: الصعوبات التي تعيق الوصول إلى تعريف موحد للإرهاب**

ليس من المستغرب مع تغير معنى الكلمة واستخدامها بمرور الوقت واستيعاب اللغة السياسية العامية والخطاب في كل عصر فقد ثبت أن مفهوم الإرهاب بعيد المنال في محاولات بناء تعريف متسق.

لقد كان ارهابيو الماضي أكثر تعاونا في وصف أنفسهم وأعمالهم بالإرهاب، حيث أعلنوا انهم ارهابيون وأعلنوا صراحة أن تكتيكاتهم هي أعمال إرهابية. أظهر "كارلوس ماريجيلا" المثقف الثوري البرازيلي القليل من التعاطف حول الدعاية العلنية لاستخدام التكتيكات الإرهابية، وأصر على تصوير نفسه وأتباعه على أنهم "مقاتلين حضريين" بدلا من "إرهابيين حضريين.

هذا الاتجاه نحو التعتيم الدلالي المعقد لتفادي الايحاءات التحقيرية للإرهاب أصبح أكثر رسوخا في العقود الأخيرة، حيث تختار الان المنظمات الإرهابية أسماء لنفسها وتتجنب بوعي كلمة "الإرهاب" في أي

[1] عثمان على حسن، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء احكام القانون الدولي العام**، ط.1، (كردستان: منتدى اقرا الثقافي، 2006)، ص. 196.

شكل من أشكاله، حيث تسعى هذه المجموعات لاستحضار صورة الحرية والتحرير. فالإرهابيين لا يرون أنفسهم إرهابيين بل يعتقدون انهم قادة حرب متمردين دفعهم الياس، والافتقار إلى بديل قابل للتطبيق ما شرع لهم استخدام العنف ضد دولة قمعية، مجموعة عرقية، أو قومية منافسة أو نظام دولي غير مستجيب. فخاصية انكار الذات تميز الإرهابي عن المتطرفين السياسيين والأشخاص المتورطين بشكل مشابه في عمليات الاستدعاء غير القانونية والعنيفة. ومن المرجح ان يقبل ويعترف انه شيوعي أو ثوري ولا يقبل تسميته بالإرهابي[1].

يحاجج الإرهابي دائما بأن المجتمع أو الحكومة أو النظام الاجتماعي وقوانينه هم "الارهابيون الحقيقيون".(يجادل المتحدثون الرسميون بإصرار بان حزب الله سياسي حسن النية مع حركة مقاومة) يتفق الجميع أن مصطلح "الإرهاب" هو مصطلح ازدرائي ينطبق على الأعداء والمعارضين أو على من يختلف معهم ويفضل اتجاههم ،كتب "بريان جنكينز" Brian Jenkins ان ما يسمى "بالإرهاب يبدو انه يعتمد على وجهة نظر المرء ،فاستخدام المصطلح يعني حكما أخلاقيا .واذا نجح أحد بإرفاق صفة الإرهاب بخصمه فعندئذ يكون قد أقنع الاخريين بتبني وجهة نظره الأخلاقية بشكل غير مباشر[2].

ولذلك فان البحث عن تعريف ملاءم للإرهاب لايزال جاريا نظرا لخصوصيته التي تأتي من كونه توصيفا أكثر من كونه مفهوما قابلا للضبط والاستعمال من دون محاذير معرفية وسياسية تذكر. وما ساهم أيضا في جعله من المصطلحات المستعصية عن التعريف هو ان كلمة "إرهابي":

**1/** هي وصف لم يطلقه الإرهابي على نفسه، وانما وصفته به دول يستهدفها الإرهابي. وهكذا يتم توصيف اعمال عنف معينة على انها إرهاب (تلك التي يرتكبها فواعل من غير الدول أساسا)، بينما يتم الإبقاء على اعمال العنف المشروع للدولة احتكاره مثلا.

**2/** هي كلمة توظيفية ومعيارية تفتقر إلى الدقة العلمية، فهنالك مثلا دول غربية تعد بعض الدول الشرق الأوسط مثل إيران والعراق سابقا دول إرهابية، ودول عربية تعد إسرائيل دولة إرهابية وغالبا ما تعد الدول غير الديمقراطية المعارضة إرهابا. وهنا مكمن الاستعصاء في التعامل مع كلمة "الإرهاب. فضلا عن تعريفها[3].

إلى جانب الطبيعة المتغيرة للإرهاب، حيث يعد مفهوم الإرهاب متحرك ومتطور "ديناميكي" تختلف صوره وأشكاله وأنماطه ودوافعه اختلافا زمانيا ومكانيا، فزمانيا يتباين الإرهاب من فترة لأخرى في المكان

[1] Bruce Hoffman, op cit, 21- 22.
[2] Ibid. p. 23.
[3] محمد حمشي، **الدراسات النقدية للإرهاب بوصفه حقلا معرفيا ناشئا: مراجعة "دليل روتليدج الى الدراسات النقدية للإرهاب**، مجلة سياسات عربية، العدد31، (مارس 2018)، ص.124.

الواحد ويتباين في الزمان الواحد من مكان لآخر[1]. حيث يغير مرتكبوه ملامحهم ووسائلهم ليتكيفوا مع زمانهم ومواقفهم ولضمان تحقيق ما يهدفون اليه[2].

ويقدم الباحث "اليكس شميدAlex Schmid " وفقا إلى مدونة الباحثة الدكتورة هدى ميداني أربع أسباب للصعوبة التي نواجهها في إيجاد تعريف مقبول بشكل عام، وهي ان:

الإرهاب مفهوم متنازع عليه: حيث أن الإرهابي من وجهة نظر أولى هو مقاتل من أجل الحرية، ومن جهة نظر أخرى ليس الا إرهابي مثال، أسامة بلادن، ياسر عرفات[3]. كما يعترف بأن الإرهاب منيع لتعريف دقيق وإذا لم نتمكن من تعريف الإرهاب فيمكننا على الأقل تمييزه عن الأنواع الأخرى من العنف وتحديد الخصائص التي تجعل الإرهاب ظاهرة مميزة للعنف السياسي[4].

**الجدول رقم 1: يبرز تواتر عناصر التعريف في 109 تعريفا للإرهاب**

| العنصر | التردد/التواتر % |
|---|---|
| 1. العنف، القوة | 83.5- |
| 2. سياسي | 65- |
| 3. خوف، التركيز على الترهيب | 51- |
| 4. تهديد | 47- |
| 5. الآثار النفسية وردود الفعل (المتوقعة) | 41.1- |
| 6. تمايز، ضحية، هدف | 37.1- |
| 7. هادف، مخطط منهجي، منظم الإجراء | 32- |
| 8. أسلوب، قتال، استراتيجية، تكتيك | 30.5- |
| 9. خروج عن المألوف، خرق القواعد المقبولة، بلا قيود إنسانية | 30- |
| 10. إجبار، ابتزاز، إحداث الامتثال | 28- |
| 11. جانب الدعاية | 21.5- |
| 12. التعسف، غير الشرعي، شخصية طائشة، غير تمييزي. | 21- |

[1] هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2005)، ص.20.

[2] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص.184.

[3] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات: مواجهة المقاتلين الأجانب والدعاية "الجهادية"**، ط.1، (المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص.10.

[4] Bruce Hoffman, op cit, p.34.

| | |
|---|---|
| 13. مدنيون، غير مقاتلين، محايدين، غرباء كضحايا | 17.5- |
| 14. تخويف | 17- |
| 15. التركيز على براءة الضحايا. | 15.5- |
| 16. مجموعة، حركة، منظمة كجاني. | 14- |
| 17. الجاني الرمزي، التظاهر للآخرين. | 13.5- |
| 18. لا يمكن التنبؤ به، عدم توقع ظهور العنف. | 9- |
| 19. سري، الطبيعة الخفية. | 9- |
| 20. التكرار، الطابع التسلسلي أو حملة العنف. | 7- |
| 21. مجرم. | 6- |
| 22. طلبات مقدمة لأطراف ثالثة | 4- |

**Source: Bruce Hoffman, op cit, p.34.**

**ثانيا: الإرهاب والمصطلحات المشابهة.**

غالبا ما يتم الخلط بين الإرهاب وبعض المفاهيم كالعصابات والتمرد وهو ليس مفاجئ لأن المقاتلين والمتمردين يستخدمون نفس التكتيكات (الاغتيال، الاختطاف) هجوم الكر والفر، تفجير أماكن التجمعات العامة، واخذ الرهائن). لنفس الهدف (الترهيب أو الاكراه). للتأثير على السلوك من خلال اثارة الخوف). وبذلك غالبا ما تتداخل هذه الجماعات وتتفاعل، ما يؤدي إلى طمس الخطوط التي تميزها.

كما ان الإرهابي، المتمرد وأمراء الحرب لا يرتدون زيا موحدا أو إشارة محددة فلا يمكن تمييزهم من غير المقاتلين ومع ذلك هنالك اختلافات جوهرية بين المصطلحات:

**العصابات:** مثلا يعملون كوحدة عسكرية، ويهاجمون القوات العسكرية للعدو، يحتلون الأراضي ويحتفظون بها (ولو بشكل سريع الزوال خلال ساعات فقط)، مع ممارسة شكل من اشكال السيادة أو السيطرة على منطقة جغرافية محددة وسكانها[1].

**المتمردون:** يعد المتمردون مدنيين مسلحين يسعون إلى الإطاحة بالحكومة، غالبا ما ينظر إليهم أو يصورون على أنهم محررون يقاتلون ضد نظام ظالم أو قوة استعمارية أو حكومة فاسدة أو غير شرعية بهدف تحرير أرض من الاضطهاد، يتمتع المتمردون بميول إيديولوجية، يميلون للسعي للحصول على شرعية شعبية وأحيانا دولية لأنهم يهدفون إلى استبدال الحكومة. يضمن هذا العنصر الأخير

[1] Bruce Hoffman, op cit, p.35.

أخلاقيات عملياتية معينة داخل الجماعات المتمردة التي غالبا ما تفرض الزي الرسمي، الرتب والقواعد السلوكية للحصول على وضع كمقاتلين يمنحهم الحماية والمصداقية بموجب القانون الدولي. يزعم المتمردون انهم يحظون بالدعم الشعبي في حين انهم يستفيدون من الدعم العسكري والمالي الأجنبي، مما يمكنهم من العمل بحرية دون اهتمام برفاهية السكان المحليين في المناطق الريفية التي يحكمونها[1].

يشتركون في الخصائص نفسها غير ان استراتيجيتهم وعملياتهم تتجاوز هجمات الكر والفر لاحتضان ما كان يطلق عليه "حرب العصابات الثورية "الحرب الثورية الحديثة "أو "حرب الشعب" ويطلق عليها اليوم" التمرد". اضافة إلى التكتيكات العسكرية غير النظامية التي تميز حرب العصابات تتضمن حركات التمرد جهود إعلامية منسقة (الدعاية)وحرب نفسية تهدف إلى حشد الدعم الشعبي في النضال ضد حكومة وطنية راسخة، أو قوة امبريالية أو احتلال أجنبي.

**الارهابيون:** لا يعملون في العراء كوحدة مسلحة، ولا يحاولون الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها، ويتجنبون عن عمد اشراك القوات العسكرية للعدو في القتال، ويتم تقييدهم عدديا ولوجستيا من القيام بتعبئة سياسية جماعية منسقة الجهود، وعدم ممارسة أي رقابة أو حوكمة على الجماهير على المستوى المحلي أو الوطني. الجماعات الإرهابية القائمة مثل حزب الله، والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا[2].

وفي هذا السياق، تعتبر وزارة الخارجية الهجمات ضد القوات العسكرية الأمريكية وقوات التحالف على أنها عمليات وحوادث تمرد مثل: التفجيرات الانتحارية التي شنت على مقر الأمم المتحدة في بغداد والسفارة الأردنية في تلك المدينة عام 2003، واغتيالات الدبلوماسيين اليابانيين والاختطاف، وقتل عمال الإغاثة على أنها هجمات إرهابية. ومن ثم فان القاعدة العامة التعريفية هي أن الموالين مقلا الموالين لحزب البعث العلمانيين وغيرهم من عناصر النظام السابق اللذين ينظمون هجمات حرب العصابات مثل الكر والفر أو ينفذون هجمات باستخدام العبوات الناسفة تعتبر متمردين. بينما الجهاديون الأجانب والمتطرفون الإسلاميون المحليين الذين ينتمون إلى مجموعات مثل القاعدة في بلاد ما بين النهرين بقيادة أبو مصعب الزرقاوي، والمسؤولين عن معظم الهجمات الانتحارية وقطع الرؤوس على اشرطة الفيديو الرهائن وصفو بأنهم ارهابيون.

**أمراء الحرب:** عادة ما يظهرون في بيئة ذات المستوى عالي من العنف مثل الحروب الأهلية. وهم في الأساس قادة محليون يتمتعون بصفات كاريزمية والذين من خلال جيشهم الخاص واستغلال الموارد المحلية، قاموا بتقسيم إقليم داخل الدولة –غالبا ما يرتبط بانتمائهم العرقي الذي يزعمون انهم يحكمونه. "يستفيد امراء الحرب من حالة الفوضى وانهيار السلطة العامة ويفرضون حكمهم من خلال الاكراه والمحسوبية. ولهم مصلحة راسخة في أمن واستقرار طقوسهم .ويمكنهم توفير جيوب مؤقتة للسلام والحكم

[1] Caroline Varin and Dauda Abubakar, **Violent non-state actors in Africa Terrorists, rebels and warlords** (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017), p.6.
[2] Bruce Hoffman. Op cit, p.35.

داخل منطقة النزاع، وغالبا ما يسعون إلى ادامة حكمهم بعد توقف القتال عن طريق الترشح للمناصب العامة .رغم تصنيف هذه المنظمات غير حكومية بشكل منفصل الا انها يمكن ان تتغير وتنشئ روابط جديدة وتستغل الروابط والفرص الجديدة وبالتالي تغيير أهدافها، عضويتها وعملياتها .يتم تسهيل ذلك في عصر العولمة حيث تكون الشبكات عبر الحدود ،وبالتالي تدعم بعضها البعض لفترة أطول، وينتج عن ذلك مع استغلال الموارد المحلية التجارة عبر الحدود وخارجها والاستفادة من التطورات الجديدة في مجال الاتصالات والنقل.

من المعروف انخراط الإرهابيين، المتمردين، امراء الحرب، في انشطة إجرامية واسعة النطاق اعتمدوا عليها محليا وانشاء تحالفات مع جهات فاعلة أخرى غير شرعية.

في الوقت الذي يسعى فيه المتمردون والمحاربون إلى اصلاح النظام واستبداله برؤيتهم الفلسفية الخاصة يستفيد امراء الحرب من الوضع –حالة الفوضى والعنف–التي تمكنهم من تحقيق الازدهار والحفاظ على شرعيتهم المحلية[1]. وبالتالي فان امراء الحرب يسعون لتحقيق اهداف مادية أكثر منها سياسية وأيديولوجية. ومن المفيد أيضا التمييز بين الإرهابيين والمجرمين العاديين. حيث الفعل العنيف نفسه يكون متشابها (الخطف، إطلاق نار، الحرق العمد) لكن الهدف والدافع مختلف، فالمجرم يستخدم العنف كوسيلة للحصول علة المال (أو سلع) أو لقتل أو جرح ضحية معينة مقابل اجر، فهو يتصرف في النهاية من أجل دوافع انانية وشخصية (مكاسب مادية) على عكس الإرهاب[2].

أما الهدف الأساسي لعنف الإرهاب هو تغيير النظام، فهدف الإرهاب سياسي بشكل حتمي. إذا لم يستخدم الارهابيون العنف سعيا وراء معتقداتهم فلا يمكن اعتبارهم إرهابيين. الارهابي هو في الأساس مثقف عنيف ومستعد لاستخدام القوة وملزم بالفعل باستخدامها في تحقيق أهدافه، في الماضي كان يجب ان يرتكب العنف من قبل فرد يتصرف بناء على طلب أو نيابة عن كيان تنظيمي أو حركة ما. على الأقل وجود هياكل تآمريه وتسلسل قيادي يمكن تحديده. في السنوات الأخيرة تبنت مجموعة متنوعة من الحركات الإرهابية بشكل متزايد طبقة من "الشبكات بلا قيادة "من أجل احباط جهود وكالات انفاذ القانون لاختراقها. جبهة التحرير (ELF) وضعت الحركة في مقابلة عام 2001 بانها "سلسلة من الخلايا في جميع انحاء البلاد دون تسلل قيادي ولا قائمة بالعضوية .....فقط فلسفة مشتركة". وبالتالي من الصعب للغاية التسلل. لا تنطبق عليها التراكيب والتعاريف، فهي مأهولة بأفراد لديهم دوافع أيديولوجية، وتحركهم حركة أو زعيم، لكنهم لا ينتمون إلى رسميا إلى جماعة إرهابية محددة يمكن التعرف عليها ولا يتبعون الأوامر الصادرة عن قيادتها مباشرة، لذلك هم خارج أي تسلسل قيادي قائم. انه هيكل ونهج سعى تنظيم

[1] Caroline Varin and Dauda Abubakar ،op cit, p. 6-7.
[2] Bruce Hoffman, op cit, p .36.

القاعدة الإرهابي إلى تنفيذه. وقد أشاد ايمن الظواهري نائب بلادن وكبير منظري القاعدة بهذه الاستراتيجية في دعوته الواضحة إلى الجهاد (الحرب المقدسة)[1].

يمكن للمجموعات الصغيرة ان تكون رعبا مخيفا سواء تم تسميتها "المقاومة بلا مقاومة "شبكات الخلايا الوهمية"، أو "وحدات القيادة الذاتية "،"الخلايا المستقلة"، "الذئاب المنفردة"، فان نموذج الصراع الجديد هذا يتوافق مع ما يسميه John Arquilla وDavid Ronfeld "netwar" نمط صراع و(جريمة) ناشئ على المستويات المجتمعية، وافتقاره الحرب العسكرية التقليدية التي يستخدم فيها زعيم قضية ما اشكالا شبكية للتنظيم والعقائد والاستراتيجيات والتقنيات ذات الصلة المتوافقة مع عصر المعلومات. هؤلاء الزعماء يرجح ان يتألف من منظمات مبعثرة، مجموعات صغيرة، وافراد يتواصلون وينسقون ويديرون حملاتهم بطريقة دولية وغالبا دون قيادة مركزية، عكس الهيكل الهرمي الذي كان يميز الجماعات الإرهابية في الماضي[2].

على الرغم من ان هذه الخلايا الإرهابية المخصصة والافراد المنفردين قد يكونون اقل تعقيدا وبالتالي اقل قدرة من اجزائها المضادة الأكثر احترافا وتدريبا الذين هم أعضاء في مجموعات إرهابية قائمة بالفعل. تصف وثيقة "نينغ" للخطة الاستراتيجية لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) مؤخرا الذئاب المنفردة بانها "التهديد الإرهابي المحلي الأكثر أهمية الذي تواجهه الولايات المتحدة الامريكية". انهم يستمدون الالهام الأيديولوجي من المنظمات الإرهابية الرسمية، كما تنص خطة 2004–2009 لكنهم يعملون على هامش تلك الحركات، على الرغم من طبيعتها الخاصة ومواردها المحدودة بشكل عام، فإنها يمكن ان تشن هجمات مدمرة للغاية، وغالبا ما يكون صعبا اكتشاف تخطيطها التشغيلي.

الجدول التالي يوضح أهم الاختلافات بين الفواعل اللا دولاتية العنيفة

**الجدول رقم 2: يوضح أهم الاختلافات بين الفواعل اللادولاتية العنيفة**

| الفواعل غير الحكومية العنيفة | الدوافع | المميزات/الطبيعة | لأساليب/التكتيكات |
|---|---|---|---|
| الإرهاب | تغيير نظام/هدفه سياسي بشكل حتمي | كيانات غير تابعة للدولة/دون وطنية | الاغتيال/الاختطاف/تفجيرات أماكن التجمعات العامة/أخذ الرهائن |
| المتمردون | دوافعهم متعددة الجوانب قد تكون: علمانية/عقائدية، قبلية، | مدنيين محليين (يستغلون المظالم المحلية لارتكاب جرائم | إضافة إلى التكتيكات العسكرية غير النظامية يعتمد المتمردون على |

[1] Ibid. p.38.
[2] Ibid. p.39.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | إسلامية وحتى سياسية. | وانتهاكات ضد الإنسانية. | الجهود الإعلامية (الدعاية) |
| أمراء الحرب | استدامة الحكم/الحفاظ على الشرعية المحلية | قادة محليون (يتمتعون بشخصية كاريزمية لديهم روابط أيديولوجية ضعيفة) | الإكراه/ المحسوبية/التحالف مع الجماعات الإجرامية |
| العصابات | فرض السيطرة على منطقة جغرافية محددة وسكانها (ولو بشكل مؤقت) | مدنيون محليون مسلحون يعملون كوحدة عسكرية. | الاعتماد على التكتيكات العسكرية غير النظامية |
| الذئاب المنفردة | دوافع عقائدية، اجتماعية، نفسية وحتى مرضية | منظمات مبعثرة/أفراد/مجموعات صغيرة، وليس لديهم قيادة مركزية | استخدام تقنيات ذات الصلة المتوافقة مع عصر المعلومات |

المصدر: من إعداد الطالبة

على ضوء ما سبق، ومن خلال تميز الإرهابيين عن الانواع الأخرى من المجرمين والمقاتلين غير النظاميين والإرهاب عن الأشكال الأخرى للجريمة والحرب غير النظامية فإننا ندرك[1]:

-الإرهاب سياسي حتما من حيث الأهداف والدوافع.

-الإرهاب مصمم ليكون له تداعيات نفسية بعيدة المدى تتجاوز الضحية أو الهدف المباشر.

-يتم اجراؤه اما من قبل منظمة ذات تسلسل قيادي محدد أو بنية، خلية تآمريه (لا يرتدي أعضاؤها زيا رسميا أو شارة محددة أو بواسطة أفراد أو مجموعة صغيرة من الافراد المتأثرين بشكل مباشر أو الدافع المستوحى من الأهداف الأيدولوجية المنطقية أو مثال لحركة إرهابية أو قادتها.

**ثالثا: تعريف الإرهاب**

**1/ المقاربة اللغوية لتعريف الإرهاب**

الإرهاب من المصطلحات الحديثة الاستعمال في اللغة العربية وغيرها من اللغات، وقد وردت كلمة (الرهبة) في القران الكريم والسنة النبوية بمعنى الخوف، والرهبة الرعب، وقد وردت بمعنى الخشية وتقوى الله سبحانه وتعالى، وبعضه يدل على الرهبنة والتعبد. فأساس الكلمة هو (رهب) أي خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل ارهب. وكلمة (رهبة) أتت من اللغة اللاتينية، وبعد ان ضربت جذورها في لغات

[1] Bruce Hoffman, op cit, p .40.

المجموعات اللاتينية انتقلت فيما بعد إلى لغات أوروبية أخرى وأصبحت مشتقاتها: الإرهابي، الأعمال الإرهابية، الإرهاب المضاد، وما إلى ذلك كما نراه اليوم[1].

وقد أطلق مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط على الإرهابيين انه وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم، فكلمة إرهاب تستخدم للرعب أو الخوف الذي يسببه فرد، أو جماعة، أو تنظيم سواء كان لأغراض سياسية أو شخصية أو غير ذلك[2].

وقبل التطرق إلى تعريف الإرهاب العالمي الجديد فانه من ضروريات الدراسة ادراج تعريف الإرهاب وفق الاجتهادات ذات الطابع الأكاديمي والمؤسساتي

**2/ المقاربة الأكاديمية لتعريف الإرهاب**

تعددت الجهود والتعاريف الاكاديمية للإرهاب واختلفت تبعا لاختلاف الزاوية التي ينظر اليها كل باحث ووجهات نظرهم التي يركز كل منهم عليها.

فعرف "**جيمز آدمز** "الإرهابي بقوله: الإرهابي هو فرد أو عضو في جماعة ترغب في تحقيق أهداف سياسية باستعمال أساليب عنيفة ويكون ذلك غالبا على حساب ضحايا مدنيين أبرياء وبدعم من أقلية الشعب التي يدعون بأنهم يمثلونها[3].

ويذهب الأستاذ **ويلكسون بول Paul Wilkison** إلى التمييز بين الإرهاب السياسي والاشكال الأخرى للإرهاب، ذلك ان الإرهابيين يستخدمون العنف لتحقيق أغراض شخصية مادية من خلال ترهيب ضحاياهم، في حين ان الإرهاب السياسي هو الاستخدام المنظم للعنف، بمختلف صوره، قصد ارغام الافراد والجماعات أو الحكومات على الاستجابة لمطالب الإرهابيين السياسية[4].

اما الفقيه "**ريمون ارون**" يعرف الإرهاب بانه: فعل العنف الذي تتجاوز أهميته تأثيراته السيكولوجية أهميته نتائجه المادية البحتة.

ويذهب الأستاذ **احمد جلال عز الدين** إلى ان الإرهاب هو: عنف منظم ومتصل يقصد حالة من التنظيم العام الموجه لدولة أو جماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق اهداف سياسية[5].

---

[1] عثمان على حسن، مرجع سابق، ص.60.

[2] عصام الدين مصطفى صالح، **الإرهاب المعلوماتي بين صناعة الخوف ووسائل التصدي للإرهاب الاليكتروني ومدى تأثير تكنولوجيا الاتصال والاعلام على الجمهور العربي**، ط.1، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2020). ص.91.

[3] مجموعة مؤلفين، **الإرهاب والعولمة**، ط.1، (دار الحامد للنشر والتوزيع: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2014)، ص.277.

[4] وداد غزلاني، "**العولمة والإرهاب الدولي بين الية التفكيك والتركيب**"، (اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة،2009)، ص. 216.

[5] خالد محمد الطاهر شبر، مرجع سابق، ص.20.

وفي هذا الإطار يقدم كل من: **والتر اندرز وتود ساندر** الإرهاب بانه: الاستخدام المتعمد أو التهديد باستخدام العنف من قبل افراد والجماعات دون الوطنية، لغرض الحصول على هدف سياسي أو اجتماعي من خلال اخافة جمهورا أكبر يفوق الضحايا الحاليين[1].

عرف **بروس هوفمان** الإرهاب على انه "خلق متعمد، انطلاقا من استغلال الخوف من خلال العنف أو التهديد به سعيا وراء التغيير السياسي .ان الإرهاب مصمم خصيصا ليكون له اثار نفسية بعيدة المدى تتعدى الضحية (الضحايا) المباشرين أو هدف الهجوم الإرهابي، كما يهدف إلى بث الخوف داخل "جمهور مستهدف "أوسع وبالتالي تخويفه والذي قد يشمل مجموعة عرقية الدينية منافسة ،دولة بأكملها أو حكومة وطنية أو حزب سياسي ،أو الراي العام يشكل عام ،ان الإرهاب مصمم لخلق قوة حيث لا وجود لها أو لتوطيد القوة حيث يوجد القليل جدا ،من خلال الدعاية التي يولدها العنف يسعى الارهابيون إلى الحصول على النفوذ والتأثير على السلطة التي يفتقرون اليها لأحداث تغيير سياسي اما على المستوى المحلى أو الدولي[2]. نلاحظ من خلال هذا التعريف ربط الإرهاب بالجانب السياسي واغفال الجانب الشخصي والمادي للقيام بالعمل الإرهابي.

**3/ المقاربة المؤسساتية لتعريف الإرهاب**

حاولت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية إعطاء تعريف للإرهاب نذكر من بينها:

**الأمم المتحدة** تعرف الإرهاب كما يلي: "أعمال العنف الخطيرة التي تصدر من فرد أو جماعة بقصد تهديد الأشخاص أو التسبب في اصابتهم أو موتهم ،سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع افراد اخرين ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو وسائل النقل والمواصلات وضد افراد الجمهور العام دون تمييز أو الممتلكات أو تدمير وسائل النقل أو المواصلات بهدف افساد علاقات الود و الصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة أو ابتزاز أو تنازلات معينة من الدول في أي صورة كانت .لذلك فان ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشراك في الارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل جريمة من جرائم الإرهاب الدولي[3].

ومن اجتهادات أجهزة وهيئات الأمم لمتحدة في تحديد مفهوم الإرهاب ما ورد عن

**لجنة القانون الدولي** في مقرراتها "المقصود بالأعمال الإرهابية الأفعال الاجرامية الموجهة ضد دولة أخرى أو سكان دولة ما والتي من شانها اثارة الرعب لدى شخصيات أو مجموعات من اشخاص أو عامة الجمهور"

---

[1] مهدي محمد نيا، ترجمة مازن مرسول محمد، **من الإرهاب القديم للجديد: الطبيعة المتغيرة للأمن الدولي**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م 24، العدد6، (افريل 2019)، ص.9.

[2] Bruce Hoffman, op cit, p.40 -41.

[3] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص، ص. 102-103.

تعرف **الجمعية الدولية لقانون العقوبات** الإرهاب في مؤتمرها الثالث لتوحيد قانون العقوبات بانه " الاستخدام المتعمد لوسائل ارتكاب أفعال تعرض حياة الافراد أيا كانت جنسياتهم للخطر أو الدمار، وكذا ممتلكاتهم المادية من خلال الحرق والتفجير والاغراق واشعال المواد الضارة واستخدام المواد الخانقة في وسائل النقل والمواصلات، واعاقة خدمات المرافق العامة وتلويث المياه والمحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية"[1].

وعرف **مكتب التحقيقات الفيديرالي الأمريكي FBI** الإرهاب على انه "الاستخدام الغير قانوني للقوة أو العنف ضد اشخاص أو ممتلكات لغرض ترغيب أو ارغام الحكومة أو الشعب أو أي شريحة أخرى للدفع بأهداف سياسية أو اجتماعية وتعزيزها[2].

يركز هذا التعريف على عناصر مختلفة حيث يعالج الابعاد النفسية للعمل الإرهابي، ما يؤكد على جوانب التخويفية والقسرية ويحدد أيضا فئة أوسع بكثير من الأهداف الإرهابية من غير "المقاتلين "ولا يحدد الحكومات ومواطنيها فقط بل الأشياء الجامدة أيضا مثل الممتلكات الخاصة والعامة، وبناء على ذلك يتم تضمين اعمال التخريب ذات الدوافع السياسية مثل الهجمات على[3]:

- عيادات الإجهاض من المتشددين أو المعارضين للإجهاض القانوني في الولايات المتحدة الامريكية.
- شركات البيع بالتجزئة والمتاجر من قبل مناهضي العولمة والأناركيين.
- مرافق البحث الطبي من قبل المجموعات المعارضة للتجارب على الحيوانات مثل جبهة تحرير الحيوان (ALF).
- منتجعات التزلج على الجليد، أو العطلات في الوحدات السكانية، أو عمليات التسجيل التجاري، أو وكالات السيارات من قبل المذاهب البيئية المرتبطة بجبهة تحرير الأرض(ELF).

على الرغم من ان تعريف مكتب التحقيقات الفيدرالي تطرق إلى الأهداف السياسية والاجتماعية كأهداف إرهابية مهمة إلى انه لم يبرز الاختلافات الجوهرية بين هذه الأهداف.

[1] سامي الوافي، **الإرهاب: بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية**، مجلة اتجاهات سياسية، العدد2، (يناير2018)، ص. 208.

[2] عزمي بشارة، **الإرهاب بموجب هوية الفاعل ام بموجب هوية الضحية**، مجلة سياسات عربية، العدد 29، (نوفمبر 2017)، ص.12.

[3] Bruce Hoffman, op cit, p.32-33.

عرف **الاتحاد الأوروبي** الإرهاب في عام 2001 على انه "الجرائم التي يرتكبها فرد أو جماعة عمدا ضد دولة أو أكثر، أو ضد مؤسساتها أو شعبها، بهدف التخويف أو بهدف تغيير جذري للنظام لسياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي لبلد ما أو تدميره[1].

وعرف **مجمع الفقه الإسلامي الدولي** الإرهاب بانه: العدوان أو التخويف أو التهديد ماديا أو معنويا الصادر من الدول أو الجماعات أو الافراد على الانسان دينه، أو نفسه أو عرضه، أو عقله، أو ماله، بغير حق بشتى صنوفه وصور الافساد في الأرض[2].

وتعرف **دائرة المعارف الاجتماعية الامريكية** الإرهاب بانه: تعبير يستخدم لوصف المنهج أو الأسلوب، أو النظرية أو الفكرة التي تقف خلف ذلك المنهج، والذي من خلاله تحاول مجموعة منظمة أو حزب ان تحقق أهدافها المعلنة، باستخدام العنف المنظم بصفة أساسية، وتوجه الأفعال الإرهابية ضد الأشخاص الذين هم بصفتهم الشخصية كوكلاء أو ممثلين للسلطة يتداخلون مع اكمال تحقيق اهداف المجموعة[3]. ركز هذا التعريف على حصر الإرهاب على اعمال المنظمات والأحزاب السياسية التي تسعى إلى تحقيق اهداف معينة، باستخدامها للعنف المنظم، واعتبرت الإرهاب بانه منهج وأسلوب تتصارع من خلاله هذه المجموعات.

كما تطرقت **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب** إلى تعريف الإرهاب في المادة الأولى /فقرة 2 بانه "كل فعل من اعمال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه واغراضه يقع تنفيذا لمشروع اجرامي أو فردي أو جماعي، ويهدف إلى القاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخط، أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[4].

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن ان نستخلص بانها عرفت الإرهاب على أنه عنف خارج عن سياق الدولة وارادتها، كما اعتبرته بانه عنف سياسي غير منظم بقانون يكون من طرف أشخاص غير رسميين موجه أساسا للمساس بسيادة الدولة واستقرارها، وبتالي فهي ركزت على عدم شرعية الأعمال المرتكبة من طرف الإرهابيين فضلا عن الأهداف التي تصبو لتحقيقها والتي يترتب عليها العديد من التداعيات، بينما أغفلت هذه التعاريف التغيرات والتطورات التي مرت بها الظاهرة الإرهابية، والمزايا التي اكتسبتها بفعل العولمة وتوظيفها لمخرجات الثورة التكنولوجية والاتصالية.

---

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص. 13.

[2] عصام الدين مصطفى صالح، مرجع سابق، ص. 93.

[3] مجموعة مؤلفين، **الإرهاب والعولمة**، مرجع سابق، ص، ص. 28-29.

[4] كرم عبد المنعم حامد محمد، **فلسفة مفهوم الإرهاب ما بين التحديات والاشكاليات**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، م3، العدد9، (2022)، ص. 74.

لقد اثر التقدم العلمي والتكنولوجي على مضامين الإرهاب من حيث الاليات والتنظيم والتسليح، مما ساعد على انتشاره على نطاق واسع، وتهجينه مع حلقات الجريمة المنظمة، فضلا عن اتساع قواعده وانتشارها عبر دول عديدة ، فقد اصبح إرهابا عابر للحدود بمجموعات تربطها أيديولوجية دينية أو سياسية بصرف النظر عن انتمائها القومي أو العرقي، ويهدف إلى السعي لإيقاع اكبر الخسائر البشرية والمادية ، فضلا عن نشر الكراهية والرفض الشديد للآخر، وان الإرهابيين ابتدعوا طرقا وأساليب جديدة على نطاق التسليح والتنظيم، فضلا عن محاولتهم الحصول على الإمكانيات التكنولوجية المتطورة التي تسهم في صنع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية[1].

**رابعا: مفهوم الإرهاب الجديد (الإرهاب المعلوماتي/ إرهاب ما بعد الحداثة)**

مفهوم الإرهاب الجديد قد دخل إلى الادبيات السياسية خلال عقد التسعينات من جانب العديد من الأكاديميين والسياسيين بوصفه شكلا متميزا من اشكال الإرهاب تحركه الإيديولوجيات ذات الأساس الاثني المتطرف أو ذات الأساس الديني المتشدد السماوي أو الوضعي، كما يتميز بالاعتماد على شبكات تنظيمية واسعة، وخلايا بشرية متماسكة ومعقدة وباستطاعة الإرهابيين استخدام أسلحة الدمار الشامل لضرب أهدافهم وتحقيق مطالبهم، ويزيد فيه عدد الضحايا وحجم الدمار وتأثيرها بصورة طردية، بل زادت عن ضحايا العديد من الحروب التقليدية[2]. بالرغم من ان جوهر الإرهاب يظل واحدا وهو استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من أجل اثارة الخوف والهلع في المجتمع من خلال استهداف افراد، مؤسسات أو نظام حكم لتحقيق هدف سياسي معين[3].

ومن ثم أضحت الظاهرة الإرهابية الجديدة/الراهنة ظاهرة عالمية، حيث لم تعد ترتبط بإقليم معين أو ثقافة معينة أو جماعات دينية أو عرقية معينة، ولكن ترتبط بعوامل سياسية وتكنولوجية اظهرتها التطورات السريعة في العصر الراهن، بالإضافة إلى الاقتتال العسكري مع سلطات الدول اضحى يعتمد على التخطيط والتنظيم وكثافة التسليح وضخامة الإمكانيات المتاحة للجماعات الإرهابية وذلك لزعزعة اركان الدول[4].

وفي هذا السياق بدأ العديد من الخبراء والمحللين في محاولة البحث عن تعريف جديد للإرهاب يشمل مختلف الأساليب والدوافع والنتائج المترتبة عنه. حيث تم اليوم تضييق تعريف الإرهابيين بفضل وسائل الاعلام وغالبا ما يشير الإرهاب الجديد إلى الجماعات الإسلامية التي تستخدم العنف لتقويض

[1] خالد محمد الطاهر شبر، مرجع سابق، ص، ص.38-37.

[2] عثمان علي حسن، مرجع سابق، ص. 192.

[3] خالد التيزاني، مرجع سابق، ص.39.

[4] السعيد علي أبو فرحة، **تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب**، ط.1، (برلين: المركز الدمقراطي العربي ،2020)، ص. 135.

الانظمة السياسية القائمة، بهدف إقامة خلافة إسلامية بموجب الشريعة الإسلامية، تنشر الجماعات الإرهابية الخوف والذعر بشكل استراتيجي بين المجتمعات لتحقيق هذه الأهداف السياسية فيستخدمون مجموعة متنوعة من التكتيكات (عمليات الخطف، الهجمات الانتحارية، التفجيرات..) التي تستهدف عادة المدنيين والمراكز الحضارية مثل مراكز التسوق والمطاعم ومراكز النقل العام. على الرغم من ان الهجمات تستهدف الحكومة، الا ان رموز سلطة الدولة عادة ما تفقد مصداقيتها بدلا من استهدافها بشكل مباشر[1].

ومن جهة أخرى، يرى مؤرخ وخبير الإرهاب **والتر لاكير** مستقبلا من إرهاب ما بعد الحداثة (الإرهاب المعلوماتي) الذي يشكل خطرا جسيما على المجتمعات الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، حيث يميل الإرهاب الجديد إلى ان يكون اقل إيديولوجية، وأكثر احتمالا لان يحتوي مظالم عرقية، وتزداد صعوبة تمييزه عن غيره من الاجرام. كما يرى، ما يسمى ما بعد الحداثة من المتوقع ان يتوسع لان البيئة الدولية التي تتسم بالعولمة، دون حواجز ذات أهمية تفصل بين الدول، وتسمح للإرهابيين بممارسة مهنتهم القديمة بقواعد وأساليب جديدة. فعصر المعلومات يسهل التواصل عبر الحدود بين الإرهابيين وتمت اتاحة ذلك بمجموعة متنوعة من الأساليب الجديدة مثل استراتيجيات "**الإرهاب الاليكتروني**" و "**حرب الانترنت**".

**إرهاب ما بعد الحداثة Postmodern Terrorism** بالنسبة إلى "والتر لاكير" الإرهاب الذي تمارسه منظومة ممتدة من الفاعلين المتنوعين بأسلحة جديدة "تبذر الألم والرعب في المجتمع لأضعاف، أو حتى الإطاحة بشاغلي السلطة الحاليين ولتقييم تغييرا سياسيا[2].

كما تحدث وزير الدفاع السابق "**دونالد رامسفيد**" بان "الجديد" هو العلاقة بين الشبكات الإرهابية والدول الإرهابية واسلحة الدمار الشامل المتمثلة عندما تندمج بالصواريخ التكنولوجية، يمكن ان تجعل من الأعداء الكبار دولا صغيرة أو فقيرة، أو حتى مجموعات صغيرة نسبيا من الافراد"، وبذلك تركز استراتيجية الولايات المتحدة على ما يسمى بمثلث التهديد من الجماعات الإرهابية أو الدول الضعيفة، واسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيمياوية ،والبيولوجية ،والاشعاعية، والنووية وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية) والتعصب الديني المتطرف (أحيانا مع الأصوليين، والثوريين، والمسحيين وحتى المكونات منعدمة القيمة) ومنظور التهديد المثير هذا يبلغ وجهة النظر الرسمية بان الديبلوماسية والتعددية يمكن ان تفعل القليل لمنع الشبكات الغامضة من الإرهابيين[3].

وقد طور المفكر **بروس هوفمان** مع مؤسسة راند للأبحاث والتطوير تفسيرا أكثر معقولية فيما يتعلق بظهور اشكال جديدة من الإرهاب في منتصف التسعينات وقال: ان الإرهاب الجديد الان يتضمن خصوما جدد، ودوافع جديدة، وأساليب جديدة، والتي تحدت العديد من الافتراضات الأساسية حول الإرهاب

[1] Caroline Varin and Dauda Abubakar, op cit, p.6.

[2] منير بدوي، غالب الخالدي، مرجع سابق، ص. 256.

[3] مهدي محمد نيا، مرجع سابق، ص.8.

وكيفية عمله. ويقول هوفمان بانه بينما كانت الهجمات الارهابية منخفضة، فالخسائر كانت متزايدة. كما تحدث بروس هوفمان عن تراكيب واهداف متناثرة للإرهاب الجديد أو ما اسماه بجيل جديد من الإرهاب وقال ان دوافعه دينية بدلا من سياسية، وتذهب إلى ما هو ابعد من انشاء دولة ثيوقراطية، تتضمن تبني قوي للمعتقدات الصوفية[1]. وبذلك أصبح ينظر إلى الإرهاب المعاصر اليوم على انه إرهاب دينيا وخير دليل على ذلك التنظيمات الإرهابية المتطرفة مثل تنظيم القاعدة.

وحسب "دافيد تاكور"David Tucker فان الإرهاب الجديد يتميز بالطابع الشبكي والاحترافي، فهو قاتل وخطير واشد فتكا مما سبق نظرا لاستفادته من ثورة المعلومات التي خفضت تكاليف الاتصال ونظمت ونسقت العلاقة بين الجماعات الإرهابية ضمن الفضاء الاليكتروني[2].

ويصف باترسون، وكريتزمان، سمث الإرهاب الجديد[3]:

**1/ عالي التكنولوجيا:** يستخدم الإرهاب الجديد التكنولوجيا العالية (العسكرية، والاستخبارات، والاتصالات) للاعتداء على اهداف في أي مكان في العالم كصراع مع الأهداف العابرة للحدود، وهذه نتيجة ثابتة للعولمة

**2/ متغير ايديولوجيا:** الالتزامات الأيدلوجية الجديدة هي مصدرا لنزاعات تعصبية كارثية في الإرهاب الجديد. وهذا التحول في الأيديولوجيا يرى الإرهاب على الأقل جزئيا كغايات بحد ذاتها بدلا من مجرد طريقة لتحقيق غاية سياسية.

**3/ حداثة الأهداف:** الارهابيون المعاصرون لديهم مجموعة جديدة من الأهداف. وغالبا ما تختار الأهداف الجديدة لتحقيق اقصى حد من التدمير.

**4/ بيولوجي، كيميائي ونووي:** سمحت العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات للإرهابيين بالتغلب على المسافات الكبيرة، وعلاوة على ذلك، فقد زادت إمكانية الوصول للأسلحة البيولوجية والكيمياوية والنووية أيضا.

**5/ شبكي وأقل هرمية:** تميل الجماعات الإرهابية لتبني تسلسلا اقل هرمية وشكلا أكثر تشبيكا. وهنالك عددا قليلا من الأوامر والتعليمات المحددة يشكل اقل من القائد المركزي. بسبب الطبيعة غير الهرمية للقيادة. ولا تستطيع الأجهزة الأمنية للدول القومية من اختراق هذه الخلايا والشبكات بسهولة.

ووفقا لرؤية "بريان جنكينز" للإرهاب الجديد التي ضمنها في مقال بعنوان إعادة تعريف العدو: العالم تغير، ولكن عقليتنا لم تتغير"–هم أعداء ديناميكيون، متنوعون، منظمون، لا يمكن التنبؤ بهم، كما

---

[1] مهدي محمد نيا، مرجع سابق، ص، ص.12–13.

[2] عادل جارش، **الإرهاب الجديد: دراسة في المفهوم، الطبيعة، الأنواع وإجراءات المواجهة**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م9، العدد3، (ديسمبر2018)، ص.282.

[3] مهدي محمد نيا، مرجع سابق، ص، ص. 15–16.

انهم يتميزون "بالليونة"، والقدرة على التخفي، وذلك خلافا لأعداء الامس الذين يتصفون بالسكون والتجانس والجمود[1].

كما حدد الباحث "بريان جنكينز" جانبين أساسيين أضافتهما الأدوات الاليكترونية لأنشطة الجماعات الارهابية الجديدة وهما:

**الجانب الأول:** تضخيم حجم تلك الانشطة بمنحها فرصا أكبر لتعرض المزيد من الجماهير اليها، ليس فقط بالنشر على المنصات الاليكترونية ذات الانتشار العالمي، ولكن بإعادة بث وسائل الاعلام التقليدية على الأقل لمقاطع من تلك المواد.

**اما الجانب الاخر**، فيتعلق بالتواصل المباشر مع القطاعات المختلفة من المجندين، المتعاطفين، والدول المعادية، والمواطنين المتمردين على سياسات حكوماتهم، هذا إلى جانب الاتصالات المشفرة التي تسهل عمليات الاتصال السري، واخفاء المعلومات[2].

وطبقا ل **راسل هاورد** فان "الإرهاب الجديد" يختلف بوضوح عن "الارهاب القديم" في ستة طرق مميزة وهي[3]:

1. -الإرهاب الجديد هو أكثر عنفا. وكان من الضروري الانتباه للإرهابيين سابقا، وليس مقدار الخسائر، ان العنصر الأكثر خطورة في التهديد الجديد هو طبيعة العنف الشديد الذي لا يميز بين العسكريين والمدنيين.
2. -كان الإرهاب القديم موجه بالأساس إلى احداث تغيرات في السياسة المحلية، لكن الإرهاب الجديد عالمي، يرتكبه جهات عاملة غير تابعة للدولة (لتدمير الغرب وكل انظمة الدولة العلمانية والإسلامية).
3. -ان الإرهاب الجديد هو أفضل من ثم تمويله بشكل كبير من قبل الإرهاب في وقت سابق، ليس فقط باستخدام مصادر الدخل الشرعية، لكن أيضا غير الشرعية لتمويل عملياته. ويعتمد التهديد الإرهابي المعاصر على التمويل الذاتي والداعمين الفرديين، وفي كلتا الحالتين فان ذلك مدعوما من قبل موافقة النظام المالي الدولي الحديث والتكنولوجيا لتحويل الأموال.

[1] ادريس عطية، "**الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الامن في الساحل الافريقي: أولوية بناء الامن بدل استيراده**"، جامعة تبسة.ص85.

[2] فاطمة الزهرة عبد الفتاح، **تطور توظيف جماعات العنف، ل " الإرهاب السيبراني**"، السياسة الدولية، م 52، العدد 208، (افريل 2017)، ص. 26.

[3] مهدي محمد نيا، مرجع سابق، ص. 16.

4. –يتم تدريب قوى الإرهاب الجديد بشكل أفضل على فنون الحرب السوداء من الإرهابيين القدماء السابقين، على سبيل المثال، تستخدم القاعدة معسكرات ومراكز تدريب مختلفة في العديد من الأقطار، وخاصة في أفغانستان.
5. –وبسبب مستوى الترابط المتضمن، التهديد الإرهابي الجديد وخاصة المتطرف الديني، فهو أكثر صعوبة في الاختراق من الشبكات الإرهابية السابقة، وقد طرح استخدام الشبكات الخلوية وهياكل اصدار الأوامر من قبل تنظيم القاعدة تحديات أمنية خطيرة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها.
6. –التوفر المحتمل لأسلحة الدمار الشامل للإرهابيين الحاليين يخلق تهديدات كارثية. وقد تميز الإرهاب القديم في الثمانينات، باستخدام الأسلحة الخفيفة والمتفجرات البلاستيكية، والقذائف الصاروخية والصواريخ المضادة للطائرات.

وانطلاقا مما سبق نستنتج أن الإرهاب العالمي الجديد:

**هو كل جماعة منظمة تسعى إلى الحاق الضرر والاذى العمدي، سواء كان مادي أو معنوي ضد أفراد أو هيئات، حكومات باستخدام العنف الممنهج أو التهديد به، بالاعتماد على توظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة أهدافه التي قد تكون سياسية، أيديولوجية، اجتماعية، دينية ....**

ويتضح مما سبق أن ثمة خصائص للإرهاب العالمي الجديد وهي:

**العالمية:** مع التكنولوجيا الجديدة تم إعادة تعريف حدود المسافة والحدود التي لم تعد تشكل أية عوائق للإرهاب[1].

**التشبع بعنصر التهديد والابتزاز:** فالعديد من التنظيمات الإرهابية الحالية تلجا إلى محاولات الابتزاز أو تخويف القادة (من خلال تهديد افراد الاسرة) مما يجعلهم أكثر عرضة لقبول المال أو عروض أخرى[2].

**القدرة على التخفي:** ان التخفي هومن أكبر الميزات للشبكة العنكبوتية الأمر الذي يجعل هوية الإرهابيين المستخدمين صعب التحديد[3].

**الابداع والتخطيط الدقيق:** تختلف الجرائم المعلوماتية لاسيما الإرهابية منها عن الجرائم التقليدية، اين أصبح المجرم المعلوماتي يتمتع بالذكاء وتقنية عالية في التعامل مع أجهزة الحاسب والشبكة العنكبوتية، كما انه يسهل على المجرم المعلوماتي في اغلب الحالات التخلص من الأدلة المادية واتلافها

[1] منير بدوي، توجهات السياسة العالمية، ج.1، مرجع سابق، ص153.

[2] Claudia Hofmann and Wrich Schneckener ،**Engaging non-state armed actors in state and peace-building: options and strategies** ،international review of the redcross ،volume93, n.883, (september2011) ,p.8.

[3] عصام الدين مصطفى صالح، مرجع سابق، ص. 174.

بسرعة فائقة[1]. كما يستطيع قراصنة الحاسب الالي (Hackers)التوصل إلى المعلومات السرية والشخصية واختراق الخصوصية وسرية المعلومات بسهولة، وذلك راجع إلى ان التطور المذهل في عالم الحاسب الالي يصحبه تقدم أعظم في الجريمة المعلوماتية وسبل ارتكابها، ولاسيما وان مرتكبيها ليسوا مستخدمين عاديين، بل قد يكونون خبراء في مجال الحاسب الالي[2].

اثبت الواقع وتحريات الأجهزة الأمنية المعنية في العديد من الدول إلى ان العديد من التنظيمات الإرهابية الجديدة لديها متخصصون على مستوى عال في مجال أنظمة المعلومات والاتصالات. وقد تمكنت بعض هذه التنظيمات من استخدام عدد من المتخصصين في هذا المجال عن طريق استئجار خدماتهم في هذا المجال دون ان يكونوا مضطرين لمغادرة بلدانهم وأماكن اقامتهم[3].

**الاعتماد على عنصر الترهيب:** لان الارهابيون الان قد تحولت تكتيكاتهم من أعمال العنف المسرحية التي تسعى إلى الترويع من أجل الدعاية، إلى تدمير هادف لغير المقاتلين من المدنيين، لقتل أكبر عدد ممكن بغرض غرس الخوف في أكبر عدد ممكن من الناس. كما أصبح الرعب هو الهوية التي تنطلق وتتمدد من خلالها التنظيمات الإرهابية[4].

**توظيف التقنيات الحديثة:** وذلك من خلال الاعتماد على وسائل الاتصال المعولمة (انظمة المعلومات الاليكترونية المتطورة) في نقل الخبرات وتوسع دائرة الانتماء والتعاطف والدعم والتمويل، وزيادة حيز التأثير[5]. فهي تعتمد على التكنلوجيا الأكثر تقدما في الحضارة الحديثة، على الرغم من اعتبار المجتمعات الحديثة المتطورة تكنولوجيا كتهديد للتقاليد المقدسة لدى الإرهابيين.

**الشبكية:** مدبرة من قبل منظمات غير حكومية دولية من خلال شبكات عالمية تآمريه لخلايا إرهابية متواجدة في العديد من الدول والتي تنطوي انشطتها مستويات غير مسبوقة من الاتصالات والتنسيق[6].

**الأيديولوجية الممنهجة:** بدلا من وجود هيكل قيادة هرمية، على سبيل المثال: تنظيم القاعدة يمتلك بنية افقية لا مركزية على الرغم من ان القيادة تقدم الالهام الأيديولوجي لخلايا متباينة صغيرة ومتناثرة في جميع انحاء العالم، والقادة لا يقومون بالتخطيط المباشر والتنفيذ لمعظم الهجمات التي أجريت باسم القاعدة. وهو ما يعكس تحول الجانب التنظيمي للجماعات الإرهابية الجديدة من التحول من النموذج

---

[1] اسلام محروس ناجي، **جرائم الإرهاب الاليكتروني دراسة تأصيلية تحليلية للتشريع السعودي**، مجلة القانون والاقتصاد، م 93، العدد2، (افريل2020)، ص.521.

[2] عصام الدين مصطفى صالح، مرجع سابق، ص. 102.

[3] مجموعة مؤلفين، الإرهاب والعولمة، مرجع سابق، ص.284.

[4] منير بدوي وغالب الخالدي، ج1، مرجع سابق، ص. 153.

[5] شهرة زاد ادمام، مرجع سابق، ص.81.

[6] منير بدوي وغالب الخالدي، ج1، مرجع سابق، ص. 243.

الهرمي إلى النموذج التنظيمي العنقودي، أي في شكل شبكة من التنظيمات المترابطة استراتيجيا وعمليا وبدون هيكل قيادي يمكن تحديده، وهو ما يصعب القضاء على هذه التنظيمات[1].

**الطابع الديني:** أصبح البعد الديني حاضرا وبقوة في فكر وحركة التنظيمات الإرهابية بغض النظر عن نوعية الديانة أو نمطها[2]، وكان المتغير الأكثر استخداما في صناعة الرموز الدعائية للتنظيمات الإرهابية الجديدة (على مستوى الخطاب والمؤلفات والاناشيد وأساليب الاقناع الأخرى) لإيجاز الأعمال الاجرامية واستخدام القوة المفرطة.

**استغلال الفضاء السيبراني:** بعد أن كانت عمليات الاعتداء على المنشئات الحيوية تتم بالمواجهة المباشرة استبدلت بما يسمى اليوم –حرب المعلومات عبر الفضاء–التي غيرت المفاهيم بشكل مأساوي حيث لم يعد للبعد الجغرافي تلك الأهمية فالموجات الاليكترونية لا تحتاج لمرورها جوزات سفر[3].

**المطلب الثالث: أشكال الإرهاب العالمي الجديد**

ساهمت البيئة الدولية المعاصرة وما صاحبها من تحولات وتغيرات جذرية لعلى أهمها اتساع نطاق العلاقات الدولية وتنامي الاعتماد الدولي المتبادل، وسيطرت اقتصاد السوق واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، وضعف الطابع القومي للدول لصالح هويات مختلفة حتى داخل الدول نفسها، وصعود دور الدين في العلاقات الدولية وظهور دور الثقافات المحلية مع تنوع المعتقدات والقيم الثقافية[4]، وبالموازاة مع التطور التكنولوجي "السيبراني" بظهور وتطور أنماط وأشكال جديدة من الإرهاب جعلت من إمكانية حصر هذه الانماط وتحديدها أمر في غاية الصعوبة، إلى جانب عدم قدرة الدول على مواجهتها خاصة وانها أصبحت تتعدى حدودها التقليدية. وتتمثل أبرز أشكال الظاهرة الإرهابية الجديدة فيما يلي:

**أولا: الإرهاب التقليدي**

كانت العمليات الإرهابية تتمثل في خطف الطائرات عن طريق قيام شخص أو أكثر وبصفة غير قانونية بالاستلاء على الطائرة بالقوة وهي بالجو، فقد سجلت أول حادثة لاختطاف الطائرات عام 1930، عندما قام أحد مناهضي نظام الحكم في البيرو باختطاف طائرة تابعة لأحدى شركات الطيران المحلية. ومن صور الإرهاب التقليدي اختطاف الرهائن وحجزهم لأغراض سياسية، وعادة ما يكون المختطفون من الشخصيات التي تشغل مناصب سياسية عليا، وان تخريب وتدمير المباني والمنشئات العامة ذات الأهمية

---

[1] ادريس عطية، **الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الامن في الساحل الافريقي**، مرجع سابق، ص.85.

[2] هالة الهلالي، **ابعاد ومحددات التفاعلات الخارجية للحركات الإرهابية**، السياسة الدولية ،9-8-2017، تم التصفح يوم: 12 جانفي 2022، نقلا عن الموقع التالي: C:\Users\ASUS\Desktop\أبعاد ومحددات التفاعلات الخارجية للحركات الإرهابية –مجلة السياسة الدولية.html

[3] مجموعة مؤلفين، **الإرهاب والعولمة**، مرجع سابق، ص.284.

[4] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص. 35.

الاقتصادية والسياسية سوآءا في الداخل كالبنوك والمدارس، أوفي الخارج كالسفارات والقنصليات يؤدي إلى زعزعة الكيان السياسي للدولة، واثارة الرعب لدى المواطنين.

وقد يتخذ الإرهاب التقليدي صور الاغتيال والقتل للشخصيات المهمة المؤثرة في الراي العام داخل الدولة، على ان يكون ذلك الاغتيال منفذا لأغراض سياسية، ويحدث اثرا ملحوظا في الأواسط الحكومية والشعبية[1]. حيث شهد تطورا هائلا بفعل العولمة والتطور التكنولوجي بما جعل له بعدا كارثيا أكبر في الخسائر المادية والبشرية[2].

**ثانيا: الإرهاب النووي**

يشكل الإرهاب النووي خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين، حيث يشكا احتمال وقوع سلاح نووي، في ايدي جماعة إرهابية أو منظمة إجرامية أكبر المخاطر التي يمكن ان يواجهها العالم، وهو ما اضحى يخشاه المجتمع الدولي، وترجع مخاوف هذا الأخير من ان الإرهاب ككل، وظهور جماعات إجرامية اكثر تطرفا ودموية أصبحت تستخدم اليوم جميع وسائل التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها، وتتخذ أفكار جديدة لم تكن معروفة من قبل في سبيل تحقيق أهدافها، بما في ذلك سعيها إلى امتلاك أو تصنيع وسائل التدمير الفتاكة كأسلحة الدمار الشامل نووية كانت أو بيولوجية أو كيميائية، بهدف احداث عنف ليس له حدود وحجم خسائر معتبر على الصعيد البشري، المادي والبيئي، وهو الشكل الذي يفوق كل صور الإرهاب التي عرفتها البشرية[3].

**ثالثا: الإرهاب البيئي Eco-Terrorism**

رغم اعتبار هذا الإرهاب انه نوع جديد ويقع ضمن الانماط الحديثة الا انه ظاهرة الإرهاب البيئي كانت موجودة منذ النصف الثاني للقرن العشرين ،لكن انتشاره كان محدودا ويقتصر على قضايا معينة ومع التطور التكنولوجي والصناعي الذي شهده العالم ،وعلى الرغم من الإيجابيات المتعددة لهذا التطور إلا ان سلبياته قد اثرت على طبيعة البيئة وصحتها، "نتيجة لما تتركه المصانع والشركات الصناعية من مخلفات تؤثر على صحة البيئة والبشر معا خاصة تلك المخلفات الكيماوية والنووية التي أدت إلى تراجع الصحة العامة للكثير من المجتمعات المتضررة جراء ذلك"، من هنا بدأت تظهر جماعات ومنظمات تدافع عن البيئة وتطالب بوضع حد للأضرار التي تخلفها تلك الشركات والمصانع الخاصة والعامة، ومع تفاقم وتدهور الأوضاع البيئية في ظل غياب اليات تحد من هذا الخطر، وعدم قدرة الجماعات المدافعة

[1] خالد محمد الطاهر شبر، **الإرهاب والنظام السياسي الدولي**، مرجع سابق، ص.32.

[2] عادل عبد الصادق مرجع سابق، ص، ص. 37-38.

[3] س. بليل، **الإرهاب الخفي: التهديد النووي**، مجلة الجيش، العدد717، (افريل 2023)، ص. 38.

عن البيئة من تحقيق أهدافها بالطرق السلمية والقانونية بدأت تلك الجماعات بممارسة اعمال القتل وحرق وتدمير الأماكن الحيوية لتلك المصانع والشركات وضرب مصالها الاستراتيجية كوسيلة لردهها، وتبرر اعمالها الإرهابية بانها حق من حقوقها الانسانية انطلاقا من الاعتراف العالمي لحقوق الانسان والذي نص على حق الانسان في العيش في بيئة نظيفة وصالحة للعيش، ومع تزايد وانتشار هذه الجماعات وانتشارها في العالم واستخدامها لأساليب خارجة عن القانون كوسيلة لترويج قضاياها والدفاع عنها امام الراي العام ،لإضفاء الشرعية على اعمالها الإرهابية ،نجد العديد من الدول الغربية قامت بإدراجها ضمن الجماعات الإرهابية الخطيرة والمنظمة بدقة من أجل ضرب المؤسسات والشركات والمصانع الرسمية وغير الرسمية، واحداث اكبر ضرر ممكن فيها لشلها وتعطيل حركتها[1].

**رابعا: الإرهاب البيولوجي Terrorism Biological**

يعرف بانه ذلك الاستخدام المتعمد لبعض الكائنات الحية الدقيقة التي تعرف اختصارا ب (الميكروبات)، وكذلك افرازاتها السامة بهدف احداث المرض أو القتل الجماعي للإنسان، أو ما يملكه من ثروة حيوانية ونباتية، أو تلويث لمصادر المياه والغذاء، أو تدمير البيئة التي يحيا بها، والتي قد يشملها التدمير للعديد من السنوات. وهو بذلك يفوق الإرهاب الكيمياوي بشكل كبير من حيث القدرة التدميرية الفتاكة، الا انه يمتاز بصعوبة الانتاج، ومن انواعه البكتيريا بما فيها جرثومة الجمرة الخبيثة، والطاعون، والفيروسات التي تشمل الحمى الصفراء (الايبولا)[2]. لم يعد من المستبعد استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة البيولوجية ضد الدول المناهضة لها بغرض احداث أكبر الخسائر في القوى البشرية ومصادر الثورة الحيوانية والنباتية والتأثير على معنويات الشعوب واقتصاداتها، وتعتمد الجماعات الإرهابية على عدة طرق للحصول على هذه الأسلحة مثل الاعتماد على جماعات وسيطة أو السرقة من المنشآت أو بالشراء المباشر من مراكز البحوث[3].

**خامسا: الإرهاب الكيماوي Chemical Terrorism**

يمتاز بسهولة التصنيع مع ضخامة الخسائر المترتبة عليه، وسهولة نقله كغازات الاعصاب (السارين، الخردل، VX) والمواد الموجهة ضد الانزيمات الموجودة داخل الجسم البشري، وتعد منظمة (أوم شنيريكو)Aum shjnrikyo اليابانية من اكبر المنظمات الإرهابية التي اخذت من الأسلحة الكيماوية

[1] رنا مولود سعد، **ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الانسان: فرنسا وبريطانيا نموذجا**، مجلة دراسات دولية، العدد49، ص ص،179-180.

[2] خالد محمد الطاهر شبر، مرجع سابق، ص. 39.

[3] مجموعة مؤلفين، **الإرهاب والعولمة**، مرجع سابق، ص.61.

سبيلا لتنفيذ عملياتها الإرهابية لتحقيق أهدافها الدينية، اذ استخدمت غاز السارين في هجوم الانفاق في طوكيو في عام 1995[1].

**سادسا: الإرهاب الفكري Intellectuel Terrorism**

هو ضرب البنية التحتية الملائمة للآخر وإيجاد جدار عازل حول فكره لكي ينعدم تأثيره في محيطه، وهو سلاح جد مهم في الحروب الأيديولوجية والصراع الحضاري، ويسعى هذا النمط من الإرهاب إلى فرض نمط معين من الثقافة على المواطنين، وتقييد التعبير عن الراي في القضايا المختلفة، والرقابة على الفكر وتوجيهه، لذلك يهدف إلى محو ذاتية الفرد والجماعة وتميزه الفكري والثقافي[2].

**سابعا: الإرهاب السبراني Cyber Terrorism**

هو استخدام الفضاء االسيبراني كأداة لإلحاق الضرر أو تعطيل البنية التحتية القومية الحرجة (كالطاقة ، المواصلات، وعمليات الحكومة)،ويدخل الإرهاب السيبراني ضمن الانواع الأخرى التي تصب في اتجاه هدف سياسي واحد والتي قد تتحالف مع الجريمة المنظمة أو تكون احدى ادواتها ، ويأتي من نتاج التفاعل فيما بين العالم المادي والافتراضي ، فالعالم المادي هو المادة والطاقة الموجودة حيث تعيش وتعمل...، اما العالم الافتراضي فهو الرمز القائم حيث تعمل برامج الكمبيوتر وتتحرك المعلومات بصورة رقمية ومجازية ،وعلى الرغم من تباينهما الا انهما يتفاعلان لحين حدوث التقارب بينهما ليشكلا الإرهاب الاليكتروني[3].

[1] خالد محمد الطاهر شبر، مرجع سابق، ص.39.

[2] عادل جارش، **الإرهاب الجديد: دراسة في المفهوم، الطبيعة، الأنواع وإجراءات المواجهة**، مرجع سابق، ص. 286.

[3] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص.112.

**المطب الرابع: أساليب وآليات الإرهاب العالمي الجديد**

فضلا عما كانت تعتمد عليه التنظيمات الإرهابية في السابق من وسائل تقليدية مثلت محورا هاما في نشاطاتها الإرهابية تمثلت في التفجيرات والغازات السامة والاختطاف والاغتيالات، تدمير المنشآت والهجمات التقليدية المفاجئة...وغيرها، وجعلت من طريقتها في العمل أكثر أحادية تجاه استخدام العنف والقتل، وجعل من قدرتها على التجنيد والتمويل محدودة بالإضافة إلى عدم قدرتها على التواصل مع العالم الخارجي. فان التطور التكنولوجي يعتبر قاطرة التغيير في الشكل العملي للإرهاب ليعكس تغيرات في التنظيم والمبادئ والتقنية المستخدمة والاستراتيجيات المتبعة من طرف هذه التنظيمات، فالاستعمال السلبي لمعطيات التكنولوجيا سهل من عمليات التنسيق مع الاتباع والتعبئة والدعاية والحشد للعمل الإرهابي[1]. وفيما يأتي نسلط الضوء على أبرز الأساليب والاليات التي اعتمدت عليها التنظيمات الإرهابية الجديدة لتحقيق غاياتها التي تصبو اليها، والتي يمكن القول عنها انها متداخلة ومترابطة مع بعضها:

**أولا: غرف الدردشة ولوحات الرسائل**

ان نشر الفكر والايدولوجيا يعمل على انشاء قاعدة عامة للجهاديين، وهي تمثل طريقة اتصال ذات اتجاه واحد، وللحفاظ على البنية التحتية للحركة الجهادية العالمية، لابد من انشاء علاقات ووسائل اتصال من خلال الشبكة.

كانت أولى انواع الاتصالات الانترنت هي غرف الدردشة ولوحات الرسائل، وقد كانت محمية بكلمة مرور ما يعني ان مسؤول موقع الوب يجب ان يمنع حق الوصول إلى مستخدمين جدد، خاصة الذين يعرفونهم ،أو اذا وافق شخص ما في المجموعة على المستخدم الجديد ،كان محققو مكافحة الإرهاب بارعين في الوصول إلى غرف الدردشة خلسة باستخدام أساليب الهجوم الاليكتروني لاختراق كلمات مرور حسابات غرفة الدردشة ،أو استخدام أساليب استخبارات بشرية قديمة الطراز للحصول على دعوة للانضمام إلى غرفة محادثة إرهابية. ردا على ذلك قام الجهاديون بإغلاق مواقع جهادية طويلة الأمد يعتقدون انها تعرضت للاختراق ،وانشو مواقع جديدة مع ضوابط أمنية اكثر صرامة .ما يمثل تحديات جديدة للأمن السيبراني للمحققين .فضلا عن قلة المترجمين المتاحين لترجمة محتويات هذه المواقع والعملاء الذين يمكنهم المشاركة بفعالية في الحوار المطلوب للظهور على انهم ارهابيون حقيقيون .

لقد طور عدد من المنظمات الخاصة قدراتها الخاصة للوصول إلى غرف الدردشة ولوحات الرسائل الاليكترونية ومراقبتها واحدة من هذه المنظمات، مجموعة site intelligence group التي أصبحت بارعة في التسلل إلى غرف الدردشة باستخدام مجموعة من مهارات الذكاء السيبراني والبشري. تمكن محللو الموقع من الوصول إلى غرف الدردشة الإرهابية عن طريق انتحال شخصية أعضاء جماعة إرهابية

[1] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص.99.

وبوسائل أخرى. من خلال القدرات الاستخبارية الاليكترونية والبشرية الخاصة والحكومية، تمكنت الحكومات الغربية من مراقبة واغلاق عدد من انشطة التخطيط الإرهابي عبر الانترنت. وأحيانا اغلاق مواقع الويب الإرهابية من خلال تحديد الشركات التي توفر إمكانات استضافة الخادم التي تستخدمها المواقع[1].

ومع ذلك كان من الممكن دائما نقل غرفة الدردشة ومواقع الويب من خادم إلى اخر للتهرب من تطبيق القانون. استمر الارهابيون في استخدام الانترنيت في نشاطاتها (تنظيم هجمات، تحفيزها، مشاركة صنع الأسلحة، التدريب، وتجنيد أعضاء جدد). ولما أدركت الجماعات الإرهابية الجهادية إمكانية اختراق هذه الغرف لضعف أمنها السيبراني، وإمكانية غلق مواقعها على الانترنت من قبل منظمات مكافحة الإرهاب جربوا طرق وأساليب أخرى جديدة للاتصال عبر الانترنت خاصة مع منصات التواصل الاجتماعي التي كانت منتشرة على نطاق واسع ولا يمكن اغلاقها أو منع الوصول اليها بسهولة خاصة من قبل الحكومات الغربية[2].

وتختلف طرق الاتصال بين المجاهدين، فهي داخلية وخارجية، ومنها ما هو باتجاه واحد ومنها ما هو تبادلي، ومن الأمثلة الاتصال باتجاه واحد: إصدارات قيادة القاعدة المتمثلة بأسامة بن لادن وايمن الظواهري عندما يوجهوا رسائلهم إلى جمهورهم الداخلي الجهادي والخارجي الغير جهادي، وكذلك الجماعات المسلحة وبعض رجال الدين، والبعض الاخر يستخدم وسيلة اتصال تبادلية مع جمهوره من خلال الإجابة عن الأسئلة وإصدار الفتاوى. اما بالنسبة للقاعدة الجهادية، فهي تتصل فيما بينها بوسائل تبادلية مثل المنتديات، هذا الاتصال الذي ينشا مجتمع افتراضي"Virtual Communuty "كنوع من وحدة الهوية والانتماء لمجموعة أو قضية معينة[3].183 الإرهاب المعلوماتي. فالجماعات الإرهابية الجديدة تحولت إلى تنظيمات ذكية فالبعض منها يتجنب استخدام الهواتف والاكتفاء بالمراسل والبعض يستخدم الدوائر والمنتديات المغلقة في غرف الدردشة، اما في تنفيذ المعلومات فقامت بتحوير اتصالات سلكية منخفضة على شاكلة "ووكي توكي" لتجنب اعتراضها[4].

[1] Daniel gonzales**, It's getting harder to do**. Countering terrorist use of the internet, in Terrorism and transatlantic relations threats challenges (UK: Palgrave macmillan.2022), p. 167.

[2] Ibid. p.168.

[3] عصام الدين مصطفى صايح، مرجع سابق، ص.183.

[4] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص.95.

**ثانيا: منصات وسائل التواصل الاجتماعي**

ساهمت الثورة الرقمية في تعزيز اليات العمليات الإرهابية وتنوع ادواتها، حيث أدركت التنظيمات الإرهابية أهمية شبكة الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي واعتبرتها منفذا مأمونا لنشر وتنفيذ مشروعها الأيديولوجي[1].

حول الارهابيون انتباههم من غرف الدردشة ولوحات الرسائل إلى (SMPs) منصات وسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك، تويتر، اليوتيوب، الفايبر..) على عكس تركيزها فيما سبق على العالم المادي للبحث عمن يتعاطف معها في المساجد والاحياء والفعاليات المختلفة، حيث كانت هذه المهمة صعبة وخطيرة، ومن امثلة استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي: الاستخدام الفعال لتنظيم داعش الارهابي لهذه الشبكات. حيث يستخدم مقاتلوه ومناصروه العديد من برامج المحادثة المشفرة بالكامل لكي يتمكنوا من التواصل والتنسيق سواء للأعمال اليومية أو للتحركات الحربية، ومنها تطبيق البرقية Telegram حيث يعد أحد اهم التطبيقات الذي يتم استخدامها لنشر الرسائل والاخبار المتعلقة بالعمليات الانتحارية، إضافة إلى تطبيق الانستغرام Instagram وتطبيقات اليكترونية أخرى[2]. فضلا عن مراهنته على استخدام تطبيقات برامج "اللايف تشات" التي تتميز بخصاص التراسل الفوري، والانتشار كالقنوات، وارسال الملفات، والبحث الصوتي والمرئي[3]. فالتنظيم يعطي أهمية كبيرة لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لما توفره من ساحة أمنة في نشر التطرف على الانترنت.

ونظرا للعدد الكبير من المنشورات علة منصات وسائل التواصل الاجتماعي سيكون من المكلف للحكومات مراجعة وتحديد المحتوى الإرهابي المتطرف بشكل مستقل، حتى لو تم اعتبار مثل هذا النشاط قانونيا لدى فرادى الدول، إضافة إلى ذلك، سيتطلب الامر وصولا عالي النطاق في الوقت الفعلي إلى موجزات تدفقSMP وهو امر كانت شركات SMP مترددة في منح الحكومات أو الأطراف الخارجية[4].

أوضح "عادل عبد الصادق" مدير مشروع المركز العربي لأبحاث الفضاء الاليكتروني انه سواء " تويتر" أو "انستغرام" أو "غوغل بلس" فتلك المنصات لا تمثل سوى 40بالمائة من نشاط داعش الرقمي والاليكتروني، لكن جميع التحركات الحقيقية، من حيث التنظيم والتمويل والتخطيط، تحدث داخل جزء غامض ومعقد يسمى "المحتوى العميق "أو Dark Web، وتصعب مراقبته أو تعطيله[5].

كما يمكن للإرهابيين الحصول على معلومات مخترقة أو معلومات شخصية للكشف عنها من خلال العمليات السيبرانية، ويمكنهم مثل هذا الكشف للإكراه أو الابتزاز أو الهام وتمكين لهجوم الجسدي

[1] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، ط.1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2020)، ص.588.

[2] جارش عادل، مرجع سابق، ص.284.

[3] جاسم محمد، مرجع سابق، ص.591.

[4] Daniel gonzales , op cit, p.169.

[5] جاسم محمد، مرجع سابق، ص.597.

ضد ضحاياهم. يمكن ان تسبب الجماعات الإرهابية بعض الاثار التخريبية كتشويه المواقع الاليكترونية أو تنفيذ هجمات الحرمان من الخدمة ضد الشبكات ضعيفة الحماية مع القليل من التحذير أو بدونه[1].

**ثالثا: تطبيقات المراسلة عبر الانترنيت**

من المجالات الحديثة للابتكار في اتصالات الانترنيت الأمنة التي توفرها تطبيقات المراسلة عبر الانترنت.(IMAs) internet messaging application لم يضيع الارهابيون أي وقت في تبني هذه المنصات الجديدة لاستخدامهم الخاص. تقوم IMA بتشفير الاتصالات بين طرفين وبعضها يدعم أيضا اتصالات المجموعة. لقد تحسن امان IMAs بمرور الوقت وانخراط مطورو IMAفي سباق تسلح ظاهري يجعل منصاتهم أكثر امانا وصعوبة لاختراقها. تمثل IMAs تحديات الأمن السيبراني المتزايدة التي يجب على أجهزة انفاذ القانون والحكومات التغلب عليها لضمان عدم تمكن الإرهابيين من استخدام الانترنيت والافلات من العقاب. تجعل IMAs من الصعب اكتشاف قنوات الاتصال التي يستخدمها الارهابيون باستخدام أساليب المراقبة المطبقة تقليديا على شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والاشكال القديمة من اتصالات الانترنيت. يجب العثور على طرق مراقبة اليكترونية جديدة تكييف طرق مراقبة قديمة لمراقبة الشركات الإرهابية المدعومة من IMA[2].

التطبيق يوفر اتصالات مشفرة من طرف إلى طرف ( end to end (E2E . ينشئ تطبيق E2E مفتاحا قبل جلسة اتصالات أمنة. يتم تبادل مفتاح E2E مباشرة بين الجهازين المتصلين ببعضهما

البعض، ولا يتم تخزين أو الاحتفاظ به من قبل الشركة المقدمة للتطبيق، كما أن المزيد والمزيد من انظمة IMAs توفر إمكانات E2Eعلى الرغم من ان بعضها مثل Tencent وtelegram وFacebook وMessenger لا يوفر E2E افتراضيا، لا تستطيع شركات IMA التي توفر امكانياتها مراسلة E2A فك تشفير رسائل E2E المرسلة عبر انظمتها الأساسية، ولذا حتى إذا تم تقديمها مع امر بحث من قبل تطبيق القانون، فلن يتمكنوا من تقديم نسخ من الرسائل التي تم فك تشفيرها. فقط IMA التي تستخدم خدمات تشفير الروابط التقليدية مثل TENCENTأو WECHATأو MESSENGER أوFACEBOOK أوTELEGRAM والتي تحتفظ برسائل على الخوادم الخاصة بهم.

جميع منصاتIMA توفر اتصالات مشفرة مجانا. بعض IMAs توفر اتصالات لمجموعات أكبر باشتراك مدفوع.

يبدو ان (IMAs) Facebook لديه أكبر عدد من المستخدمين مع استثناء غرف فيسبوك للرسائل الجديد fFacebook Messenger rooms والذي تم تقديمه في ماي 2020.(Apple) IMAs لديه نفس عدد

[1] حكيم غريب، **التهديدات الأمنية الجديدة ومنطق بناء سياسات الدفاع والامن**، مجلة مدارات سياسية، م6، العدد2، (2022)، ص. 84.

[2] Daniel gonzales , op cit, p.176.

مستخدمي IMAs Facebook. المنظمات الإرهابية تفضل استخدام IMAs مع قاعدة مستخدمين واسعة. خاصة للتجنيد لأنها تسهل الوصول إلى جمهور أكبر[1].

**رابعا: القرصنة**

وهي من أشهر ممارسات الإرهابيين الاليكترونية، سواء بالسيطرة على المواقع، وتغيير واجهتها بنشر رسائل سياسية، أو ضخ معلومات غير صحيحة بغرض التشويه، أو الدعاية، مع تزايد المخاوف بشأن هجمات أكثر تقدما تستهدف الاستحواذ على معلومات سرية وحساسة[2]. حيث تعتمد في مجال عملها على مختصين على مستوى عالي من الخبرة في مجال انظمة المعلومات والاتصالات. وقد تمكنت بعض هذه التنظيمات من الاستفادة منها عن طريق استئجار خدماتهم مقابل مبلغ مالي دون ان يكونوا مضطرين لمغادرة بلادهم وأماكن اقامتهم، وهو ما ساعدها على اختراق العديد من الأهداف، وجعلها ترقى بعمليات القرصنة الممكن وصفها بعمليات شيطنة الانترنت والعالم الافتراضي. حيث تعرضت شبكة "تي في 5 موند" الفرنسية يوم 10 مارس 2015 للقرصنة على ايدي افراد ينتمون إلى تنظيم داعش "الدولة الإسلامية" الإرهابي، ما أدى إلى توقف جميع قنواتها التليفزيونية عن البث وفقدانها السيطرة على مواقعها الاليكترونية. وسبق ان نفذ داعش عمليات اختراعات عديدة لمواقع أمريكية بينها اختراق قاعدة البيانات الخاصة بالجيش الأمريكي خلال شهر مارس2015. وقام بالاستلاء على بيانات الجيش وهي خاصة بالعمليات التي تقوم بها أمريكا ضد تنظيم داعش. وفي هذا السياق أعلن مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية" CIA" في عام 2015 ان المواجهة بين الجماعات "الجهادية" والحكومات لم تعد مواجهة تقليدية، وأصبحت قرصنة المعلومات واختراق المواقع وسيلة لتنظيم داعش والجماعات "الجهادية" لكي تكون قريبة من خصومها وأنصارها[3].

وبذلك تعد الهجمة ضد القناة الفرنسية الخامسة كانت منظمة، وتعد عملية نوعية تضاف إلى التنظيم في جهاده الاليكتروني وعالم السايبر –الرقمي[4].

**خامسا: التمويل**

يعد التمويل أساس عمل التنظيمات الإرهابية الجديدة، وانعدامه ربما يعني نهاية الإرهاب، حيث سمح التطور التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات التي حدثت في الربع الأخير من القرن العشرين والتي اتسمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات في تقنيات، من عتاد وحاسبات وشبكة الانترنت، بتطوير برامج المعلومات وشبكات مزودات قواعد البيانات ومحطات الاتصال المعلومات، بالإضافة إلى ما شهده

[1] Ibid. p.177-178.

[2] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **تطور توظيف جماعات العنف ل "الإرهاب السيبراني "**، مرجع سابق، ص.27.

[3] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص 112.

[4] جاسم محمد، مرجع سابق، ص. 638.

العصر من ابتكارات رقمية في القطاع المالي ما خلق تحديا جديدا للبنوك، ووسائل الدفع الخاصة بالبنوك الاليكترونية وغيرها[1]. فبالرغم مما تحمله هذه التطورات من مزايا وتسهيلات مهمة في التواصل فإنها تحمل في طياتها مزايا سلبية وخطيرة خاصة عندما يتم استغلالها في انشطة غير مشروعة.

فالتكنولوجيا التي تتيح كل هذا التواصل يمكن ان يتم استغلالها في النشاطات الاجرامية، حيث أصبح يتم استخدام الانترنت للحصول على تبرعات باستخدام التحويلات المالية عبر الانترنت، وتدخل تلك التبرعات في حسابات جماعة قيادة وهي منظمة تكون مؤيدة بشكل واسع النطاق لأهداف جماعة إرهابية معينة هم ولكنها تعمل بشكل علني وشرعي. وعادة لا توجد بينها وبين هذا التنظيم روابط مباشرة وقد يتم استخدام منظمات عالمية ذات طابع انساني أو خيري كمظلة لتوفير التمويل أو تعمل تحت غطائها[2]. حيث يلعب القطاع الخاص دورا في تمويل الإرهاب، فمكاتب الصرفية الخاصة وتحويل الأموال عبر العالم قد تم استغلالها في تدوير الأموال وغسيلها، بالإضافة إلى تدوير الأموال بواسطة المقايضة بعمليات الاستيراد والتصدير[3].

وتمكنت التنظيمات الإرهابية الجديدة من التواصل بسرية تامة وجمع التبرعات المالية وارسال واستقبال الأموال في مناخ أمن، وذلك عن طريق الانترنت المظلم وما يسمى "Deep wep " وهي شبكة لا تعتمد على المتصفحات العادية التي تعرض من محتوى الانترنت القشرة الخارجية فقط، بل تسخر انظمة معقدة يصعب على الانظمة الاستخباراتية تعقبها. واستغل تنظيم "داعش" الارهابي هذا النظام لشراء السلع الممنوع تداولها بين الافراد كالأسلحة والمعدات العسكرية وجوازات السفر المزيفة باستخدام عملة "البتكوين". حيث أشار موقع "العربية نت" في 12 ديسمبر 2018 إلى ان التنظيم اقر بجواز التعامل بالعملات الرقمية وأبرزها "البتكوين" لتسيير عملياته الإرهابية[4]. لما لهذه العملة من قدرات تشفيرية عالية، كما انها لا تتطلب البيانات الشخصية للمستخدم، فأي مالك لعملة البتكويين هو مجرد "رق " وبالتالي فهي توفر خاصية التخفي وعدم التعقب[5]. وهذا ما جعل من العملات الافتراضية مثل البتكويين كعملة مهمة واساسية للتنظيمات الإرهابية الجديدة لضمان كيانها واستمرارية نشاطاتها الاجرامية.

وتتعد مظاهر تمويل الإرهاب عبر شبكة الانترنت بما توفره من سهولة التعامل بين الأفراد والجماعات، حيث صارت تمثل ملاذا أمنا، لتوفير التمويل الازم للإرهابيين عن طريق الفضاء السيبراني،

---

[1] احمد رجدال، امال يوسفي، **التصدي للتقنيات الحديثة في تمويل الإرهاب الدولي**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م 13، العدد2 ، (2021)، ص.265.

[2] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص.193.

[3] جاسم محمد، مرجع سابق، ص.644.

[4] المرجع نفسه، ص ص.592-593.

[5] حازم محمد خليل، **استغلال الفضاء السيبراني في الحروب غير تقليدية: دراسة في الوكالة السبرانية والإرهاب السيبراني**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، م 8، العدد15، (يناير2023)، ص.286. .

من غاسلي الأموال اليكترونيا والأعمال الغير مشروعة عبر الشبكة، وغيرها من الجرائم مثل جرائم السطو على ارقام البطاقات الائتمانية، والتي تجني من ورائها مافيا الانترنت عشرات وربما مئات الملايين من الدولارات سنويا.

في الحقيقة كانت عملية غسيل الأموال لغرض تمويل الإرهاب كانت تتم عن طريق إخفاء المصدر والاصل الحقيقي للأموال ،غير ان عمليات غسيل الأموال عبر الانترنت تعد سريعة ومغلقة التوقيع ،ولا توقفها الحدود الجغرافية ،ولا شك ان الاخطار المحتملة من جراء ذلك كبيرة لان تعاملات غاسلي الأموال مع البنوك عبر الانترنت تتصف بالسرية ،حيث تعد المصارف المستهدف الأول من مراحل تلك الغسيل حيث يتم من خلالها التخلص من الأموال عن طريق ايداعها في حسابات بنكية مجزأة أو بشراء شيكات أو أوراق مالية ليتم تسليمها في بنوك وفي دول أخرى .

وتفسير ذلك هو ان شبكة الانترنت قد اتاحت للجماعات الإرهابية القيام بعمليات غسل أموالهم القذرة دون الوقوع في ايدي القائمين على تنفيذ القانون ومكافحة تلك الجرائم ،اذ ان شبكة الانترنت كنوع جديد من التكنولوجيا الرقمية تتعامل مع الأوراق النقدية كما تسمح بإيداع وانتقال ارصدة الأموال من شخص إلى اخر عبر الدول على مستوى العالم باستخدام هذه الشبكة وبدون الحاجة إلى المرور عبر البنوك ، و تأكيدا لذلك، يشير التقرير الذي أعدته الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي إلى ان 28.5مليار دولار من الأموال القذرة تدور سنويا عبر الانترنت لتخترق حدود دولة لغسلها[1].

ويتضح مما سبق وجود علاقة ترابطية بين تمويل الجماعات المتطرفة، وغسيل الأموال، حيث تتشابه الاليات والأساليب المستخدمة لنفس العمليتين، فالأموال التي تستخدمها الجماعات يكون مصدرها مشروعا أو غير مشروع أو كليهما، مع محاولة إخفاء مصدر التمويل لضمان استمرار الاستفادة واستغلالها الانشطة الإرهابية دون توقف. ويبقى ما يؤكد العلاقة بين تمويل الإرهاب غسل الأموال، هو اخضاع مواجهتها لقواعد قانونية خاصة وموحدة[2].

**استخدام الحوالات الاليكترونية:** إلى جانب عملية تمويل الجماعات الإرهابية عن طريق غسل الأموال عبر الانترنت هنالك عدة مؤشرات تسمى الحوالات الاليكترونية المرتبطة بشبكة الانترنت ومن أهمها:

[1] احمد رجدال، مرجع سابق، ص، ص. 268-289.

[2] Jean B. Weld, **Current international money laundering trends and anti-money laundering co- operation measures**, consulte 5-4-2021. https://tinyurl.com/ye2a4724

-الحوالات الاليكترونية من وإلى شخص ما، وفي الوقت الذي تتوفر فيه معلومات كافية من المحول إلى أو عن طريق المستفيد حين يكون توفير المعلومات امرا ضروريا.

-اجراء عمليات صرف أجنبي يقوم بها نائب العميل، يتبعها حوالات اليكترونية مالية إلى أماكن ليس لها علاقة تجارية مع العميل.

ويدار نظام الحوالة بواسطة وسطاء لهم علاقات مع وسطاء أخريين في بلدان أخرى، ويتم تسوية الحسابات بينهم من فترة إلى أخرى من خلال التجارة أو التهريب أو الحسابات البنكية أو حركة العملة. لذا من الصعب تتبع أثر تدفق أموال الإرهاب، فاستخدام حسابات بأسماء مزورة واستعمال وسطاء ماليين، والمزج بين الأموال المخصصة لأغراض غير مشروعة هو الأسلوب المتبع، وتنتقل كميات كبيرة من الأموال عبر ترتيبات غير رسمية خارج أي نظام مصرفي رسمي. فكون التقنية المستخدمة في هذه الجرائم متطورة جدا، فمثلا الأموال التي يتم استحصالها لجماعة اجرامية في طوكيو، يمكن تحويلها في ثانية واحدة إلى أحد البنوك في نيويورك، دون إمكانية ضبطها[1].

وفضلا عن غسيل الأموال واستخدام الحوالات الاليكترونية لتمويل، تعد الأموال المتداولة اليكترونيا سواء كان ذلك في اطار التجارة الاليكترونية أو غيرها، مثل سحب وايداع الأموال التي تقوم بواسطة أجهزة الصراف الالي أو الهاتف المصرفي أو الخدمات المصرفية بواسطة انترنت للبنوك، اذ يمكن ان تتعرض هذه الأموال للسرقة والنصب، وذلك بواسطة بطاقات ائتمان مزورة أو انتهت صلاحيتها أو مسروقة، أو اختراق المواقع الاليكترونية للبنوك، أو اختراق أجهزة الحاسب الالي للبنوك أو عملاء البنوك ..الخ[2].

كما تلجا العديد من التنظيمات الإرهابية الجديدة إلى مصادر أخرى لا تقل أهمية عن المصادر السالفة الذكر وتشمل الابتزاز، الاختطاف من أجل دفع الفدية وتعتمد على وسطاء من أجل تبادل الأموال، فضلا عن الاتجار بالمخدرات والأسلحة، وتهريب والاتجار بالبشر[3].

**سادسا: الدعاية**

تعتبر الدعاية اهم عمل للجهاد على الشبكة حيث يعمل قادة التنظيمات الإرهابية ورجال الدين والمفكرين الاستراتيجيين على تزويد مؤيديهم بكتابات فكرية ودينية وسياسية، بحيث أصبحت الشبكة العنكبوتية عبارة عن مكتبة افتراضية للمواد الجهادية يسهل الولوج اليها. وفي الغالب، تنشر الدعاية لإضفاء شرعية على قضية الجهاد للجمهور المستهدف الداخلي والخارجي. فبالنسبة للداخل، تهدف إلى

[1] عصام الدين مصطفى صايح، مرجع سابق، ص.7.

[2] احمد رجدال، امال يوسفي، مرجع سابق، ص. 270.

[3] -Jean –François Thony,**money laundering and terrorism financing :an overview**, p.4,Consulte 2-5-2022. https://tinyurl.com/3vfttr6k

الدعاية للتثقيف الديني وانشاء قاعدة عامة نظرية وفكرية وتعمل على رفع معنويات الجهاديين. اما بالنسبة للخارج، فهدفها هو حرب نفسية لأضعاف معنويات الأطراف الأخرى[1].

وفي هذا السياق، من المهم التنويه إلى ان الجمهور المستهدف للدعاية والمحتوى لذي تروجه الجماعات الإرهابية على الانترنت، لا يقتصر على المؤيدين. فمن الممكن ان تستهدف تلك الجماعات ضحايا اعمال العنف، أو ذويهم، أو خصوم هذه الجماعة أو تلك، أو المجتمع الدولي كله أو جزء منه، من خلال ما تنشره وتروج له على المواقع الاليكترونية.

ولان الدول لا تملكان تحجب المواقع الاليكترونية التي تروج لأفكار الجماعات الإرهابية بشكل استباقي، فكل ما تملكه هو استخدام الأدوات الاستخباراتية التي تتعقب المكالمات والكتابات الاليكترونية التي تستخدم كلمات بعينها تتضمن العنف والتخريب لتتبع تلك المواقع، تمهيدا لإغلاقها، بعد التحقق من كونها تروج لأفكار متطرفة، وان كان تعقب تلك المواقع واغلاقها يستغرق الوقت والجهد، لان هنالك وسائل للتلاعب بالبيانات الدالة على مستخدمي المواقع الاليكترونية[2].

يبدو ان شبكات القاعدة وداعش قد نجحت في استخدام الدعاية السمعية والبصرية، وانتاج اشرطة فيديو والعاب كومبيوتر مسجلة مسبقا من أجل نشر الأيدولوجية المتطرفة والوصول إلى المتعاطفين في جميع انحاء العالم[3].

**سابعا: التجنيد وتدريب الأتباع**

ساعد التقدم في وسائل الاتصال عبر الانترنيت، مثل مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الدردشة، على تجنيد المقاتلين. وحتى في حالة عدم الاتصال بالانترنيت، يتمكن المجندون المحتملون من مشاهدة الدعابية الإرهابية، والتعرف على السرديات الإرهابية حول النزاعات، الشيء الذي يعزز قراراتهم ويجعلهم يتفاعلون مع هذه الوسائط[4].

حيث يتم تجنيد وحشد المؤيدين للقيام بدور أكثر فاعلية، من خلال الحصول على معلومات من المستخدمين الذين يدخلون على مواقع هذه التنظيمات الإرهابية، وتتمكن بالتالي هذه التنظيمات من الاتصال بمن تراهم أكثر اهتماما بقضايا الجماعة والأكثر ملائمة لتنفيذ اعمالها. كما يقوم مسؤولين عن عمليات التجنيد بالبحث داخل غرف الحوارات والمقاهي الشبكية عن الأعضاء المناسبين من العامة

---

[1] عصام الدين مصطفى صايح، **الإرهاب المعلوماتي**، مرجع سابق، ص.183.

[2] ابتسام على الحسن، **فرص وقيود الأطراف المتنازعة على "المجال العام السيبراني"**، السياسة الدولية، م52، العدد 208، (افريل 2017)، ص.14.

[3] رافائيل كوهين المأجور، **الجهاد على الانترنت: كيف يستخدم الارهابيون الانترنت**، مرجع سابق، ص.177.

[4] Hamed el-said and Richard Barratt, **Enhancing the Understanding of the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon in Syria**, United Nations Office of Counter-Terrorism. July 2017, p.39. https://tinyurl.com/mr457dz2

خاصة ذوي المهارات التكنولوجية[1]. فحسب دراسة قام بها الدكتور "فايز عبد الله الشهيري "فان التجنيد عن طريق الانترنت والمواقع ذات التوجه التطرفي لا يتم الا عبر المرور بعدة مراحل تبدأ باستكشاف الشباب القابل للوقوع في شرك التطرف ثم تنتهي بتجنيدهم للقيام بعمليات جهادية أو انتحارية قد تكون اغلب هذه العمليات في بلدانهم بعد تلقيهم تدريبات عن طريق الانترنت. يتم دعوة الشباب إلى انكار مظاهر الفساد وتحلل المجتمع، وهذا اختبار بامتياز لمعرفة الشاب القابل للتطرف بشكل كامل حيث تحرك فيه دوافع الاعتراض والمساعدة على تشكيل الاتجاه المتطرف. ثم الدعوة الحماسية التدريبية التي تنادي بالبدء في "الجهاد الاليكتروني" عن طريق الانترنت وهذا لمعرفة أي الشباب يميل إلى فكرة الجهاد بشكل أكبر ليكون مرشحا "كمتطرف اليكتروني"، وهذا من خلال ارسال منشورات وخطابات ورموز التكفير[2]. وفي هذا السياق أشار براين جنكينز بمؤسسة راند إلى ان ثلاثة ارباع المتورطين في احداث العنف التي شهدتها الولايات المتحدة عقب احداث 11سبتمبر كانوا من المواطنين الأمريكيين الذين تم تجنيدهم عبر الانترنت[3] .

ويوجد نوعيين من التجنيد مباشر واخر غير مباشر، والغير مباشر هو ما يقوم به أعضاء المنتديات من قسم البيعة لأعلام الجهاد كأسامة بن لادن وايمن الظواهري وأبو مصعب الزرقأوي. اما التجنيد المباشر فهو استخدام الشبكة لإيجاد اتباع جدد للالتحاق بالمجاهدين[4]. وهكذا فان الشبكة لعبت دور مهم في تسهيل عملية التجنيد.

لذا أصبح للإرهاب كيان اجتماعي متكامل يضم ليس فقط مقاتلين وانتحاريين ،بل يضم أطفالا، مراهقين ،ونساء فاعلات ،فلزمن طويل ظلت المرأة بعيدة عن معادلة الإرهاب ،وحتى عند تورطها تبقى في الصفوف الخلفية ،وتلعب دورا ثانويا ،لكن اليوم أصبحت تلعب دورا اكبر ،حيث أصبحت تشارك في العمليات الانتحارية ،وتتزعم الشبكات ،كما اصبح تلعب دورا مهما في الاستقطاب ،والتأثير ،والخطير في كل ذلك ان اللجوء اليها في العمليات النوعية اضحى مهما للجماعات المتطرفة على اعتبار صعوبة الشك فيها ،وبتالي يسهل من خلالها اختراق المجالات الأمنية[5].

وإلى جانب التجنيد يعد التدريب من اهم هواجس التنظيمات الإرهابية، وقد أنشئت معسكرات تدريبية سرية–كما ظهر بعضها في وسائل الاعلام –لكن مشكلة معسكرات التدريب الإرهابية انها دائما معرضة للخطر ،ويمكن إكتشافها ومداهمتها في أي وقت، لذا فان الشبكة المعلوماتية بما تحتويه من خدمات

[1] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص.193.

[2] شامي ياسين، **الحماية القانونية للأمن الفكري في مواجهة التطرف الاليكتروني**، مرجع سابق، ص.143.

[3] صباح عبد الصبور عبد الحي، **استخدام القوة الاليكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة نموذجا**، مجلة المعهد المصري، م1، العدد3، (يونيو 2016)، ص.175.

[4] عصام الدين مصطفى صالح، مرجع سابق، ص.184.

[5] هشام خلوق، **ازمة النظام الدولي وفشله في مواجهة ظاهرة الإرهاب**، مرجع سابق، ص.21.

ومميزات أصبحت وسيلة مهمة للتدريب الإرهابي، كما قامت بعض الجماعات الإرهابية بإنتاج ادلة ارشادية للعمليات الإرهابية تتضمن وسائل التدريب والتخطيط والتنفيذ والتخفي، وهذه الأدلة يمكن نشرها عبر الشبكة المعلوماتية لتصل إلى الإرهابيين في مختلف أنحاء العالم وغني عن البيان ما تشمل عليه الشبكة المعلوماتية من كم هائل من المواقع والمنتديات والصفحات التي تحتوي على كتيبات وارشادات تبين كيفية تصنيع القنابل والمتفجرات والمواد الحارقة والأسلحة المدمرة[1].

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الشبكة العنكبوتية ساهت في تقديم تسهيلات أدت إلى ظهور تحولات وتطورات في الاليات والأساليب الإرهابية، حيث مكنتها من رفع مستوى أدائها وتنظيم نفسها وتنسيق هجماتها وتعاظم تأثيرها.

## المبحث الثالث: الإطار التفاعلي بين السياسات الأمنية والإرهاب العالمي الجديد

وفق مبدأ "لكل فعل رد فعل" ينشأ التقاطع بين الظاهرة (الإرهاب العالمي الجديد) والنظام / الصندوق الأسود (السياسة الأمنية) التي تعبر عن مخرجات النظام كاستجابة لما تم تلقيه من مدخلات تمس الأمن والاستقرار العالميين وتهدد البقاء. إن محاولة الربط بين الفعل (الإرهاب العالمي الجديد) ورد الفعل (السياسات الأمنية) يتطلب منا البحث في عدة مستويات والاجابة على عدة تساؤلات من قبيل من يحكم العلاقات بين كل هذه الأطراف ومن تسبب في ظهور وتعزيز هذا النوع من العلاقات؟

### المطلب الأول: النظام العالمي الجديد

ان الفاحص لواقع العلاقات الدولية المعاصرة بعد نهاية الحرب الباردة، يلاحظ مدى تأثير الواقع الدولي في تنامي وتطور الظاهرة الإرهابية، لاسيما في ظل تضارب المصالح بين القوى العالمية الكبرى الفاعلة على الساحة الدولية وتحديدا بعد احداث 11 سبتمبر، وما نجم عنها من تداعيات على النظام الدولي من بينها شن حرب عالمية تتجاوز المبادئ والقواعد الدولية، حيث عملت الولايات المتحدة وحلفائها استغلال هذه الاحداث لتنفيذ مخططاتها الخارجية[2].

لقد أعقب انتهاء الحرب الباردة العديد من التحولات في النسق الدولي كان عنوانها النظام الدولي الجديد التي ارست دعائمه الهيمنة الامريكية ثقافيا وسياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا وعسكريا على السياسة العالمية بعد انهيار نظام الثنائية القطبية والتحول إلى الأحادية القطبية، ثم جاءت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتزيد من وتيرة هذه التحولات على مستوى ترتيبات الأمن العالمية في اطار الحرب العالمية على الإرهاب الذي بدأت شرارته بعد الهجمات على الولايات المتحدة الامريكية من تنظيم القاعدة

[1] شفيعة حداد، **الإرهاب الاليكتروني والامن القومي للدول: نمط جديد وتهديدات مختلفة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م8، العدد 15، (جويلية 2019)، ص. 72.

[2] محمد حومالك، **صناعة الإرهاب في العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد 3، (ماي 2020)، ص. 54.

بزعامة أسامة بلادن، هذه الاحداث مثلت انعطافه غير مسبوقة في السياسة الامنية العالمية، والتي اتخذت كذريعة لإعادة رسم دوائر الهيمنة الامريكية عن طريق القوة العسكرية للسيطرة على العالم وإعادة تعريف المصالح الامريكية الأطلسية عبر العالم، وكان ذلك وراء ذريعة الحرب على الإرهاب والتدخل الاستباقي العسكري المباشر في أفغانستان والعراق والصومال وكلها في مناطق العالم الإسلامي بوصفه عدوا جديدا. هذه التدخلات العسكرية كرست فراغا أمنيا كبيرا، و أثارت موجة من ردود الفعل والكراهية من قبل المنظمات الإرهابية والجماعات المتطرفة التي كانت ترى فيها نوعا من حروب صليبية موجهة ضد العالم الإسلامي، الأمر الذي استغلته للتعبئة وإعلان ما تسميه بالجهاد المقدس ضد الصليبيين وضد هذه التدخلات، وهو ما أدى إلى صعود وتنامي هذه المجموعات الجهادية التي اتخذت من أساليب العنف والإرهاب استراتيجية لمواجهة هذه التدخلات .ومع اخفاق الولايات المتحدة في استئصال والقضاء على الحركات الإرهابية في مناطق غزوها ساهم ذلك في ظهور انماط واجيال جديدة من المنظمات والجماعات المسلحة الإرهابية. اذ تؤكد الاحصائيات الحديثة الصادرة عن "المركز الوطني لمكافحة الإرهاب "التابع لوزارة الخارجية الامريكية، ان معدلات الجرائم الإرهابية في تزايد مستمر، وساهمت في خلق بيئة دولية غير مستقرة منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرد الولايات المتحدة بالقوة في العالم[1]. وتتميز هذه الانماط الإرهابية الجديدة بكونها عابرة للقارات والدول والجنسيات، حيث لا تجمع عناصر تلك المجموعات والجماعات والمنظمات قومية واحدة، وانما أيدولوجية تحت ما يسمى الجهاد العالمي وأفضى ذلك إلى صعوبة تحديدها وتعقبها والحيلولة دون انتشارها[2].

وكان هنالك نهجان لتحليل الفواعل غير الدولية العنيفة في العلاقات الدولية، خاصة منها الجماعات الإرهابية، حيث ظهر عدد من المجلدات والدراسات على الصعيد العالمي، مجمعة تحت غطاء واحد دراسة حالة كمبوديا، سيريلانكا، اسبانيا وأوغندا، تسلط هذه الدراسات الضوء على ظهور الفواعل غير الدولية

العنيفة في السياسة العالمية ودورها المركزي في تقويض أمن الدولة القومية ،ومع ذلك فان الضعف في هذا النموذج هو الافتراض بان ظروف مماثلة تنشا في بيئات مختلفة تماما تخلق الظروف لمجموعة واسعة من الفواعل العنيفة لتظهر .حظيت هذه الدراسات بشعبية خاصة منذ 11 سبتمبر وإعلان الولايات المتحدة الامريكية" الحرب العالمية على الإرهاب" التي تستهدف لأول مرة الارهابين على وجه التحديد خارج الحدود الداخلية ،قد يكون للجماعات الإرهابية الإسلامية في باكستان والهند القليل من القواسم المشتركة مع القاعدة في اليمن، كما ان السياقات المحلية تختلف. قام رينيو (1998) بفحص

[1] د مصباح الشيباني، فقه الإرهاب وتوظيفه السياسي في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص21.

[2] لزهر وناسي ونجيم حذفاني، **الابعاد الجيو حضارية والجيوسياسية للظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد8، (جانفي 2016)، ص.288-289.

امراء الحرب في سياق افريقي، درس "فينشي "(2007) الديناميكيات الداخلية لأمراء الحرب. قام لاحقا بالتحقيق في موقف الفواعل غير الدولية العنيفة في العلاقات الدولية مع التركيز على ثلاثة دراسات حالة لأمراء الحرب والإرهابيين (2009). دفعت التفسيرات المنهجية لظهور الفواعل غير الدولية العنيفة كل من "شابال" (1999)، "بيردال" و"مالون" (2000) لاستكشاف السياق البيئي والاقتصادي الذي تزدهر فيه هذه المجموعات[1].

فالواقع الدولي يعد احد أسباب صناعة الإرهاب سوآءا بطريقة مباشرة من خلال تدعيم جماعات إرهابية مؤيدة لسياسة احدى الدول، أو بطريقة غير مباشرة من خلال القيام بتدخلات عسكرية في الشؤون الداخلية للدول التي كرست فراغا أمنيا ، وجذبت نوع من الكراهية لهذه الدول من قبل الجماعات المتطرفة .وقد أدى تغليب لغة القوة والعنف في العلاقات الدولية على منطق الحوار والقانون، وعلى مبدا تسوية حل النزاعات بالطرق السلمية ،وسيادة مبدا قانون القوة كضرورة احترامه والتقيد بقواعده والالتزام بأحكامه في نطاق العلاقات الدولية إلى تنامي الإرهاب ،فسياسات هذه الدول أسهمت بشكل كبير في تزايد العمليات الإرهابية .لهذا من غير المنطقي تجاهل هذه الممارسات الدولية لا سيما الحرب على الإرهاب التي كانت لها نتائج فضيعة على الصعيد العالمي.

ساعدت الحرب المستعرة على الإرهاب في ظل النظام الدولي الحالي على استفحال الظاهرة التي أصبح لها مظاهر جديدة لم تكن في الحسبان، فلا أحد كان يتصور يوما ان الإرهاب سيتجسد في دولة قائمة بذاتها، تفرض سيطرتها، وتتمدد كما حصل مع دولة داعش، والتي لم تكن لتظهر لولا تخاذل –بل وتواطئ–بعض القوى الكبرى المستفيدة من حالة الفوضى في منطقة الشرق الأوسط[2].

وبذلك فان الأمن العالمي لم يشهد استقرارا ذ اضحى يخضع للمتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية بين إرهاب الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة هنا وهنالك، وبين إرهاب الدولة الذي تمارسه الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها ،ويتضح ذلك من خلال العديد من المناطق الساخنة أمنيا في العالم التي لا تزال تتطلب جهدا استثنائيا لإعادة ضبط الأمن والتخفيف من التوترات ،مع الإشارة إلى ان الارادات الحقيقية للولايات المتحدة والقوى الغربية لا تسعى إلى حلول حقيقية واقعية غالبا لحل المشكلات الأمنية وذلك لارتباطها بالأجندات والاستراتيجيات الامبريالية لهذه القوى والتي تجعل من هذه المشكلات أوراق رابحة للضغط على الدول النامية[3].

---

[1] Caroline Varin and Douda Abubakar,op cit, p. 4.

[2] هشام خلوق، **ازمة النظام الدولي في مواجهة ظاهرة الإرهاب**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، م3، العدد9، (2022)، ص.21.

[3] صفاء إبراهيم الموسوري، **الفواعل من غير الدول والامن العالمي بعد عام 2001**، (بغداد: مؤسسة ثائر العصامي،2021)، ص. 309.

وفي هذا السياق حدد الكاتب الأمريكي "توماس فريدمان"(Thomas L. Freidmann ) في كتابه "العالم في عصر الإرهاب" ثلاثة عوامل متداخلة و مؤثرة مع بعضها البعض في انتاج ظاهرة الإرهاب ،وتشكلاتها الجديدة منذ نهاية الحرب الباردة .والتي من دونها لا يمكن فهم ظاهرة الإرهاب لاسيما بعد احداث 11سبتمبر 2001، وهذه العوامل هي :

**انهيار حالة الدولة الامة** وتفرد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم، وما نتج عنها من توترات وتضارب في المصالح بينها وبين اعدائها وحلفائها في الوقت نفسه.

**علاقة الدولة الامة بالسوق** الاقتصادية والمالية العالمية التي يسيطر عليها المستثمرين الخواص ( وول ستريت، هونغ كونغ، ولندن ، وفرانكفورت، فأصبحت لهذه الأسواق تأثيرات على الدولة الامة إلى درجة اسقاط رؤساء حكومات بعض الدول.

**علاقة الافراد" وجماعات الضغط الداخلية** (الشركات الخاصة واللوبيات المالية، والاقتصادية وغيرها) بكيان الدولة الامة، فهذه الجماعات أصبحت لها القدرة على النشاط والتأثير في الساحة العالمية بكل جدوى وفاعلية دون الخضوع إلى سيادة الدولة وقوانينها[1].

**المطلب الثاني: تراجع دور الدولة**

يعد فشل أو عدم وجود عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع أحد الدوافع الأساسية لظهور الفواعل غير الدولية العنيفة(VNSAs) فغالبا ما تكون قوة، مصداقية وتصميم الحكومة المركزية هي العامل الحاسم لهزيمة مجموعة عنيفة، فضلا عن ذلك فان خروج النزاعات من ايدي الحكومات وتضمينها بشكل متزايد جهة فاعلة أو أكثر من غير الدول، من المهم فهم الديناميكيات المحلية ومراجعة قواعد الحرب القديمة. لقد حمل المدنيون، المنتظمون على أسس عرقية، دينية، اقتصادية وسياسية السلاح متحديين ادعاء الدولة باستغلال العنف بشكل شرعي في حين ان الحرب التقليدية تأخذ الدول وجيوشها على انها الفاعل الرئيسي. فمن الجدير الاعتراف بان معظم الحروب كانت "غير تقليدية " وفقا للمعايير الغربية، في الواقع من الحركات الثورية إلى الجماعات الإرهابية واجهت الدولة في الغالب تحديات من قبل مواطنيها، الذين شعر العديد منهم بالضعف والتهديد في كثير من الأحيان من قبل الانظمة السياسية القائمة، طرق الحرب مختلفة: هنالك عدد قليل من المواجهات المباشرة بين الدول والفواعل غير الدولية العنيفة المحلية، بينما يهاجم المتمردون، وامراء الحرب، ورجال الاشاعة رموز الدولة بشكل منهجي، يهاجمون المجمعات العسكرية ويشنون هجمات مفاجئة على مراكز الشرطة، ونادرا ما يلتقون بالجيش على ارض الواقع ،وهو نموذج لحركات العصابات المستوحاة من أمثال "مأو" وسون تزو"، ومع ذلك فان الأهداف والضحايا الرئيسيين هم من المدنيين الاخريين الذين يشكلون شريان الحياة لهذه الفواعل غير الدولية العنيفة، طوعا

[1] د مصباح الشيباني، **فقه الإرهاب وتوظيفه السياسي في ظل النظام العالمي الجديد**، مرجع سابق، ص،18.

أو كرها ،وقد أدى ذلك إلى مجموعة من الادبيات حول "الحروب الجديدة"، ان نطاق ومدى العنف ومستوى الوحشية غير المسبوق امران جديدان على العلاقات الدولية المعاصرة ،تعيدنا إلى العصور الوسطى، حيث كانت الدولة هي الجاني الرئيسي[1].

في الواقع تعد الفواعل غير الدولية العنيفة التحدي الأكبر لسلطة الدولة ومصداقيتها في القرن 21، ان الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع هذا التهديد سوآءا بالعنف، التحولات السياسية أو عن طريق التجاهل من حيث (وجودها وتأثيرها على مواطنيها): لها دور فعال في تفاقم أو تثبيط سبب وجود هذه الجماعات[2].

**المطلب الثالث: العولمة**

تبقى سنة 2001 محطة تؤشر لتحول عالمي داخل السياسات الأمنية الدولية مرتبط بالأبعاد الجديدة التي اخذتها الظاهرة الإرهابية في زمن العولمة[3]، فمنذ هجمات 11سبتمبر، ما انفكت الظواهر التي يطلق عليها اسم "إرهاب" تزداد انتشارا وتوسعا، وتترسخ معها سطوة عقيدة مكافحة الإرهاب على السياسات الأمنية الداخلية والخارجية للدول[4]،

لقد عملت العولمة من خلال وسائل الاعلام المخترقة للحدود على احياء ظاهرة الارتباط العرقي والديني بين الافراد والجماعات، وسهلت سبل التواصل والتنقل بينهم ـ مما مكنهم من تبني ولاءات جديدة بدل تلك التقليدية التي تهاوت مع تهاوي بعض الخصائص السيادية للدولة، ومنحهم القدرة على تنميتها وتأطيرها في شكل جماعات منظمة[5].

حيث تقوم العولمة أساسا على عمليات تفكيك واعادة تركيب للكيانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في عمليات معقدة من الدمج والصهر القائم على اليات طوعية حينا، أو قصرية أحيانا أخرى، في صيرورة لا متناهية من الهدم وإعادة البناء. تبدو هذه الأوضاع منتجة ومحفزة لتكوين شعور من الحرمان الاقتصادي، والإحباط الاجتماعي والسياسي، والاغتراب الثقافي الذي ينتشر بين الافراد والجماعات. كما توفر أرضية خصبة لظهور مطالب لدى الجماعات التي تسعى إلى إعادة هويتها بمختلف ابعادها السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية. وتمثل هذه الأوضاع شروطا ملائمة لتكوين تيارات وفصائل منظمة تعمل من أجل تحقيق تلك الغايات. تنخرط تلك الفصائل في صراع كأمن سرعان ما يتحول إلى انتفاضات وثورات صريحة. ذلك ما يجعل الافراد يدخلون في صراع مع بيئتهم، بكل ما

[1] Caroline Varin and Dauda Abubakar, Op cit, p. 2.
[2] Ibid. p. 3.
[3] حسن طارق، احسان الحافظي، **الإرهاب والقانون: التشريع الأمني المغربي لمكافحة الإرهاب**، مجلة سياسات عربية، العدد20، (ماي2016)، ص.9.
[4] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص.9.
[5] شهرزاد ادمام، مرجع سابق، ص.80.

فيها من موانع تحول دون تحقيق الجماعة ذاتها واسترجاع هويتها المفقودة. لا يستثني هذا الصراع رموز العولمة التي تراها الجماعة السبب الرئيسي لاغترابها وضياع هويتها. هكذا تتحول صيرورة العولمة بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية ورموزها الفكرية والثقافية من الية ساهمت بقسط وافر في انتاج الجماعات المتطرفة، والجماعات الإرهابية إلى هدف لنضالاتها ونشاطها المتنوع. تستخدم هذه الجماعات كل الأساليب والأدوات المباحة والغير مباحة، بما فيها القوة المدمرة، في ردة فعل على صنوف الإحباط والتهميش والاقصاء والاستنكار التي تعرضت لها مع مرور الوقت[1]. وفي هذا السياق يرى الخبير الاقتصادي البلاوي بانه ساهمت مرحلة المخاض الاجتماعي والسياسي في معظم الدول العربية التي اخذت بإصلاحات اقتصادية إلى اقتصاد السوق، مما ترتب عليه ظهور توترات اجتماعية متصلة بارتفاع معدلات البطالة وقسوة تكاليف الحياة على الطبقات الفقيرة...وفي نفس الوقت فان التحول التدريجي إلى مزيد من المشاركة السياسية وظهور الأحزاب لا يتم دائما في سهولة، حيث تتزايد الدعوات الأصولية المصطحبة أحيانا بأشكال العنف في بعض الدول[2].

وبذلك قد ينتج الإرهاب من مازق مشروع تحرري أو فشله وتدهوره أخلاقيا أو فشل العمل السياسي السلمي، وانسداد أي افق للتغيير بالطرق السلمية .كما راينا بعد قمع الثورات العربية السلمية ،وتحديدا بعد الرد العنيف والقمعي الشامل الصادر عن قوى الثورة المضادة في ليبيا ، مصر، سوريا، وغيرها ،وخنق كل تعبير سياسي سلمي منظم، ولا يحدث الانتقال إلى العنف العشوائي الانتقامي في هذه الظروف عند جميع من مارسوا النضال السياسي السلمي ، وتعرضوا للقمع العنيف ،بل يحدث عند اشخاص ذوي بنية نفسية وعاطفية معينة ،والتنظيمات العنيفة التي تدعو إلى انماط الحكم أو انماط غير مقبولة وغير قابلة لأي مساومة مع الواقع الراهن تجد انصارا أو مؤيدين في هذه البيئة .وبعدها تبدا ديناميكية جديدة من الفعل وردة الفعل[3].

حيث تساهم بيئة الانفلات والتسيب الناجمة عن فشل الدول على انتاج أوكار مناسبة تأوي الإرهابيين والمنظمات الإرهابية. فضلا عن تشكيل عديد من الفواعل العنيفة من غير الدول، ومنحتها بيئة خصبة لتزايد نشاطاتها غير الشرعية في ظل القصور الذي أصاب مؤسسات هذه الدول ومقدراتها على المراقبة، وهو ما شكل البيئة المتسيبة التي يسهل فيها تكوين جماعات بولاءات غير تلك الموجهة للدولة، وكذا التزود بالسلاح سوآءا عبر الحدود غير المؤمنة للدولة الفاشلة أو حتى عبر عمليات اقتسام سلاحها

[1] العياشي عنصر، **العولمة والتطرف، نحو استكشاف علاقة ملتبسة**، مجلة سياسات عربية، العدد21، (يوليو2016) ،ص25.

[2] خالد محمد غازي، **ما بعد العولمة: صناعة الاعلام وتحول السلطة**، (الهرم الجيزة: وكالة الصحافة العربية ،2017)، ص. 236.

[3] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، ص. 18-19.

بعد التعدي على مراكزها الأمنية، أو حتى مخازن سلاحها هذا إلى جانب سهولة القيام بالتجارة الغير مشروعة التي تعد من اهم مصادر الدخول المالية لهذه الجماعات[1].

**المطلب الرابع: الثورة التكنولوجية وتعزيزها للعمل الإرهابي**

نظرا للتقدم التكنولوجي المحرز في مجال النقل والمعلوماتية والاتصالات الذي حول الأرض إلى "قرية عالمية" ضخمة، لم تعد الجريمة تنحصر ضمن أراضي دولة ما، بل باتت تتجاوز الحدود الوطنية[2] .وبذلك سمح التطور المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتمكين المجموعات من تنظيم نفسها محليا، وطنيا، وعالميا لأغراض التمويل التسويق والتسوق، النشر، وفي نفس الوقت سمحت تكنولوجيا المعلومات للفواعل العنيفة (الإرهاب والجريمة المنظمة) بالأخذ بنفس الفرصة التكنولوجية والمعلوماتية[3] .وظهرت العلاقة بين تطور الوسائل التكنولوجية وتطور العمل الإرهابي وانعكس ذلك في درجات الخطر الذي يمثله وتحديات المواجهة[4]، وفي هذا السياق تحدث مارك سيجمان(Marc Sageman) في بحثه "فهم الشبكات الإرهابية" عن قوة الشبكة العنكبوتية واهميتها في انشاء مجتمعات وبناء شبكات قوية ، وبالأخص الشبكات "الإرهابية" ويقول: تزامنت الثورة في تكنولوجيا الاتصالات مع ظهور الجهاد السلفي العالمي، وكانت هذه التكنولوجيا الجديدة هي التي جعلت من الجهاد العالمي ممكنا[5].

كما أظهرت العديد من الدراسات ان جرائم الإرهاب قد تزايدت في السنوات الأخيرة وان انعكاساتها واخطارها في تنامي مستمر وذلك بفضل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الهائل خاصة في مجال الاتصالات واستعانة التنظيمات الإرهابية بأحدث وسائل الاتصال والانتقال ،وتكنولوجيا المعلومات فلم تعد هذه التنظيمات تعتمد على القدرات الشخصية فقط وانما أصبحت تعتمد على الوسائل والأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة سواء في مجال الحصول على المعلومات والبيانات أو في مجال الاتصالات وأدوات التدمير والتخريب التي تستخدمها في عملياتها[6].

فقد سهلت الاتصالات الحديثة عملية نقل الأفكار والبيانات والتوجهات إلى خلايا الجماعات الإرهابية، ووفرت انظمة المعلومات الاليكترونية تدفق سيل من المعلومات اللازمة لتنفيذ عملياتها

---

[1] شهرزاد ادمام، مرجع سابق، ص.80.

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب**، فيينا، الأمم المتحدة، نيويورك،2012، ص.3.

[3] نهاد رحمين، **الفواعل غير الدولية: مقاربة في المسببات والأدوار**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد10، العدد3، (جويلية 2021)، ص، ص.566-567.

[4] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص.98.

[5] عصام الدين مصطفى صايح، مرجع سابق، ص. 169-170.

[6] مجموعة مؤلفين، **الإرهاب والعولمة**، مرجع سابق، ص. 274.

الإرهابية ولم تعد التنظيمات الإرهابية تعتمد على الوسائل التقليدية والقدرات الشخصية فقط وانما اخذت تستخدم وسائل الاتصالات الحديثة وانظمة المعلومات الاليكترونية المتطورة. فأجهزة الهواتف المحمولة، وأجهزة الهواتف التي تعمل عن طريق الأقمار الصناعية والانترنت، الفاكس، البريد الاليكتروني والحاسبات الالية وغيرها. أصبحت وسائل شائعة الاستعمال لدى التنظيمات الإرهابية واعطتها مساحة لا يمكن تصديقها من المرونة في العمل ومكنتها من زيادة انشطتها. وجعلت الإرهاب يتحول بشكل متزايد إلى إرهاب عابر للحدود الوطنية لأية دولة[1]. وبذلك يتطلب الإرهاب العالمي الجديد ان تربط الدول سياساتها الأمنية. ان المعلومات عن تهديد إرهابي عالمي مشترك التي يتم جمعها من خلال دولة واحدة ،من المحتمل ان تنفع الدول المستهدفة الأخرى .وان الإرهاب العالمي الجديد قد زاد من حاجة الدول إلى تنسيق الاستراتيجيات والسياسات الأمنية لمكافحته، وهي الحاجة التي قاومتها الدول حتى احداث 11سبتمبر، وينبغي ان يكون هنالك نطاق واسع من التنسيق بين الدول ،وخاصة فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية المتنوعة من احتجاز الرهائن(اختطاف الطائرات، اختطاف الأشخاص، الهجمات الانتحارية، التفجيرات، والاغتيالات السياسية، والهجمات المسلحة والتخريب، هجمات الأسلحة النووية، الهجمات الكيمياوية أو البيولوجية إلى جانب الجرائم الاليكترونية[2]. فهذه الأخيرة جعلت الدول تعمل على إعادة حساباتها وتغيير مفاهيمها سواء حول الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها منشاتها الحيوية من قبل التنظيمات الإرهابية أو من حيث التركيز على حماية وسائل الاتصال وأنظمة المعلومات الاليكترونية[3]، التي لم تكن بعيدة عن متناول هذه التنظيمات واستغلالها لأغراضها الغير مشروعة وفي إتمام عملياتها الاجرامية[4]. وفي هذا السياق يلاحظ أستاذ القانون الجنائي يوري فوروتين ان: الجماعات الاجرامية العابرة للحدود أصبحت أكثر قوة أكثر عالمية، وقدرتها على التنقل في ازدياد، والوسائل والموارد المتوفرة لأي دولة ليست كافية لتلحق ضررا حقيقيا بها، من أجل وقف النشاط الدولي للجماعات الإجرامية العابرة للحدد الوطنية، فمن الضروري دمج السياسات الأمنية الوطنية للدول مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية[5]. وهو ما أشار اليها ايضا المفكر نولان(Nolan) من خلال مفهوم [6]*الأمن التعاوني الذي انتشر مع احداث 11 سبتمبر، وكذلك بعد تأكيد الأمم المتحدة من خلال قرار مجلس الأمن الخاص بأعمال

[1] المرجع نفسه، ص.280.

[2] مهدي محمد نيا، مرجع سابق، ص.17.

[3] مجموعة مؤلفين، **الإرهاب والعولمة**، ص. 285.

[4] المرجع نفسه، ص280.

[5] منير بدوي وغالب الخالدي، مرجع سابق، ص.247.

[6] *الأمن التعاوني coopérative Security كبديل لمفهوم الامن الجماعي collective Security .ويعد اقتراب الامن الجماعي بالأساس على مجموعة من الإجراءات من بينها الديبلوماسية الوقائية ، وإجراءات بناء الثقة، اعتمادا على وجود قدر من التعاون بين عدد من الدول فهو يقوم على الحوار بدل المواجهة.

المادة 51 الخاصة باتخاذ التدابير من جانب الدول منفردة أو بشكل جماعي في مواجهة الهجمات الإرهابية والتهديدات الصادرة من الجماعات والمنظمات وليس الدول فقط، والاعتراف بوجود مشكلات مشتركة وتهديدات أمنية تواجه الدول في ظل التواصل الواضح وانتقالها من دول إلى أخرى. كما أكد على أهمية التوافق بين الدول من أجل توفير اليات ديبلوماسية، اقتصادية، وثقافية، وكذلك العسكرية لمواجهة تلك التهديدات المشتركة[1].

لذا اصبحت التكنولوجيا من الوسائل الداعمة للعمل الإرهابي والمساهمة في ديناميكيته وسهولة انتشاره وتعاظم أثره. وبذلك شكلت قاطرة التغيير في الشكل العملي للإرهاب الجديد ليعكس تغييرات في التنظيم والمبادئ والتقنية المستخدمة، وهنالك مؤشرات على ذلك منها زيادة عدد الجماعات التي تطبق الاشكال التنظيمية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات لدعم هياكلها، وكانت الجماعات الجديدة التي تأسست في الثمانينات والتسعينات أكثر استخداما للتكنولوجيا من الجماعات التقليدية، ووجود علاقة إيجابية وارتباطية بين درجة نشاط أي جماعة ودرجة اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات للدعم التنظيمي ولأغراض الهجوم. وخير دليل على ذلك هو احداث 11سبتمبر التي بينت قدرة تنظيم القاعدة على التعامل مع الوسائل التكنولوجية[2]. وهكذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرا مهما وجزء لا يتجزأ من انشطة وعمليات التنظيمات الإرهابية بمختلف اشكالها وانماطها الفكرية، مما يتيح الاتصال والتنسيق الدائم بين الجماعات الإرهابية، في ضوء مزايا الانترنت كشبكة مفتوحة وإطار مجمع لسائر التطبيقات الرقمية والإطار الأوسع للمحتوى الرقمي للمعلومات وغياب قيود الجغرافيا المكانية وصعوبات وتعقيد عمليات الرقابة، هو ما يمكن لأفراد العديد من التنظيمات الاجرامية الالتقاء من أماكن متعددة في وقت واحد، وتبادل الأفكار ونقل المعلومة لبعضهم البعض عبر الانترنت[3].

تمكن الانترنت المنظمات الإرهابية من توسيع نطاق وصولها، وانشاء مجتمعات افتراضية من المتطرفين الذين يشتركون في التفكير، الاستيلاء على أكبر عدد من المواهب، والمهارات الأكثر تنوعا، تملك جميع المنظمات الإرهابية اليوم مواقع ويب، ويعتبر تنظيم القاعدة الإرهابي أول من استغل الانترنت بالكامل مما يعكس خصائصها الفريدة. تعتبر القاعدة نفسها حركة عالمية وبالتالي تعتمد على شبكة اتصالات عالمية للوصول إلى مكوناتها المتصورة، فهي ترى ان مهمتها ليست مجرد خلق الرعب بين خصومها، ولكن ايقاظ المجتمع المسلم، ينظر قادتها إلى الاتصالات على انها 90 بالمائة من النضال،

[1] محمد احمد علي عدوي، مرجع سابق، ص.291.

[2] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص. 99.

[3] اسلام محروس ناجي، مرجع سابق، ص.504.

على الرغم من المخاطر التي تفرضها عمليات البحث المكثفة، فقادتها يتواصلون بانتظام من خلال الرسائل المرئية والمسموعة والتي يتم نشرها على مواقعها على شبكة الانترنت[1].

كما تعمل التنظيمات الإرهابية باستمرار على متابعة استخدام وسائل الاتصالات الحديثة وانظمة المعلومات الاليكترونية المتطورة. مما شجعها ويشجعها على ذلك ما تحصل عليه من ميزات وفوائد لم تكن متوفرة في السابق (ضمان عنصر السرية، ديمومة واستمرارية نقل الأفكار وتبادلها، الانخفاض الكبير في أسعرها صغر حجمها وسهولة الحصول عليها، سهولة الاتصال بالجماهير....). وكذلك فان هذه الوسائل قد أدت إلى نقلة نوعية في التنظيم الداخلي للتنظيمات الإرهابية. بحيث أصبح من الصعب الوصول إلى قيادات التنظيم الموجودة على راس الهرم لأنه لم يعد من الضروري ومع وجود هذه الوسائل ان توجد هذه القيادات في مكان واحد. وبالمحصلة النهائية فان هذه الوسائل تصعب من مهام الأجهزة المعنية بالمكافحة، فنتيجة للتقدم الهائل في وسائل الاتصالات وانظمة المعلومات الاليكترونية تتمكن التنظيمات الإرهابية من إتمام عملياتها الاجرامية بعيدا عن رقابة الأجهزة الأمنية، حيث يبقى الكثير من هذه الوسائل غير خاضع للرقابة[2].

ولعل أبرز العوامل التي تعزز الاتصال الدائم لانتشار الانشطة غير السلمية في الفضاء السيبراني هي[3]:

- تزايد الارتباط العالمي بالأنترنت والانظمة الاليكترونية وزيادة احتمالية تعرض البنى التحتية الكونية للمعلومات إلى هجمات سيبرانية.
- استخدام التنظيمات الإرهابية الجديدة للفضاء السيبراني بشكل متزايد لردم الفجوة بينهم وبين الدول في مجال القوة لغرض تحقيق أهدافهم التي يسعون من أجلها.
- تراجع الدولة وانسحابها من قطاعات استراتيجية مهمة لصالح فواعل جدد.
- بروز تحديات جديدة تكمن في كيفية تعامل الدول مع الشركات متعددة الجنسيات المختصة بالتكنولوجيا، اذ تتفوق في قدراتها التكنولوجية على الدول، مثل واقع الشبكات الاجتماعية كالفيس بوك والتويتر، واليوتيوب وغيرها، والتي مهدت لظهور فواعل الشبكة كفواعل جدد في الساحة العالمية.

انطلاقا من المعطيات السابقة. يتضح بأن مستقبل السياسات الأمنية للدول يستند على قدرة الدول في بلورة سياسات واستراتيجيات أمنية تكون مواكبة للتهديدات الجديدة العابرة للحدود الوطنية التي فرضت نفسها على الدول، مع اخذ بعين الاعتبار التعاون المشترك والمستدام في هذا الميدان الذي أصبح يشكل

[1] Brian Michael Jenkins ،**is Al-Qaida's internet strategy working ?** (pittsberg ،the rand corporation, 2011) ،p. 1.

[2] مجوعة مؤلفين، **الإرهاب والعولمة**، مرجع سابق، ص.283،282.

[3] صفاء إبراهيم الموسوي، مرجع سابق، ص.224 .

ضرورة حتمية، حتى يتم مواجهة هذه التحديات العالمية على نحو فعال للمستقبل، خاصة ما تعلق منها بالإرهاب العالمي الجديد للوصول إلى عالم أكثر أمنا واستقرارا.

**المطلب الخامس: إنتشار خطاب الأمننة**

إن مشروع بناء نظام عالمي جديد، من خلال خلط لغة السياسة بلغة الحرب، كان باستمرار مشروع الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب الباردة وهو ماورد في مقال جمع بين 'انيتا لازار" Annita Lazar" و " ميشال لازار" Michelle Lazar" بعد زوال التهديد السوفياتي أشار خطاب النظام العالمي الجديد الى تصور الولايات المتحدة لهيمنتها الأحادية في عالم يميل الى نحو التعددية القطبية، رغم تفوق قوتها العسكرية، ولقد سعت من خلال هذا الخطاب الى انشاء نظام أخلاقي –حسب زعمها–يكون تحت قيادتها وزعامتها المطلقة والذي تحتاج الى تبريره الى تهديد وجودي تعمل على استئصاله.

غير أن واشنطن بدت وكأنها تعاني من عجز تهديدي بعد زوال الخطر الشيوعي، وكانت هنالك سلسلة طويلة من المحاولات لأمننة قضايا مختلفة وجعلها تهديدا بديلا عن الاتحاد السوفياتي، ترتكز عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والعسكرية، ولم تكن أطروحة صدام الحضارات "لصمويل هنتغتون" سوى محاولة واضحة لأمننة الإسلام وشرق آسيا كمنافسين للقوة الأمريكية وقيمتها، سعيا منها للاقتراب من *[1]الامننة الكلية. لتأتي هجمات 11سبتمبر 2001 التي أدت الى نهاية مفاجئة لفترة ما بعد الحرب الباردة وتحول كبير في الاجندة الأمنية، حيث وفرت الحرب على الإرهاب أمننة مهيمنة، ركزت عليها في سياستها الخارجية لتجسد ما يمكن وصفه "بالأمننة من منظور امريكي". ولقد خلص Adam Hodgesالى القول، بعد تحليله لخطابات " بوش الابن" حول الحرب على الإرهاب بعد أحداث ما يسمى بالثلاثاء الأسود، انها أنشأت سردا ثقافيا مشتركا واسع النطاق سواء داخل الأمة الأمريكية او خارجها، مما منحه حرية اتخاذ القرارات والقدرة على تحديد واقع اجتماعي وفرض تصوراته على الصعيد العالمي[2].

[1]* **الامننة الكلية:** يعتبر "باري بوزان" انه مع نهاية الحرب الباردة برزت ظاهرة الإرهاب كنوع جديد من التهديدات العالمية، وأنه قد تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الامريكية عقب احداث 11 سبتمبر وفق منطق الامننة الكلية، فقد كان انذار بوش الابن للعالم أنه من لم يكن معنا فهو ضدنا كفيل بخلق جو شبيه بذلك الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة، أين وجد العالم نفسه مخيرا بين معسكرين يمثل كل منهما إيديولوجية مختلفة.

ويضيف " بوزان" ان الامننة الكلية الناجحة تحدد وتشرعن القيادة على الصعيد الدولي، وتدعم المطالبة بالحقوق الخاصة والاستثنائية، وتسهل تشكيل التحالفات وتساعد على ترسيم مناطق النفوذ وحدود الاحتواء، وهو ما يتضح جليا من خلال ادانة الولايات المتحدة الامريكية المتحدة لتنظيم القاعدة واعلانها للحرب العالمية على الإرهاب

[2] فوزية قاسي، **أثر خطاب الامننة على نطور الدراسات الأمنية بعد احداث 9/11: اسهامات مدرسة كوبنهاجن**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م10، العدد1، (2019)، ص، ص. 15-11.

فبعد هجمات 11 سبتمبر 2001، زعم "جان بودريان" Jean Baudrillard ان "الإرهاب" كالفيروسات منتشر في كل بقاع العالم[1]. وهكذا، هيمن الخطاب القائل ان الإرهاب "تهديد عالمي وشيك" يتطلب "حربا عالمية" بلا هوادة، وعلى الرغم من أنه في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث تم اعلان الحرب العالمية على الإرهاب ، يعد احتمال فقدان الشخص حياته في حادث مرور أو في حادث اطلاق نار من سلاح شخصي لأميركي اخر أعلى بكثير من احتمال فقدانه لحياته في هجوم إرهابي، فان الخطاب السائد يستمر في تقديم الإرهاب على أنه أكثر ما يقض مضاجع الناس عبر العالم، الى حد أن يجد الناس أنفسهم، في مختلف أنحاء العالم، في حالة طوارئ لا تخف حدتها ولا تنتهي مدتها، وفي حرب عالمية على الإرهاب تتساوى في تداعياتها وفي صعوبة فهمها مع الإرهاب نفسه[2].

كما كشف الخطاب الأمريكي بعد احداث 11 من سبتمبر 2001، عن عدة ادراكات وتوجهات استراتيجية أساسية للسياسة الخارجية الامريكية، والتي تبلور في مجموعها الاستراتيجيات الكبرى الامريكية وبذلك لابد من شن حرب على الإرهاب، التي حرصت إدارة" بوش الابن" على تصويرها انها معركة الحضارة والخير ضد البربرية والشر، كما حرصت على تأكيد انقسام العالم الى فريقيين: مع أو ضد الولايات المتحدة الامريكية معتبرة أن الحرب على الإرهاب هي مشروع عالمي شامل ليس له حدود زمنية، ونصبت نفسها المسؤولة عن تحقيق العدالة في العالم. وهو ما لاقى قبولا عالميا واسعا[3]. وأدى الى بناء علاقات جديدة قائمة على التعاون ضد الخطر الإرهابي المشترك، يرى كسنجر بأن هذا الوضع نتج عنه ان أمريكا لم تعد تواجه خصما استراتيجيا او بلدا وحيدا او متحالفا، كما أن الدول الكبرى لم تعد تنظر الى بعضها البعض باعتبارها تشكل تهديدات استراتيجية، بل أصبحت ترى أن الخطر الذي تتعرض له يأتي عبر الحدود، وانما من الخلايا الإرهابية المزروعة داخل بلدانهم او من النزاعات الإقليمية. مما يعني ان الجغرافيا السياسية تكون محور الارتكاز في السياسة الخارجية الامريكية. قبل هجمات 11 سبتمبر كانت السياسة الأمنية الامريكية تميل الى الانفرادية وعلاقاتها مع القوى الدولية تميل الى التوتر، لكن هده الهجمات اقنعت جميع الدول بأن الإرهاب يمثل تهديدا داهما، وان أيا من هذه القوى لا يملك بمفرده الوسائل الكفيلة لمواجهة هذا التهديد[4].

فأحداث 11 سبتمبر و"الحرب على الإرهاب" جعلت الإرهاب في مقدمة السياسة للدول، لذا كان إضفاء الطابع الأمني على السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية استجابة لخطر الإرهاب سمة بارزة في الادبيات المتعلقة بالإرهاب في السنوات الأخيرة، كانت النتيجة المباشرة لهذه الهجمات

[1] جان بودريان، **روح الإرهاب**، ترجمة: بدر الدين عرودكي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص.15.

[2] محمد حمشي، مرجع سابق، ص.124.

[3] فوزية قاسي، مرجع سابق، ص، ص. 15-12.

[4] خالد التزاني، مرجع سابق، ص، ص. 45-46.

المنسقة من حيث الادراك العام والاهتمام الأكاديمي والخطاب السياسي، هي العلاقة التي لا تمحى بين الإرهاب والشرق الأوسط[1]، حيث وضعت أمريكا على الطريق الى الحرب مع العراق. لاحظ "مايكل هوارد" انه من الواضح انه لم يكن كافيا للأمريكيين في ان يكونوا في حالة حرب مع كيان مجرد وصفه رئيسهم بانه"Terror" انهم بحاجة الى خصم محدد يجسد روح الشر يمكن حشد المشاعر القومية ضده، كما تم حشده ضد هتلر عام 1941، اثبت أسامة بن لادن انه مراوغ للغاية وسهل لتوفير التنفيس الازم، لكن الأبرز بين المشتبه بهم المعتادين هو صدام حسين، رغم انه لم يكن هنالك تهديد يربطه بالجريمة الا انه كان في نظرهم رجلا سيئا وكان العديد من أعضاء إدارة بوش لديهم اعمال غير منتهية ضده، باختصار كان الأقوى وأكثر شخصية خطرة من بين الأعداء المعنيين للولايات المتحدة الامريكية، التي اعطتهم الحق في تدميره، وهكذا أصبحت الحرب على الإرهاب بمثابة "حملة صليبية" ضد الشر لأنه كان رد فعل لا يتزعزع على تعدد التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الأمة[2].

مما سبق نستخلص بأن تحولات النظام العالمي الجديد بالموازاة مع الثورة التكنولوجية والاتصالية في ظل العولمة التي فتحت افاقا جديدة للتنظيمات الإرهابية التي استفادت بدرجة كبيرة من توظيف التكنولوجيا الحديثة واستطاعت التأثير على مجريات الاحداث العالمية، فضلا عن قوة الخطاب كلها معطيات ساهمت في جعل الدول تعيد حساباتها الأمنية وتغيير نظرتها حول الاخطار التي يمكن ان تتعرض لها.

[1] Dina Manssour-Ille, op cit, p .654.
[2] Bruce Hoffman, Inside terrorism, op cit, p.19.

## المبحث الرابع: الطروحات النظرية المفسرة للسياسات الأمنية والإرهاب العالمي الجديد

### المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الأمنية

#### أولا: موقف الواقعية الجديدة (البنيوية) من السياسات الأمنية

تعرف الواقعية الجديدة بالواقعية البنيوية أو العصرية وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية في الثمانينات، ومن أهم كتابها كينيث والتز وستيفن كريزنر، وروبرت جيلبن، وروبرت تاكر وجورج مودلسكي. حيث يتميز هؤلاء عن أسلافهم في الواقعية التقليدية في أنهم تجاوزوا ما يعرف بالتجريبية المتنافرة الأجزاء (Atomistic Empiricism) بمحاولتهم تقديم نظرية علمية موضوعية للعلاقات الدولية، وذلك بعكس الواقعية التقليدية التي كانت تقوم على البديهية[1].

يجادل ولتز مؤسس الواقعية الجديدة أولا، في أن النظام الدولي منذ بزوغ الدول القومية في عقب صلح واستفاليا، وبحسب بعضهم منذ الحروب البلوبونيزية الاغريقية بين أثينا وأصبرته، نظام فوضوي، أي لا توجد فيه سلطة اعلى من الدول نفسها تملك حق الوصاية وتوجيهها وفرض ارادتها على الاخرين. ويجادل، ثانيا، في ان هذا النظام فوضوي ذاتي المساعدة، أي ان الدول تعتمد على نفسها في إيجاد حاجاتها وسياساتها الأمنية والدفاعية الازمة للحفاظ على أمنها ووجودها. ثالثا، في ان هذا السعي من أجل البقاء هو المحرك الرئيس لسلوكها الخارجي تجاه بقية الوحدات والأعضاء الاخرين الموجودين في النظام، ثم يجادل رابعا، في ان الدول تسعى جديا لتعزيز نطاق أمنها واستقرارها الوطني وتوسيعه وأخيرا، يجادل، خامسا، في ان الدول تنتهج أسلوبا عقلانيا راشدا، فهي فاعل عقلاني، تخضع سياساتها لعمليات وحسابات (المكسب والخسارة) ولا تتسم بالعشوائية أو بغير الانتظام[2].

انطلاقا من ذلك، أرسى والتز رؤيته بشأن السياسة والعلاقات الدولية على ضرورة توازن القوى بين الدول ومحورتيه، وهي الوحدات الأساسية التي يتشكل منها، وبسببها، النظام الدولي فوضوي، هذه الوحدات، وبغض النظر عن تفاوت القوة فيما بينها، تتشابه في كيفية تصرفها فيما بينها، يقودها دائما قلقها المستمر على وجودها، وسعيها الدائم لتعزيز سياساتها الأمنية[3].

يعتبر التطور المثير للنموذج المعرفي الواقعي من خلال الانشقاق بين ضفتي الفكر الواقعي "الدفاعية /الهجومية"، من التطورات المهمة في التسعينات. حيث شهدت الادبيات الواقعية مجادلات كثيرة بين هتين النظريتين فيما يتعلق بالدراسات الأمنية. وبذلك فالدفاعية/ الهجومية نظريتان تركزان على الطرق التي

---

[1] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط.1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.62.

[2] احمد محمد أبو زيد، **الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي**، مجلة سياسات عربية، العدد17، (نوفمبر2015)، ص.16.

[3] علي الجرباوي، ولورد حبش، **النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية**، مجلة سياسات عربية، العدد38، (مايو2019)، ص.33.

يؤثر فيها النظام على سلوك السياسة الخارجية للدولة، إلى انهما تختلفان اختلافا عميقا بشأن طبيعة تلك القيود والفرص النظامية. هل الأمن في النظام الدولي ضئيل ام انه واف، هل تساق الدول دائما إلى توسيع نفوذها ام انها لا تندفع إلى لتحقيق مستوى أدني لحد ما من الأمن ان هذه الأسئلة الكامنة في جوهر الحياة الدولية هي لب النزاع بين الواقعية الدفاعية والواقعية الجديدة[1].

يرى دعاة الواقعية الدفاعية ان القوى العظمى عدوانية بشكل متأصل ، وان الدول تسعى من أجل البقاء وتنشد الأمن قبل كل شيء ،وان البيئة الدولية هي التي تحفز القوى العظمى إلى الانتباه إلى توازن القوة والاحتراس منه[2]، خاصة في ظل المعطيات التي فرضتا ثورة المعلومات والاتصالات و التحول من منطق السعي وراء الهيمنة وفوضى النظام العالمي إلى السعي وراء انفتاح الأطراف الدولية على بعضها، والوعي المشترك للغايات ومصادر التهديد المشتركة والتوافق حول الأهداف الجماعية، وتكثيف التنسيق متعدد الأوجه، بمعنى التوافق على الاجندة متعددة القطاعات[3]. حيث يعتقد ديفد جمبرت انه في ظل ثورة المعلومات، حدث تقارب بين الديمقراطية والقوة وهما الفكرتان التان كانتا متباعدتين من ناحية المنظورات النظرية بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة[4]. حيث تقر الواقعية الدفاعية بوجود مساحات للمصالح المشتركة والمتبادلة، ولكنها ترجح عدم اذعان الدول ولجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية خاصة فيما يتعلق بالسياسات الأمنية[5].

هذا الرأي يحظى بدعم كل من Robert Jarvis.Jack Snyder حيث يرون أن صناع القرار بدأوا يستوعبون ان من نتائج الحرب ارتفاع تكاليفها دون تحقيق فوائد كثيرة ،وان استخدام القوة العسكرية كأداة في السياسة الأمنية يرفضها العديد من القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد والعولمة، وبدت وسيلة لقرارات لاعقلانية من الدول عدى القوى العظمى التي ترى في التدخل العسكري أنجع سبل الوصول إلى حالة الأمن، كما ينظرون إلى التعاون افضل الطرق في تحقيق الاستقرار في وقت زادت فيه عملية الاعتماد المتبادل والتكامل الإقليمي[6].

من جانب آخر، يرى بوزان انه مع التسليم بوجود نزعة لدى الدول للتركيز على مصالحها الأمنية المحدودة الضيقة، فانه يسود اعتقاد متزايد بين الدول الأكثر "نضوجا «في النظام الدولي بان هنالك أسباب (أمنية) وجيهة لأخذ مصالح جيرانها بالاعتبار عند رسم سياساتها الخاصة ويقول ان الدول تزداد

---

[1] محمد وقيع الله، **المداخل النظرية الجديدة في العلاقات الدولية**، ص.384.

[2] رينما إسماعيل احمد، وعبد الخالق شامل محمد، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، جامعة كركوك –كلية القانون والعلوم السياسية، ص.52.

[3] عبد الوهاب جعيجع، مرجع سابق، ص. 79.

[4] المرجع نفسه، ص. 80.

[5] محمد وقيع الله، مرجع سابق، ص. 387.

[6] حجازي محمد السعيد، مرجع سابق، ص. 29.

"إدراكا ان أوضاع الأمن الوطني مترابطة، وان السياسات الأمنية المبالغ في انطوائها على الذات، بصرف النظر عن مدى اغراءاتها الشوفينية، تؤدي إلى عكس الغرض منها في نهاية المطاف"[1].

وفي مقابل ذلك، يقر جون ميرشايمر john Mearsheimer مؤيد الواقعية الهجومية ان سعى الدول لبناء استراتيجيات وسياسات أمنية يضعف من قدرات اعدائها وتزيد قوتها النسبية تجاههم. ما يلاحظ بالنسبة للواقعيين الهجوميين فان الدول تبحث عن تحقيق اقصى قدر ممكن من القوة النسبية في سبيل مواجهة الدول الأخرى وذلك للحفاظ على أمنها الخارجي والداخلي[2].

بذلك، فالواقعية الهجومية ترى بان الدول تسعى للحصول على الحد الأعلى من القوة النسبية في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الأمن الموجود، والمثال الجيد لهذه الدول هي الدولة المهيمنة علة نظام محدد والتي تحافظ على ادنى درجات الخوف من الدول الأخرى في النظام .وعلى العكس من ذلك ترى الواقعية الدفاعية ،ان الدول لا تسعى إلى تعظيم قوتها النسبية في مقابل قوة خصومها ،وبتعبير اخر تحاول الواقعية الهجومية الحصول على الأمن عن طريق بناء قدرات ثابتة اكبر من قدرات اعدائها مجتمعة بينما تعتمد الواقعية الدفاعية على استراتيجية أخرى صممت لتمنع الدول الأخرى من محاولة توسيع قدراتها النسبية[3].

**ثانيا: موقف الليبرالية الجديدة (المؤسساتية) من السياسات الأمنية**

ينصب الاهتمام المركزي للبيرالية الجديدة على كيفية تحقيق التعاون فيما بين الدول والجهات الأخرى الفاعلة في النظام الدولي. ويظهر التعاون الدولي عندما "تعدل الدول سلوكها ليلائم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى "، بحيث ان " السياسات التي تتبعها فعليا احدى الحكومات، تعتبر من جانب شركائها انها تساعد على تحقيق الغايات الخاصة بهم[4].

ترتكز الليبرالية الجديدة في جوهرها على إعادة صياغة الدور التقليدي للدولة بما يتماشى مع متطلبات العولمة والنظام الراس مالي العالمي[5]، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لليبرالية الجديدة في تحقيق "التعاون" بين الدول والفاعلين من غير الدول، وتعترف الليبرالية الجديدة ان تحقيق ذلك التعاون انما يعد امرا صعبا في ظل ظروف الفوضى الدولية، وبالتالي فهي تؤكد ان المؤسسات الدولية هي افضل وسيلة لتحقيق ذلك التعاون ، يحدث التعاون عندما تضبط الدول سلوكها مع تفضيلات الاخرين بحيث تخرج

[1] جون بيليس وستيف سميث، نفس المرجع، ص.422.

[2] حجازي محمد السعيد، مرجع سابق، ص. 30.

[3] محمد وقيع الله، مرجع سابق، ص. 389.

[4] تيم دان، ميليا كورلي، وستيف سميث، ترجمة ديما الخضرا، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ط.1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2016)، ص. 295.

[5] م م جاسم محمد طه، **أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد14، ص.282.

السياسات متسقة مع سياسات شركائها من خلال معرفة أهدافهم واخذها بعين الاعتبار .ومن الجديد بالملاحظة ان الشكل السائد لليبرالية في مجال العلاقات الدولية انما يقوم على أسس بنيوية ،حيث تنادي الليبرالية الجديدة بالاعتماد المتبادل، على اعتباره الشكل الأمثل للعلاقات بين الدول وغيرها من الفاعلين في بيئة فوضوية .ان الفكرة الجوهرية التي تمثل دافع الليبرالية الجديدة هي الاعتماد المتبادل المركب، والأخير مصطلح يصف :عالما يساهم فيه الاعبين من غير الدول في السياسات الدولية مباشرة ،كما لا توجد فيه هرمية واضحة للقضايا ،ولا تمثل فيه القوة وسيلة فعالة في السياسة الدولية[1].

وفي مواجهة المنظور الواقعي يؤمن كل من جوزيف ناي Joseph s.Nye وروبرت كوهين Robert o.Keohane بان السياسة لا تتمتع باستقلال ذاتي ،نظرا لتأثرها بسياقها الاجتماعي العبر قومي ، وان هنا يجادلان بان هيراريكية القضايا لا بد من ان ينتهي ،اذ لم تعد القضايا العسكرية هي المسيطرة على الاجندة الدولية، اذ يصعب الفصل بين السياسات العليا(السياسات الأمنية) والسياسات الدنيا، ومن ثم فان هذا الوضع سوف ينعكس على السياسات الخارجية ،وسياسات الدفاعية ،وسياسات الأمن القومي للدول، وبالتالي ستصبح معظم السياسات الداخلية ،وستسيطر حالة من التجريب على الجميع ،مما سيؤدي إلى اضطراب العلاقات الإقليمية، وسيطرة الهواجس الأمنية على الجميع[2].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالدول التي ترجح "الأمن" على حساب التعاون الاقتصادي قد تخسر الكثير على مستوى الفرص التعاونية الرابحة. ان نظرة الواقعيين الجدد تقتصر على (السياسات العليا) مقارنة بالسياسات الدنيا وإذا اخذنا الاعتماد المتبادل المركب بالاعتبار، نجد ان القوة العسكرية ليست حاسمة في كل جوانب العلاقات الدولية وبذلك فالواقعية تزيد من حدة الصراع في العلاقات الدولية وبالتالي ما يميز الليبيراليين الجدد هو الادعاء بان الاعتماد الدولي المدعوم بالمؤسسات الدولية القائمة، يعني ان هنالك حيزا كبيرا في التعاون في القضايا الدولية[3]. وهو ما ذهب اليه كل من روبرت اكسلرود Robert Axelrod وروبرت كيوهان في نهاية المطاف بان "القضايا الاقتصادية تبدو عادة وكأنها تتضمن هياكل ربحية اقل تناقضا من تلك الخاصة بالقضايا العسكرية الأمنية"[4].

كما تستند هذه النظرية على الاعتقاد الذي يذهب إلى ان الغش والخداع هو العائق الأساسي امام التعاون، (خاصة فيما يتعلق بالمصالح والسياسات الأمنية للدول) وان المؤسسات توفر مفتاح الحل لتلك المشكلة. الغرض هو إيجاد وخلق قواعد تكره الدول. وليس تحدي الادعاء الأساسي للواقعية بان الدول

[1] مررة خليل محمد مصطفى، **القدرة التفسيرية للنظرية الليبيرالية في عالم متغير: دراسة تقويمية**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية –جامعة الإسكندرية،2021، ص، ص. 172–173.

[2] م م جاسم محمد طه، مرجع سابق، ص.287.

[3] مروة خليل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص.174.

[4] تيم دانو ميليا كورلي واخرون، مرجع سابق، ص.307.

عبارة عن فواعل تبحث عن مصالحها الخاصة[1]. وبذلك بنت النظرية الليبيرالية افتراضاتها على ان معظم اهتمامات الدول في سياساتها الخارجية أصبحت تنصب على قضايا التطور التقني والاقتصادي، وذلك على حساب القضايا الأمنية، مما يسهم في بروز مناخ من التفاهم والتعاون بين الدول[2].

وتتفق الليبرالية الجديدة مع الواقعية الدفاعية على ان الدول تسعى إلى حماية مصالحها الخاصة وهي تتصرف عقلانيا فيما يتعلق بالوسائل التي تحقق تلك المصالح. ولكن الفرق الأساسي بينهما هو ان الواقعية الدفاعية تؤكد على تضخيم القوة القصير الأجل Short –term power maximizer بينما تؤكد الليبرالية الجديدة على البحث عن الفائدة أو المصلحة طويلة المدى Long term utility[3].

**ثالثا: الموقف البنائي من السياسات الأمنية**

تعد البنائية أكثر النظريات اثارة للاهتمام والجدل في العقود الأخيرة ضمن تخصص العلاقات الدولية، حيث يعتبر اصدار اليكسندر وانت Alexandre Wendt "الفوضوية ما تصنعه الدول 1992" ونشر فريديريك كراتوشويل Kratochwil freidrech من الأعمال التي اثبتت جاذبيتها إلى الكثير من الباحثين.

ويوافق العديد من المنظرين أن البنائية هي ثمرة تطور النظرية النقدية للحوار الثالث في ثمانينيات القرن العشرين، كما يصنف رواد البنائية أنفسهم بشكل صريح كمنظرين نقديين، ويرجعون جذورهم الفكرية إلى النظرية الاجتماعية النقدية[4]. حيث تشكل نقطة الانطلاق بالنسبة للدارسين النقديين البحث عن كيف يبنى التهديد ويعرف، فعلى غرار الأمنيين الموسعين، يرى هؤلاء ان الأمن ليس واقعا موضوعي كما في الطرح الواقعي بل هو بناء اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية لغوية Speech Act وعليه، اذا كانت السياسات الأمنية نتيجة لخيارات سياسية وتدابير اجتماعية من طبيعة عارضة وغير ثابتة، فهذا معناه اننا يمكن ان نغيرها، فالأمن كما يقول كان بوث Ken Booth ليس ذاتيا ولا موضوعيا "الأمن هو ما نفعله....انه ظاهرة تنشا تذاتانيا تقدم مختلف الخطابات حول السياسات آراء وخطابات مختلفة حول الأمن "، معنى هذا ان التغير في هوية الفاعلين يؤثر على المصالح، وهو ما يؤثر على سياسات الأمن القومي /الوطني[5].

---

[1] محمد وقيع الله، مرجع سابق، ص.391.

[2] المرجع نفسه، ص. 280.

[3] المرجع نفسه، ص. 391.

[4] سيد احمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الامن**، مرجع سابق، ص.68-69.

[5] توفيق بوستي، **المنظورات الأمنية في العلاقات الدولية**، (تركيا –إسطنبول: المعهد المصرى للدراسات، نوفمبر 2019)، ص. 34.

في هذا السياق يقترح كل من بوزان، ووايفر ودى وايلد، تبني قراءة بنائية للحركيات الأمنية التي تصبح ممارسة تذاتانية Intersubjective. أي ان التهديد يصبح علاقة اجتماعية تتأثر بالبناء السسيولغوي للخطاب "انها الأمننة" Securization ، التي يشكل فيها "التهديد الوجودي "جزء لا يتجزأ منها. فالتعامل مع ظاهرة ما على انها تهديد وجودي لموضوع مرجعي ذي قيمة بالنسبة لجماعة، هو ما يسمح للدولة بالاتخاذ تدابير وسياسات أمنية عاجلة واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد[1]. وبذلك يتصور البنائيون الأمن كموقع للمفاوضات والتحدي في الوقت نفسه، هو موقع مفاوضات بين القادة السياسيين والمشاهدين المحليين بشكل خاص، وتحد بين الفواعل الذين يحملون تصورات مختلفة حول ما يعتبر تهديدا أو ما يعتبر أمنا. وبدلا من تصور الأمن في مستوى النخب السياسية، يشير البنائيون إلى أهمية دعم الراي العام والجماهير في حدوث التغيير في خطاب وممارسات السياسة الخارجية الأمنية[2].

كما تعتبر هوية الدولة وكيفية تشكيلها محل اهتمام العديد من الباحثين البنائيين، حيث هنالك اجماع كبير عل الدور الذي تؤديه البيئة الثقافية الدولية في تشكيل هوية الدولة. على سبيل المثال يرصد "رونالد جيبرسون "Ronald Jepperon ومعاونوه ثلاثة تأثيرات للبيئة الثقافية الخارجية على هوية الدولة، وبالتالي، على مصالح وسياسات الأمن القومي : أولا، قد تؤثر هذه البيئة على فرص بقاء هذه الدول ككيانات في المقام الأول .ان الاعتراف بالسيادة القانونية في المجتمع الدولي، كما أشار "روبرت جاكسون" و"ديفيد سترانج " David Strang، مكن الدول الضعيفة من البقاء على قيد الحياة ،فالمجتمع الدولي يؤدي دورا مهما في تشكيل هويات مختلفة بحكم الاعتراف بشرعيتها وقبولها لعضوية المنظمات الدولية التي غالبا ما تقتصر على الدول. كما ان الاعتراف الدبلوماسي الجماعي من قبل أعضاء المجتمع الدولي يمنح الدول شرعية تحتاجها في تأمين وجودها، خاصة تلك الدول الضعيفة من حيث القوة المادية[3].

**المطلب الثاني: موقف نظريات العلاقات الدولية من الإرهاب العالمي الجديد**

بداية تجدر الإشارة إلى ان مصطلح الجماعات المسلحة (Armed Groups) يدخل ضمن الفواعل العنيفة من غير الدول وتشمل الجماعات الإرهابية إلى جانب عصابات الجريمة المنظمة، الجماعات المتاجرة بالأسلحة، القراصنة، الحركات الانفصالية والتحررية...الخ

[1] سمير البح، **المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية**، مجلة الامن والتنمية، العدد10، (جانفي 2017)، ص. 150.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لتعريف الأمن**، مرجع سابق، ص.79.

[3] المرجع نفسه، ص. 76.

**أولا: موقف الواقعية من الإرهاب العالمي الجديد**

ان الزخم الكبير الذي أحدثته العولمة وإفرازاتها الذي مس جميع الميادين، والتزايد المتسارع في علاقات الاعتماد المتبادل التي يشهدها العالم، استدرج الواقعية إلى الانخراط في مضامينه الجديدة ومراجعة بعض افتراضاتها، في إطار ما سمي بالواقعية الجديدة التي لم تلغي وجود فواعل أخرى إلى جانب الدول تتفاعل في إطار هيكل النظام الدولي. غير ان الواقعيين الجدد لايزالون أوفياء لأساسيات الإباء المؤسسين بالنظر إلى تأكيدهم ان تغير هيكل النظام الدولي أو استمراره مرهون بنمط توزيع القوة، وان من يملك القوة هو من يؤثر، وبطبع تبقى الدولة في منظورهم هي الأقوى، وهي من يملك قوة التأثير[1].

يؤكد المنظور الواقعي على دور **القوة الموازنة** ويركز على مجموعة من الوسائل القمعية للضغط على الجماعات المسلحة (الجماعات الإرهابية). والهدف من ذلك هو محاربة العناصر المسلحة والقضاء عليها وردعها واحتوائها وتهميشها ومن بين هذه الوسائل القمعية نجد[2]:

**الاكـراه:** يجوز للجهات الفاعلة الدولية استخدام تدابير قسرية بما في ذلك استخدام القوة والديبلوماسية القسرية من خلال عمليات عسكرية أو شرطية تهدف إلى قتال أو اعتقال أعضاء الجهات المسلحة ونشر القوات الدولية من أجل تحقيق الاستقرار في حالة ما بعد الحرب، وتنفيذ العقوبات الدولية (مثل حظر الأسلحة، ومناطق حظر الطيران، والعقوبات الاقتصادية أو تجميد الأصول الأجنبية أو عقوبات السفر أو المحاكم الجنائية للحرب)، والتي قد تضر بمصالح بعض الجهات المسلحة الغير حكومية على الأقل، ولا سيما الإرهابيين والعسكريين وقادة المتمردين وامراء الحرب ورؤساء العشائر غالبا ما يكون مصحوبا بتدابير انفاذ القانون على المستوى الوطني أو الدولي.

**السيطرة والاحتواء:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى التحكم بشكل منهجي في انشطة الجهات المسلحة غير حكومية واحتوائها وبالتالي الحد من حريتها في المناورة والتواصل، والهدف من ذلك هو الحفاظ على الوضع القائم ووضع هؤلاء الفاعليين تحت رقابة صارمة (باستخدام إجراءات الشرطة والاستخبارات). هذا فعال مع الجهات الفاعلة التي تتركز في منطقة معينة يمكن عزلها (استخدام الاسوار ونقاط التفتيش) عن بقية البلاد.

**التهميش والعزلة:** يعنى هذا المنهج بتقليص التأثير السياسي والإيديولوجي للجهات المسلحة. والفكرة هي تهميش وجهات نظرهم العالمية ومطالبهم في الخطاب العام وعزلهم –سياسيا وجسديا–عن اتباعهم الفعليين أو المحتملين وقواعدهم الانتخابية. بالنسبة لهذا السيناريو هنالك حاجة إلى اجماع واسع بين النخب السياسية والجماعات المجتمعية على عدم التعامل مع هؤلاء الفاعليين وعدم الرد على

[1] شهرزاد ادمام، مرجع سابق، ص.70.

[2] Claudia Hofmann and Wrich Schneckener. op cit, pp. 6-7.

استفزازاتهم العنيفة، ولكن لمواصلة عملية سياسية متفق عليها. كما يعمل هذا النهج بشكل خاص مع الجماعات الضعيفة خاصة ما تعلق منها بالجماعات المتمردة الصغيرة أو الإرهابيين.

**فرض الانقسامات والتنافس الداخلي:** هنالك خيار آخر يهدف إلى تفتيت وتقسيم الجهات المسلحة بين قوى أكثر اعتدالا ومتشددين يمكن تحقيق ذلك ب: التهديد باستخدام القوة بشكل عشوائي أومن خلال تقديم صفقات سرية لبعض الشخصيات الرئيسية، أو من خلال دعوة الفصائل في عملية سياسية من شانها تشجيعهم على ترك مجموعات هامشية ومنقسمة راديكالية والتي قد تكون أكثر تطرفا من سابقتها.

غالبا يمكن ملاحظة عمليات التجزئة هذه مع الجماعات المتمردة أو الإرهابية مثلا: كما انفصلت مجموعة كاتو عن جبهة مورو الإسلامية للتحرير (MILF) في الفليبين أو عند انقسام اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال إلى عدة فصائل بعد عام 2006.

**الرشوة والابتزاز:** قد يتم افساد أعضاء الجهات المسلحة بطرق معينة: قد يتم اجبارهم او حثهم على التعاون او اسكاتهم من خلال تقديم حوافز مادية مثل الموارد الاقتصادية او الوظائف ذات الأجور الجيدة، في بعض الحالات قد ينطوي ذلك أيضا على محاولات ابتزاز او تخويف القادة (من خلال تهديد افراد الاسرة) من اجل جعلهم أكثر عرضة لقبول المال او العروض الأخرى. هذه الاستراتيجية مشكوك فيها سياسيا ومعياريا، ومع ذلك لا غنى عنها لبدء عملية السلام في المقام الأول.

تشمل معظم هذه الأساليب على مزيج من "**العصي والجزرة**" بما في ذلك من صفقات مع الممثل أو القيادة أو مع بعض الأعضاء الرئيسيين من أجل تغيير سلوكهم ليتوافق على الأقل في المدى القصير، لذلك في معظم الحالات لا يتم استخدام هذه الاستراتيجيات حصريا بل مجتمعة[1].

**ثانيا: موقف المقاربة المؤسسية من الإرهاب العالمي الجديد**

تعتبر المؤسساتية الليبرالية الجديدة التحدي الأساسي للمنظور الواقعي حيث أشار "رونالد شولير" Ronald Schulier و"ديفيد بريس "David Bres إلى انه لا يوجد موضوع في نظرية العلاقات الدولية اكثر إشارة للجدل عبر العقد السابق من حقيقة دور المؤسسات العالمية ،اذ يرون بان الفاعلين العابرين للقومية ،كالتنظيمات الإرهابية المسلحة، والجماعات الدينية، استحوذت تدريجيا على سلطات الدول وساهمت في تقويض صلاحياتها لذلك وجب إعادة النظر في بعض القضايا التي تجعل من مقولة "الدولة الاعب الوحيد في العلاقات الدولية " ، وفي هذا السياق يرى الدكتور بهجت قرني أستاذ العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي في الجامعة الامريكية بالقاهرة، ان تنامي دور الفاعلين العابرين للقومية اصبح مظهر مهم من مظاهر التغيير التي طرأت على البيئة الدولية[2].

[1] Ibid, pp. 7-8.

[2] م م جاسم محمد طه، مرجع سابق، ص..283

على النقيض من المنظور الواقعي الذي يعلى من أهمية القوة، وتوظيف الوسائل القمعية في الضغط على التنظيمات المسلحة وتهميشها، واستبعادها من السياق السياسي، يعطي الاقتراب المؤسسي Institutionalist Approach الأولوية لصياغة إجراءات وقواعد، واشكال مؤسسية تقر بمصالح أطراف الصراع، وبالتالي التكريس لحالة من التعايش بين جميع الفاعليين، فالفكرة الأساسية، هنا، ان التنظيمات المسلحة يمكن ان تكون موضعا للدمج في الحياة السياسية، عبر اليات متنوعة، في مقدمتها توزيع الموارد، وتقاسم المسؤولية السياسية.

واتساقا من هذه الرؤية المؤسسية، تنطلق مقاربات التعاطي مع التنظيمات المسلحة من فرضية مركزية، مفادها عدم إمكانية استبعاد هذه التنظيمات من معادلات التسوية، نظرا لأنها جزء مهم من مكونات الصراع، لاسيما مع تراجع الخيارات العسكرية، ووصول جميع اطراف الصراع إلى مرحلة لم يعد من الممكن معها تحمل تكلفة العنف، ووفقا لهذا الطرح، فان عملية الدمج تلك تسهم نسبيا في جعل التنظيمات المسلحة اكثر اعتدالا في مطالبها ورؤاها، مما يمهد لتحوله من العمل العنيف إلى النضال السياسي السلمي، والاتساق مع التيار العام السائد في المجتمع[1].

وفي ضوء ذلك، تعد قوة المساومة جد مهمة في المقاربات المؤسساتية، حيث تعد عمليات المساومة التي تهدف إلى انشاء الإجراءات والقواعد والأوضاع المؤسسية التي تعترف بتفضيلات ومصالح جميع أطراف النزاع وتسمح بنوع من التعايش السلمي (إدارة النزاع) ومن امثلة ذلك وقف إطلاق النار وتدابير بناء الثقة واتفاقيات السلام. فضلا عن اليات تسوية النزاعات والتحكيم. بشكل عام يجب تنفيذ هذه الترتيبات وضمانها ومراقبتها دوليا. حيث يوجد نهجان يختلفان–لا يستبعد أحدهما عن الاخر–يهدفان إلى تحقيق مثل هذه الترتيبات[2].

**الوساطة والتفاوض:** باستخدام هذا النهج تعمل الجهات الخارجية في المقام الأول على تعزيز عملية التفاوض بين مختلف الأطراف بما ف ذلك الجهات المسلحة من غير الدول (التنظيمات الإرهابية). من أجل التوصل إلى تسوية سياسية باعتبارهم ميسرين أو وسطاء، سيحاولون حث الجهات المسلحة عن الامتناع عن استخدام القوة والتخلي عن المطالب السياسية المتطرفة، لهذا الغرض غالبا ما تكون الاتصالات غير الرسمية والدبلوماسية متعددة المسارات والمفاوضات المسبقة المكثفة ضرورية لاسيما عندما يكون الاتصال المباشر بين الأطراف المتصارعة (حكومة محلية ،مجموعة متمردة) أمرا غير محتمل .حيث دخلت بعض الدول في مفاوضات مع التنظيمات الإرهابية للإفراج عن اسرى أو مختطفين ، على غرار المفاوضات التي جرت برعاية قطرية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان لإبرام

[1] محمد بسيوني عبد الحليم، **ادماج " المسلحين" بين النموذجين المدني والعسكري**، السياسة الدولية، م51، العدد206، (اكتوبر2016)، ص.19.

[2] Claudia Hofmann and Wrich Schneckener. op cit p. 8.

صفقة تبادل اسرى في بداية يونيو 2014 قضت بإطلاق سراح الجندي الأمريكي المحتجز لدى التنظيم "بوي برغدال "مقابل الافراج عن خمسة قادة رئيسيين من طالبان في معتقل جوانتانامو[1]، هنا يجب تقييم إيجابيات وسلبيات الحلول الممكنة ويجب اخذ الحوافز والمثبطات (كالعقوبات المحتملة ) في الاعتبار، وإيجاد حل وسط مقبول لجميع الأطراف، غالبا ما تحتاج أساليب المفاوضة والمقايضة (بما في ذلك تحليل التكلفة والفائدة) إلى الجمع بينهما من أجل تحقيق مثل هذه النتيجة وتنطوي هذه الأساليب على مشاركة طويلة الأجل ،حيث قد تظل الوساطة ضرورية اثناء تنفيذ الاتفاقيات. ينطبق هذا السيناريو على الجهات الفاعلة التي لديها اجندة سياسية التي لديها اجندة سياسية مرتبطة بدائرة انتخابية محددة مثل: القبائل، العشائر، المجموعات العرقية، والأحزاب السياسية.

**الاستقطاب والتكامل:** الفكرة الأساسية هي ان الجهات المسلحة من غير الدول لاسيما الوضع السياسي لكل منها للاختبار من خلال توزيع الموارد وتقاسم المسؤولية السياسية أي ان هذا المنهج يعبر ضمنيا عن درجة معينة من تقاسم السلطة بشكل رسمي أو غير رسمي ، سوآء على المستوى المحلي أو الوطني ،والذي من شانه اشراك قادة الجهات المسلحة في السياسة اليومية ومحاولة منحهم دورا يلعبونه والذي قد يغير مواقفهم وتفضيلاتهم .تستند هذه الاستراتيجية إلى اتفاق رسمي بواسطة جهات خارجية، وغالبا ما يتم اتباعها من خلال جهود بناء التحالفات والائتلافات بين المجموعات المحلية المختلفة مثال :محاولة دمج امراء الحرب الأفغان تدريجيا في النظام السياسي الجديد، ومنحهم وضعا سياسيا معيينا ،ويمكن ملاحظة عمليات مماثلة في مجتمعات افريقية مختلفة فيما يتعلق بزعماء العشائر أو بعض الميليشيات ،فعلى نقيض النسخة الواقعية فان نقطة البداية هنا هي ان العديد من الجهات المسلحة الغير حكومية مدفوعة بالفعل بشكاوى ومطالب سياسية معينة والتي يمكن معالجتها من خلال المفاوضات أو وسائل أخرى حتى لو كانت القيادات يمكن ضمها ودمجها ببطيء[2].

وفي ذات السياق، أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام 2009، عن مشروطيات الدمج والتعافي السريع لمجتمعات ما بعد الصراعات إلى ثلاثة مسارات ضرورية لنجاح عملية إعادة الدمج للمسلحين، أول هذه المسارات يركز على ترسيخ الأمن والاستقرار، وتنفيذ عدد من البرامج على المدى القصير (تشمل برامج للأشغال العامة كثيفة العمالة، وبرامج لإعادة بناء وتطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، ويرتبط المسار الثاني بتدعيم عملية السلام من خلال إعادة بناء المجتمعات المحلية، واستعادة قدرات السلطات المحلية، وتعزيز مبادرات الاستثمار في البنية التحتية، واستغلال الموارد المتاحة، بينما يهدف المسار الثالث إلى المساعدة في إيجاد فرص عمل مناسبة ومستديمة للمقاتلين السابقين، وصياغة سياسات اقتصادية واضحة تتسم بالرشادة، وخلق اطار متماسك للحوار المجتمعي.

[1] هالة هلالي، **أبعاد ومحددات التفاعلات الخارجية للحركات الإرهابية**، مرجع سابق.

[2] Claudia Hofmann and Wrich Schneckener ,op cit, p. 9.

وتفترض هذه المسارات بشكل ضمني ان تحظى التنظيمات المسلحة بفرضية المشاركة السياسية على أساس انها تصبح الالية البديلة (للعنف) للتعبير عن مصالحها[1].

**ثالثا: موقف المقاربة البنائية من الإرهاب العالمي الجديد**

يرى البنائيون والمفكرون الاجتماعيون ان الإرهاب هو بناء اجتماعيSocially constructed، فالإرهاب ليس معطى ثابت في العالم الحقيقي، ولا يشكل حالة واضحة يمكن تفسيرها بسهولة وتحديد أسبابها. فالصورة التي حاول الارهابيون نقلها من خلال –اللغة – هي انهم مقاتلون من أجل الحرية تشير إلى ان تعريف الإرهاب على كيفية بنائه من قبل فرد أو دولة. على هذا النحو، لا يكون الإرهاب سابق على الخطاب الذي يقدمه على انه كذلك. وبعبارة أخرى لا يوجد الإرهاب وجودا وموضوعيا خارج اللغات، والأفكار، والهويات والخطابات التي تتبناها مختلف الفواعل[2]. كذلك فان تعريف الإرهاب يختلف باختلاف السياق والموارد الثقافية والأشخاص المعنين، فهو لا يتواجد خارج الفهم الشخصي وهو حقيقة اجتماعية تتطلب وجود مؤسسات بشرية.

ولعلى اللغة والخطاب المستعمل في الحرب على الإرهاب يمثلان اهم الجوانب التي أسهمت في بنائها ،وقد تعددت الدراسات التي تركزت على اللغة المستخدمة في الحرب على الإرهاب ،اذ تحدث الكسندر سبنسر عن الاستعارة اللغوية في الحرب على الإرهاب حيث انها خلقت علاقة بين مجالين مجال المصدر الأساس وهو الحرب ومجال الفهم أو الفكرة الأساس وهو الإرهاب ،وكيف ان الاستعارة المفاهيمية تجعلنا نطبق في مجال واحد من تجربتنا (المصدر الأساس)إلى منطقة أخرى من تجربتنا (المجال الهدف )وكيف ان الاستعارات لا يجب ان تكون واضحة في الخطاب بحيث يكون تعبير مجازي يكمن واراءة مجموعة من الأفكار[3].

فضلا عن ذلك، تسعى الدراسات النقدية للإرهاب إلى نقد الخطابات والممارسات المرتبطة بمكافحة الإرهاب والحرب "العالمية "عليه، والكيفية التي يتم بها توظيف ذلك مبررا لإجراءات وتدابير تخص تقويض الحريات، وانتهاك حقوق الانسان. وبذلك، فهي، بدلا من القضاء على الإرهاب، تتحول إلى مصدر لتغذية الإرهاب نفسه. غير ان هذه الدراسات لا تكتفي بالنقد، بل تبحث في الاشكال غير العنيفة لمكافحة الإرهاب[4].

---

[1] محمد بسيوني عبد الحليم، مرجع سابق، ص. 20.

[2] محمد حمشي، مرجع سابق، ص.120.

[3] م م مها احمد إبراهيم المولى، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية (دراسة حالة الحرب على الإرهاب)**، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، (2020)، ص.452.

[4] محمد حمشي، مرجع سابق، ص.120.

كما تركز المقاربة البنائية على قوة الجدل والاقناع، والهدف من ذلك هو اقناع الجمعات الإرهابية والجهات المسلحة الأخرى بقبول واحترام واستيعاب المعايير في نهاية المطاف، وبتالي تعزيز عملية التحول طويلة الأجل التي تنطوي فقط على توافق السلوك لأسباب تكتيكية، ولكن أيضا تغيير حقيقي ومستدام لسياسات الجهات الفاعلة (تغيير الهوية)[1]. وفي هذا السياق "اليكسندر ووندت Alexander Wendt" يجادل بتأثير الهويات والأفكار والتفاعل بين الوحدات في النظام الدولي، ودور ذلك في تحويل الهويات الأنانية إلى هويات جماعية[2].

**عمليات التنشئة الاجتماعية:** وذلك باشراك الجماعات الفاعلة المسلحة غير الحكومية في العمليات والمؤسسات، يدعي هذا المنهج انه بمرور الوقت، تزداد الفرص في ان المفسدين (المحتملين) سيتم دمجهم اجتماعيا على التوالي لقبول قواعد معينة للعبة. حيث سيخضعون لعمليات التعلم الجماعي والتي ستغير الاستراتيجيات، وفي نهاية المطاف يمكن تغيير مفهومهم الذاتي. قد تعمل هذه الاستراتيجية المتوسطة إلى طويلة المدى بشكل أفضل مع الفاعليين المسلحين الين لديهم طموحات سياسية واضحة والذين يتعين عليهم التعامل مع التوقعات طويلة الأجل لقواعدهم الانتخابية وتطوير مصلحة في تحسين صورتهم المحلية والدولية.

**التسمية والتشهير:** حيث يتم الضغط الاجتماعي والقيام بحملات علنية على المستويين الوطني والدولي، ضد ممارسات معينة للجهات المسلحة غير الحكومية من أجل الاضرار بشرعيتها داخل وخارج مؤسسات الدولة (الفعلية أو المحتملة).عادة ما يكون الهدف اقناعهم بقبول واحترام اتفاقيات وقواعد معينة سيما قواعد القانون الدولي الانساني ،وتعزيزها بالامتناع عن بعض أساليب العنف (مثل الأعمال الإرهابية ،واستخدام وسائل معينة (الألغام الأرضية) أو تجنيد الأطفال).غالبا ما يتم تنفيذ مثل هذه الحملات من قبل منظمات غير حكومية دولية (غالبا ما يكون هذا النهج مفيدا في الحالات التي تنطوي على فاعلين يحتاجون دعما معنويا وماديا من الخارج ).

**المصالحة والعدالة الانتقالية:** يقدم هذا النهج اطارا للجهات المسلحة لقبول القواعد الأساسية وتعكس بشكل نقدي صورتها الذاتية وافعالها. تشمل عمليات المصالحة أمور أخرى تتعلق بالتعاطف مع الضحايا، والاعتراف بالذنب، والندم العام.

الأدوات المشتركة لعمليات المصالحة والعدالة الانتقائية هي لجان الحقيقة والمصالحة والمحاكم الجنائية، التي قد تكون مرتبطة بأحكام العفو لقادة وأعضاء الجماعات المسلحة إذا شاركوا في التحقيق في جرائم الحرب لحقوق الانسان، ويتأسفون لأعمالهم السابقة بشكل معقول، ويريدون تغيير سلوكهم. ومن ناحية أخرى احكام العفو هذه تعد موضع نزاع شديد من الناحية المعيارية لأنها تتعارض مع مطالب

[1] Claudia Hofmann and Wrich Schneckener, op cit, p. 10.

[2] شهرزاد ادمام، مرجع سابق، ص.70.

الضحايا بالعدالة، وبالتالي تعرض عملية المصالحة للخطر، ومن ناحية أخرى كجزء من الاتفاقية، قد تكون بمثابة حافز لإنهاء العنف والامتناع عن استخدامه مستقبلا.

ان الافتراض الأساسي للمقاربات البنائية هو ان الجماعات المسلحة غير دولية يمكن ان تتأثر بالمعايير والحجج لان العديد منها معني بصورتها العامة وسلطتها الأخلاقية (في مواجهة اعدائها) ومصادر شرعيتها[1].

تقدم المناهج السابقة طرقا مختلفة للتعامل مع الجهات المسلحة بناء على افتراضات واليات وأدوات مختلفة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

**الجدول رقم 3: يوضح طرق التعامل مع الجهات المسلحة بناء على الافتراضات النظرية**

| النهج Approach | الآلية الرئيسية | التغيير السلوكي |
|---|---|---|
| الواقعية | -استخدام القوة واستخدام الرافعة المالية.<br>-النفوذ | تغيير سلوكي لفترة طويلة، كما يتم تطبيق القوة تحت ضغط مستمر من الخارج، قد تغير الجهات المسلحة من غير الدول سياساتها، لكن تظل التفضيلات المتأصلة دون تغيير، وقد تصبح مواقفها أكثر صلابة. |
| المؤسساتية | يركز على المفاوضة (إدارة الصراع) باعتبارها الية رئيسة والتي قد تحقق نتيجة مستدامة، ولكنها تعتمد على بشكل كبير على الفاعل المعين لتظل جزء من المساومة. | فقط التطبيق المؤسسي يوفر حوافز وارشادات كافية لتغيير السياسات الأولى وربما التفضيلات لاحقا. |
| البنائية | نشر المعايير | التفضيل بناء تغير الهوية.<br>يعتمد على التكيف تغيير السياسة |

Source: Claudia Hofmann and Schneckener Wrich,op cit, p.5

[1] Claudia Hofmann and Wrich Schneckener. op cit, pp. 10-11.

بشكل عام، يعالج النهج الواقعي تكاليف المشاركة مع الجهات المسلحة الإرهابية مع التركيز على كيفية تقليص نفوذهم ...وبالنسبة للمقاربتين: المؤسسية والبنائية يمكن القول بأنهما أكثر انشغالا بالمنظور طويل الأمد بدمج الجهات الفاعلة المسلحة المختلفة في النظام الدولي الحالي على امل انه وبمرور الوقت يتم احتواؤها اجتماعيا، بينما يحاول كل نهج وفقا لمنطقه الخاص، زيادة تكلفة السلوك المنحرف بالإضافة إلى فوائد التغيير السلوكي للجهات المسلحة، الا انهم يستخدمون أساليب ووسائل مختلفة تماما تعتمد على قدرات الجهات الفاعلة المختلفة لتحقيق هذا الهدف مثال: من المرجح ان تتمكن الجهات الفاعلة الحكومية من استخدام التدابير القصرية أو الرشوة أو الابتزاز عند محاولة التأثير على سلوك الجهات المسلحة ،وستكون المنظمات الدولية قادرة على استخدام نفوذها السياسي، كما تركز المنظمات غير الحكومية على الآليات التي لا تفعل ذلك تتطلب موارد هائلة وسلطة سياسية[1].

[1] Ibid. 11.

# الفصل الثاني:
# واقع الإرهاب الجديد في غرب المتوسط وانعكاساته الأمنية على المنطقة

يتناول هذا الفصل الواقع الأمني المضطرب الذي تعيشه منطقة غرب المتوسط، في ظل البيئة الأمنية التي تشهدها دول الجنوب الغربي للمتوسط وما تعانيه من إشكالات وتحديات جعلت منها بيئة خصبة لتنامي العديد من التهديدات الجديدة التي استفادة بصورة كبيرة من العولمة وشكلت تحدي لكلا الضفتين وانعكست سلبا على أمن واستقرار المنطقة.

لذلك سيتم تسليط الضوء في هذا الفصل على جملة من المباحث وهي:

المبحث الأول: جيوبوليتيكا غرب المتوسط.

المبحث الثاني: الإشكالات الأمنية الجديدة في غرب المتوسط.

المبحث الثالث: المعاقل الإرهابية في جنوب غرب المتوسط

المبحث الرابع: الفرص التكنولوجية تصنع إرهابا جديدا في منطقة غرب المتوسط "تنظيم داعش" نموذجا.

المبحث الخامس: تداعيات الإرهاب العالمي الجديد على الامن في منطقة غرب المتوسط.

## المبحث الأول: جيوبوليتيكا غرب المتوسط

لطالما شكلت منطقة غرب المتوسط منطقة مهمة في العالم بحكم مميزاتها الجيواسترتيجية والاقتصادية، التي جعلت منها فضاء منفتحا لمختلف التفاعلات الدولية والإقليمية، غير أن أهميتها لم تمنعها من التأثر بمختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتي جعلت منها منطقة غير مستقرة وامنة، فضلا التوترات والأزمات المتنوعة التي شهدتها المنطقة.

### المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة غرب المتوسط

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكبر وأهم الأحواض الداخلية في العالم، وذلك لأنه يقع في قلب العالم القديم ،ممتدا بين افريقيا جنوبا وأروبا شمالا واسيا شرقا ،وله ألسنة بحرية متوغلة في أراضي هذه القارات الثلاث ،ممثلة في البحر الأسود بين الشمال التركي والجنوب الروسي ،وبحر ايجة بجزره العديدة بين تركيا وشبه جزيرة البلقان ،والبحر الادرياتيكي ممتدا كلسان طويل يفصل بين شبه الجزيرة الإيطالية وغرب شبه جزيرة البلقان ،كما ان البحر الأحمر عبر قناة السويس يشكل ذراعا بحريا يربط بين مياه المحيط الهندي الدفيئة ومياه البحر المتوسطة المعتدلة[1].

تقدر مساحة البحر المتوسط 2.5مليون كلم مربع تقسم إلى حوضيين كبيرين هما:

-الحوض الشرقي بمساحة: 1.65مليون كلم مربع.

-الحوض الغربي بمساحة 0.85 مليون كلم مربع.

وهنالك من يقسمه إلى ثلاثة احواض: شرقي، أوسط، وغربي لكن الشائع هو التقسيم الأول.

ويمتد من مضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مساحة 3800كلم وعلى مساحة 800كلم بين الجزائر العاصمة ومدينة جنوة وعلى مساحة 140كلم بين صقلية وتونس، وعلى 13كلم بين اسبانيا والمملكة المغربية، ويبلغ اقصى عمقه 5150 كلم، ومتوسطه 150م، ويتميز المجال المتوسطي بالتنوع وعدم التجانس حيث تنتشر به الكثير من الجزر الصغيرة اليونانية والتركية، بالإضافة إلى جزر كبيرة كصقلية وكورسيكا وسيردينيا، وشبه جزر كشبه جزيرة ايبيريا، وشبه الجزيرة الإيطالية، وشبه جزيرة البلقان[2].

تعتبر منطقة غرب المتوسط جزء لا يتجزأ من البحر الأبيض المتوسط ،تحدها ضفتين :الأولى في شقها الشمالي تمثلها خمس دول من اروبا اللاتينية (إيطاليا ،مالطا ، فرنسا ، اسبانيا والبرتغال)،والثانية

---

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الامن القومي في غرب المتوسط وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2013)، ص.32.

[2] ايمان مختاري، **حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر**، مجلة دفاتر المتوسط، العدد6، ص.272.

في شقها الجنوبي ممثلة في دول المغرب العربي الخمس (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا ).لا يتم تحديد موقعها الجغرافي في الدول الساحلية المطلة على الحوض المتوسطي بمعناها الدقيق والتقليدي ،بل رجوعا لأسباب ثقافية ،مناخية وخاصة جيو استراتيجية يتم ضم دولتين أساسيتين هما موريتانيا والبرتغال، رغم موقعهما الجغرافي الذي يدير كليا ظهره للفضاء الغرب متوسطي . كما تضم دولة ثالثة "المغرب" التي يحدها تقريبا المحيط الأطلسي كليا من جهتها الغربية[1].

**الخريطة رقم 1: دول غرب المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية**

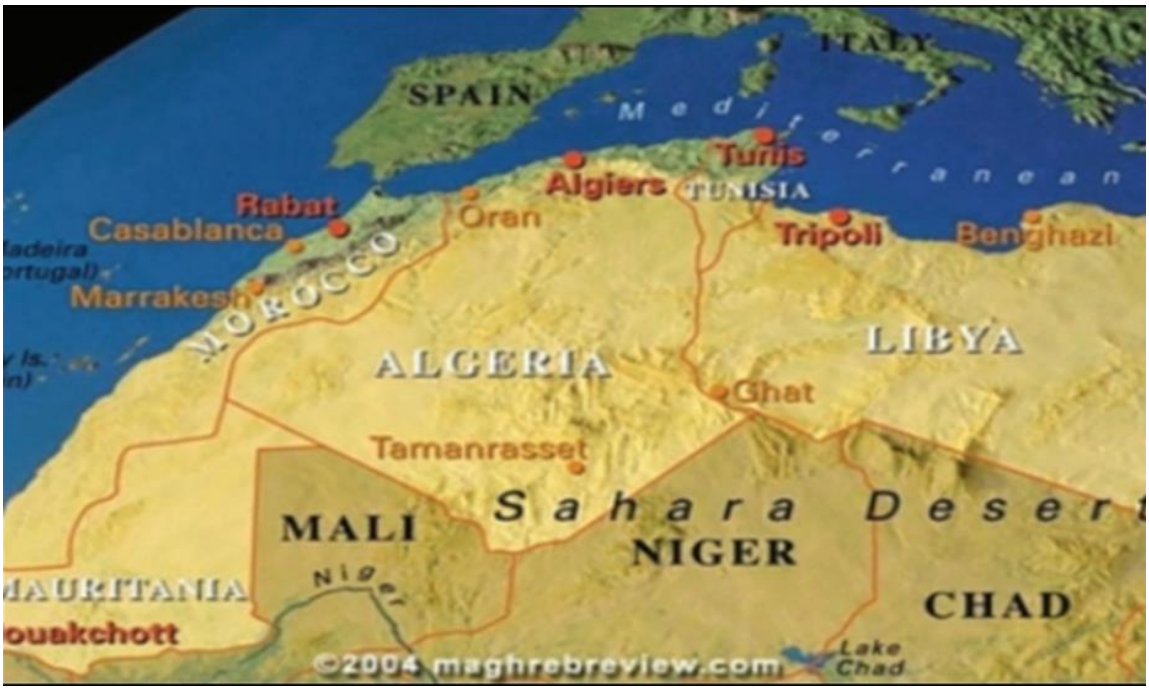


Source: Kaltoum Belhassan, Water Scarcity Management in the Maghreb Region, IntechOpen, 2022, p.2
http://dx.doi.org/10.5772/intechopen.103788

والأهمية الاستراتيجية ربطت مصالح دول الإقليم من تجارة وسياحة عبر القرب البحري والجوي والبري. ففي الحقبة الاستعمارية استعمل الأوروبيون منطقة جنوب غرب المتوسط كجسر عبور إلى أواسط افريقيا وحاليا جسر إلى المواد الأولية والطاقة والغاز.

والمصالح الاستراتيجية هي نتيجة للروابط المتبادلة بين دول الإقليم هي نتيجة للروابط التاريخية والاقتصادية والثقافية قديما، والتي انتجت ارتباطا مصلحي ثنائي، متمثلا في علاقة إيطاليا بليبيا، والمغرب بإسبانيا وفرنسا، وتونس والجزائر بفرنسا. وتأتي سلامة المرور البحري وعلاقته باستقرار المنطقة

[1] ياسمين حداد، "**أثر الواقع الأمني للساحل الافريقي على أمن غرب المتوسط**"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016)، ص، ص.28 -27.

غرب المتوسط من الناحية الأمنية للطرفيين. فمصالح الطرفيين في سلامة المرور البحري، وأمنه من الأطلسي إلى غرب المتوسط، وبالعكس، تمثل اهمية قصوى لكل دول أوروبا، وخصوصا ان معظم حاجاتها من المواد الأولية تمر عبر هذا الشريان، وتشكل أهمية أمنية متبادلة، من خلال التسهيلات الفنية للطرفيين للتحكم في سلامة وأمن المجال الأمني المشترك[1].

وبذلك فان دول غرب المتوسط تتمتع بموقع جيو استراتيجي مهم ،من حيث القرب الجغرافي لكل من دول الاتحاد الأوروبي وجيرانه دول المغرب العربي، من أجل خلق مصلحة متبادلة فيما يتعلق بإدارة الحدود الخارجية ،والتدفقات متعددة الجنسيات ،ليضمن كلا الطرفيين التنسيق والتعاون في اطار سياسات الحد من الإرهاب ،الهجرة غير الشرعية، ومراقبة التعاون الثنائي والإقليمي ،وشبكات الاتصال اللاسلكي ،كما تكتسب الروابط الثقافية عبر الحدود اكثر ضرورة لتوسيع التجارة والاستثمار المتبادلين المزيد من الأهمية في اطار القرب الجغرافي بين هذه الدول[2].

من خلال ما سبق يتبن أن منطقة غرب المتوسط تكتسي أهمية كبيرة من خلال موقعها الاستراتيجي الهام، والذي جعلها محل لاهتمام وتنافس العديد من الدول.

**المطلب الثاني: الأهمية الأمنية والاقتصادية لمنطقة غرب المتوسط.**

يؤثر ويتأثر المتوسط الغربي كغيره من الأقاليم الدولية بمجريات الأوضاع التي تدور حوله من فترة زمنية لأخرى ،وخاصة فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن على المستويين الجهوي والدولي .زاد هذا الارتباط قوة بفعل المتغيرات الدولية التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة ،أين أصبح العالم كقرية واحدة تغيب فيها تقريبا العوامل التي تقيد حرية تنقل الافراد والسلع ورؤوس الأموال والخدمات ،في عصر يعرف بالعولمة والاعتماد المتبادل القائم على أساس فتح الحدود الجغرافية ومحاولة تكثيف العلاقات الدولية البينية في شتى المجالات (السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية ...) في زمن أصبحت فيه الدول لا تستطيع الحفاظ على أمنها دون التعاون مع باقي الدول سواء أكان على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، من أجل احتواء التهديدات الأمنية المختلفة العابرة للحدود الوطنية والإقليمية وذلك على المدى القصير، المتوسط والبعيد.

يتأثر إقليم غرب المتوسط على هذا الأساس بالتحولات الأمنية التي تحدث داخل دوله وعلى مستوى الساحة الدولية[3]. فهو مطوق بحزام أزمات سوريا وفلسطين شرقا، إلى ليبيا غربا، والساحل جنوب

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص.38.

[2] المرجع نفسه، ص.38.

[3] ياسمين حداد، مرجع سابق، ص.49.

الصحراء جنوبا، لتغلق عليه الكماشة من الشمال، اين تتحرك دول البوابة الجنوبية لأوروبا لدرء أثار الجوار الجغرافي السيئ[1]. فالجوار الجغرافي بالنسبة للضفة الشمالية من فضاء المتوسط عموما، وغرب المتوسط بالخصوص، له ذلك المعنى الذي يراد به اقتسام وإعادة توزيع المسؤوليات بين جميع الفضاءات المحاذية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك دول الضفة الجنوبية. حيث جاء في بيان اللجنة الأوروبية كالاتي:

"يشير الجوار المشترك، بطبيعته، إلى العبء المشترك والمسؤولية المشتركة، لهدف الاستجابة للتحديات الجديدة (انعدام الأمن) التي تهدد الاستقرار في غرب المتوسط"[2].

تهدف السياسة الأوروبية في المنطقة من خلال ضمان الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي خاصة، نظرا للتحولات والتغيرات التي عرفتها الساحة الإقليمية والدولية. وقد تطورت المقاربة الأوروبية في بعدها المتوسطي، الى انها عرفت ازدهارا كبيرا في فترة الحرب الباردة، خاصة بتطوير المقاربة الإقليمية (او ما يطلق عليها بالإقليمية الجديدة). في ظل ظهور منظمات إقليمية عديدة، مثل "اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة Nafta والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية وغيرها فارتبطت المقاربة الأوروبية بالاهتمام الأكاديمي بالإقليمية الجديدة في ظل التغيرات على الصعيد العالمي بما في ذلك نهاية الحرب الباردة وزيادة تنامي الارتباط الاقتصادي بين الدول وانشاء العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

على هذا الأساس، ضمن هذه الاعتبارات والتغيرات الحادثة في الجانب العملي والنظري في علاقات الدول فينا بينها –بما فيها دول الاتحاد الأوروبي مع باقي دول العالم من جهة ودول جنوب المتوسط من جهة أخرى –بلورت المبادرات والمشاريع الشاملة لكل المجالات التعاونية من أجل إحلال الأمن في الفضاء المتوسطي[3].

أما من الناحية الاقتصادية تعتبر المنطقة المغاربية حوضا للموارد الطبيعية كالغاز والنفط والحديد والفوسفات، واليورانيوم، والزنك والرصاص، ومعادن فلزيه واللافلزية، والعديد من المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الكيمياوية كالبوتاس والاملاح. ويقدر احتياطي النفط في ليبيا بحوالي 40 بليون برميل مقابل احتياطي من الغاز بك 850 بليون متر مكعب حيث (45بالمائة) من اجمالي الصادرات الليبية على سبيل المثال. وتحتل تونس والمغرب مكان الصدارة العالمية في مجال تصدير الفوسفات والاسمدة

[1] سمير البح، **الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط**، مرجع سابق، ص.50.

[2] سمير البح، **الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط**، ط.1، (الجزائر: منشورات مخبر الامن في المتوسط، 2022)، ص.47.

[3] ياسين ححاد، مرجع سابق، ص. 20-21.

الكيماوية، وينطبق الامر على الجزائر والتي يعتمد اقتصادها على تصدير الهيدرو كاربونات والنفط الخام والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي، تحديدا الى السوق الأوروبي[1].

فالمغرب العربي يعتبر أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي تونس، الجزائر والمغرب، حيث تمثل التجارة مع الاتحاد الأوروبي حوالي 63بالمائة من التجارة التونسية و54بالمائة من التجارة الجزائرية، و60بالمائة من التجارة المغربية، بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر تركز أوروبا 65.5 من استثماراتها في المغرب العربي[2].

بذلك، تعتبر منطقة جنوب المتوسط امتدادا للفضاء الأوروبي بجميع أبعاده، وخاصة الأمنية والاقتصادية لأن أغلب دول هذه المنطقة ،كانت مستعمرات أوربية ، ففي الوقت الذي كانت في كللا من مصر، قبرص، مالطا و فلسطين والخليج العربي تحت السيطرة البريطانية، انفردت فرنسا وإيطاليا بدول المغرب العربي وبذلك ازداد الإدراك الأوروبي حول رسوخ فكرة التبعية لمنطقة جنوب المتوسط والتصدي لأي منافسة قد تؤثر على النفوذ في هذا الفضاء ، ولم تكن أهمية جنوب المتوسط وليدة الظروف التاريخية فقط وانما ترجع بالدرجة الأولى إلى ما تزخر بها هذه الدول من ثروات طبيعية وجغرافية ،حيث نجد ان ما يقارب 42بالمائة من الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي ، يتمركز بالضفة الجنوبية للمتوسط موزعة بين ليبيا، الجزائر، تونس، بالإضافة إلى البترول، الحديد، والفوسفات ، ويعتبر الشريط البحري للمتوسط ممرا رئيسيا تنقل المحروقات إلى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية، حيث ان 65بالمائة من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر هذه الممرات ،ومع العلم ان احتياطي النفط والغاز في المنطقة العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط مقارنة مع الاحتياطي العالمي كما قدره الاحصائيون سنة 1994،يبلغ نسبة 60بالمائة بالنسبة للأولى و20بالمائة بالنسبة للثانية وتمثل نحو 25بالمائة من اجمالي التجارة الخارجية لهذه البلاد على ان التجارة داخل الحوض المتوسط ،تخص الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا[3].

وفي المقابل، يتميز الحوض الغربي للمتوسط بوجود روابط حيوية بين شمال افريقيا وجنوب غرب أوروبا تصل إلى الطموح للربط مع القدرات الطاقية لجنوب الصحراء عبر الأسواق الأورومتوسطية الجنوبية، بما فيها استخراج الطاقة الشمسية عبر البحر الأبيض المتوسط. ويمكن تصنيف الدول المتوسطية من حيث فعاليتها في مجال الطاقة الي ثلاثة أصناف: الدول المنتجة، ودول العبور، والدول

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص.48.

[2] مهدي بوكعومة، **تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م5، العدد2، (2020)، ص.674.

[3] ايمان مختاري، مرجع سابق، ص.279.

المستهلكة. هذا ما يضفي على البحر الأبيض المتوسط بعدا حيويا مستمرا، حيث انه بحر تحيطه الموارد الطاقوية في شبه دائرة تمتد من الجزائر وعبر الأطراف من شبه الجزيرة العربية وإيران واسيا الوسطى والقوقاز، ويسمى هذا الفضاء كله بالمتوسط الموسع. بالإضافة إلى ذلك يعتبر جنوب المتوسط عمقا غنيا وحيويا للطاقة المتجددة من بينها الطاقة المتجددة.

كما تبرز الأهمية الطاقية للإقليم المتوسط من كونه منتجا للطاقة من جهة ومجالا بحريا عالميا لعبور التجارة الطاقية، فالجزائر وليبيا ومصر تملك 4.6بالمائة من احتياطات البترول والغاز الطبيعي في العالم، كما تحتل دول جنوب غرب المتوسط المرتبة الثالثة من حيث تزويد الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي علما بأن الجزائر هي الفاعل الرئيسي في مجال الغاز الطبيعي[1].

اجمالا، يمكن القول انه بالرغم من الأهمية الجيو استراتيجية والاقتصادية لمنطقة غرب المتوسط إلا أنها تعد من أكثر المناطق توترا خاصة بالنسبة للضفة الجنوبية وذلك راجع لمجموعة من العوامل والأسباب التي لم تنعكس سلبا على دول الضفة الجنوبية فحسب بل تعدت آثارها للضفة الشمالية للمنطقة.

[1] أمينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، ط.1، (الدوحة–قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2021)، ص.27.

## المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة غرب المتوسط.

على الرغم من سنوات التنمية الاقتصادية والانتخابات الديمقراطية الناجحة والانجازات الثقافية والرياضية في العديد من دول العالم، لايزال العنف وانتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها مجموعة من الفاعليين غير حكوميين ناهيك عن مجموعة من الحكومات، خاصة مع انتشار الحروب الاهلية، التمردات، الانقلابات العسكرية، تجنيد الأطفال، جرائم الحرب والإرهاب. كلها معطيات تركت خلفها اثار الخوف والدمار وساهمت في بروز العديد من الإشكالات الأمنية[1].

تعتبر منطقة جنوب غرب المتوسط من المناطق التي تتمتع بتاريخ طويل من العنف والصراع، ولأكثر من ثلاثة عقود كانت دول المنطقة تكافح التطرف المحلي الذي ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ادامة الصراعات في المنطقة. أدى انسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان في أواخر الثمانينات إلى جانب الانفجار الباكستاني الناجم عن المجاهدين العرب إلى موجة الانكشافات الراديكالية وأرسى الأساس للعنف المناهض للنظام في دول مثل الجزائر وليبيا. وأدى إلى زيادة الانفاق العسكري في المنطقة، علاوة على ذلك، الحروب، التدخل الأجنبي، الفقر، التفاوتات الاقتصادية والطائفية، نقص التعليم، مازالت تساهم في نمو الإرهاب وانتشاره في المنطقة[2].

### المطلب الأول: الفوضى والاضطراب: بيئة لتكاثر الجماعات الإرهابية في جنوب غرب المتوسط

شكل الربيع العربي حدثا صاخبا أطاح بحكومات العديد من الدول، واثار لفترة وجيزة الآمال في حدوث تحولات ديمقراطية واسعة النطاق، وأدى إلى اندلاع حروب أهلية في كل من ليبيا واليمن وسوريا لاتزال ارتداداتها السلبية حتى اليوم، وانتهت بحملات قمع استبدادية (تعرف باسم "الشتاء العربي ")[3]. فخلال ثورات الإقليم تعرض إقليم غرب المتوسط إلى مزيد من التحديات والتي لا يعرف نطاقها ولامتدادها خصوصا في كل من ليبيا تونس ومصر أدت إلى وجود فراغ أمني على كل مستويات النظم الإقليمية الفرعية أو الأساسية، في المتوسط بغربه وشرقه وجنوبه[4].

لم تدم الآمال في ان تنفتح الانظمة القائمة (الانظمة الاستبدادية) وتسمح بمشاركة سياسية أكبر وتحسن حكمها من أجل قيادة مجتمعاتها إلى حقبة جيدة من السلام والازدهار، في الواقع تحطمت تلك

---

[1] Caroline Varin and Dauda Abubakar. Op cit. p.1.

[2] Dina manssour-Ille, **counterterrorism policies in the middle east and north africa : a regional perspective**, international review of the red cross(IRRC) ,103,(2021), p.655.

[3] Stephen M.Walt and Ranée Belfer, **How Many Shocks can the World Take.Foreign Policy**,Otober 24.2022,accessible.at: https://tinyurl.com/3266sket

[4] ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص..159

الآمال عندما قامت الانظمة "بترقية الاستبداد" حيث اظهروا واجهات الديمقراطية، غالبا في شكل انتخابات منتظمة ومختلفة بعناية /مما أدى إلى "الاستبداد الانتخابي"، " الديمقراطية غير الليبرالية "،"الانظمة الهجينة" أو "الاستبداد التنافسي. كان الهدف من الإصلاحات الزائفة يتم الإعلان عنه في كثير من الأحيان لدرء الانتقادات من أوروبا والولايات المتحدة .كان كلاهما مهتما "بالاستقرار" اكثر من اهتمامه بالإصلاحات التي تتخذها الانظمة في جنوب البحر المتوسط بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص، فان شاغلي المناصب وانصارهم في الشمال لم يتمكنوا من التنبؤ بموجة الغضب التي اجتاحت المنطقة ،حتى لو نجا بعضهم مثل المغرب والجزائر فيما يسمى ب"الربيع العربي"(فيما بعد بالثورات العربية)، فان الظروف التي اثارت موجة السخط، لم تتبدد تماما ولا تزال تشكل مخاطر كبيرة لكلا ضفتي البحر الأبيض المتوسط، كان التفاؤل الذي ولدته الثورات العربية قصير الأمد حيث عاد الحكام إلى الوضع غير المستقر الذي كان قائما سابقا(المغرب، الجزائر).

طال امد الانتقال الواعد في تونس بسبب المشاحنات السياسية وخيبة الامل الشعبية مما عرض التحول الديمقراطي السياسي للخطر. وبشكل عام فان البلدان المغاربية بغض النظر عن اختلافها تعاني من نفس المأزق.

منطقة المغرب تعاني من السلطوية وسوء الحوكمة، هذه الميزات معا والاقصاء السياسي، سوء التسيير في الاقتصاد، التهميش، القمع، أسهم في التطرف ودفع غالبية الشباب المهمش إلى الجهاد، وهو مفهوم خيالي للحرب المقدسة، الهجرة (القانونية، أو السرية)، أو الانشطة غير المشروعة (المخدرات ). اليوم هنالك أسباب وجيهة للقلق من استمرار الظروف التي تفاقمت بسبب الوضع الأمني في ليبيا ومنطقة الساحل، لقد أصبح العنف والإرهاب، سمة بارزة لهذه المنطقة[1]. خاصة وان اهتزازات" الفوضى الخلاقة" و"التوحش" الناتجة عن فشل ربيع الثورات العربية كان له تداعيات امتدت إلى دول الجوار، ووصلت إلى مساحات جغرافية بعيدة عن معاقلها لتصل إلى دول الغرب[2].

انبثقت "بوكو حرام" و "داعش" و "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من مناطق ريفية بعيدة عن متناول ومصالح الحكومة المركزية ،حيث استغلوا المشاعر الدينية والقومية القائمة والفقر المدقع لتجنيد اتباع وفرض نظرتهم للعالم على المناطق التي يسيطرون عليها .علاوة على ذلك استفادت المجموعات الثلاث جميعها من اللامبالاة الدولية العامة –على الرغم من مزاعم الغرب بمحاربة الإسلاميين المتطرفين في جميع انحاء العالم .كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قادرا على

[1] yahia H.Zoubir, **security chllenges in the Maghreb : the nexus between bad governance and violent extremism** euro mexo brief (70), 28 feberuary, 2017.p .1.

[2] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص. 223.

حكم أجزاء كبيرة من مالي لمدة عام دون تدخل اجنبي، وخلق فرص للأفراد ذوي التفكير المماثل للالتقاء وتبادل الأفكار والموارد، نتيجة لذلك قام أعضاء بوكو حرام والقاعدة وداعش بتحسين شبكتهم ومعرفتهم مع تأثير ملموس على النجاح التشغيلي والتنظيمي لهذه الجماعات في السنوات اللاحقة[1].

هذه التنظيمات استغلت فراغ السلطة، بفرض سيطرتها وتعاليمها الإسلامية على المجتمعات وتطرح نفسها في لبدء مدافعا عن حقوق الضعفاء، وتستقطب المقاتلين الجدد، لتتحول بعد ذلك إلى مركز للحوكمة والسيطرة والتسلط عليها وهذا ما كان واضحا بانتشار طالبان في أفغانستان والتنظيمات القاعدية الأخرى المذكورة في بلاد المغرب الإسلامي. وبالتوازي مع هذه التنظيمات "الجهادية" تظهر مجموعات مسلحة صغيرة أو كبيرة على شكل ميليشيات، بعد ان تحصل على التمويل والدعم والتدريب بالإضافة إلى تعاظم سطوة العشائر.

فبعد فقدان الدولة سلطتها، تعطي فرصة إلى ترعرع تلك الجماعات المسلحة و "الجهادية" بكل درجاتها وانواعها إلى النمو، وتدريجيا تستقوى على سلطة الدولة والقانون، لتتحول المناطق التي تقع تحت سيطرتها إلى حواضن وملاذات أمنة تتكاثر فيها. يشار إلى ان تنظيم القاعدة و"الدولة الإسلامية " تعتمد في عملها على الحواضن، وكثيرا ما تقوم هذه التنظيمات بالمصاهرة والتجانس والتعايش، هذه السياسة تؤمن لها التخفي والحماية ولتكون قياداتها غير ظاهرة مما يعطيها حماية أكثر[2].

لذلك استفادت التنظيمات الإرهابية في منطقة جنوب غرب المتوسط من السياقات الأمنية والسياسات الهشة في تعزيز حضورها واتساع نطاق اعمالها. حيث اثبتت قدرة كبيرة على الاستدامة ومقاومة الضغوط الداخلية والخارجية[3].

فالإرهاب ينتعش في الفوضى والحروب، ودور التنظيمات الإرهابية يكمن في تصيد الفرص واستغلال هشاشة الأوضاع في دول مثل سوريا والعراق وليبيا من أجل التوسع والظهور للعلن، وكلما كانت المنطقة ضعيفة كلما أعلن الإرهاب عن نفسه أكثر، مثلما ما حدث مع داعش الذي استطاع في فترة قصيرة جدا تشكيل دولة العراق والشام[4].

---

[1] Caroline Varin and Dauda Abubakar, op cit, p. 9.

[2] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص.263.

[3] حمد امل، **الحواضن الامنة: كيف تطورت تهديدات الإرهاب في القارة الافريقية على مدار عقدين**، انترريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، 9سبتمبر 2021، تم تصفح الموقع يوم،14مارس2022، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/4rmdw4h2

[4] هشام خلوق، **الحلول الاستباقية في مواجهة للإرهاب بدل الضربات الاستباقية**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، م3، العدد8، (اغسطس 2022)، ص.44.

**المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وتعزيز الإرهاب**

تعد الجريمة المنظمة من بين التحديات الموجودة في جميع المجتمعات، فلا يوجد مجتمع يخلو من هذه الظاهرة، وتعد منطقة غرب المتوسط من بين المناطق المتأثرة بالانعكاسات الخطيرة لها، كما تأخذ الجريمة المنظمة في المنطقة اشكالا ومظاهر عديدة، حيث تم التركيز على تهريب السلع، تجارة المخدرات والاتجار بالأسلحة ودورهما في تعزيز الأعمال الإرهابية.

رغم ان ظاهرة الجريمة غير المنظمة ليست بالجديدة فقد شهدت السنوات العشرين الماضية توسعا في الأسواق الاجرامية وتنوعها إلى اقتصاد اجرامي معولم حقا، حيث يتشابك الاجرام، التجارة، والسياسة بعمق، تعيق الطبيعة غير المشروعة لجرائم الجريمة المنظمة والجهات الفاعلة السياسية الرسمية أو الغير رسمية، ومع ذلك فان فهم ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (TOC)يتطلب تحديد الجهات الفاعلة الاجرامية، الدولة والجهات غير الحكومية المتورطة في ظهور واستمرار الأسواق الاجرامية، والعوامل التي تقوم عليها العلاقات المتبادلة. يظل السعي وراء الربح هو الهدف الرئيسي للجماعات الإجرامية المنظمة، بغض النظر عن تأثيره المزعزع للاستقرار على النظم البيئية السياسية والاجتماعية الهشة في كثير من الأحيان[1].

وفقا لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة فان الأعمال الأكثر ربحا بالنسبة للمجرمين هي تجارة المخدرات والتزوير، وقد عرفت منطقة المتوسط الغربي في السنوات الأخيرة تنامي هذه الظاهرة بكل انواعها واشكالها، والتي تعرف تطورا سريعا، خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين والكوكايين ولكراك من أمريكا اللاتينية إلى اروبا، عبر افريقيا الغربية ثم الساحل الافريقي ثم عبر دول المغرب العربي[2].

كما أن النمو الناشئ لتهريب الكوكايين في ليبيا ما بعد القذافي، وعلى الرغم من صعوبة تحديد المدى الفعلي، تشير المقابلات إلى ان تجارة الترانزيت وكل من الكوكايين والهيروبين في ازدياد مستمر، يبدو ان حركة المخدرات، لا سيما الكوكايين، معزولة بأحكام عن التهريب والاتجار وتحميها عصابات مسلحة تسليحا جيدا ومنظمة تنظيما جيدا وعنيفا في نفس الوقت، كما ان قيمة تجارة الكوكايين كبيرة جدا.

[1] Jihane ben yahia,Riccardo Fabiani,Max gallien,Matt Herbert, **Transnational organized crime and political actors in Maghreb and Sahel**, Conrad adenaaulr stiftung e.v regional program political dialogue south Mediterranean (17):January 2019,p.2.

[2] عبد الحق زغدار، **واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات**، مجلة المفكر، العدد8، (2012)، ص. 255.

لدرجة ان الاتجار بالمخدرات يمكن ان يطغى بسهولة على تجارة التهريب التقليدية، بين المتاجرين المحترفين[1].

الصحراء والمناطق المتاخمة لها تتميز بحدود سهلة الاختراق وتغلغل محدود للدولة وسيطرتها على المناطق الطرقية، يشكل هذا عاملا أساسيا يدعم دول المغرب العربي والساحل في الاقتصاد الاجرامي العالمي .في الواقع تستخدم الصحراء الكبرى في عدد من انشطة الاتجار العالمية كمنطقة عبور للوصول إلى أسواق المقصد .على سبيل المثال يزعم ان كميات كبيرة من الكوكايين مصدرها بوليفيا ،كولومبيا وبيرو التي تصل إلى القارة الافريقية في غرب افريقيا يتم نقلها عبر الطرق البرية عبر الصحراء –لاسيما عبر موريتانيا ،مالي، الجزائر والمغرب إلى أوروبا. وبالمثل يصل الهيروبين من أفغانستان إلى افريقيا عبر دول شرق افريقيا الساحلية قبل ان يمر عبرها بتجاه نيجيريا المركز الرئيسي للمخدرات في القارة، كان أحد التطورات الرئيسية في النشاط الاجرامي منذ عام 2011 هو مركزية المغرب العربي والساحل لشبكات تهريب البشر المهاجرين لمواطني غرب ووسط افريقيا في الطريق إلى المغرب العربي وأوروبا من مدن مثل اغادير.

كانت الصحراء أيضا مسرحا للأسلحة الخفيفة وتهريب الأسلحة في المنطقة[2]. حيث شهدت منطقة غرب المتوسط فوضى انتشار الأسلحة خاصة المنطقة العربية التي تفاقم فيها الاتجار بالأسلحة بعد سقوط القذافي ،بحيث بعد مرور عام ونصف على سقوط النظام الليبي استمر الاتجار بالأسلحة في جميع انحاء المنطقة، كما يتضح من مصادر الجيش الجزائري للأسلحة الصغيرة في محافظة اليزي ،بما في ذلك مصادرة الأسلحة الثقيلة من نوع 183 صاروخا غراد للسلطات المصرية أو تبادل اطلاق النار بين المهربين والقوات المسلحة على الحدود التونسية ،ووفقا للتقديرات المتداولة لم يتم ضبط اكثر من 20بالمائة ،مما يعطي فكرة عن حجم الأسلحة المنتشرة في جميع انحاء المنطقة، لكن ما يثير القلق بشكل خاص فقدان 10.000من منظومات الدفاع الجوي المحمولة من المخزونات الليبية ومنها 5000في حوزة السلطات الليبية، وكما استفادت الجماعات المسلحة الإرهابية من هذا الانتشار لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة سواء كان المتمردين الطوارق بشمال مالي أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[3]. اذ يكشف مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لعام 2021، تصدر تجارة الأسلحة ترتيب الانشطة الاجرامية،

[1] سمير البح، **الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط**، مرجع سابق، ص.65.

[2] Jihane ben yahia, Riccardo Fabiani, Max gallien, Matt Herbert, op cit, p. 2.

[3] مهدي بوكعوم، مرجع سابق، ص. 684-685.

ومن ثم فان النشاط الاجرامي لتجارة الأسلحة يمكن ان يدعم استقرار تدفق الأسلحة إلى أفرع تنظيم "داعش" في القارة الافريقية[1].

بذلك، بات جليا ان تداعيات الازمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال افريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة، وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا وهو ما يؤكده أيضا القاء القبض على عناصر التنظيم الإرهابي في كل من الجزائر وتونس ومصر وهم يحملون أسلحة مهربة من العيار الثقيل. وهو ما يتطلب يقظة أكثر[2].

وفي المقابل ذلك، تستخدم المنظمات الإرهابية مواقع التواصل الاجتماعي لشراء الأسلحة فعلى سبيل المثال، يستضيف موقع facebook بازارات للأسلحة عبر الانترنت، حيث يتم عرض أسلحة تتراوح من المسدسات والقنابل اليدوية إلى المدافع الرشاشة الثقيلة والصواريخ الموجهة وتشمل الأسلحة العديدة تلك التي وزعتها الولايات المتحدة على قوات الأمن ووكلائها في الشرق الأوسط. لقد ظهرت هذه البازارات على الانترنت في المناطق التي يكون فيها لتنظيم الدولة الإسلامية حضور قوي. وفي نفس السياق، وثق تقرير حديث ل 97 محاولة لنقل غير منظم للصواريخ والمدافع الرشاشة الثقيلة وقاذفات القنابل والصواريخ والبنادق المستخدمة لتعطيل المعدات العسكرية عبر عدة مجموعات ليبية على فيسبوك منذ سبتمبر 2014[3].

يناقش ماكس جاليان الجريمة المنظمة العابرة للحدود في المنطقة المغاربية بشكل عام على أنها خطر على أمن المنطقة، غالبا ما تعزى أصولها إلى ضعف البنية التحتية الأمنية، الفساد وازدهار طلب المستهلكين على السلع المهربة داخل المنطقة، وعبر البحر الأبيض المتوسط في أوروبا، لكن ما تم تجاهله في كثير من الأحيان هو الطريقة التي يتم بها دمج الجريمة المنظمة في المغرب الكبير في سياسات التوزيع الإقليمية.

ان الفهم الواضح للكيفية التي تنظر بها دول المنطقة المغاربية إلى التهريب عبر الحدود، وكيف تستخدمه بشكل فعال، هو أمر حاسم لفهم سبب استقراره، وما الذي يمكن فعله لمعالجته، يوضح مثالان هذه النقطة: نمو الحشيش في المغرب، وتهريب السلع في تونس. المغرب هو أكبر منتج للقنب في العالم

---

[1] محمد الفقي، **نشاط شبكي: لماذا يهتم "داعش" بتوسيع وجوده في جنوب افريقيا، انترريجيونال للتحليلات الاستراتيجية**، 18 نوفمبر 2022، تم التصفح يوم 11جانفي 2023، نقلا عن الموقع: https://bitly.ws/TX2V

[2] مجموعة خبراء مغاربيين، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، (مركز الدراسات المتوسطية والدولية، سبتمبر 2011)، ص. 1.

[3] رفائيل كوهين الماجور، ترجمة: كمال العماري، **الجهاد على الانترنت: كيف يستخدم الارهابيون الانترنت**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، م 3، العدد8، (أغسطس 2022)، ص.185.

والمورد الأجنبي الرئيسي للسوق الأوروبية، ومع ذلك، فهو يوفر مصدر رزق للمجتمعات الريفية المهمشة اقتصاديا في جبال الريف الشمالية بالمغرب[1].

لكن على مدى العقد الماضي، بدأ الوفاق بين الدول والمهربين في التلاشي في بعض مناطق المغرب العربي والساحل ،أصبحت المواجهات العنيفة بين المسؤولين الحكوميين اكثر شيوعا، بينما في عدد اقل من الحالات بدا المهربون في التعامل مع جهات غير حكومية مثل الميليشيات، والجماعات المتمردة، الجماعات الإرهابية، لتوفير الأمن ضد تدخل الدولة .يمكن العثور على احد أسباب هذا التغيير في اضعاف قدرة الدولة خاصة على الأطراف ،في بعض الحالات ،ظهر هذا الضعف بشكل دراماتيكي مثل ثورات 2011 في تونس وليبيا ،وتمرد 2012 في مالي، ومع ذلك تكافح قوات الأمن في جميع انحاء المغرب العربي والساحل بشكل متزايد لفرض سيطرتها الكاملة على المناطق الطرقية والسكان المهمشين في المناطق الحدودية بسبب الطبيعة المترابطة للحدود، الذي يعتمد في كثير من الأحيان على التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات.

تراجعت قدرة الحكومات على ضمان التنسيق المركزي بين مختلف هيئات قوات الأمن في العديد من الحالات منذ 2008.ويؤدي ذلك إلى اتفاقيات حماية لا يمكن ان تنفذها الحكومة بشكل كامل، حيث تطالب مختلف القوات الحكومية بمدفوعات مزدوجة من المهربين، بالنسبة للمهربين، فان اضعاف قدرة الدولة يخلق شكوكا حول ما إذا كان بإمكان الدولة الالتزام بطرف الصفقة وتقديم الخدمة (عدم انفاذ القانون، يدفع المهربين مقابلها، وهذا بدوره يمكن ان يؤدي إلى البحث عن مزودي أمن بديلين لبناء قدرة شبه عسكرية مستقلة، أما الدافع الثاني للعلاقة المتوترة بين الدول والمهربين يدور حول ما يتم تهريبه. ابتداء من أوائل العقد الأول من القرن 21، بدأت انواع البضائع المهربة عبر الساحل ثم المغرب في التحول، بينما ظل الطعام، الملابس والبنزين من الدعائم الأساسية للنظم البيئية المهربة عبر الحدود. بدأت المخدرات مثل الكيف (راتينج القنب) والكوكايين في التدفق عبر المنطقة. أصبح تهريب هذه البضائع يتركز في عدد محدود نسبيا من شبكات التهريب عالية التنظيم، على عكس انواع التهريب الأخرى على الحدود[2].

إن العلاقات المعقدة لتي تربط الجماعات الإرهابية، المجرمين، المهربين والمجتمعات المحلية في منطقة الساحل والمغرب العربي كانت موضع تدقيق وقلق من قبل صانعي السياسة الغربيين (الأوروبيين والامريكيين) الذين يخشون ان يصبح فراغ الحكم والأمن في الساحل (أو أصبح بالفعل) نقطة جذب لجميع انواع التهديدات.

[1] Jihane ben yahia, Riccardo Fabiani, Max gallien, Matt Herbert, op cit, p. 3.
[2] Ibid. p. 6.

يعود الحديث عن "تفاعل غير مقدس" بين الفاعليين غير الحكوميين إلى أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرون عندما بدأت ثلاثة اتجاهات في التقارب ووضع الأسس لمواجهة الإرهابيين والمجرمين والمجتمعات المحلية في منطقة الساحل.

**الاتجاه الأول:** هو التحول التدريجي للجماعات الإرهابية في شمال افريقيا بعيدا عن المغرب العربي باتجاه منطقة الساحل، نتيجة الضغط المتزايد لقوات الأمن في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية. استجابت الجماعات الإرهابية مثل القاعدة في بلاد المغرب العربي (AQIM) لهيكل الحوافز الجديد هذا الذي استهدف يشكل متزايد المناطق الجنوبية الجزائرية ودول الساحل.

**الاتجاه الثاني:** هو الضعف التدريجي للسلطات المركزية في جميع انحاء افريقيا، بسبب التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي من الثمانينات فصاعدا. بدأت ثقافة التهريب، التي يطلق عليها اسم "trabando" في الجزائر في الازدهار، حيث قامت الحكومات المركزية بتعديل عقودها الاجتماعية، حيث تم اجراء تخفيضات في الانفاق العام والاستثمار.

**الاتجاه الثالث:** هو الاستخدام المتزايد لغرب افريقيا ومنطقة الساحل كممر لتهريب المخدرات، بالإضافة إلى انتاج القنب في المغرب. منذ أوائل العقد الأول من القرن 21.حأولت منظمة تهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية وجماعات الجريمة المنظمة الأخرى بتنويع خطوط امدادها إلى أوروبا، تم تسليط الضوء على

هذه الظاهرة من خلال حالة air cocaine في 2009، لما عثر على طائرة 727 يعتقد انها نقلت أطنان من الكوكايين بالقرب من gao في شمال مالي.

أدى تداخل التركيز المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على منطقة الساحل، وتكثيف انشطة التهريب والاتجار الدولي بالمخدرات إلى خلق تصور بوجود علاقة جهادية إجرامية هيمنت على منطقة ينعدم فيها القانون. ساهمت العديد من الاحداث في تعزيز هذا التصور من عمليات خطف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي للغربيين إلى قضايا تهريب الأسلحة والاتجار بالبشر (لا سيما اعقاب الربيع العربي وبداية الصراع الليبي) والصراع في شمال مالي. وفي نفس الوقت طورت فيه الدولة الإسلامية في العراق وسوريا مشاريعها الاجرامية الخاصة العابرة للحدود الوطنية لتمويل الكثير من عملياتها[1].

في السنوات الأخيرة، أصبحت الجماعات السلفية الجهادية العاملة في المنطقة المغاربية أكثر نية من أي وقت مضى لاستخدام عمليات الاختطاف كأداة إرهابية، فاتساع المنطقة ووجود المواطنين الأجانب الذين يعملون كعمال إغاثة، موظفين في شركات التعدين والنفط أو السياح، سيجعل من

[1] مايكل ج ماكنيرني وجياكومو بيرسي باولي واخرون، مرجع سابق، ص. 18.

المستحيل تقريبا إبقاء كل هذه الأهداف المحتملة بعيدا عن الخطر، والجزائر هي البلد الرئيسي باعتبارها المكان الذي افتتحت فيه الجماعة السلفية للدعوة والقتال هذه الممارسة في 2003، وبعد مرور 10 سنوات على عملية اختطاف 32 رهينة ورثت جماعتان ارهابيتان –تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا –نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال في المنطقة .

تتبع عمليات الاختطاف في الجزائر جزئيا من ارتفاع النشاط الإرهابي في البلاد، وانخراط الحركات الإسلامية المحلية المختلفة في الاختطاف، حيث حققت الجماعة السلفية للدعوة والقتال سمعة سيئة في التسعينات لأن بعض ضحايا اختطافهم كانوا من السياح الأجانب، اندمج الفصيل عام 2006 مع شبكات القاعدة الدولية تحت اسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، لكن الجماعات الاجرامية أيضا كانت مسؤولة عن الاختطاف في الجزائر، فهم يبحثون عن ضحاياهم بين النخبة الاقتصادية وغالبا مايكون الأجانب هم الهدف.

في الواقع تقوم الجماعات المتطرفة العنيفة على توسيع نطاقها الجغرافي بتجنيد الجماعات الاجرامية أو العمل معها، في الوقت الذي تعد فيه الجماعات الاجرامية مرشحة مثالية للتجنيد في الجماعات المسلحة لأربعة أسباب رئيسية:

**أولا:** يسيطرون على الطرق والملاذات الامنة ومواقع قوات الأمن والدفاع في منطقة معينة.

**ثانيا:** غالبا ما تملك الجهات الاجرامية أسلحة بالفعل وتعرف كيفية استخدامها، مما يمكن الجماعات المتطرفة العنيفة من تعبئتها بسهولة وسرعة الانضمام الى هجوم أو عملية معينة.

**ثالثا:** تعني طبيعة الأنشطة غير المشروعة أن الجماعات المسلحة غالبا ما تكون قادرة على إقامة مستوى معين من العلاقة المتبادلة مع الجهات الفاعلة الاجرامية: فالجماعات المتطرفة العنيفة تستفيد من معارف وقدرات الجماعات الاجرامية، في حين يستفيد قطاع الطرق من الحماية والتحالف الاوسع الذي يسمح بذلك.

**رابعا:** تستفيد كلا المجموعتين من ضعف الدولة، حيث تزدهر في المناطق التي لا يوجد فيها سوى القليل من تواجد الدولة أو حيث تكون الثقة بين المجتمعات والسلطات منخفضة (بسبب عقود من التهميش مثلا) مما يؤدي الى القليل من الشرعية[1].

على هذه الخلفية أصبح متغير الجريمة المنظمة مرتبط بظاهرة توظيف أدوات الترهيب كعمليات الخطف والاغتيال من قبل تجار المخدرات ضد الجهات الأمنية المكلفة بمكافحة ذلك النشاط الاجرامي،

[1] نهاد رحمين، **صناعة الاختطاف في افريقيا: بين انشاء الروابط بين الفواعل العنيفة وجهود الجزائر لتجريم دفع الفدية،** (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول البعد الافريقي للأمن القومي الجزائر: بين متغيرات الواقع وضرورات التصور المستقبلي، جامعة باتنة 1، 5ماي2024)، ص،ص.7-8.

ومن هنا تتضح محاولات مهربي المخدرات للتأثير على الحكومات بأسلوب الترهيب والعنف الممنهج، وهو ما جعل الإرهاب يعد المتغير الأساس لظاهرة التحالف بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة[1].

تكمن انواع التبادلات بين الجماعات الجهادية والمنظمات الاجرامية بحسب ما تلحظ الاستراتيجية الامريكية لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود( the us strategy to combat transnational organized crime ) إن الشبكات الاجرامية والارهابية تتعاون من أجل حصولها على التمويل، والدعم الوجستي، والتخزين ، والشراء، والملاذات الآمنة ،وتيسير الخدمات والموارد، بما في ذلك الموارد لأسلحة الدمار الشامل ،على الرغم من ان الجماعات الإرهابية مدفوعة بأهداف أيديولوجية في حين ان الشبكات الاجرامية مدفوعة بالربح المالي ،ثمة أسباب مقنعة لها من أجل التعاون. يحتاج الارهابيون إلى شراء المعدات، والتجنيد، ونقل واطعام الأعضاء المنتمين إليهم. تستطيع الشبكات الاجرامية اما توفير هذه السلع والخدمات مقابل ثمن –أو التعاون مع الجماعات الإرهابية في مجال الاستحواذ على الأموال معا من خلال انشطة غير مشروعة مدرة للربح[2].

بناء على المعطيات السابقة نستنتج، ان التحالف بين الجماعات الإرهابية والاجرامية يشكل تحديا أمنيا خطيرا يمس منطقة غرب المتوسط، خصوصا وأن هذا التحالف يعزز النشاط الإرهابي في المنطقة ويساهم في خلق الفوضى وعدم الاستقرار فضلا عن توفير بيئة أمنية يسهل العمل فيها بين الطرفين.

**المطلب الثالث: الهجرة وشبكات الإرهاب**

لا تزال تواجه دول شمال افريقيا مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية متعلقة بالتحول الديمغرافي، والتوسع الحضري المتزايد، والاقتصاديات النامية وسط عملية بطيئة من الإصلاحات الديمقراطية، والطلب الهائل على الوظائف. سيكون لهذه التحديات تأثيرا على الاستقرار والتنمية، ولكن أيضا على اتجاهات الهجرة لاسيما نحو أوروبا. لقد كانت جميع بلدان الضفة الجنوبية لغرب المتوسط تاريخيا ولا تزال بلدانا مهمة لوجهة المهاجرين وعبورهم ومغادرتهم.

يساهم عدم الاستقرار الاقتصادي، البيئي والسياسي في نمو شركاء الهجرة المختلطة بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء، والمهاجرين لأسباب اقتصادية وغيرهم من المهاجرين في المنطقة الفرعية، على طول ما يسمى بطريق غرب البحر الأبيض المتوسط إلى اسبانيا عبر البحر والبر، يظل المغرب نقطة العبور الرئيسية في المنطقة الفرعية باتجاه أوروبا، ونتيجة لإضفاء الطابع الأمني للهجرة، أدى تشديد الضوابط الأوروبية على الحدود وزيادة تكلفة الهجرة إلى بلدان أخرى برا إلى تغيير طبيعة حركات الهجرة

[1] خالد محمد الطاهر شبر، **الإرهاب والنظام السياسي الدولي**، مرجع سابق، ص.187.

[2] مايكل ج ماكنيرني وجياكومو بيرسي باولي وآخرون، مرجع سابق، ص، ص. 17 –18.

في شمال افريقيا. منذ عام 2017، تم تطبيق إجراءات حدودية أكثر صرامة على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط عبر ليبيا إلى أوروبا. بالإضافة إلى ذلك دفعت ظروف حقوق الانسان المروعة التي يواجهها المهاجرون في مراكز الاحتجاز في ليبيا المهاجرين إلى البحث عن طريق بديلة في المنطقة.

في السنوات الأخيرة كانت هنالك زيادة في عدد الشباب المغاربي الذين يحاولون العبور إلى أوروبا عبر القنوات غير النظامية، في عام 2020 كان التونسيون الجنسية الرئيسية الوافدة إلى أوروبا بشكل غير منتظم، يليهم الجزائريون[1].

انطلاقا من المعطيات السابقة، أصبح موضوع الهجرة إلى أوروبا موضوعا معقدا ويثير حوله الكثير من التساؤلات، خاصة حول الجنسيات والخلفيات الثقافية للمهاجرين. اعربت بعض الدوائر في أوروبا عن تخوفها وقلقها إزاء تدفق اللاجئين اليها. ويأتي ذلك بسبب اختلاف خلفيات اللاجئين وثقافتهم وربما الغموض حول تاريخ البعض واحتمالات تورطهم بالعمل مع عصابات أو الجماعات الإرهابية. ورغم ان سياسات اللجوء يجب ان لا تتحدد بعرق أو دين أو جنس فان غالبية الدول الأوروبية، بدأت تعطي الأولوية إلى ديانات أخرى من غير المسلمين، هذه السياسات ربما لها تداعيات سلبية على التركيبة الديمغرافية في دول المنطقة خاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي باتت تعاني تفريغها من الأقليات بسبب هذه السياسات والتي تخدم بشكل غير مقصود وغير مباشر استراتيجية تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى لإفراغ المنطقة من اقلياتها وتغييرها ديمغرافيا[2].

فضلا عما سبق وما تشكله الهجرة غير الشرعية من تداعيات خطيرة لكلا الضفتين فان تنظيم داعش إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، ومن خلال الاليات الجديدة المعتمدة لكليهما في تجنيد الشباب والأطفال واستقطاب النساء في صفوفه لا حقا خلق نوعا جديدا للهجرة التي أدت إلى إجراءات احترازية وأكثر صرامة لمواجهة معضلة جديدة متمثلة في تدفق *[3]المقاتلين الأجانب إلى مناطق الصراعات والتي يمكن ان تكون أكثر تعقيدا ضمن التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة غرب المتوسط.

---

[1] Sophie desmiat**, climate change and security in north Africa, focus on Algeria, morocco and Tunisia**, cascades research paper, February ,2021, p. 35.

[2] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: ا لاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص.36.

[3]* **المقاتلون الأجانب:** ورد مصطلح "المقاتل الأجنبي" رسميا لأول مرة للإشارة الى المقاتلين الذين يسافرون من خارج منطقة النزاع للقتال في صفوف تنظيم القاعدة في أفغانستان، بعد ذلك، بدا استخدام المصطلح في سياق حركة التمرد التي قادها الإرهابيون، والتي بدأت في العراق عام 2003، ونظرا لعدم وضع تعريف قانوني للمصطلح، قدم المعلقون معاني شتى له، ومن اكثر التعاريف التي لاقت قبولا تعريف اكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني "المقاتلون الأجانب هم الافراد الذين يغادرون بلدهم الأصلي او مكان اقامتهم الاعتيادي، بدافع إيديولوجي و/او ديني او صلة قرابة أساسا ، كجزء من مجموعة متمردين او مجموعة مسلحة من غير الدول في نزاع مسلح

حيث لا يقتصر الامر على مواطني الدول المرهقة أمنيا/مؤسساتيا، بل يمس حتى الدول القوية مؤسساتيا، اين شهدت حالات متزايدة من تحول الولاء والتضامن. ما يجعل من التهديدات الإرهابية التي تعرفها منطقة غرب المتوسط عابرة للحدود، راسمة بذلك شبكة تنظيمات إرهابية عبر وطنية .وطالما انها ترتبط بين الجهات الفاعلة التي تعمل من أجل تحقيق اهداف مشتركة ،فان هذه الشبكات هي وسائل مهمة لتحقيق غايات إرهابية .بذلك المعنى الذي يتيح للجماعات الإرهابية التغلب على مشاكل العمل الجماعي ،الناتجة عن التعقيد والتوزيع غير متكافئ للأصول التي يحتاجون اليها لتنفيذ الهجمات، ففي الجهاد السلفي العالمي ،يؤثر توزيع الأصول جديا في مهمة شن الهجمات على الولايات المتحدة الامريكية حيث تلجا التنظيمات الإرهابية للشبكات للتجنيد والتدريب والاعداد، وهذا للتعويض عن عدم الكفاية في الموارد. ولتقديم "القدرة على التوسع التكيف والقدرة على التنكر، والقدرة على القيام بالعمليات عن بعد[1].

منذ بداية النزاع السوري في 2011 هاجر الاف مواطني الاتحاد الأوروبي إلى منا طق النزاع في العراق وسوريا للانضمام إلى الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش، وقدرت البحوث التي أجريت سنة2016 ان عدد المقاتلين الأجانب القادمين من الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي معظمهم من المانيا، بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة، يتراوح بين 294الف فرد، يقدر حولي 30بالمائة من هؤلاء عادوا إلى بلدانهم الأصلية[2].

**الخريطة رقم 2: أعداد مسلحي داعش القادمون من عدة دول**

[1] سمير البح، **الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط**، مرجع سابق، ص، ص. 52-53.

[2] Secherrer Amandine،**the return of foreign foreign fighters to EU soil**,( european parliamentary, 2018), p.6.

**المصدر:** فاضل عباس الخزرجي عبد الرحمان ، الفاعلون من غير الدول: دراسة في الجماعات المسلحة العابرة للحدود وتأثيرها على الامن الدولي، (رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016).ص.340.

تمثل كثافة انتقال المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى بلاد الشام تحديا ملحا لجزء كبير من أوروبا ،كما تأكد ذلك في هجمات "**نيس وباريس**" وغيرها من الهجمات التي استهدفت دول الاتحاد الأوروبي ،كان أغلبها من طرف تنظيم الدولة الإسلامية داعش من مقاتلين نشؤا في بيئة أوروبية تم تجييشهم داخليا وهنا يتضح تطور التهديدات الأمنية الجديدة وارتباطها بتكنولوجية العولمة ،كما انه يمكن ان يشكل احتمال طول امد الصراع في سوريا والعراق واحتمال انتشارها لأجزاء أخرى من دول الجوار، مما يشكل بيئة تهديدات جديدة لمنطقة البحر المتوسط عموما والحوض الغربي للمتوسط خصوصا في السنوات المقبلة[1].

تتصدر فرنسا قائمة الدول الأوروبية الأكثر تصديرا للمقاتلين الأجانب في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، بل وتشكل هدفا مفضلا لتنظيم "داعش"، بما يقرب (1200) مقاتل أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان ايف لودريان في 30 ماي 2019 بان ما يقرب من (450) فرنسيا انظموا إلى "داعش الإرهابي"[2].

بذلك مخاطر وتهديدات المقاتلين الأجانب ضربت بتداعياتها الغرب ودول أوروبية. اصبحت أوروبا واحدة من المناطق الجغرافية التي تمدد اليها الجهاد" رغم البعد الجغرافي نسبيا، الأوروبيون كانوا حريصين على مكافحة الإرهاب في دول الصراع لكيلا يقترب كثيرا من الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط. لكن رغم هذه السياسات الاحترازية، تحولت أوروبا إلى مناطق لتدفق اللاجئين إلى سوريا[3].

كما كان لفشل الربيع العربي خاصة في ليبيا نتيجتان مباشرتان على أوروبا ومن اكثرها وضوحا زيادة الهجرة غير الشرعية إلى البحر الأبيض المتوسط، وفقا للأرقام الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، عبر حوالي مليون شخص البحر الأبيض المتوسط، ووصلوا إلى أوروبا منذ بدئ التسجيلات عام 2014، توفي حوالي20000 شخص اخر اثناء المحاولة (غالبا بسبب غرق السفن : لمغادرة من شمال افريقيا بالقوارب رحلة محفوفة بالمخاطر)، لقي الالاف حتفهم في السنوات التي أعقبت سقوط معمر القذافي، عام 2019، تمكن ما مجموعه 110669 شخصا من الوصول بشكل غير منتظم إلى شواطئ

[1] يونسي وليد، **المعضلة الأمنية في المتوسط قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة**، مجلة دراسات وابحاث، مجلد11، عدد2، (جوان 2019)، ص350.

[2] جاسم محمد، أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة، ط.1، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف،2020)، ص.104.

[3] محمد جاسم، **مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص.125.

اسبانيا، إيطاليا، اليونان، من المغرب، الجزائر، تونس وليبيا واختفى 1283 شخص في البحر، جاء معظمهم من دول افريقيا جنوب الصحراء، عشرات الالاف محتجزون في مراكز استقبال على طول ساحل شمال افريقيا والاف أخريين في طريق العبور أو في ايدي المافيا في دول الساحل والمغرب العربي، في انتظار محاولة الانتحار قفزا إلى أوروبا.

أصبحت قصص اللاجئين إلى أوروبا عن طريق ليبيا، واحدة من التهديدات التي تضرب أمن أوروبا، وفقا لراي الحكومات الأوروبية وأجهزة استخباراتها. فالمسار التطوري في ليبيا نحو تثبيت هياكل الدولة العاجزة بعد انهيار نظام القذافي، أوجد محطة عبور جديدة (مصراته، زوارة، طرابلس، المس، سبراطة) وهذا بتوثيق من تقرير صادر من الأمم المتحدة (حوالي 701الف مهاجر غير شرعي نحو إيطاليا سنة 2014 ،85بالمائة منهم كان يأخذ من السواحل الليبية منطلقا له. خاصة وان الفترة ما بين 2005-2011 وفقا لما أكدته المصادر الرسمية الإيطالية ان الهجرات غير الشرعية نحو إيطاليا كانت تأخذ تونس منطلق لها، حيث تنطلق زوارق الموت من المدن التونسية (سفاقس ،غابس ، زارزيس)، مع العلم ان هذه الرحلات غير الشرعية في غالبها تتحول إلى كارثة انسانية ،بتلك الدلالة التي اصبح فيها المتوسط مرادفا للمقبرة :الحادث المروع الذي وقع في 21 أفريل 2015في عرض السواحل الليبية (غرق ما بين 80إلى 90مهاجر). وقبلها غرق 366من بين 500 مهاجر سري في اكتوبر 2013.كما ان الفترة بين شهر جانفي وسبتمبر 2014 شهدت هلاك قرابة3500 مهاجر كمحصلة 219الف محاولة عبور[1].

إن اعتماد ليبيا مقرا للاجئين منح الجماعات الإرهابية خاصة تنظيم داعش ثغرة في جدار أوروبا عبر قوارب الموت التي تحولت إلى تهديد لأمن أوروبا وخاصة إيطاليا. وفقا لتهديدات الجماعات "الجهادية" المتطرفة في ليبيا، هذه الجماعات سبق لها ان هددت بإغراق أوروبا باللاجئين. فالجماعات المسلحة والمتطرفة في ليبيا، استغلت الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط لتسريب مقاتليها هناك (وهو ما كشفته تحقيقات أجهزة الشرطة في إيطاليا) كشفت عن تسرب عناصر من تنظيم داعش وجماعات إرهابية أخرى بين القوارب واستطاعت الوصول إلى أوروبا. وتتبع أجهزة الشرطة، عمليات تحقيق أولية يتم "غربلة" تدفق اللاجئين وذلك بان يخضع كل شخص إلى التحقيق الأولي بسماع قصته وتفاصيله وبياناته الشخصية، خاصة وان بعض المندسين داخل قوارب اللاجئين، كانوا تابعيين لجماعات ارهابية[2]. وفي هذا السياق حذر "ماتيو سالفيني" وزير الداخلية الإيطالي يوم 17 افريل 2019 من خطر وجود إرهابيين على

[1] سمير البح، **الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط**، مرجع سابق، ص.69.

[2] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص. 33.

متن قوارب المهاجرين المتجهين إلى إيطاليا، وأضاف "سالفيني": ان تسلل الإرهابيين لم يعد خطرا، وانما أصبح مؤكدا، وفقا ل"سكاي نيوز"[1].

**الشكل رقم 1: زيادة أعداد المهاجرين غير النظاميين لإيطاليا عن طريق البحر 2019-2021**

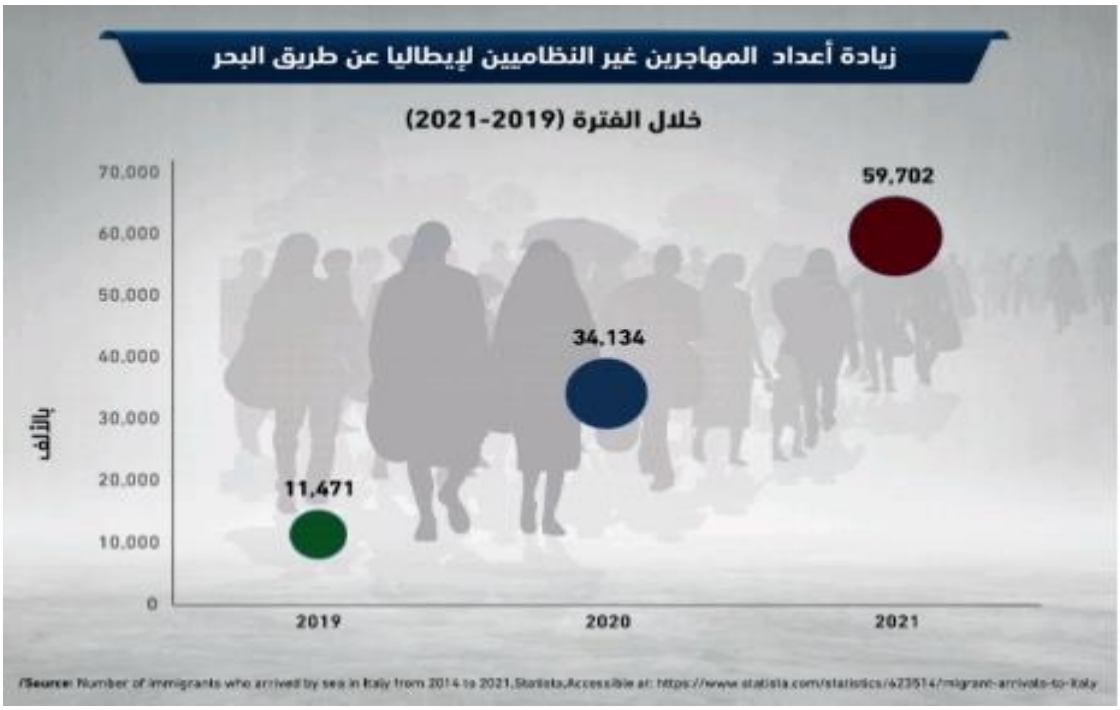


المصدر: انتريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، ابعاد التحركات الإيطالية المكثفة في منطقة المتوسط، العدد 150، 31يناير 2023. ص.5.

وفي هذا الإطار، ركزت مباحثات رئيسة الوزراء الإيطالية ورئيس حكومة الوحدة الليبية، على ملف الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط، وصرح "الدبيبة" بأن إيطاليا ستدعم ليبيا من خلال توفير سفن جديدة للبحث والانقاذ. وتعتبر هذه القضية مهمة في مسار العلاقات الثنائية بين ليبيا وإيطاليا، وخاصة أن التدهور الأمني وانعدام القانون تسبب في جعل ليبيا طريقا رئيسيا، ولكن خطيرا، للمهاجرين الساعيين للوصول إلى أوروبا، عبر جزيرة لامبيدوسا الإيطالية في كثير من الأحيان، ويلقى مئات المهاجرين حتفهم كل عام

[1] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، ص. 386.

اثناء محاولتهم القيام بتلك الرحلة، وهي الاعتبارات التي تعزز من الحاجة إلى وجود تنسيق على مستوى أكبر بين بلديين في هذا الملف[1].

القضية الليبية تعتبر من بين اهم العوامل التي باتت تضرب بتداعياتها دول الاتحاد الأوروبي عبر المتوسط وكذلك دول أخرى في شمال افريقيا وسيناء من جهة أخرى. وهذا يتطلب من دول أوروبا التنسيق والتعاون المعلوماتي الأمني مع الدول المعنية في مكافحة الإرهاب مباشرة. وفي هذا السياق أعلنت المفوضية الأوروبية عن عزمها للتعاون الاستخباري مع دول المنطقة في اعقاب حادثة "شارلي ايبدو " باريس 2015.

لكن وبالرغم من ذلك هنالك رايان مختلفان في الاتحاد الأوروبي حول الهجرة ، فالأحزاب اليسارية تعتبر ان تنظيم داعش يريد جذب الأوروبيين اليه وليس تصدير مقاتليه إلى أوروبا ،وبالتالي لا علاقة للمهاجرين الغير شرعيين بالإرهاب ،فيما الأحزاب اليمينية المتطرفة تعتبر ان المهاجرين عامة ،سواء غير الشرعيين أو المواطنين الأوروبيين من الأجيال المتعاقبة للهجرة ،هم مصدر للإرهاب، وهو ما تجسد في العمليات الإرهابية المجسدة في أوروبا، حيث كان منفذا الهجوم على صحيفة تشارلي ايبدو ،سعيد كواشي وشقيقه، ولدا وعاشا في فرنسا، ومنفذو الهجمات في باريس في تشرين الأول 2015 :"عمر إسماعيل مصطفى" ، "سامي اميمور" ، "بلال حدفي" هم مواطنون فرنسيون ،فضلا عن منفذ الهجوم في مدينة نيس هو تونسي محمد بوهلال الذي يملك تصريح إقامة فرنسي منذ عام 2005[2].

أشار مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) إلى ان 90 في المئة من المهاجرين المسافرين إلى الاتحاد الأوروبي (EU) يستخدمون خدمات "تيسير "تقدمها في معظم الحالات مجموعات إجرامية، في عام 2015 ولدت الشبكات الإرهابية بحسب التقديرات دخلا يتراوح بين 3 و6 مليار يورو من هذه النشاطات. وفي العام 2015، كان اليوروبول يملك معلومات استخبارية بشأن 12.200 فرد يشتبه

[1] انترريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، **ابعاد التحركات الإيطالية المكثفة في منطقة المتوسط**، العدد 150، (31يناير 2023)، ص6.

[2] رولان مرعب، "**تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وابعادها**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني"، العدد 98، (تشرين الأول ،2016)، تم تصفح الموقع يوم 22 جوان 2023، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/ykry9sx9

بمشاركتهم في تهريب المهاجرين، وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2016 اضيف أكثر من 12.000 مشتبه به جديد إلى قاعدات بيانات يوروبول[1].

في سياق المنطقة المغاربية تشير التقديرات إلى ان ما يقرب من 15 ألف شخص من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد سافرو إلى العراق والجمهورية العربية السورية مع نهاية 2012 و2017(شكلت النساء والأطفال ما يقرب من 35بالمائة من هذه المجموعة)[2].

حسب رأي مجموعة عمل محاربة المرتزقة التابعة للأمم المتحدة، تعتبر تونس من بين الدول التي عرفت أرقاما كبيرة بالنسبة للمجندين المنتميين اليها ضمن قائمة المنتسبين ل100 دولة، بحيث تزايد عددهم في صيف 2015إلى اكثر من 5500مقاتل[3]. وقد تعززت احدى عوامل "الدفع بالمقاتلين "بعد الانتقال الديمقراطي الذي اسفرت عنه الثورة التونسية في 2010–2011. قبل الانتفاضة، تأثر الافراد في تونس بحالة الركود الاقتصادي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع معدلات البطالة، وعجزت الانتفاضة عن تحسين العديد من هذه الظروف. من عوامل "الدفع" المهمة أيضا هو تفاقم الشعور بالاغتراب الجماعي الذي تعاني منه الجماعات المحافظة مثل السلفيين نتيجة محاولتهم دون جدوى انشاء دولة إسلامية في تونس، خاصة بعد سقوط بن علي العلماني الذي قمع الحريات الدينية[4].

احتل المغرب الرتبة الثالثة كأكثر الدول المصدرة للمقاتلين، خلف كل من تونس وتركيا، وان كانت عدد من الدراسات غير الرسمية تشير تجاوز ذلك العدد، إلى انه حسب الاحصائيات الأخيرة فعدد المقاتلين الذين التحقوا بتنظيم الدولة يصل إلى 1666 مغربي منهم 225 لهم سوابق قضائية متعلقة بالإرهاب بينهم 289امراة و370 عدد منهم ولد هنالك، وقد عاد للمغرب 245 ضمنهم 52امراة و15 طفل، وقتل في ساحة القتال 643مغربي في ساحة القتال[5].

---

[1] مايكل ج ماكنيرني وجياكومو بيرسي باولي واخرون، **تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها لمنطقة البحر الأبيض المتوسط**، مؤسسة راند الأوروبية، ص.11.

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، الإصدار الأول، ( فيينا ،2021)، ص.27.

[3] مصطفى الصايج، **التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط**، مرجع سابق، ص.33.

[4] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، مرجع سابق، ص31.

[5] يوسف دعي، **إعادة هيكلة الحقل الديني وسبل مكافحة الإرهاب: دراسة ازمة عودة المقاتلين المغاربة في صفوف داعش الى المغرب**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد3، العدد9، (2022)، ص.90.

يوضح الجدول التالي أشخاصا من ولايات قضائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ذكر أنهم سافرو إلى العراق والجمهورية العربية السورية للالتحاق بتنظيم داعش الارهابي.

**الجدول رقم 4: عدد الأفراد الملتحقين بتنظيم داعش من شمال افريقيا والشرق الأوسط**

| الولايات القضائية | الإجمالي الرسمي | الإجمالي غير الرسمي |
|---|---|---|
| الجزائر | 170 | 170 |
| مصر | 600 | 1000 |
| الأردن | 2000 | 3000 |
| ليبيا | غير متوفر | 600 |
| المغرب | 1200 | 1623 |
| تونس | 6000 | 7000 |

المصدر: مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الإصدار الأول، فيينا ،2021، ص29.

**المطلب الرابع: الخلايا الفردية**

ما يزيد من الخطر الذي تواجهه المنطقة هو تهديد الخلايا الفردية (الذئاب المنفردة)، هذه الخلايا تنشط لكونها تعتمد على القدرات الذاتية، ويقوم بها شخص واحد دون وجود ارتباط تنظيميا مباشر مع تنظيم معين، هذا النوع من الخلايا ممكن ان يقوم بمحاولة صنع قنابل بإمكانيات ذاتية وفقا لدروس خضع لها على النت، وهذ النوع من العمليات يعتبر تحدي كبير إلى الاستخبارات عموما، لعدم وجود اتصالات يمكن مراقبتها أو كشفها بوقت سابق. والمشكلة التي تواجهها دول المنطقة[1]، أحيانا هي صعوبة التنسيق وسرعة تنفيذ الإجراءات ضد المشتبه بهم، وكون دول الاتحاد الأوروبي تسمح لمواطنيها التنقل في داخلها بدون جوازات سفر أو السيطرة على الحدود داخل دول الاتحاد. بالرغم ان اغلب العمليات التي شهدتها أوروبا خلال عام 2015 كانت تحمل الذئاب المنفردة أو المتوحدة. وكانت الحكومة الفرنسية عرضة لاعتداءات إرهابية غير مسبوقة كونها أكثر الدول التي شهدت هجرة للمقاتلين.

[1] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص.49.

كشف حادث شارلي ابدو–في باريس 2015 عن التحدي الهائل الذي تواجهه أجهزة الاستخبارات الغربية لتعقب الجماعات الجهادية، وفي أعقاب عودة اعداد من هذه الجماعات إلى أوروبا، وأصبحت تنشط كثيرا في اعقاب عودة اعداد من هذه الجماعات إلى أوروبا، وأصبحت تنشط في اعقاب التحالف ضد داعش والذي انطلق في سبتمبر 2014، وهذا يرجح بأن دور المقاتلين الأجانب العائدين من سوريا والعراق ومناطق قاعدية داعشية أخرى ،قد تحول من القتال في معاقل التنظيمات إلى التحول إلى أوروبا لتتحول إلى خلايا نشطة وخلايا متوحدة فردية بتنفيذ عمليات إرهابية فردية. وهو ما يحتاج إجراءات وقائية تتضمن المراقبة البشرية والفنية على الأشخاص المشتبه بهم[1].

[1] المرجع نفسه، ص.70.

## المبحث الثالث: البؤر الإرهابية في جنوب غرب المتوسط.

تعاني المنطقة الجنوبية لغرب المتوسط من الأوضاع المتدهورة والهشة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية التي كانت ولا تزال تشكل عاقنا يحول دون تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة، خاصة في ظل التنامي المتزايد للجماعات الإرهابية والمسلحة التي جعلت من المنطقة بيئة خصبة لنشاطاتها الاجرامية.

### المطلب الأول: الاحتضان الليبي للإرهاب في جنوب غرب المتوسط

يعود تشكيل الجماعات الإسلامية في ليبيا إلى بداية التسعينات، عندما التحق الليبيين للقتال ضمن تنظيم القاعدة في أفغانستان، ليحتلوا الخط الأول في قيادة التنظيم، كذلك يمثل الليبيين قوة ومصادر بشرية أكثر من غيرهم في سيناء وسوريا والعراق وافريقيا ومالي ونيجيريا. وقد ظهرت قوة تلك المجموعات في استعراض امكانياتها القتالية للإطاحة بالقذافي بدعم من الناتو 2011.ويعتبرعام 2007، نقطة تحول في المجموعات الجهادية في ليبيا، بعد إعلانها البيعة إلى تنظيم القاعدة وزعيمها آنذاك، ليكون فرع القاعدة في ليبيا، التنظيم الثاني في شمال افريقيا بعد الجماعة "الجهادية " في الجزائر، التي أعلنت مبايعتها للقاعدة في يناير 2007. وهنالك معسكرات تدريب إلى التنظيمات "الجهادية " في المناطق الصحراوية النائية التي تغيب فيها سيطرة الحكومات، ويعتبر معسكر أو قاعدة الوطنية الجوية، غرب ليبيا، أحد المعسكرات الرئيسية للتنظيمات الإرهابية وفروع القاعدة في شمال افريقيا، كذلك معسكرات مصراته وبنغازي والجبل الأخضر[1].

بعد التمرد الذي أطاح بديكتاتورية معمر القذافي، لاتزال ليبيا دولة فاشلة، ضحية الفوضى والحرب الاهلية، حيث تقاتل حكومتان –كلاهما دون شرعية ديمقراطية للسيطرة على الأراضي والموارد الاقتصادية المدعومة من قبل عشرات المليشيات المحلية وشركات الأمن العسكري الاجنبية الخاصة (PSMCs) التي استفادت من حرب مخصصة لأول مرة في التاريخ، احدهما بدعم من الأمم المتحدة في طرابلس والأخر تحت وصاية المارشال خليفة حفتر، المنفي المعارض السابق الذي دربته المخابرات المركزية والذي يسيطر على طبرق على ما يقارب 80 بالمائة من الأراضي واستغلال معظم الموارد النفطية، من جانبه أيضا يحظى بدعم سياسي، اقتصادي و عسكري من قطر، إيطاليا، تركيا (طرابلس) اما حفتر يتلقى نفس الدعم من مصر الأردن، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، التي تزوده

[1] محمد جاسم، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص، ص. 269-270.

بالسلاح والتفوق الجوي، رغم حظر الأسلحة الذي يثقل كاهل البلاد منذ تمرد عام 2011، كما تتلقى دعم فرنسا وروسيا من خلال شركات الأمن العسكرية (مجموعة فاغنر مثالا)[1].

يعد فشل الحوار الذي تقوده الولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار السياسي الدائم، من الأسباب الرئيسة التي سمحت ببقاء الوضع السياسي الراهن واسمرار الجماعات الجهادية بالازدهار والعمل في ليبيا. علاوة ذلك، تتدخل الجماعات السلفية المتأثرة بالخارج مثل: المداخلة (السلفي السعودي، العقيدة) في ليبيا، وبالمناسبة في الجزائر أيضا[2].

في هذه الفترة شهدت ليبيا مجموعة من الميليشيات المسلحة، تراوحت التقديرات الأولية لأعدادهم من 100 إلى 300 من هذه الجماعات مع وجود حوالي 125000 فرد مسلحين بحلول عام 2014 كان هنالك ما يصل إلى 1600مجموعة ميليشيا موجودة، وهي قائمة على أساس إقليمي وتضم فاعليين إسلاميين وغير إسلاميين. الاكثر أهمية في الزنتان وطرابلس ومصراته وبنغازي.

منذ عام 2012 أصبحت الميليشيات أو ائتلافات الميليشيات مسيسة بشكل متزايد من خلال الانتماءات إلى روابط القرابة والمناطقية والقبلية والدينية والعقائدية، ثم دمج عدد كبير من الجماعات المسلحة في ائتلافين أكبر هما قوة درع ليبيا والجنة الأمنية العليا: وكليهما انشئ كقوات أمن انتقالية تحت سلطة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية على التوالي. ومع ذلك تحتفظ الميليشيات بدرجة عالية من الاستقلالية، وتسعى إلى تحقيق اجندتها الخاصة. وهي تتراوح بين الأيديولوجية والسياسي إلى محلي، وفرداني وأحيانا اجرامي. ومما زاد الطين بلة ضعف الجيش الوطني الذي تم اجماله عمدا في ظل النظام القديم، كما انجذبت الميليشيات إلى الصراع الدائر في ليبيا بين المؤتمر الوطني العام الذي يهيمن عليه الإسلام ومقره طرابلس، ومجلس النواب ومقره طرابلس، ومجلس النواب ومقره طبرق، وكل منهما يعتمد بدوره على الدعم الإقليمي والدولي[3].

بناء على ما سبق يمكن تقسيم الحركات في ليبيا إلى مجموعات أكثر اعتدالا وأكثر راديكالية، وفقا لسلوكهم بعد الثورة عام 2011: تتكون الحركة الإسلامية المعتدلة من الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية

[1] Javier martin, **the weak and vulnerable wall of Europe**, novact project, funded by devreporter with the Support of ODHE, shock monitor and barolona city council, 2020, p.4.
[2] yahia H. Zoubir , op cit, p.3.
[3] Vincent Durac ,**the role of non-state actors in Arab countries after the Arab uprising**, IE Mediterranean year book (2015),p.38 .39.

السابقة LIFG المعروفة حاليا بالحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير والجماعة الإسلامية الليبية (فرع جماعة الاخوان المسلمين المصرية)، وتم دمج المجموعتين في الهيكل السياسي الرسمي وغير الرسمي، ويمكن اعتبار تحالف فجر ليبيا جزء من الحركة الإسلامية المعتدلة.

أما الحركة الإسلامية الراديكالية في ليبيا تتكون من مجموعات إسلامية صغيرة لها انتماءات إلى [1]*فجر ليبيا وعملية الكرامة والقاعدة وكذلك الدولة الإسلامية .*[2]أنصار الشريعة تدير فرعيين في ليبيا احدهما في بنغازي والآخر في درنة ،ركزت في البداية على الدعوة والخدمات الاجتماعية ،وبعد الانقسام في مؤسسات الدولة عام 2014 وانتشار الجماعات المسلحة جعلها تعطي الأولوية للكفاح المسلح ضد الميليشيات والجماعات الإسلامية المنافسة .قطع هذا التغيير في الاستراتيجية العلاقات التي أقامها سابقا مع السكان المحليين ، وعلى الرغم من انه سهل تجنيد الجهاديين في تنظيمهم ،فالتركيز على القتال ضد الجماعات المسلحة دمر أي تماسك متبقي داخل الحركة، لذلك فان الافتقار السائد إلى التماسك ،فضلا عن المحلية الراسخة يشكلان عقبة رئيسية امام النجاح الجماعي للحركة الإسلامية الراديكالية في مواجهة غزو تنظيم الدولة الإسلامية. لم تكن أي من الحركات الإسلامية الراديكالية قوية بما يكفي للدفاع عن المنطقة بنفسها، كما ان الجماعات الإسلامية المعتدلة محاصرة بصراع القوى ضد القوى العلمانية في الشرق، حيث لا يمكنهم تنظيم هجوم مضاد فعال. وهو ما جعل من تنظيم الدولة الإسلامية يستغل الوضع[3].

**تموقع الدولة الإسلامية مع حركات الإسلاميين الليبيين:**

ظهر تنظيم الدولة الإسلامية رسميا في نوفمبر 2014 في ليبيا عندما أعلن مجلس شورى الشباب الإسلامي (MSSI)، وهو جماعة جهادية محلية، سيطرت على مدينة درنة الشرقية، وأعلن ان أراضيهم

[1]* **ميليشيا فجر الإسلام:** وهو تحالف مجموعة ميليشيات في ليبيا تضم ميليشيات درع ليبيا الوسطى، غرفة ثوار ليبيا في طرابلس وميليشيات تنحدر أساسا من مناطق مصراته إضافة لميليشيات من غريان والزاوية وسبراته، بدأت هجوما في 13 يوليو 2014 بهدف الاستيلاء على مطار طرابلس العالمي وعدد من المعسكرات في المناطق المجاورة له الذي تقوم قوات تابعة للجيش الليبي اغلب منتسبيها من منطقة الزنتان.

[2]* **أنصار الشريعة:** جماعة جهادية في بنغازي بقيادة محمد زهاوي، التي تتمتع بعلاقات مع السلفية الجهادية في ليبيا والتي تمثل جماعة ظل أنصار الشريعة في درنة بقيادة أبو سفيان بن قومو (أحد سجناء معتقل غوانتنامو سابقا). وهي تنظيم دعوي اجتماعي مسلح يهدف لتحكيم "الشريعة الإسلامية " في ليبيا وتأسس في ماي 2012.بعد الانفصال عن سرايا "راف الله سحاتي" التي شاركت في تأسيسها.

[3] Caroline Varin and Douda Abubakar, op cit, p.88.

ستعتبر جزءا من دولة الخلافة الإسلامية للاحتفال بالتحالف الجديد، قاموا بتنظيم حدث دعائي استقطب مئات الأشخاص في مسجد الصحابة، ومنذ ذلك الحين، تمكنت الدولة الإسلامية من الانتشار غربا في جميع انحاء البلاد، وزعم انها تسيطر على منطقة كبيرة في الوسط.

الحزام الساحلي الليبي الممتد من سرت إلى بن جواد، بالإضافة إلى ذلك، فان الجماعة لديها عملياتها في طبرق والبيضاء واجدابيا ومصراته ومؤخرا في صبراتة. وهي مواقع استراتيجية لقطاع النفط والغاز الطبيعي في البلاد. وإذا نجح التنظيم في تعزيز سلطته في هذه المناطق، فسوف يؤمن مصدر دخل رئيسي وسيتعزز نفوذه في المنطقة، وفق الاستخبارات الامريكية بلغ حجم كتيبة الدولة الإسلامية في ليبيا بين 4000 و6000 مقاتل في افريل 2016 رغم ان الاعداد تتقلب بسبب وصول المقاتلين الأجانب من دول شمال افريقيا وينتقلون بعد ذلك إلى سوريا والعراق للتدريب. رسميا قسم تنظيم الدولة الإسلامية الدولة الليبية إلى ثلاثة مقاطعات إدارية: ولاية فزان (المنطقة الجنوبية)، ولاية طرابلس (المنطقة الغربية) وولاية برقة (المنطقة الشرقية)، كل مقاطعة لها مند وبوها الخاصون الذين يترأسون المنطقة، لكن القيادة العليا للتنظيم في ليبيا[1].

فضلا عن ذلك، قام تنظيم الدولة الإسلامية بإضفاء الشرعية على البرلمانات المتنافسة في الشرق والغرب في العدد 8 من مجلتهم "دابق" بعد ثورة 2011اندمجت الجماعات الإسلامية في الهياكل السياسية الرسمية وقبول الجماعات للتنافس على السلطة السياسية المنتخبة.

وما يلفت الانتباه في تكتيك الدولة الإسلامية المتمثل في تشويه سمعة الحركات المعارضة هو اغفالهم التام للانتقاد الجماعات الإسلامية المتطرفة، يشوهون فقط الإسلاميين المعتدلين بسبب التماسك النسبي للحركة. ومن المحتمل ان الدولة الإسلامية لا تعتبر الجماعات الإسلامية المتطرفة تهديدا لتوسعها وترحب بوجودها فعلا على افتراض انها ستدمجها في النهاية في هياكلها الخاصة[2].

على ضوء ما سبق يرى الخبير الألماني في قضايا الإرهاب غيدو شتاينبير ان ليبيا يمكن ان تصبح بؤرة جديدة للإرهاب في شمال افريقيا، كما حذر من تحول "داعش" إلى شبكة عالمية بسبب تزايد عدد التنظيمات الإرهابية في العالم التي تنظم اليه. وفي هذا السياق تساءل حول كيف أمكن لتنظيم "الدولة

[1] Caroline Varin and Douda Abubakar,op cit, p.77.
[2] Ibid .p.89.

الإسلامية "المعروف إعلاميا ب"داعش" من التوسع نحو سيناء وليبيا واي خطورة يشكله نشاطه القوي في ليبيا القريبة من أوروبا[1].

**المطلب الثاني: المظالم الاجتماعية محفز لانتشار الإرهاب في تونس**

قدمت تونس جميع مقومات انتقال ناجح إلى نظام حكم ديمقراطي ،ومع ذلك أدى الافتقار إلى الفطنة السياسية إلى مشاحنات بين النخب السياسية، ما أدى بدوره إلى انعدام الأمن بين التونسيين خاصة الشباب الذين يشعرون بذلك، سرقت ثروتهم والبلاد كان يقودها العلماني الباجي قائد السيسي رئيس نداء تونس، والإسلامي رشيد الغنوشي من حزب النهضة ،التصور ان الرجلين دخلا في تحالف غير مقدس للحفاظ على مصالح عملائهم (إسلاميون، رجال اعمال، أعضاء سابقون في النظام القديم ،هنالك فجوة جلية لا لبس فيها أدت إلى تفاقم الشعور بالتهميش بين الشباب. لم تكن الدولة قادرة على توفير الاستقرار أو تقديم الحلول الاقتصادية (بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.8 بالمائة عام 2015)، الفوارق الإقليمية المستمرة واضحة ويبدو انها في اتساع مستمر.

على ضوء ذلك، يوفر السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي التفسير الرئيسي لانعدام الأمن في البلاد. قد يكون الوضع الأمني الظاهر في العاصمة التونسية خادعا، على الرغم من إعادة دمج قوات الأمن وبعض رؤسائها الذين اقبلوا بعد الثورة .لايزال معدل البطالة المرتفع احد العوامل الرئيسية التي تدفع بالعديد من الشباب إلى الانضمام إلى تنظيم "داعش"، أو الجماعات المتطرفة الأخرى فالحافز المالي الذي يتراوح بين 400 و 4000 دولار هو عامل رئيسي في تجنيد الشباب من قبل المنظمات الإرهابية .بينما الدولة التونسية لا تعالج مظالم الشباب وتستعيد ثقتهم، وانعدام الأمن لا يستقر في الآونة الأخيرة ،نشأت علاقة بين الأسلحة وتجار المخدرات والخلايا المسلحة في المناطق الحدودية .ادت النظم المربحة إلى زيادة العنف، وليس بالضرورة عمل الإرهابيين[2].

وبذلك، ينبع التطرف في تونس من السياسات القمعية لعصر بن علي، والتي دفعت جميع اشكال التعبير عن الإسلام السياسي إلى الخفاء وبالتالي شجعت على نمو التطرف، والازالة السريعة لسيطرة الدولة على المجتمع منذ عام 2011 فصاعدا. في اعقاب الثورة، أفرجت السلطات بشكل عشوائي عن الجهاديين (إلى جانب السجناء السياسيين) من السجن، وسيطر العديد من الدعاة المتطرفين على المساجد واتاح الغاء القيود المفروضة على الانترنت وصولا واسع النطاق إلى المواقع المتطرفة، وفقا لباحثين

[1] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص.269.

[2] Yahia H. Zoubir, op cit, p.5

مستقلين وقع ما يصل إلى 500 مسجد تحت قيادة السلفيين. على الرغم من ان هذا الرقم اقل بكثير وفقا للأرقام الرسمية، بذلت الحكومات المتعاقدة جهودا لاستعادة السيطرة على المجال الديني.

مع ذلك فان سيطرة الدولة على المؤسسة الدينية تعمل في سياق النظام السياسي الديمقراطي في تونس، حيث يعتبر حزب النهضة قوة إسلامية معتدلة ، في ظل هذه الظروف ، يكون إيجاد توازن بين منع الرسائل المتطرفة وتجنب تسييس الإسلام اكثر صعوبة مما هو عليه في المغرب، حيث يظل المكلفون السياسيون كأمير للمؤمنين، لاتزال المؤسسة الدينية ضعيفة التدريب مما يعيق قدرة الائمة على تقديم خطاب مقنع مناهض للتطرف، وفقا للممارسين التونسيين للدراسات الإسلامية ،تلقى حوالي 7بالمائة فقط من الائمة التونسيين تعليما دينيا، بينما 30بالمائة فقط يحملون شهادة جامعية.

مع ذلك، فان التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المستمر لأجزاء كبيرة من السكان هو اهم عقبة امام جهود مكافحة التطرف في تونس. يسرد "اكروت " مشاعر الإحباط والظلم والفشل، إلى جانب أوصم الاجتماعي ونقص الفرص الاقتصادية، باعتبارها من بين الدوافع الرئيسية لتطرف الشباب، على الرغم من الافراد يتفاعلون مع مثل هذه الظروف بطرق مختلفة، فقد أظهرت الأبحاث في تونس ان عددا كبيرا من التونسيين الذين ينظمون إلى الجماعات الإرهابية يأتون من مناطق محرومة مثل، سيدي بوزيد، القصرين ومدنين وان هنالك شعور بالتطلعات المحبطة شائع بشكل خاص بين الافراد المتطرفين.

أدى الشعور المستمر بالضرر الاقتصادي والاجتماعي في تونس مرارا وتكرارا إلى اندلاع موجات من الاحتجاج كان اخرها ضد ارتفاع الأسعار المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية، وبهذا المعنى يمكن للحكومة اجراء التحسينات الأكثر أهمية للأمن من خلال الوفاء بوعود الثورة ومعاملة التونسيين باحترام أكثر وتزويدهم بفرص اقتصادية واجتماعية جوهرية[1].

ولا شك في ان استمرار تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا سيكون له عواقب حتمية على تونس. يمثل الإرهاب الداخلي هناك تهديد بشكل خاص للسلطات التونسية التي تسعى إلى حماية الحدود .عندما وصل حزب النهضة إلى السلطة عام 2012،اطلقت الحكومة سراح الالاف من المسلحين الإسلاميين، بعضهم من الجهاديين السلفيين المسجونين في ظل نظام بن علي .سمح حزب النهضة للخطباء السلفيين باستغلال المساجد في جميع انحاء البلاد كمنصات .ومن هنا بحلول عام 2014، كانت 90 بالمائة من مساجد تونس تحت سيطرة السلفيين ،الامر الذي سهل انتشار الرسائل الجهادية .وقد لاقت تلك الرسائل صدى لدى بعض الشباب الذين كانوا مهمشين في عهد بن علي وظلوا يعيشون على الهامش بعد ثورة 2011 مع كفاح الاقتصاد التونسي للتعافي. وكما حدث في التسعينات فقد تلاعب

[1] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki**, the southern front line: EU counter-terrorism cooperation with Tunisia and Morocco**,(ECFR) European council on foreign relations 246(2018), p. 16,17.

الائمة الذين اقنو أنفسهم وتلاعبوا بالشباب وقدموا لهم تفسيرا متطرفا دفعهم إلى الانضمام إلى "الجهاد" ضد الانظمة في مختلف البلدان الإسلامية. وهنا يفسر مئات الجهاديين التونسيين الذين انظموا إلى القتال في سوريا والعراق[1].

في أواخر الربع الأول من عام 2019، حصد القلق والتهديدات التي تخيم على تونس منذ سلسلة الهجمات في عام 2015، أرواح 72 شخصا 60 منهم من الزوار الأجانب، ودمر السياحة، احدى ركائز اقتصادها الهش[2].

وانطلاقا من الأوضاع السابقة، سمح الانتقال من الاستبداد القمعي إلى الارباك ما بعد الثورة بعودة ظهور التطرف الإسلامي بشكل مفاجئ، قام أحد الجهاديين السلفيين الذين حصلوا على عفو وإطلاق سراحهم من السجن أوائل 2011 بتأسيس جماعة أنصار الشريعة في تونس (AST)، بينما ركزت هذه الجماعة على التبشير والتجنيد وتعزيز الاخلاق العامة، يبدو انها حصلت على الأسلحة بسرعة وانشات جناحا عسكريا.

أعلن أحد المقاتلين الذين كانت لديهم صلات ب جماعة أنصار الشريعة في تونس في ذلك الوقت مسؤوليته عن مقتل اثنين من السياسيين اليساريين البارزين عام 2013، كما أتاح انهيار النظام العام في ليبيا بعد اطاحة الإطاحة بالقذفي قاعدة مفيدة لإجراء التدريبات والحصول على الأسلحة، صنفت تونس(AST) كمجموعة إرهابية في أغسطس 2013، مما أدى إلى تراجع نفوذها حيث تم اعتقال العديد من أعضائها أو فرو من البلاد، في غضون ذلك، تم تأسيس جماعة جهادية اللواء عقبة بن نافع، المنتسب لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[3].

اليوم أدى الاعتدال الظاهري لحركة النهضة وفشله في جلب انصار الحزب من القاعدة الشعبية إلى النظام، من خلال قطع العلاقات معهم بشكل أساسي، إلى تصور بين الشباب الإسلاميين انه قد تم التخلي عنهم وبتالي ليس لديهم بديل سوى الانضمام إلى الجهاديين العالميين ،أو الجماعات الاجرامية ،خاصة وان سوق العمل لم يستوعبهم أيضا، تتمثل مهمة مسؤولي الأمن في كيفية التعرف على الالاف من الإسلاميين المتطرفين الذين انظموا إلى الجماعات الإرهابية /الاجرامية ،أو قد ينظمون اليها في أي وقت، بعد حظر جماعة انصار الشورى التونسية عام 2013 ،تفرق العديد من أعضائها وهاجروا ليس فقط إلى العراق وسوريا ،بل إلى ليبيا أيضا، علاوة على ذلك ،حدثت عمليات تطرف فردي ،على عكس

[1] Yahia H. Zoubir, op, cit, p.5.
[2] Javier martin, op cit, p.3.
[3] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 4.

التطرف الجماعي مسبقا، مما يجعل تحديد هؤلاء الافراد صعبا للغاية، باختصار يعمل الاف الافراد بلا قيادة مع اهداف غير واضحة على الحدود مع الجزائر[1].

على ضوء ما سبق نستخلص، ان الأوضاع المتردية في شتى المجالات دفعت الشباب التونسي إلى الانضمام إلى الجهاديين العالميين والجماعات الإجرامية كبديل للتخلص من التهميش والبطالة، وهو ما جعلهم يمثلون مصدر تهديد للدولة التونسية فضلا عن دول الجوار.

**المطلب الثالث: الجزائر، مواجهة جوار إرهابي**

بعد عقد من الحرب الاهلية في التسعينات، استعادت الجزائر درجة معينة من الاستقرار، لم تتأثر كثيرا بالاضطرابات التي حدثت في تونس وليبيا عام 2010-2011.

لا شك ان البلاد استعصت على الانتفاضات العربية لان الجزائريين كانوا يخشون تجدد العقد المأساوي، ولكن أيضا بسبب ارتفاع أسعار النفط، ما وفر وسادة امان للنظام لمعالجة أي مظالم اجتماعية واقتصادية، وبعبارة أخرى، على الرغم من الاضطرابات المتفرقة واعمال الشغب كان النظام قادرا على تعويضها من خلال دفع رواتب اعلى، أو اعانات سكنية، الامر الذي أبقى الاحتجاجات محلية. اثبتت جهود المعارضة لانتزاع تنازلات من النظام الاستبدادي الجديد لإحداث تغيير سياسي بالفشل خاصة وان الأحزاب المعارضة لا تحظى بتأييد شعبي كبير في حين كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر جيدة نسبيا عندما كانت أسعار النفط والغاز مرتفعة، أدى الانخفاض الكبير في هذا الأخير، إلى جانب احجام الجزائر عن تنفيذ إصلاحات جريئة، بما في ذلك على المستوى السياسي. إلى حالة عدم اليقين.

ومع ذلك فان الطفرة، التي تراكمت بفضل ارتفاع أسعار النفط، لا يمكن ان تستمر، تمثل عائدات النفط والغاز حوالي 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و97 بالمائة من العائدات الأجنبية. عندما كانت عائدات مبيعات النفط والغاز عالية، يمكن للحكومة شراء السلام الاجتماعي، كما يمكنها ان تستثمر بكثافة في البنية التحتية. على الرغم من ان مثل هذه المشاريع ساهمت في بناء المساكن الجديدة والبنى التحتية الأخرى التي تشتد الحاجة اليها، الا انها أدت أيضا إلى انشاء طبقة اعمال جديدة وفاسدة. اثار انخفاض أسعار النفط قلق النظام وطبقة الأعمال الجديدة التي يعتمد بقائها على العقود الحكومية حتى الان. اعتمد النظام على 200 مليار دولار من الاحتياطات التي تراكمت عندما كان سعر النفط مرتفعا، بعد عامين فقط من الانفاق، انخفض هذا الحساب اليوم بأكثر من النصف.

ان تضاؤل الإيرادات وانعدام الأمن الإقليمي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية (انخفاض الخدمات الاجتماعية، وعدم اليقين بشأن الخلافة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانخفاض الدعم

[1] Yahia H. Zoubir, op cit, p5.

منذ عام 2015، هي مصدر قلق رئيسي، بسبب الازمة المالية للدولة، قد تنظر السلطات في أسواق راس المال وهو خيار يمكن ان يؤدي إلى مديونية هائلة لتلك التي كانت في الثمانينات[1].

خلال السنوات الخمسة الماضية نما الجهاد الدولي والإرهاب الداخلي ذي الجذور الإسلامية الراديكالية ببطيء خاصة في شمال البلاد وبحسب مجلة "الجيش" الدعائية التابعة لوزارة الدفاع الجزائرية، فقد قتل عام 2017، 91 جهاديا مزعوما داخل الوحدات العسكرية لمحاربة الإرهاب واعتقل حوالي 70 جميعهم تقريبا في الأقاليم الطرفية، وقع هجومان خطيران على الأقل في شمال البلاد، افترضهما فصيل محلي مرتبط بالتنظيم العابر للحدود "الدولة الإسلامية، وعلى الرغم من ان الأعمال الإرهابية واسعة النطاق مثل الاعتداء الدموي على موقع عين أميناس 2013 لم تتكرر في المناطق الجنوبية، على الحدود الشرقية، إلى ان الوضع لا يزال غير مستقر نتيجة استحالة قيام السلطات الجزائرية بالتدخل و مراقبة الحدود الأطول في شمال افريقيا، كما هو الحال في مناطق الساحل، فان نظام الجزائر يسيطر على الأمن في المناطق الحضرية الكبيرة لكن له وجود ضئيل ومتراجع –عسكريا، سياسيا، واجتماعيا، في المناطق الريفية، خاصة الحدودية التي تحتلها الجماعات الجهادية تدريجيا[2].

فضلا عن الأوضاع الداخلية تواجه الجزائر تحديات رئيسية متعددة الأوجه وهي تشمل التهديدات الإرهابية في تونس، الانهيار السياسي وانعدام الأمن إلى اقصى حد في ليبيا، والوجود الجهادي وانعدام الأمن في شمال مالي، تدفق اللاجئين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تهريب الأسلحة وتهريب المخدرات وغيرها من الانشطة غير مشروعة في الصحراء والساحل، على الرغم من الاستقرار الظاهر، استمرت الانشطة الإرهابية بلا هوادة، وهنالك قلق بين القوى الأمنية من ان الشباب قد يسعون للانضمام إلى داعش داخل البلاد[3].

لقد كانت الحكومة فعالة إلى حد ما في منع رحيل الشباب للانضمام إلى داعش في سوريا كما منعت المتطوعين المغاربة إلى سوريا من العبور عبر الجزائر. ووفقا لمسؤولين قابلهم المؤلف في الجزائر العاصمة 2016، لايزال ما يقرب 1000 مقاتل إسلامي متشدد يشاركون في القتال ضد النظام، لكنهم يواجهون صعوبة في جذب مجندين جدد[4].

مما سبق نستخلص ان الجزائر تواجه مجموعة من التحديات الإقليمية (الازمة الليبية، الازمة المالية) فضلا عن التهديدات الإرهابية التي تسعى إلى التوسع وجذب أكبر عدد من المجندين في

[1] Yahia H. Zoubir, op, cit, p. 6.
[2] Javier martin, op cit, p. 9.
[3] Ibid. p. 6.
[4] Yahia H.Zoubir, Op cit, p .7.

صفوفها (تنظيم القاعدة، تنظيم داعش الإرهابي)، وهو ما يشكل مصدر قلق وتخوف من الاثار والانعكاسات الأمنية المترتبة عنها.

**المطلب الرابع: المغرب ومعضلة عودة الجهاديين عودة الجهاديين**

: استعصى المغرب على "الربيع العربي " ،ومثل الجزائر فان الإصلاحات الموعودة التي تم اجراؤها فور الانتفاضات ظلت تجميلية اكثر من المأمول من أجل تغيرات جذرية من شانها ان تحول الحكم الاستبدادي (السلطوي).على الرغم من بعض الإجراءات الإيجابية يتمتع النظام الملكي بسيطرة ساحقة على العملية السياسية ، رغم ان المغرب قد احرز تقدما ملحوظا في خلق مناخ اكثر ملائمة للمستثمرين الدوليين إلى انه فشل في الحد من البطالة خاصة بين الشباب ،في الواقع "في المغرب تم استبعاد القوى العاملة الشبابية تماما من جمود خلق فرص العمل الجديدة ،بل ان بعض الشباب فقدو وظائفهم لصالح القوى العاملة الأكبر سنا ،وبلك فالمغرب لديه اعلى مستوى من عدم المساواة بين أي بلد في شمال افريقيا، ½ السكان البالغين اميون و29 بالمائة من الشباب المغربي عاطلون عن العمل ،الدولة لا تفعل الكثير لمعالجة هذه القضايا[1].

ينتقد المواطنون المغاربة المحبطون الأحزاب السياسية، التي تبدو متشابهة بالنسبة لهم أو ينظر اليها ببساطة على انها فاسدة وتخدم مصالحها الذاتية، تتجلى خيبة الامل هذه في قلة الاقبال (43بالمائة) خلال المجلس التشريعي[2]. الانتخابات التي أجريت في 7 اكتوبر 2016. حتى لو بدا المغرب مستقرا يمكن تصاعد اعمال الشغب العفوية بشكل متقطع كما حدث في 2 نوفمبر 2016، بعد وفاة بائع السمك محسن فكري، وهي حالة تذكرنا بإحراق التونسي محمد البوعزيزي، والتي اشعلت الاضطرابات عام 2010. كما أشار أحد مراقبين إلى أنه على الرغم من أن استجابة محمد السادس للانتفاضات الشعبية عام 2011 قد نجحت في الغالب الا انها أحيت سؤالا ملحا حول ما اذا كانت الإصلاحات التدريجية التي يقودها القصر في الأعلى، يمكن ان تنتج تغييرا مؤسسيا ملموسا في كيفية تقاسم السلطة وممارستها، من الواضح ان الإصلاحات لم تعالج باي طريقة أساسية قضايا المشاركة السياسية الحقيقية وبطالة الشباب والتهميش والمحسوبية .لا شك في ان التهميش والبطالة كما هو الحال في باقي دول المغرب العربي، هما العاملان الاساسيان اللذان يدفعان الشباب للانضمام إلى الجماعات الإرهابية ،أظهرت الدراسات ان ثلثي المقاتلين المغاربة الذين انظموا إلى "الجهاد" في سوريا وليبيا تقل أعمارهم عن 25عاما،وثلاثة ارباعهم من طبقات فقيرة تعيش في مدن الصفيح في المدن الكبيرة والمتوسطة ،مثل الدار البيضاء وسلا وطنجة. من الواضح ان "الفقر وانعدام البدائل.....دفع بالشباب إلى ممارسة انشطة غير رسمية أو غير مشروعة بالنسبة لعدد

[1] Antony Dworkin and Fatima Zahra el Malki, op cit , p. 27
[2] Yahia h.zoubir, op cit, p. 7.

غير قليل من الأشخاص، فان السفر إلى سوريا هو مجرد خيار اخر للهروب من الواقع الاجتماعي الذي يوفر فرصا محدودة لحياة كريمة ،ويشكل انتقالا سلسا تقريبا من نوع واحد من الانشطة غير مشروعة إلى نوع اخر، وبحسب بعض العلماء ،لم تفعل السلطات المغربية في البداية ما يكفي لمنع الجهاديين المغاربة من مغادرة البلاد ومن الواضح ان هذه السياسة كانت مدفوعة بالرغبة في التخلص منهم وتخفيف عبئ السيطرة واحتواء المشهد السلفي الجهادي المحلي. داخل وخارج نظام السجون على حد سواء. في 2012-2013، تزامن موقف المغرب من سوريا، أي اسقاط بشار الأسد، مع استعداد الجهاديين لمساعدة المعارضة السنية هنالك، ومع ذلك، فان عودة المقاتلين إلى المغرب من سوريا، ومؤخرا من ليبيا، أجبرت السلطات المغربية على مراجعة التسامح الذي ابدته تجاه السلفيين الجهاديين[1].

**المطلب الخامس: دول الساحل الإفريقي ملاذ خصب للإرهاب**

تعتبر منطقة الساحل الافريقي ملاذا أمنا وفضاء خصب للعديد من التهديدات الأمنية وخاصة ما تعلق منها بالإرهاب كنتيجة حتمية لأوضاعها المتردية في جميع المجلات.

يتفق العديد من الخبراء والباحثين على ان عامل الضعف السياسي والاقتصادي للدولة الوطنية في الساحل الافريقي يمكن ان يؤدي دورا أساسيا في زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة، فأزمة الدولة هي نتيجة لتراكم ما يسمى: "العوامل المثيرة للأزمات"[2].

انطلاقا من واقع هذه الدول التي تعاني من أزمة بناء الدولة والهشاشة، فمعظم دولها دول هشة وفاشلة ينتشر فيها الفساد واساءة استعمال السطو وغياب مبادئ الحكم الرشيد، هذه المؤشرات جعلت منها بيئة خصبة لتكوين الجماعات الإرهابية والمسلحة مثل حركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في منطقة الساحل وجماعة بوكو حرام في نيجيريا وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا[3]. بالإضافة إلى ذلك هشاشة الحدود بسبب اتساع الرقعة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية أدى إلى توافر مساحات شاسعة وواسعة غير خاضعة لمراقبة من الحكومات وعدم قدرة هذه الأخيرة على ضبط حدودها ما ادى إلى

[1] Ibid. p.8.

[2] عربي بومدين، **أزمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء**، قراءات افريقية، ال عدد28، (افريل 2016)، ص.28.

[3] جارش عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الامن القومي**، المركز الديمقراطي العربي ,2014, على الموقع الإلكتروني: https://www.democraticac.de/?p=244

تسهيل عمل الجماعات الإرهابية وتوسعها[1]. ليمتد ويتسع النطاق الذي تنشط فيه ليشمل اقليما بعينه وهذا سواء على مستوى الدعم أو التحرك والفاعلية والتأثير[2].

**الخريطة رقم 3: الجماعات المتطرفة في إفريقيا**

المصدر: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ملف: داعش، والجهاديون"–واقع الامن في الساحل الافريقي، أفغانستان وسوريا، نقلا عن الموقع:https://tinyurl.com/47fn4syd

واجهت العديد من بلدان الساحل مشاكل التطرف العنيف وتصاعد العنف والصراع والجريمة على مدى العقد الماضي. ويمكن وصف مناطق "ليبتاكو"–غورما" وحوض بحيرة تشاد الإقليمية، هي بؤرة التوتر الأمني الأخطر بسبب حرية حركة الجماعات المتطرفة. تقع "ليبتاكو وسط الساحل، في الأراضي

[1] جميلة علاق، **استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19،2014).

[2] شهرزاد ادمام، مرجع سابق، ص. 53.

الحدودية لبوركينا فاسو ومالي والنيجر. وما زاد في الامر تعقيدا هو عدم الاستقرار الحالية المرتبطة بانهيار الدولة الليبية في عام 2011، مما أدى إلى انتشار الأسلحة والمقاتلين المسلحين في المنطقة. اما داعش فلم يكن غائبا عن الساحل الافريقي وتمركز "داعش" في منطقة الحدود الثلاثة بين مالي والنيجر وبوركينافاس، لكن نشاطه يميل للانحراف نحو الشرق باتجاه بحيرة تشاد، وزاد من اهتمامه بالتوسع نحو غرب نيجيريا باتجاه خليج غينيا.

انتشرت الجماعات الإسلامية المتطرفة في منطقة الساحل جنوبا نحو دول غرب افريقيا الساحلية، مما أثار مخاوف من انها ستؤسس في النهاية موطئ قدم هنالك. وتتحرك هذه الجماعات في شمال ووسط مالي وعبر بوركينافاسو، حيث نزح ما يصل إلى واحد من كل 11 من السكان. كان عام 2022 أكثر الأعوام دموية على الاطلاق في كلا البلدين، أدت الانقلابات في باماكو وواغادوغو إلى تأجيج التوترات الديبلوماسية مع الدول الساحلية، مما أعاق التعاون الأمني حيث تعمل الدول الساحلية على منع انتشار التهديد الجهادي على أراضيها[1].

**أولا: مالي بؤرة التوتر الأكثر عنفا في منطقة الساحل**

تشكل دولة مالي بؤرة التوتر الأكثر اضطرابا في منطقة الساحل الافريقي، تشترك مع الجزائر في حدود برية شاسعة تقدر 1375 كيلو متر، وقد امتازت مناطقها الشمالية بحالة من اللا استقرار لتتحول منذ 15 سنة إلى معاقل للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، فضلا عن الحركات الانفصالية التي تطالب باستقلال إقليم (الازواد) عن مالي، وتعرف حاليا نشاطا عنيفا ومكثفا للجماعات الإرهابية.

لقد أسهمت عوامل عديدة في تأزيم الوضع الأمني في دولة مالي، بالإضافة إلى التحالف الوظيفي بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، كان لهذا الوضع منطلقات ومبررات داخلية مصدرها التهميش واللا توازن الجهوي وضعف الحكومات المركزية المتعاقبة في تجسيد التنمية الاقتصادية في شمال مالي. وقد تطور هذا الوضع عقب تدخل التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011 وسقوط نظام القذافي، مما أدى إلى انتشار كثيف للسلاح بكل انواعه في منطقة الساحل وهو ما ساعد على حدوث انقلاب عسكري في مالي أطاح بالرئيس الأسبق "امادو توماني توري" سنة 2012، لتتمكن الحركة الانفصالية من السيطرة على المدن الرئيسية بشمال مالي على غرار مدينتي "غاو" و تومبكتو"[2]. خلق

---

[1] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ملف: داعش، والجهاديون"–**واقع الامن في الساحل الافريقي، افغانستان وسوريا**، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/47fn4syd

[2] نسيم بوبرطخ، **التحديات الأمنية والاقتصادية في الساحل: الجزائر تسعى لجوار إقليمي آمن**، مجلة الجيش، العدد 686، (سبتمبر 2020)، ص. 51.

الانقلاب فراغا في السلطة ووفر الفرصة للحركة الوطنية لتحرير الازواد لكسب المزيد من الأراضي، استفاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) من الوضع وازاح موقف الحركة الوطنية لتحرير ازواد، وزرع هدف تقرير المصير للتمرد بالاستيلاء على الأراضي وانتشار الإسلام المتشدد، دفعت الخسارة السريعة للأراضي وما تلاها من انتشار لهذا التفسير السلفي للإسلام الحكومة المالية إلى السعي للحصول على دعم دولي، على الرغم من ان المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS) خططت لتدخل عسكري، إلى ان الافتقار إلى الدعم من الحكومة المالية و الجزائر، و تفضيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) لبادرة الاتحاد الافريقي، مكفولة به، لا يذهب ابدا خلق مرحلة التخطيط، مع نقل المسؤولية لتدخل الاتحاد الافريقي، جاءت خيبة الامل لان قوة حفظ السلام القارية التابعة له والتي كان تشغيلها قيد التنفيذ منذ عام 2005، لم تكن جاهزة بعد، وهو ما جبر الحكومة المالية اللجوء إلى فرنسا التي استجابت بسرعة نسبيا، خلال البعثة لعبت فرنسا، الاتحاد الافريقي و الولايات المتحدة الامريكية إلى جانب الاتحاد الأوروبي أدوارا محورية في الحفاظ على وحدة أراضي مالي وسيادتها، ربما تم طرد المسلحين الإسلاميين من مالي في الوقت الحالي، لكن هنالك أسئلة بشأن بقاء الدولة المالية، الاخذ في الاعتبار ان التهديد الإرهابي لايزال نشطا عبر الحدود الشمالية لمالي في الجزائر[1].

**ثانيا: النيجر نشاط متزايد للجماعات الإرهابية**

أدى انقلاب النيجر الأخير إلى زعزعة الترتيبات الأمنية الإقليمية بشكل أكبر. يمكن ان يعزز العلاقات بين الجماعات الإسلاموية المتطرفة في غرب البلاد. في غضون ذلك، تعرضت بنين وتوغو لسلسلة من الهجمات المميتة على مواقع الجيش والقرى الحدودية المعزولة في الشمال، أصبح الجهاديون المتمركزون في غابات بوركينافاسو الجنوبية يشكلون تهديدا للاستقرار الإقليمي. وعقب انتهاء فرنسا مهمة "برهان" العسكرية في مالي في 9 نوفمبر 2022 والتي دامت نحو تسعة أعوام لمحاربة الإرهاب في افريقيا، تبنت في 27 فيبراير 2023 خطة جديدة لإنشاء أكاديميات تديرها الجيوش الافريقية مع الجيش الفرنسي وفقا لاتفاقيات التعاون[2].

بالرغم من ان النيجر نجح في وقت سابق من احتواء التمرد الذي شهدته مناطقه الغربية والشمالية خلال السنوات الماضية، إلى ان أراضيه ظلت مسرحا لا نشطة الجماعات الإرهابية، وكانت صحراؤه خلال العقدين الاخيرين مسرحا لنشاطات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وكذا الفصائل المسلحة

[1] Carolin Varin and Dauda Abubakar, op cit, p. 50.

[2] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ملف: داعش، والجهاديون"–**واقع الامن في الساحل الافريقي، افغنستان وسوريا**، مرجع سابق، ص. 9.

الأخرى في محاولات منها للبحث عن مصادر للسلاح والتموين. كما يعتبر النيجر مركز عبور لمقاتلي الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة خلال انتقالهم من نيجيريا إلى ليبيا والعكس، لاسيما مع تفاقم الازمة الأمنية في ليبيا، مما ساعد على زيادة العمليات الإرهابية. لا تختلف جمهورية النيجر من حيث التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها عن دول الساحل الأخرى، وقد كانت حدودها مع مالي وكذا نيجيريا وبوركينافاسو مسرحا لنشاطات إرهابية متصاعدة، كان اخرها العملية التي نفذتها جماعة إرهابية مؤخرا في 9 أوت الماضي، والتي اسفرت عن مقتل 6 فرنسيين، وهي العملية التي فتحت جدلا واسعا في الأواسط الفرنسية حول مدى قدرة قوات "برهان"(قوامها 5000 جندي) المنتشرة في الساحل على تامين المنطقة[1].

بناء على المعطيات السابقة، نستخلص بأن الوضع الأمني المتردي في منطقة الساحل الافريقي له انعكاسات خطيرة على الدول المجاورة له خاصة دول المغرب العربي بحكل عوامل التقارب الجغرافي ما يجعل من هذه الأقاليم عرضة لتنقل التهديدات الأمنية فيها من اقليم لآخر.

[1] نسيم بوبرطخ، مرجع سابق، ص. 52.

## المبحث الثالث: الفرص التكنولوجية تصنع إرهابا جديدا في غرب المتوسط "تنظيم الدولة الإسلامية نموذجا".

ساعد التقدم الحاصل في تكنولوجيا الجماعات الإرهابية في نشر أيديولوجيتها إلى جمهور أوسع ،والتواصل مع مناصريها في كافة ارجاء العالم ،حيث تستخدم التكنولوجيا الافتراضية كمصدر حيوي لبث رسائلها وتنسيق هجماتها .من هذا المنطلق تحول العالم الرقمي بمختلف وسائطه إلى مسرح أمن للإرهاب ودعاة التطرف ،ويهدف ذلك حسب الخبراء والعديد من الدراسات إلى تحقيق اربع انواع من الأعمال الإرهابية الا وهي التبني، الترويج، الاقناع والتجنيد، ويعود استخدام هذه الوسائط التقنية إلى تأثيرها الفعال ،وسرعة فعاليتها في تكوين قناعات فكرية متطرفة لدى الافراد من مختلف انحاء العالم، وتنفيذ هجمات في مناطق متعددة بأقل تكلفة وجهد[1].

وعلى ضوء ذلك، وضع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"[2]* نفسه اليوم في طليعة هذه الثورة الجديدة في الاتصالات الإرهابية.

### المطلب الأول: نشأة وتطور تنظيم داعش

يمكن ارجاع أصول تنظيم "داعش" إلى أوائل القرن 21 عندما قام أبو مصعب الزرقاوي القائد الأردني لجماعة التوحيد والجهاد (JTJ) بتكوين منظمته مع تنظيم القاعدة وأعاد تسميتها بالقاعدة في العراق(AQI). لكن بعد مقتل الزرقاوي في غارة جوية أمريكية في 2006، انشق خلفاؤه عن القاعدة واعادوا تسمية تنظيمهم الدولة الإسلامية في العراق (ISI) بزعامة ابي عمر البغدادي، كان تنظيم الدولة الإسلامية قادرا على التوسع، مستفيدا من الحرمان العميق للسكان السنة، علاوة عن الاحباطات من

[1] ع. بوكراع، **مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: الجزائر رائدة بتجربتها**، مجلة الجيش، العدد718، (ماي 2023)، ص22.

[2]* كان هنالك كثير من الجدل حول مسالة تصنيف الدولة الإسلامية –يميل كل من الاعلامين والسياسيين الى الإشارة الى الجماعة على انها إرهابية، لأغراض التبسيط، يفهم "الإرهاب" هنا على انه الاستخدام غير القانوني او التهديد بالعنف من قبل جهة فاعلة غير حكومية – مدفوعة عموما بإيديولوجية معينة وسعيا لتحقيق هدف سياسي والذي يخلق عمدا الخوف لإحداث رد فعل من جمهور مستهدف أوسع، مثل الحكومة والسكان المدنيين، في حين انه من المؤكد ان الجماعة تستخدم التكتيكات الإرهابية لتحقيق أهدافها، فإنها تشارك أيضا في عدد من الأنشطة الأخرى التي تشير الى ان الدولة الإسلامية تجاوزت التعريف الضيق للإرهاب. لا يمثل مصطلح "الإرهاب" سوى جزء بسيط من عمليات الدولة الإسلامية ويهمل جوانب أخرى مثل: أنشطة الحكم والتطلعات الإيديولوجية والسياسية الاوسع.

الأقلية الشيعية الحاكمة، حيث كانت السياسات الانقسامية تحت حكم نوري المالكي في العراق والحرب الاهلية الطائفية في سوريا فرصا رئيسية يمكن للتنظيم الاستفادة منها[1].

استطاع أبو بكر البغدادي احياء" تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، والذي اشتهر اختصارا ب "داعش"، ومنذ يوليو 2012 شن التنظيم سلسلة من العمليات أطلق عليها "**كسر الجدران**" أو "**هدم الأسوار**"، بالإضافة إلى العديد من الهجمات الإرهابية التي قام بها، نجد أن في أغسطس 2013 ظهر بشكل واضح أن تنظيم القاعدة، الذي تحول إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، قد تمكن من إعادة تنظيم صفوفه واستعادة قدراته العسكرية، ذلك الأمر الذي شجع أبا بكر البغدادي على الإعلان في 9 أفريل 2013 عن قيام تنظيم داعش.

وتعتمد المرتكزات الفكرية لهذا التنظيم على نفس الأفكار الجهادية التي تتبناها التنظيمات التكفيرية المنتسبة للفكر القاعدي، وهي التي تقوم على الجهاد وتكفير المجتمع، وتتمثل هذه الأفكار في إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، منع ترميم كنائس المسيحيين، وبالجهاد يمكن فقط الانتصار على الكافرين المعتديين، واباحة قتل الحكام المسلمين المعارضين للتنظيم، وإقامة الدولة الإسلامية على أي أرض يتم تحريرها، وغيرها من الأفكار المتطرفة[2].

**أهداف الدولة الاسلامية في غرب المتوسط:**

تشكل جهود تنظيم الدولة الإسلامية جزء من الاستراتيجية السياسية الأكبر للتنظيم والتي تشمل: إقامة دولة الخلافة الدينية، على أساس التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية في جميع انحاء العالم الإسلامي.

يجادل الكثيرون بان أراضي الدولة الإسلامية أصبحت كبيرة مثل ميريلاند هو حقيقة انه في العديد من مناطق شمال العراق وسوريا، يمكن للتنظيم بالفعل التحرك بحرية نسبية وان عملياته تواجه القليل من مخاطر المقاومة أو هجوم مضاد.

بشكل عام، في ليبيا رغم الانتكاسات التي تعرض لها التنظيم من قبل الجماعات المحلية المسلحة، وتحالفات المليشيات، مثل تحالف "**فجر ليبيا**" في الغرب و"**عملية الكرامة**" في الشرق. إلى ان الأهمية الاستراتيجية لليبيا امر بالغ الأهمية للدولة الإسلامية ويبدو أن الجماعة مصممة على البقاء. أولا: موقع البلدات المستهدفة يستجيب لخريطة انابيب النفط والغاز الطبيعي الرئيسية، وتعد مدينة أجدابيا

[1] Caroline Varin and Dauda Abubakar, op cit, p. 76-77.

[2] عدنان شبين، بن سديرة سعيدة، "**المجتمعات الافتراضية كوحدة هوية وانتماء لتنظيم داعش واستراتيجية الانتقال من الجيوبوليتيك الواقعي الى الجيوبوليتيكا الافتراضية**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول الجزائر وديناميكية التهديدات السيبرانية آليات المواجهة والتصدي، جامعة الجزائر 3، 2018)، ص.10.

وصبراتة، المحطات النهائية لأنابيب رئيسية قادمة من داخل البلاد، يقع أكبر ميناء لتصدير النفط في ليبيا في سرت في المنطقة التي كانت الدولة الإسلامية قد فرضت فيها السيطرة الأكبر في ليبيا.

علاوة ذلك، فان وجودها في مدن مختلفة على طول ساحل خليج سدرة يمنحها القدرة على اعتراض خط الانابيب الرئيسية، وضع التنظيم نفسه في نبض الاقتصاد الليبي.

عام 2012 بلغ النفط والغاز الطبيعي ما يقارب 96بالمائة من عائدات الحكومة و98بالمائة من عائدات التصدير، لكن سيطرة التنظيم على خطوط الانابيب لا تؤدي لفشل الاقتصاد الليبي فقط، من خلال اعتراض تدفق النفط إلى إيطاليا المجاورة وبقية جنوب أوروبا، تدعي المجموعة انها تسبب "انهيارا اقتصاديا" في تلك البلدان بجهد ضئيل جدا. ظل خط انابيب النفط الرئيسي green Stream الذي يربط ميناء مليتة الليبي بإيطاليا سليما حتى الان. قدرت مؤسسة النفط الوطنية الليبية ان البلاد قد خسرت 68 مليار دولار من عائدات النفط المحتملة منذ عام 2013، والتي ترجع إلى اغلاق المنشآت وتعطيل الموانئ، والوضع الاقتصادي السيئ[1].

إلى جانب الفوائد الاقتصادية للسيطرة على خطوط أنابيب النفط، جعل التنظيم من ليبيا في الفترة ما بين عامي 2015 و2016 مركزا لتنفيذ عملياته الاجرامية في شمال افريقيا[2].

تتمتع الدولة الليبية بموقع جغرافي جيد، لتكون بمثابة مركز تجنيد وتدريب للجهاديين من جميع انحاء افريقيا، قبل توسع التنظيم في ليبيا، كان على الجهاديين السفر إلى العراق وسوريا لتلقي التدريب والخبرة من تنظيم الدولة الإسلامية. الان يمكن للتنظيم بسهولة تجنيد افراد من عدد من الجماعات الإسلامية المتطرفة في شمال افريقيا، مثل: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر ومالي، وأنصار الشريعة في تونس. ينطبق هذا أيضا على بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، تتفاقم عملية التجنيد بسبب المشاكل مع البلدان المجاورة لليبيا. تشترك ليبيا في 1000كلم مع الجزائر، تشاد، مصر، و450 كلم مع تونس و380 مع السودان، و350مع النيجر، ان طول هه الحدود سهلة الاختراق، سيئة التامين، تتيح لمقاتلي الدولة الإسلامية سهولة الوصول إلى الصحراء الكبرى التي تربط ليبيا بالجزائر ومصر والنيجر والتشاد والسودان ومالي[3].

[1] Caroline Varin and Dauda Abubakar, op cit, p. 78- 79.

[2] مرصد الأزهر، **والسؤال الأصعب، أين ذهبت عناصر داعش؟** مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد 4، (يناير 2018)، ص. 16.

[3] Caroline Varin and Dauda Abubakar, op cit, p. 80.

**المطلب الثاني: ريادة داعش في استخدام وسائط التواصل الاجتماعي**

منذ عام 2014، انتجت ونشرت سلسلة من مقاطع الفيديو الدعائية الشائنة والمروعة لعمليات الإعدام الوحشية وأعمال النهب المماثلة التي استحوذت على انتباه جيل جديد من المجندين الإرهابيين. جذبت مقاطع الفيديو هذه، مع ابتهاجها غير المقيد بالعنف مشاهدين أكثر من عروض أسامة بلادن وايمن الظواهري المتشددة نسبيا التي تتراجع عن الاطروحات اللاهوتية المعقدة أو تنقل المحاضرات التربوية الفلسفية والتاريخية، حيث رات القاعدة والجماعات التابعة لها الانترنت كمكان لنشر المواد بشكل مجهول أو الاجتماع في "**الأماكن المظلمة** "، يلاحظ روبرت هانيغان المدير السابق لمقر اتصالات حكومة المملكة المتحدة (GCHQ)، "احتضنت الويب كقناة صاخبة للترويج لنفسها وترهيب الناس وتطرف المجندين الجدد".

وهكذا كان تنظيم داعش فعالا بشكل ملحوظ في استخدامه لوسائل التواصل الاجتماعي، للتحدث إلى جمهور عالمي، وبتالي تجاوز تماما احباط وسائل الاعلام التقليدية من إساءة تفسير رسالتها الأساسية أو تشويهها (لا تسمع عنا، تسمع منا). تسهل منصات التواصل الاجتماعي التواصل في كل مكان وفي الوقت الفعلي بين الراديكاليين المتشابهين في التفكير مع المجندين المحتملين والمتبرعين المحتملين، هذه هي ظاهرة "البث المحدود " وتسمى أيضا "التسويق المتخصص" أو "التسويق المستهدف " Gabi weimann، يرى خبير الاتصالات الإرهابي الإسرائيلي الشهير" يهدف البث المحدود إلى ارسال رسائل إعلامية إلى شرائح معينة من الجمهور، محددة بخصائص مثل: القيم، التفضيلات. تعد قابلية الاستخدام والاستقرار الفورية، الدعاية والاستمرارية من بين الفوائد التي تعود على الجماعات الإرهابية مثل داعش التي قامت بتكييف هذه التقنيات بأسلوب جيد لأغراضها الشائنة، علق ضابط مخابرات امريكي لم يذكر اسمه في مقال في ماي 2016 يوضح بالتفصيل اتقان داعش لوسائل الاعلام الرقمية والتكنولوجيا "لا اعتقد انه من المستبعد أن نقول ان الانترنت هو السبب الرئيسي وراء نجاح داعش، وهو امر مثير للقلق للغاية"[1].

يستخدم تنظيم الدولة الإسلامية قنوات إعلامية مختلفة لنشر أيديولوجيته وكسب دعم أكبر، انشات المنظمة امبراطورية وسائط اجتماعية، تدير الالاف من الحسابات twitter و facebook تستهدف الشباب في جميع انحاء العالم، خاصة المجرمين وخائبي الامل، حيث تسهل التطرف السريع والرخيص، من خلال التغريدات والمنشورات المنتظمة تحرض المتطرفين على الانضمام اليها من جميع انحاء العالم

[1] Bruce Hoffman, **the transatlantic alliance and terrorism: aligning responses and cooperation to threats and challenges**, in terrorism and transatlantic relation and challenges, edited by Klaus larrer and Tobias Hof, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2022), p.16.

وتصدر المجلات والتقارير الدورية مثل "دابق" وتقرير الدولة الإسلامية، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات لإغلاق حسابات الدولة الإسلامية واغلاق قنوات الاتصال به ،فقد نجح التنظيم ف نشر رسالته حتى الان ،حيث انشا مئات الحسابات كل يوم .الجماعة لا تعتمد على شبكات التواصل الاجتماعي لنشر دعايته ،لكنها تدير أيضا مراكزها الإعلامية الخاصة التي تسمى "الحياة" و "الفرقان" في سلسلة التقارير الصادرة عن التنظيم، اعلن تنظيم الدولة الإسلامية عن برامج التعليم الديني ،جمع وتوزيع الزكاة الدينية ،فضلا عن مشاريع بناء الدولة والشرطة في الرقة(سوريا) والموصل (العراق) وليبيا مؤخرا والغرض هنا إضفاء الشرعية على قضية تنظيم الدولة وتصوير الجماعة كمزود للأمن الداخلي وليس كجهة فاعلة عنيفة من غير الدول. في الاعداد الأولى من مجلة "دابق"، تمجد الدولة الإسلامية نموذج "الخلافة "وتدعو المسلمين للانضمام إلى قضيتها ولم شملهم في مجتمع واحد. هنالك جانب اخر لدعاية التطرف والتجنيد التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية، بصرف النظر عن إضفاء الطابع المثالي على ايديولوجيتها[1].

مقاتلو داعش الأجانب في سوريا والعراق وليبيا، على سبيل المثال حشدوا بشكل فردي الاف من المتابعين على منصات مثل twister، Facebook، instagram، YouTube، وتواصلوا مع جماهيرهم غالبا على أساس يومي وأحيانا عدة مرات كل يوم، وهكذا قدم هؤلاء المقاتلون روايات مباشرة عن المعارك البطولية والمزيد من الانشطة اليومية العادية، وهكذا جعلوا الجهاد متاحا ومفهوما بشكل فريد وجديد.

تمت دعوة هؤلاء المقاتلين بشكل فعال، تحفيزهم، اثارتهم واستدعائهم لمتابعتهم واصدقائهم في وسائل الاعلام الرقمية وغيرهم من جهات الاتصال عبر الانترنت للحضور إلى سوريا والعراق وليبيا والمشاركة في الحرب المقدسة.

بناء على ذلك، تم انشاء جيل جديد من المقاتلين لتسهيل عملية "العنف المفرط" كما وصفت جيسيكا ستيرن وجي ام بيرعز هذه الظاهرة" تباع بشكل جيد مع الديموغرافيا المستهدفة للمقاتلين الأجانب –شبان غاضبون غير منظمين تحركت دماؤهم على صور قطع الرؤوس المروعة وصلب المرتديين[2].

لم يتوقف "داعش" عند استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي المعروفة، وانما نشط في استخدام تطبيق تلجرام، الذي يعد أكثر التطبيقات أمنا وتشفيرا، حيث قام بتداول روابط لمحتوى على الانترنت المظلم عبر محرك TOR تتضمن مواد دعائية، بما فيها فيلم "لهيب الحرب"، كما أعلن من خلاله

[1] Caroline Varin and Dauda Abubakar, op cit, p. 86.
[2] Bruce Hoffman, the transatlantic alliance and terrorism, op cit, p. 16-17.

مسؤوليته عن هجمات باريس، ومن قبلها اسقاط الطائرة الروسية في سيناء بمصر، وهو ما دفع إدارة التطبيق للإعلان عن اغلاق 78 حسابا تابع للتنظيم[1].

فعقب هجمات باريس في نوفمبر 2015، قام تنظيم "داعش" بنقل منصاته الرقمية إلى الانترنت المظلم بعد تعرض بعض مواقعها للقرصنة من قبل حركة القرصنة الدولية المعروفة ب" انونيموس"، والتي استطاعت تحديد 40موقعا تابع للتنظيم، ورصد تقرير عن معهد الاتحاد الأوروبي لدراسات الأمن في عام 2015 استخدامات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للأنترنت المظلم، والتي جاء في مقدمتها البتكوين Bit coin بالإضافة إلى شراء الأسلحة عبر الأسواق الاليكترونية السوداء لبيعه، بل أن طراز السلاح، المستخدم في هجمات تشارلي ابدو، يتم بيعه بمبلغ 550 يورو من موقع Euro Armsاحد اكبر الأسواق السوداء لبيع السلاح، علاوة على تداول الكتب التي تتضمن أفكار متطرفة، أو أدلة صناعة المتفجرات[2].

يضم تنظيم "داعش" العديد من الأفرع من اثني عشرة شبكة والاف من المؤيدين المنتشرين حول العالم، رغم الخسائر القيادية الكبيرة والخسائر الإقليمية تستغل المجموعة أي انخفاض في ضغط التحويلات النقدية لتعزيز وجودها السري وتسريع إعادة بناء القدرات الرئيسية، مثل الانتاج الإعلامي والعمليات الخارجية. من المرجح جدا ان يستمر داعش الإرهابي في متابعة الهجمات الخارجية من العراق وسوريا ضد الخصوم الإقليميين والغربيين[3]. بما في ذلك منطقة غرب المتوسط. حيث استفادة تنظيم داعش الإرهابي من تركة النظام الليبي السابق من خلال الاستيلاء على النظم التقنية من خلال اقتحام مقرات المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية وأيضا جهاز الأمن الداخلي، كان النظام السابق الليبي لديه أجهزة تجسس الاليكترونية وتتبع متطورة تم شرائها من شركة فرنسية معروفة وانتقلت التقنية الفنية الكاملة إلى يد المتطرفين بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا سنة 2011 في وسط الفوضى.

وظهرت مخاوف جدية من استلاء التنظيم داعش على ما تبقى من ترسانة الأسلحة الكيماوية ،وما يصعد هذه المخاوف هو عدم انضباط هذه الجماعة واستخدامها الكيماوي في العراق وسوريا ،التنظيم استهدف ليبيا في اعقاب الفوضى وسيطرة ميليشيات اللبية على السلطة ،ووجودها في ليبيا يحقق لها فتح جبهة جديدة تخفف الضغط على معاقل التنظيم في الرقة والموصل .ووجود داعش في ليبيا يعني انفتاح على شمال افريقيا والصحراء الغربية التي تعيش مناخ جهادي منذ عقد التسعينات .فان ليبيا تمنح التنظيم

[1] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص.28 -29.

[2] المرجع نفسه، ص.28.

[3] حكيم غريب، **التهديدات الأمنية الجديدة ومنطق بناء سياسات الدفاع والأمن**، مرجع سابق، ص ص.85-86.

التوسع ورمزية "عولمة الجهاد في ذات الوقت تمنحه فرصة للوصول إلى الترسانة الكيماوية من النظام السابق وهو يعيد تجربته في العراق[1].

سعى الإرهابيون في حربهم إلى نقل معركة حديثة باستعمال كل لغات حروب الجيل الرابع وإلى استغلال طرق مختلفة لكسب المعركة ،ومن اساليبهم الرصد والمراسلات والتجنيد وجمع الأموال وبث الدعاية والتخطي فضلا عن طرق أخرى من نشر البيانات والاستيلاء على مساحات واسعة من مواقع التواصل الاجتماعي غير ان الملاحظ من خلال دراسة قائمة ان الليبيين يعملون بنسبة 98بالمائة على الفيس بوك و2بالمائة على تويتر مما جعل من توجه تنظيم داعش اثناء تواجده الفعلي في مناطق معروفة مثل درنة وسرت قبل خروجهم منها وإلى بنغازي قبل تمكن الجيش الليبي منها إلى بلورة دعاية جهادية اليكترونية مهمة من حيث الاعداد والتنسيق والتنفيذ المرئي ووضع تنظيم عالي للصورة ومواقع الفيديو بطريقة عالية الجودة ملحقة بالأناشيد الجهادية والقصائد التحفيزية[2].

مما سبق نستخلص، ان مزايا الوسائط الاجتماعية ساهمت بشكل كبير في منح فرص جديدة لتنظيم الدولة الاسلامية، حيث تمكن من الوصول إلى أهدافه المسطرة والوصول إلى جمهور عالمي، وانشاء جيل جديد من المقاتلين.

**المطلب الثالث: أساليب واستراتيجيات تنظيم داعش لنشر "الخلافة الإسلامية"**

**أولا: استراتيجية استغلال المظالم وتلبية التطلعات**

بغض النظر عن التقويض المنهجي لشرعية الجماعات الإرهابية، فان تنظيم الدولة الإسلامية يستخدم تكتيكا جديدا للتوسيع خلافته مستغلا المآزق السياسية في مناطق الصراع ،وتعتبر ليبيا السمة المميزة للصراع الحالي في منطقة غرب المتوسط، التي قام تنظيم الدولة الإسلامية بتكييف دعايته الأيدولوجية لمعالجة المظالم وتلبية تطلعات أصحاب المصلحة، فيما يتعلق بالمظالم التي يتعرض لها السكان، لا تدخر الدولة الإسلامية أي جهد لتصوير نفسها على انها مزود للأمن الداخلي وكسلطة شرعية في منافذها الدعائية المختلفة، من خلال تحقيق الاستقرار النسبي في الفوضى الليبية، من المحتمل ان يكتسب التنظيم موافقة السكان المحليين على حضوره –في سلسلة من التقارير الصادرة عن مركز الحياة الإعلامي التابع للدولة الإسلامية –اعلن التنظيم علنا عن برامج التعليم الديني ،وجمع وتوزيع الزكاة الدينية ،فضلا عن مشاريع المتعلقة ببناء الدولة والشرطة[3].

---

[1] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص. 277.

[2] احمد الحمزة، رقية العاقل، **الإرهاب الجديد في ليبيا**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد9، العدد16، (جانفي 2020)، ص417.

[3] Caroline Varin and Dauda Abubakar, op cit, p.90.

حاول التنظيم ان يظهر قدرته في ادارته "لدولته" فاظهر نوعا من الحوكمة في إدارة شؤون المناطق التي يسيطر عليها، اتخذ خطوات بإصدار العملات ولوحة السيارات وغيرها من الإجراءات ليعكس حسن ادارته وتقديم الخدمات. وفي هذا الصدد أكد تقرير معهد الشرق الأوسط للدراسات والاعلام بواشنطن في أفريل 2016 ان تنظيم "داعش" تمكن من صناعة صورة جذابة عن القتال في الأماكن التي يسيطر عليها بالتركيز على قدرة كوادره على ممارسة حياتهم العادية مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة والإفادة من بعض المزايا مثل غنائم الحرب وتيسيرات الزواج وإمدادات الطعام والسيارات الخاصة فضلا عن التركيز على تصوير لحظات تلقائية تتضمن أنشطة اجتماعية عفوية جذابة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي[1].

واظهرت شهادات من داخل المناطق التي تقع تحت سيطرة داعش ومنها المناطق الليبية بان التنظيم عندما يسيطر على أي منطقة جديدة يتعامل بلطف ولا يجبر أحد للانضمام اليه وذلك لمحاولة كسبه لجمهور أوسع، كان عناصر التنظيم ينتقلون عبر المنازل لتقديم المساعدات وعرض الخدمات مثل التعليم، وحرص التنظيم على تقديم المحاضرات والندوات بعد الصلوات، حيث كانت اغلب المواضيع تناقش كيفية تطوير المجتمع، واستخدموا القران والأحاديث النبوية. وبذلك فتنظيم داعش وظف حالة الظلم وسوء السياسات ليضع نفسه المخلص لهذه الجماعات[2].

**ثانيا: اللوجستيات وتمويل الدولة الإسلامية**

تمكن تنظيم الدولة الإسلامية من دمج الجماعات الجهادية الصغيرة في ليبيا مثل فرع أنصار الشريعة في بنغازي وفي سرت ولواء طارق بن زياد من الصحراء الجنوبية تحت قيادتها، تستفيد هذه المجموعات من الفوضى الداخلية وعدم الاستقرار لكنها تبنى على الهياكل القائمة للجماعات الإسلامية الأخرى. بدلا من انشاء مجموعات جديدة، مما يوفر جهدا أكبر وموارد أكثر. هذا النهج الانتهازي تجاه الجماعات الإسلامية المتنافسة واضح في استراتيجية التنظيم في الحصول على الأسلحة، اثناء وجود القذافي في السلطة أدى حشده العسكري المكثف إلى تكريس مخزونات ضخمة من الأسلحة كانت مخبئة في جميع انحاء البلاد، بعد الإطاحة به عام 2011 فشل المجلس الوطني الانتقالي NTC في حراسة مرافق التخزين، وبالتالي تمكنت الجماعات المسلحة من الوصول اليها بسهولة. وتستخدم الدولة الإسلامية المخزونات لتزويد الشركات التابعة لها في جميع انحاء شمال افريقيا: "أكد تقرير صادر عن لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا لمجلس الأمن الدولي وجود ترسانات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مع الذخيرة المناسبة والأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وكذلك انظمة الدفاع الجوي المحمولة في

[1] منى مصطفى محمد، **مستقبل الإرهاب وجماعات العنف بعد انحسار التهديد الداعشي**، الدراسات والبحوث، العدد4، (اكتوبر 2018)، ص.133.

[2] جاسم محمد، مكافحة الإرهاب: **الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص. 291.

ليبيا. وعلاوة على ذلك، هنالك كمية كبيرة من الأسلحة المتاحة يتم تهريبها بشكل أساسي إلى الجزائر والتشاد عبر طرق التجارة القائمة عبر الصحراء. هذه الاستراتيجية المتمثلة في استخدام مخزونات الأسلحة المتاحة محليا والتي لا تخضع لحراسة كافية هي أكثر فعالية وجدوى من حيث التكلفة من نقل الأسلحة من العراق وسوريا.

لم يتم توحيد مصادر الإيرادات بشكل كاف كما في سوريا والعراق رغم ان التنظيم هاجم في عدة مناسبات موانئ النفط الرئيسية واحتلال الأراضي. على طول خطوط انابيب النفط والغاز الطبيعي، كانت قدراتها على تحقيق عائدات من هذا الاحتلال لا تزال محدودة في عام 2016.البيئة الأمنية المحلية شديدة التجزئة مليئة بالاقتتال الداخلي بين الجماعات المسلحة للسيطرة على الموارد والأراضي، مما يمنع تنظيم الدولة الإسلامية من تأسيسها والحفاظ عليها. وهذا يعني ان التنظيم يعتمد بشكل كبير التنظيم الأساسي الذي يعمل في العراق وسوريا من أجل الدخل في منطقة الشرق الأوسط.

نجح تنظيم الدولة الإسلامية في تنويع مصادر دخله بشكل كبير على مصادر السنوات الأخيرة. (وهو يدر عائدات من خلال السيطرة على حقول النفط ومصافي التكرير، فرض الضرائب على البضائع والسكان، والانخراط في انشطة إجرامية مثل سرقة البنوك والسرقة والاختطاف من أجل الحصول على الفدية، وتلقي التبرعات)[1].

[1] Caroline Varin and Dauda Abubakar,op cit, p. 92.

## المبحث الثالث: تداعيات الإرهاب العالمي الجديد على الأمن في منطقة غرب المتوسط

أصبح الإرهاب العالمي الجديد من أخطر الظواهر التي تواجه منطقة غرب المتوسط، وذلك لما تشهد المنطقة من أعمال إجرامية وهجمات تستهدف المدنيين الأبرياء، وتثبط الأنشطة لاقتصادية والاجتماعية وتمس بالبني التحتية التي تتطلب تكاليف يصعب قياسها. لذلك سوف يتم تسليط الضوء في هذا المبحث على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها المنطقة، والانعكاسات الأمنية للإرهاب العالمي الجديد على أمن المنطقة.

### المطلب الأول: الهجمات الإرهابية في منطقة غرب المتوسط

عرفت منطقة غرب المتوسط العديد من الهجمات الإرهابية الخطيرة من قبل التنظيمات الإرهابية الجديدة خاصة تنظيم الدولة الإسلامية داعش، حيث كان تأثيرها يختلف بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى.

تشير المؤشرات المعروفة في المؤامرات الإرهابية المرتكبة داخل بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وجود اتصال فعلي بين تنظيم داعش والجناة. ففي تونس، وقع هجوم على متحف باردو في اذار 2015 أودى بحياة 21 شخصا وقد أعلن تنظيم "داعش " مسؤوليته عن الهجوم[1]، إلى جانب هجوم منتجع سوسة الشاطئي، حيث قتل 38 مدنيا، بينهم 30 سائحا بريطانيا. ايضا قاد التونسيون الذين انضموا إلى داعش في ليبيا الهجوم المسلح على بلدة بن قردان الحدودية التونسية في مارس 2016 في محاولة للسيطرة على البلدة. فضلا عن الهجوم الإرهابي على منشاة الغاز الجزائرية التي تسببت في مقتل 40 رهينة، تم إطلاق الهجوم من ليبيا المجاورة وشمال مالي.

**الخريطة رقم 4: مؤشر الإرهاب في المنطقة العربية**

[1] رولا[illegible]، مرجع سابق.

المصدر: خديجة الهواري، قضايا الإرهاب والتطرف: نحو مقاربة سسيولوجية شمولية، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد3، العدد9،(2022)،ص.352.

كما شكلت تحديات الوضع المحلي في سوريا سببا رئيسيا لانخراط التنظيم أكثر فأكثر في هجمات في بلدان أخرى مثل ليبيا ومصر واليمن، فقد قبل التنظيم مبايعة مجموعات تتواجد في تلك المناطق، وأرسل امراء لعقد اتفاقيات معها، بعض تلك المجموعات أتباع جدد، على غرار أنصار بيت المقدس في سيناء، وهم يجدون في تنظيم الدولة الإسلامية وسيلة للحصول على النفوذ والموارد. أما مجموعات أخرى، مثل أنصار الشريعة في ليبيا، فتربطها صلات أقدم بالتنظيم، تعود الى السنة الأولى من الثورة السورية، حينما نسّق الثوار الليبيون مع نظرائهم السوريين لإنشاء لواء المهاجرين، الذي انطلق من الساحل السوري ثم انتقل إلى الرقة. من ذلك الحين، برز عدد من القادة الليبيين ضمن تنظيم داعش، الذين استقدموا نموذج هذا الأخير إلى ليبيا[1]. قام التنظيم بالعديد من الهجمات التي أسفرت على السيطرة الكاملة على مدينة درنة الشرقية، فضلا عن العديد من الانقسامات التي تشهدها ليبيا اليوم.

**الجدول رقم 5: الهجمات الإرهابية في بلدان شمال افريقيا المختلفة من 1980 إلى 2016.**

| البلد | إجمالي الوفيات | الهجمات المهلكة | الهجمات المحلية | الهجمات الدولية |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 2.725 | 1.941 | 1.125 | 117 |
| ليبيا | 2.056 | 807 | 638 | 200 |
| المغرب | 30 | 22 | 4 | 19 |
| تونس | 104 | 57 | 30 | 29 |

Source : Dina mansour –Ille, op cit, p. 677.

كما كان متشددون لهم صلات ببلدان مغاربة مسؤولين عن عدة هجمات في أوروبا، تضمنت الاعتداءات التي وقعت في باريس نوفمبر 2015 وبروكسل في مارس 2016 خلية يقودها بلجيكيون من أصل مغربي، في حين شملت تلك التي وقعت في برشلونة في أغسطس 2017 خلية مكونة إلى حد كبير من مواطنين مغاربة معظمهم من أبناء المهاجرين، حيث نفذ تونسي المولد مقيم في فرنسا هجوم الشاحنة في نيس في يوليو 2016. في كل هذه الحالات يبدو ان المهاجرين قد تطرفوا في أوروبا، وان المخططات تطورت اما في أوروبا أو سوريا. المتشدد انيس عمري التونسي المسؤول عن هجوم سوق عيد

1- [1] Lina Khatib, **the Islamic state's strategy : lasting and expanding**,(Malcolm H.KERR-Carnegie Meddle East center, June 29,2015).in: https://carnegie-mec.org/2015/06/29/islamic-state-s-strategy-lasting-and-expanding-pub-60511

الميلاد عام 2016 في برلين، حيث يبدو انه طور خططه للهجوم من خلال التواصل مع الجهاديين التونسيين المقيمين في ليبيا، ومع ذلك، فان خطر هجمات افراد الجاليتين التونسية والمغربية في أوروبا يؤثر على العلاقات الأمنية للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي مع المغرب وتونس[1].

**الخريطة رقم 5: الهجمات الإرهابية في أوروبا المرتبطة بتونس والمغرب**

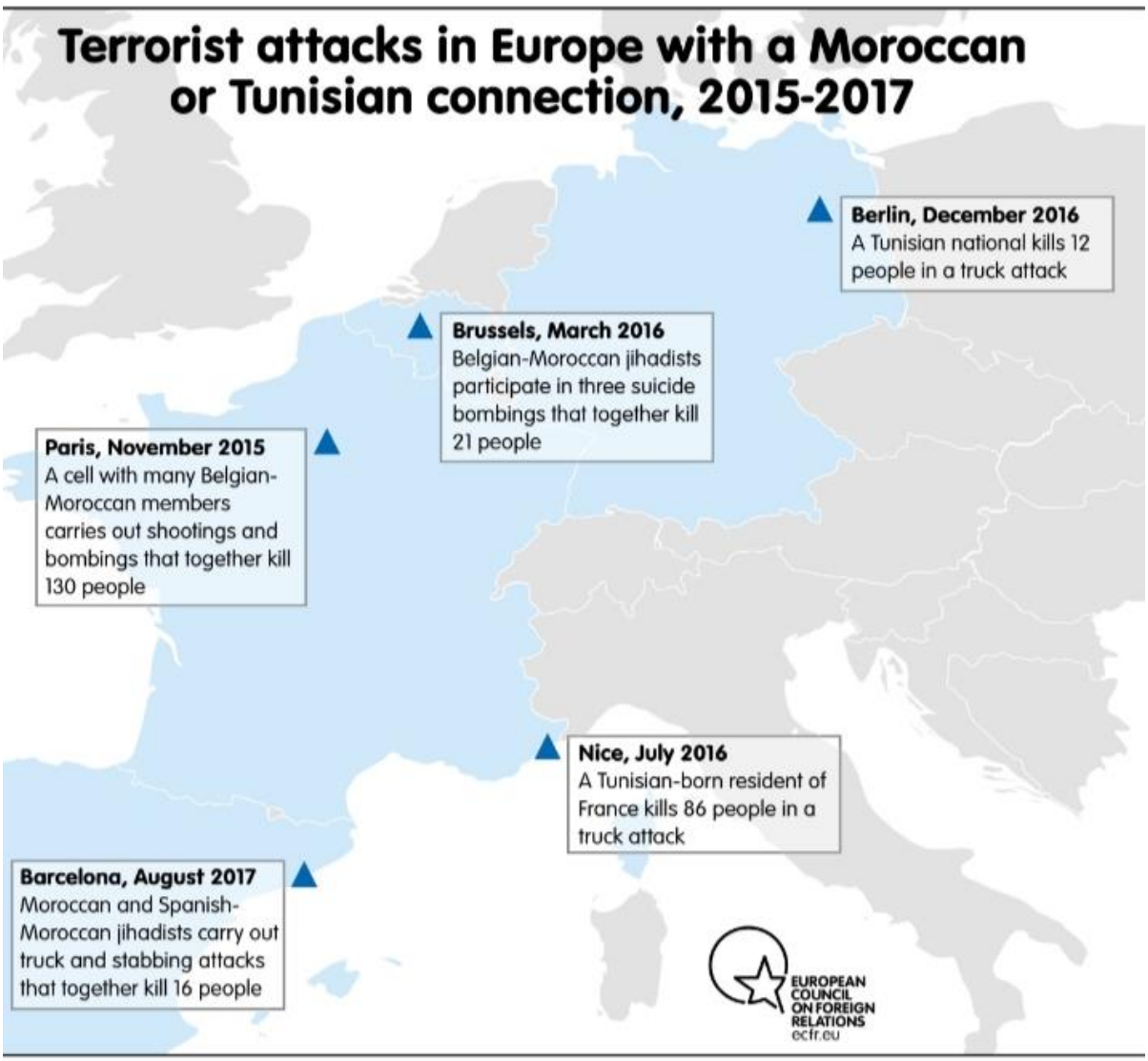


Source: Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit.

وبالرجوع إلى مجموعة الهجمات المتزامنة والمنسقة التي تعد اسوء هجمات أوروبا التي وقعت في نوفمبر 13 عام 2015.تسعة إرهابيين تورطوا بشكل مباشر في الهجمات التي وقعت في باريس في خمسة

[1] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 6.

مواقع مختلفة. The bataclan اعتبر الموقع الأكثر دموية في الهجوم .ما يقارب مجموعة 130 شخص فقدو حياتهم واكثر من 400جريح .حيث كانت تلعب مباراة بين فرنسا وألمانيا. وحضر رئيس الوزراء الفرنسي، لحسن الحظ، الأمن الشخصي في الملعب قدم ردعا للمهاجمين الذين قرروا تفجير أنفسهم في الخارج قبل دخول ملعب كرة القدم، وهي خطوة قللت بشكل كبير من الإصابات. في وقت لاحق تم تحديد ان المهاجرين قد خططوا ونسقوا الهجوم باستخدام IMAs المشفرة .تشير التقارير إلى ان watsappو telegram استخدمت من طرف المهاجمين، حيث تم العثور على هذه التطبيقات على الهواتف المحمولة التي تم استردادها من مسرح الجريمة، ا ستخدم الارهابيون أيضا طرق أخرى لمنع المراقبة من قوات انفاذ القانون، وحسب ما ورد قاموا بتغيير بطاقات SIM الخاصة بالهواتف المحمولة في محاولة للتهرب من المراقبة .بالنظر إلى الفترة الطويلة التي استغرقتها الشرطة وأجهزة الأمن الفرنسية للرد على الهجوم(يبدو ان مسؤولي انفاذ القانون ومكافحة الإرهاب الفرنسيون لو يكن لديهم سوى القليل من المعرفة المسبقة بالهجوم)[1].

اثبتت هذه الهجمات الافتراض التحليلي السائد بان تنظيم الدولة الإسلامية لم يكن يهتم بشن هجمات خارجية، وكان يفتقر للقدرة على القيام بذلك.

وفي مقابل ذلك، توصلت دراسة أجريت حول 510هجمة شنتها داعش خارج الجمهورية العربية السورية والعراق حتى 31 أكتوبر /تشرين الأول 2017 إلى ان المقاتلين الإرهابيين الأجانب شاركوا في أكثر من 25بالمائة من الهجمات، بما في ذلك 87هجمة نفذها المقاتلين الإرهابيين الأجانب خارج بلدهم الأصلي. بالإضافة إلى مشاركتهم المباشرة في الهجمات الإرهابية أو المؤامرات، كان المقاتلين الإرهابيين الأجانب اركانا أساسية في عملية ابتكار نوع جديد من أساليب العمل الإرهابية: الهجمات الموجهة من مدينة تلعفر على يد "مخططين افتراضيين" يستخدمون الاتصالات الأمنة لتوجيه المهاجمين عن بعد (غالبا ما يكون الجناة فرادى وليس مجموعات)، ويلعبون دورا رئيسيا في وضع المفاهيم، ووضع الأهداف، وتوقيت وتنفيذ الهجمات[2].

يقول الباحثان في برنامج حول التطرف في جامعة جورج واشنطن اليكسندر ميلياغرو و–هيتشنز، وسيموس هيوز، ان الأدلة تشير إلى ان العديد من منفذي الهجمات المعروفين ب"الذئاب المنفردة لا يتحركون بمفردهم، يتلقون في الواقع التشجيع والتوجيه من عناصر في تنظيم الدولة الإسلامية يدفعونهم

[1] Daniel Gonzales, op cit. p.178.

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، مرجع سابق، ص35.

لتنفيذ هجمات يمكن للتنظيم تبنيها لاحقا، ويذهب الباحثان إلى ان ثمة اشخاص يبادرون إلى ابتكار أساليب جديدة لنشر العقيدة الجهادية وتشجيع الهجمات.

والجدير وفقا لتلك الدراسة، هو ان هؤلاء الافراد الذين أطلق عليهم الباحثين تعبير المدربين الافتراضيين يعملون على ما يظهر بصورة مستقلة لتطوير مخططات اعتداءات بعيدا عن أي اشراف أو توجيه من قادة تنظيم الدولة الإسلامية، مستخدمين شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الرسائل المشفرة، وهو ما تجسد في حادثة نيس الفرنسية التي قام بها مواطن فرنسي من أصل تونسي بقيادة شاحنة لدهس حشود من المحتفلين بالعيد الوطني الفرنسي "يوم الباستيل" في 14 يوليو 2016[1].

ووفقا لما أقره اليوروبول، فان الهجمات التي تعرضت لها الدول الأوروبية ارتكبها بالأساس ارهابيون محليون، ولم يسافروا إلى الخارج للانضمام إلى الجماعات الإرهابية، تلقى معظم هؤلاء الإرهابيين المحليين تعليمات من احدى المنظمات الإرهابية، عادة من خلال قنوات افتراضية. تشمل الهجمات الملحوظة التي نفذها الارهابيون في الحاق خسائر كبيرة دون الاعتماد على الأسلحة النارية، رغم عدم امتلاكهم للخبرة القتالية[2].

وتوصل المركز الدولي لمكافحة الإرهاب في لاهاي وفقا لصحيفة الشرق الأوسط في 7 يناير 2019 إلى ان نتائج تحليل الواقع الاجتماعي والديمغرافي كانت اكثر عواقب العمليات الإرهابية الأكثر خطرا، اذ اتضح منها ان (56) إرهابيا من منفذي هذه العمليات كانوا من مواطني البلد الذي تعرض لهذه العمليات الإرهابية، أي ما يشكل (73بالمائة) من مجموع المنفذين ،ويضاف إلى هؤلاء نسبة (14بالمائة) ممن يتمتعون بإقامة دائمة في البلد الذي نفذت فيه العمليات، أو وفدوا من بلد مجاور ،وان (8بالمائة) فقط منهم تلقوا أوامر مباشرة من تنظيم "داعش" أو من تنظيم إرهابي اخر لتنفيذ هذه العمليات ،اما النسبة الأكبر أي (92بالمائة)،فكانوا من صلة غامضة بالتنظيم أو غير ذلك. ويكمن الخطر ان هذا النوع من الخلايا من الصعب للغاية كشفه ومنعه من تنفيذ هجمات إرهابية.

وفي هذا السياق اكدت صحيفة ليبيراسيون الفرنسية وفقا ل"الجزيرة " في 9 مارس 2019 ان العديد من أجهزة المخابرات تعتقد ان العديد من العمليات الإرهابية في اروبا والغرب وراءها شخصان هما أبو لقمان وأبو محمد العدناني سابقا قبل مقتله عام 2016، وكان أبو لقمان مسؤولا عن الاشراف عن الخلايا

[1] وليد عتلم، **الذئاب المنفردة..تحولات تفرض مواجهة جديدة** ،السياسة الدولية ،13افريل2022، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/2ukhd2r5

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سابق، ص. 35.

المرسلة إلى البلدان الناطقة بالفرنسية والانجليزية، كما لعب أبو لقمان دورا مهما في العلاقة مع شركة لافارج الفرنسية السويسرية في سوريا، وفي التخطيط للعمليات فوق الأراضي الأوروبية[1].

فالتعليمات على الانترنت لعبت دورا حاسما في تفجيرات مدريد في مارس2004، وتفجيرات خان الخليلي في افريل 2005بالقاهرة، ومؤامرة يونيو 2007 لتفجير ويست اند وجلاكسو West And and Glasgow في لندن، وفي افريل تفجير ماراثون بوسطن Boston 2013[2].

وبذلك فان معظم الهجمات الإرهابية في المنطقة أصبحت أكثر تعقيدا وخطورة، يصعب في الكثير من الأحيان رصدها وتتبع مالاتها، وذلك لاعتمادها على اليات وأساليب عمل مختلفة ومغايرة للطرق التقليدية التي كانت تلجا اليها التنظيمات الإرهابية في العالم الواقعي، فتوجه التنظيمات الإرهابية إلى العالم الافتراضي باعتباره احدد المحددات الجديدة للقوة جعلها تملك القدرة على وضع أهدافها وتنفيذ هجماتها بطريقة أمنة. واقل تكلفة. مقارنة بالخسائر التي تسفر عنها. وهو ما يطرح هواجس وانعكاسات خطيرة على الأمن في منطقة غرب المتوسط بصورة عامة.

**المطلب الثاني: انعكاسات النشاط الإرهابي لتنظيم "داعش" على منطقة غرب المتوسط**

فضلا عن الأفكار المتطرفة والدموية لتنظيم الدولة الاسلامية "داعش "ساعد الفضاء السيبيراني في جعل من مهمة التنظيم أسهل بكثير من خلال ارتكابه للعديد من النشاطات الاجرامية، جعلت من تفوقه واستمراره أمرا محتوما خاصة في ظل عدم الاتفاق الدولي والتسابق نحو تعظيم المصالح القومية، والمحافظة على الوضع القائم مما انعكس سلبا على العديد من المستويات، والقضايا وعلى رأسها:

**أولا: ارتفاع التكلفة الاقتصادية لمواجهة الإرهاب في المنطقة**

تشمل التكلفة الاقتصادية الاجمالية للإرهاب كلا من التكاليف المادية المباشرة الناجمة عن الاضرار المادية للممتلكات والمصانع والمعدات والبنية التحتية والتكاليف غير المباشرة التي يصعب قياسها، وتشمل قيمة الأرواح البشرية المفقودة، والاثر الاجتماعي والنفسي للإرهاب وضياع الفرص والدخل الناتج عن الإصابات أو الوفيات المرتبطة بالإرهاب، من ناحية أخرى تشمل مكافحة الارهاب تكاليف الإجراءات والسياسات المعتمدة لمواجهة الأسباب الجذرية للإرهاب ومنعها ومعالجتها. ومع ذلك فان، فان الخسائر الاقتصادية الكبيرة مثل انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، السياحة، النشاط التجاري، الانتاج، والدخل في قطاعي الخدمات والضيافة، والتي تؤثر على النمو الاقتصادي، هذا مهم بشكل خاص في المنطقة شمال افريقيا، حيث تعتمد معظم البلدان على السياحة والخدمات والاستثمارات

[1] جاسم محمد، أوروبا: **التطرف العنيف وسبل المواجهة**، مرجع سابق، ص، ص. 366-367.

[2] رفائيل كوهين المأجور، مرجع سابق، ص.185.

الأجنبية المباشرة. هنالك عدة عوامل تؤثر على تأثير الإرهاب على اقتصاد الدولة، بما في ذلك طبيعة ومدى كل هجوم إرهابي، مدة استمرار هذه الهجمات، المرونة الاقتصادية، الهياكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في البلد.

ارتفعت التكلفة الاقتصادية للإرهاب في المنطقة بشكل مطرد منذ 2001، حيث بلغت ذروتها من 62مليار دولار عام 2016، تلاها انخفاض حاد إلى 4.7 مليار دولار عام 2019[1].

**الشكل رقم 2: التكلفة الاقتصادية للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2001-2019**

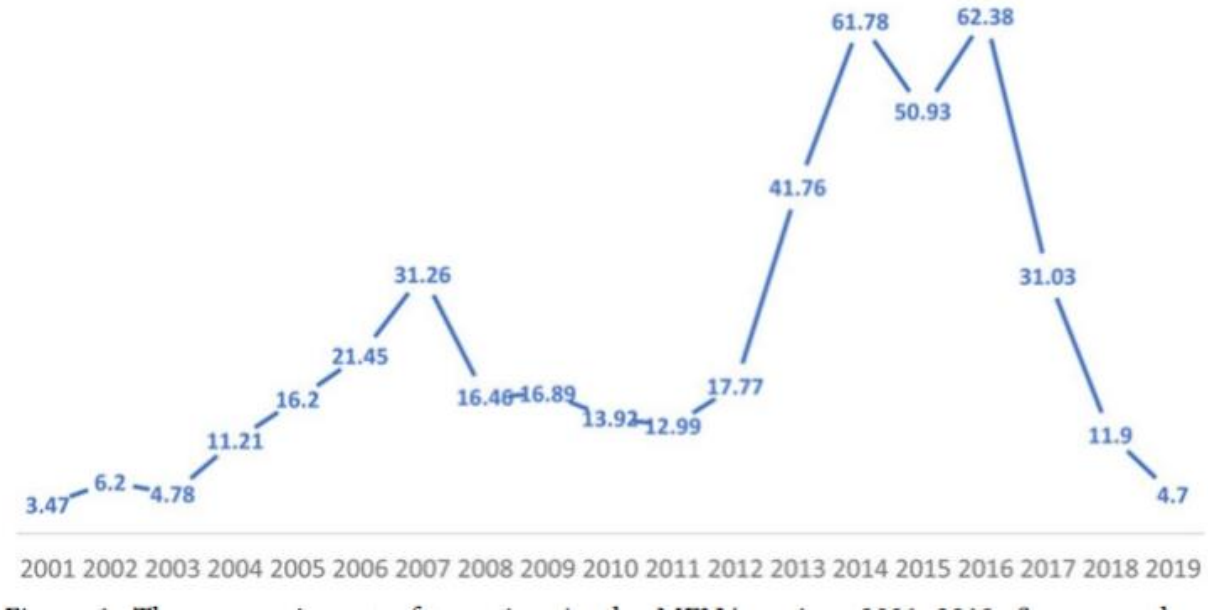


Source : Dina Mansour-Ill, "Counterterrorism policies in the Middle East and North Africa: A regional perspective", International Review of the Red Cross (IRRC) 103 (2021): p. 657.

في الآونة الأخيرة، بدأ الإرهاب السيبراني في المساهمة بشكل أكبر في العواقب الاقتصادية السلبية للإرهاب وفرض نفقات إضافية حيث تستمر الحكومات والقطاع الخاص بشكل أكبر في التدابير الأمنية لحماية انظمة المعلومات الاستراتيجية. عام 2019 كان الشرق الأوسط ثاني اعلى تكلفة في العالم لخرق البيانات بعد الولايات المتحدة الامريكية، حيث بلغت 5.97 مليون دولار لكل خرق، واعلى متوسط عدد للسجلات المخترقة في العالم مع ذلك، كما هذه الجرائم الاليكترونية التي يمكن تصنيفها على انها اعمال إرهاب اليكتروني ، وفي الوقت نفسه فالبيانات المتعلقة بالتكاليف الاجمالية لبرامج وتدابير مكافحة الإرهاب في المنطقة غير متوفرة إلى حد كبير، حيث ان معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا لا

[1] Dina Mansour-Ille, op cit, p. 656.

تقدم تقارير علنية عن هذه التكاليف ، هذا ما يجعل من الصعب التحديد الدقيق للتكاليف الاجمالية لجهود مكافحة الإرهاب المرتبطة مباشرة بالنفقات الأخرى ، مثل انفاذ القانون أو الجيش[1].

أيضا، من أكثر العواقب وضوحا واثارة للقلق توطيد الاقتصاد غير الرسمي المرتبط بالتهريب، والذي أصبح في بلدان مثل ليبيا وجنوب تونس جوهر نظامها الاقتصادي، وفقا لبحث أجرته مجموعة الازمات الفكرية Crisis group فان الاتجار غير المشروع بالمهاجرين يدر حوالي 1.5 مليار يورو سنويا في ليبيا، كذلك الوقود الذي يوفر ملياري يورو سنويا، جنبا إلى جنب مع الأسلحة وتجنيد الميليشيات وهما النشاط الرئيسي في معظم البلدات والمنفذ الوحيد للعمل للشباب الليبيين.

وفي عام 2017، قدم المجلس الأطلسي تقريرا بقيادة الباحث لان رالبي بعنوان Downstream oil thef ذكر فيه ان سرقة المنتجات المكررة، مثل البنزين والديزل، تشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد العالمي وللمملكة العربية السعودية، واستقرار الدول والمناطق التي يكون فيها ضروريا، وحذر من انه نشاط متزايد التعقيد حيث تصبح الحدود بين مهربي الوقود الليبيين ورجال الأعمال المالطيين ومافيا سانت هيلينا اركولانو التي جلبت البنزين إلى أوروبا[2].

**ثانيا: انتهاك حقوق الانسان وتنامي النبذ والإقصاء**

يعد الإرهاب اهانة لكرامة الانسان لأنه يستغل البشر الأبرياء الاخريين، غالبا ما يشار اليهم باسم "المدنيين "فالإرهابي" ينزل البشر إلى مجرد وسائل وبتالي يجرد ضحاياه من انسانيتهم وينتهك كرامتهم الانسانية، هذا التجاهل للواجب القاطع موجود في الهجمات الإرهابية ضد أماكن العبادة أو الطائرات أو المدارس أو محطات القطار (حادثة تفجير اربع قطارات في مدريد عاصمة اسبانيا 11مارس 2004،حادثة قطار باريس في 21اغسطس 2015)التي يتم مهاجمتها لمجرد وجود العديد من الأشخاص الذين يمكن استغلالهم لتحقيق غايات الجاني سوآءا كان ذلك في الدعاية أو الانتقام أو خلق الخوف أو أي شيء اخر وينطبق الشيء نفسه على اخذ الرهائن باعتباره شكلا محددا من اشكال الإرهاب ،الذي يستلزم حرفيا تحويل الانسان إلى "أوراق مساومة" ومن ثم فانه من الواضح انه أداة في محاولة لإجبار الحكومة على القيام بشيء ما وهو نقيض أيضا للأمن الانساني لأنه يمزق البنية التحتية المجتمعية والنسيج الاجتماعي الموجود لتوفير بيئة واقعية للحياة العادية المسالمة للناس العاديين ،من خلال القيام بذلك تولد اعمال الإرهاب جوا من الخوف وقد تسعى عمدا إلى ترهيب السكان .مرة أخرى يتم اختزال الناس العاديين إلى وسيلة لدعم غايات قد يسعى الارهابيون لتحقيقها[3].

[1] Ibid. p. 657.
[2] Javier Martin, op cit, p. 6.
[3] Chistophe Paulussen. Martin Scheinin. **Human dignity and human security in times of terrorism**. (The Ndherlands,T.M.C asser institut the hague, 2000).p.22.

في جانب آخر، عند الحديث عن الإرهابيين المجندين في منطقة غرب المتوسط مثلا عند تنظيم داعش أو القاعدة سابقا، فانه يجب الاخذ بعين الاعتبار ان كلمة مجند تعنى أيضا بالموظفين الإداريين والطهاة والعامليين وأي شخص عمل مع المقاتلين واندمج في السلسلة الهرمية للتنظيم منذ 2014 فصاعدا دون حمل سلاح إلى انه وبالرغم من ذلك لا يستثنى من التعرض للخطر والايذاء ،حتى وان كان كل جرمه انه قد عاش في بيئة يسيطر عليها التنظيم .كما جاء في التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية "ان الالاف من النساء والأطفال لديهم صلات مفترضة مع تنظيم داعش في معظم المناطق التي يتواجد فيها قد تمت ادانتهم بجرائم لم يرتكبها وهم موسومون ب"عائلات داعش" .

أيضا فان الحصول على بطاقات الهوية والشهادات بجميع انواعها هو امر في غاية التعقيد والصعوبة بالنسبة لهم. ايضا يترتب على ذلك ان أي حراك البحث عن العمل للكبار أو الالتحاق بالمدارس بالنسبة للأطفال هو امر مستحيل. وهم بالإضافة لذلك سجناء في مخيمات، فهؤلاء النازحين مدنيين قبل المحاكمة وهم ضحايا للعنف وسوء المعاملة من قبل الجنود أنفسهم[1]. وبذلك فهذا الوضع يشير الى التناقضات الكبيرة التي وعدت بها الدولة الإسلامية وسلوكها الفعلي على الأرض، لا يوجد سوى عدد قليل من الافراد المختارين في التنظيم يتمتعون بأسلوب حياة مميز بسبب موقعهم داخل الدولة الإسلامية، في حين ان الغالبية العظمى لا تزال خاضعة للسيطرة الهرمية، فالضرائب وانتهاكات حقوق الانسان مثل اضطهاد وقتل "الأعداء" السياسيين والدينيين وحتى الاستعباد ترتكب باسم ايديولوجيتهم[2].

وعليه فان الإرهاب يشكل انتهاكا صارما لحقوق الانسان وللشرعية الدولية والقواعد القانونية من جهة، القواعد العرفية والدينية من جهة أخرى.

**ثالثا: تنامي خطاب الكراهية والعنف**

شكلت التنظيمات الإرهابية الجديدة قاعدة للتغيير والتعبير عن الرؤى المتطرفة التي تتبنى العنف بما آل اليه الانترنت من تقسيم الجمهور إلى فئات ومجموعات صغيرة وبدا هذا التنوع يزيد بدوره من التشتت الثقافي وذلك كإعلام فئوي يستخدم لإذكاء الصراعات العنصرية وتنمية اتجاهات الكراهية لدى الكثير من الفئات المناهضة للفئات الأخرى وخلق اللا توافق الثقافي الذي ميز المجتمعات القومية ،وفي مقابل تلك النظرة التفتتية للمجتمعات جاء الاعلام للترويج لرؤى عالمية، واستغلته التنظيمات الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة الذي يروج إلى الخلافة الإسلامية والجهاد العالمي[3]. كما اعتمد تنظيم داعش على "الدعاية الجهادية" بإنتاج اشرطة الفيديو والدعاية بنوعية ومهنية للترويج لمبادئه، لذا يعتبر الانترنت

[1] عبد الهادي السيد، **عائلات داعش**، مجلة مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، العدد7، (افريل 2018)، ص. 34.

[2] Caroline Varin and Douda Abubakar, op cit, p. 95.

[3] عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص. 192.

أحد نوافذ التنظيم وعالمه الافتراضي للوصول إلى أتباعه[1]. وبذلك يرى "باهراث جانيش" الباحث بمعهد اكسفورد للأنترنت في 18 نوفمبر 2018 وفقا ل "دوتش فيله" ان تشويه الواقع يكون وسط المجموعات المتطرفة على شبكات الانترنت، قائلا:" الشبكات والأماكن التي تنشا على الانترنت تهدف إلى خلق ثقافة تقبل الكراهية والتشهير والتحقير من الاخرين. فاذا اعتد بهذا النوع من اللغة، فقد يخلق مناخا يمكن ان تصبح فيه الكراهية والعنف أمرا مشروعا[2].

وفي دراسة أجراها الكاتب الأمريكي رالف هانسون تبين ان الاعلام اكثر الوسائل الحديثة تأثيرا على الأفراد والمجتمع، فهو يؤثر على الفرد في تغيير سلوكه وموقفه ومعتقده، وهنا تأتي خطورة القرصة الاليكترونية، واهميتها في ذات الوقت حيث ساهمت الصور التي كانت تنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمأخوذة من الحياة على أرض داعش وسيلة لجذب مزيدا من الاتباع، التي من خلالها رغب هذا التنظيم في ممارسات عنصرية وتمييزية بين الافراد والهويات فضلا عن تصدير صورة مغلوطة عن الإسلام والممارسات ذات الطابع العنيف التي ربطها به[3].

بعد احداث الربيع العربي ازداد خطاب الكراهية بشكل كبير، حيث رصدت دراسة "بينو للأبحاث" تنامي خطاب الكراهية الدينية بين المجتمعات الدينية في 198 دولة والتي اكدت ان وصول الكراهية الدينية الى اعلى مستوياتها عام 2012 أي ان الكراهية الدينية ارتفعت الى ما يزيد عن 26بالمائة مقارنة بعام 2007، وان الدول ثلث الدول التي شملتها الدراسة سجلت ارتفاعا ملحوظا في الكراهية الدينية لنفس العام، حيث تجاوزت نسبة 29بالمائة عن عام 2011و20 بالمائة اعتبارا من عام 2007 حيث بلغت أعلى زيادة في معدلات الكراهية الدينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي لا تزال تعاني من اثار الربيع العربي[4].

**رابعا: تشكل حالة من التوجس من أفكار التطرف لدى المقاتلين الأجانب العائدين**

تعد قضية عودة المجندين المنظمين الى تنظيم الإرهابي "داعش" من المسائل التي فرضت نفسها مع اثارها المتعددة بمجرد انهيار مشروع الخلافة على ايدي التحالف الدولي في سنة 2017.اين بدا

---

[1] محمد جاسم، مرجع سابق، ص.637. .

[2] المرجع نفسه، ص.600.

[3] رهام سلامة، **داعش تخسر حربها الاليكترونية**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد 10، (يوليو 2018)، ص.33.

[4] سلافة فاروق الزعبي، **تحليل الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد 4، (نوفمبر 2020): ص. 37.

مقاتلو داعش في التشتت في بقاع مختلفة الأمر الذي سمح بانتقال المواجهة مع التنظيم من مواجهة مسلحة إلى مواجهة ترصد وتعقب[1].

فعودة المجندين في الصفوف الإرهابية خلق تخوف عالي المستوى. بالنسبة للضفتين سواء الضفة الشمالية أو الجنوبية لغرب المتوسط، ويتعلق الامر هنا باتخاذ تدابير أمنية أو تشريعية معينة تتسق مع سيادة القانون أو من خلال علاجات أخرى تعمل على احتواء رغباتهم المحتملة للانتقام كإعادة تأهيلهم لدمجهم في النسيج المجتمعي حيث انهم لايزالون تحت التأثير الإيديولوجي للمنظمات الإرهابية ،وأيضا هل سيتخلون عن قناعاتهم المتطرفة التي اكتسبوها من خلال فترة انضمامهم، وهو الأمر الذي أبرز تخوفا من التأثير الأيديولوجي للمنظمات الإرهابية عليهم ومدى ترسيخ القناعات المتطرفة المكتسبة في فترة الانضمام لها[2]. خاصة وان احتمالية قيامهم بتنفيذ عمليات إرهابية من الخيارات المرجحة لهم[3].

وفقا إلى تقارير ودراسات أعدها المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، في 2018/06/14 والقائمة على بيانات وتقارير أجهزة الاستخبارات الفرنسية وكذلك تقارير البنتاغون، فان عدد الذين التحقوا في القتال إلى جانب تنظيم داعش في العراق وسوريا من حملة الجنسية الفرنسية بلغ(2000) شخص، وأفاد تقرير تناوله "مرصد الازهر " تحت عنوان " أطفال داعش الفرنسيون بين سلامة الوصول والمصير المجهول " ،الصادر خلال نوفمبر 2018 ان تنظيم داعش قام بتجنيد وتدريب نحو (450طفلا) فرنسيا ،الامر الذي يضع "فرنسا على قمة ترتيب الدول المصدرة للأطفال المجندين.

نصح "فرنسوا مولاي " مدعي عام الجمهورية الفرنسية في نوفمبر 2018 وفقا ل "سبوتنيك" ضرورة توخي الحذر في التعامل مع "الجهاديين " العائدين من سوريا والعراق، وأضاف "نحن نواجه اناسا خاب أملهم بتنظيم داعش لكن يجب توخي الحذر فذلك لا يعني بأنهم نادمون عن أفعالهم، إضافة إلى ذلك، فان بعض النساء والأطفال تعلموا استخدام الأسلحة وهذا امر خطير[4].

كما ذكر تقرير تناوله المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات في 31 ماي 2018 انه التحق من اسبانيا وإيطاليا والنرويج مجتمعة حوالي (635) شخصا بالتنظيمات المتطرفة وعاد منهم (212) شخصا، وأشار إلى ان هنالك (21) امرأة من بين (216) مقاتلا إرهابيا اسبانيا سافروا إلى سوريا

[1] عبد الهادي السيد، **عائلات داعش**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد7، (2018)، ص.34.

[2] عبد الرحمان فودة، **أطفال داعش مشروع التنظيم السري لضرب أوروبا**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، (2018)، العدد10، ص.13.

[3] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، ص.401.

[4] المرجع نفسه، ص.338.

والعراق، ونحو (23) امرأة في اسبانيا ينتظرون المحاكمة في المحكمة العليا بتهمة الانضمام إلى داعش، وهنالك (8) من أصل (10) حالات متطرفة تم تجنيدهن على الأراضي الاسبانية[1].

وفي ضوء ذلك أطلقت الاستخبارات الأوروبية تحذيرات من اجتياح موجة إرهابية كبيرة دول التكتل، في ظل عودة مقاتلي داعش من مناطق الصراعات، وإطلاق سراح المسجونين المدانين في قضايا تتعلق بالإرهاب، وحذرت الاجهزة الأمنية من الدعوات المستمرة التي يطلقها التنظيم ويحث من خلالها خلاياه النائمة والمتعاطفين لشن هجمات إرهابية، لاسيما بعد تسرب وثائق توضح خططا لعملياته المستقبلية في أوروبا، لتسليح وتمويل متشددين وخلايا نائمة، وهو ما قد يساهم في تنفيذ عمليات إرهابية احترافية[2].

فأروبا تخشى من ظاهرة العائدين الذين اكتسبوا التدريب العسكري والخبرة الميدانية في المعارك، من شن هجمات داخل دول الاتحاد، إلى جانب تخوفها من المساس بالتماسك الاجتماعي الأوروبي[3].

كذلك توجد إشكالية تتمثل في صعوبة وجود ادلة لإدانة العاديين امام القضاء بالدول الأوروبية، وعاد بعض المقاتلين الأجانب بهدف شن هجمات إرهابية على وجه التحديد، أو كمصدر الهام لعدد متزايد من الهجمات داخل الدول الأوروبية، لا سيما من الفئة عالية التدريب التي تشكل تهديدا محتملا للأوربيين، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار التكتل الأوروبي[4].

وفي ذات السياق، أشار "جيل دي كيرشوف" منسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب وفقا للعرب اللندنية في أغسطس 2018 إلى انه من الصعب اثبات ان العائدين الذين كانوا مسؤولين عن ارتكاب جرائم، ولفت إلى ان السجون تشكل بيئة خصبة للتطرف، وبالتالي يؤكد ضرورة تقويم الاخطار التي قد يشكلها العائدون، ويتم التصرف تبعا لكل حالة، كما لفت إلى ان قلة من العائدين يخططون لتنفيذ هجوم إرهابي، إلى ان غالبيتهم قد يكونون مخذولين ويعانون من اضطرابات، وكل ما يحتاجون اليه هو إعادة الادماج في مجتمعاتهم[5].

وفي ذات السياق، فان خطر العائدين المجندين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا مثل خطرا داهما، حيث شهدت العديد من هذه البلدان معدلات مرتفعة من المقاتلين الإرهابيين العائدين، وبحسب التقرير الأخير لمؤسسة الدراسات والاستخبارات" مجموعة صوفان"The soufan group" فان تونس هي الدولة الرابعة في العالم من حيث عدد المقاتلين الأجانب اللذين انظموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا

---

[1] المرجع نفسه، ص.355.

[2] المرجع نفسه، ص.401.

[3] Boutin Berenice, **the feghter's phenomenon in the european unio international**,( center for center -terrorism- the hague ( isst), (2016) .p.3.

[4] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، ص.362.

[5] المرجع نفسه، ص.305.

والعراق، بعد روسيا، السعودية والأردن. اكدت وزارة الداخلية التونسية عودة نحو ألف منهم إلى التراب الوطني خلال العاميين الماضيين، وقد لجا الكثير منهم إلى ليبيا وهي دولة تحولت إلى حصون الجهاد في العالم، أفادت التقارير ان مجموعات إقليمية مثل أنصار الشريعة، وتنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي AQIM وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وهي منصة جديدة تجمع الجماعات السابقة من منطقة الساحل التي قررت انشاء عملياتها في الإقليم، كما كانت عودة المقاتلين الإسلاميين إلى الجزائر، التي كانت مسرحا لتصاعد مستمر في النشاط المسلح الراديكالي كما ان عودة المقاتلين ووجودهم المتذبذب يقلق المغرب وموريتانيا[1].

الأهم من ذلك، يظل مصير نسبة كبيرة من مقاتلي داعش الإرهابيين الأجانب مجهولا، هنالك تفاوت كبير بين العدد الإجمالي للمقاتلين، وعدد من تم حصرهم ضمن القتلى او المحتجزين او العائدين او المنتقمين[2].

**الجدول رقم 6: معدلات المقاتلين العائدين من العراق وسوريا الى البلدان التي لها أكبر عدد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب**

| الولايات القضائية | اجمالي عدد العائدين من سوريا والعراق |
|---|---|
| الجزائر | 116 |
| ليبيا | 84 |
| مصر | 600 |
| المغرب | 308 |
| تونس | 970 |

المصدر: مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الإصدار الأول، فيينا ،2021، ص32.

انطلاقا من المعطيات السابقة نستخلص، –يشكل الارهابيون العائدون من مناطق الصراع معضلة كبيرة وهاجسا أمنيا لدول منطقة غرب المتوسط، لما يمكن ان يترتب عليها من انعكاسات خطيرة على الأمن الداخلي للدول.

[1] Javier Martin, the weak and vulnerable wall of Europe, Op cit, p. 5.

[2] تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **المقاتلين الإرهابيين الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي**، مرجع سابق، ص .32.

**خلاصة:**

رغم الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي يتمتع بها اقليم غرب المتوسط، إلى أنه لا يزال يعاني من العديد من الصراعات والتوترات التي ساهمت العوامل (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية) في تفاقمها، ويعد الإرهاب العالمي الجديد تهديدا للمنطقة استفاد من الأوضاع الأمنية الهشة في الضفة الجنوبية من الحوض الغربي للمتوسط مما أدى إلى تعزيز حضوره وتوسيع نفوذه، وتبين ذلك من خلال الازمة الليبية التي تعد بؤرة للازمات الحالية في المنطقة كنتيجة لارتدادات التحول الديمقراطي الذي قوبل بالفشل، وهو الامر الذي ترتب عنه بروز تحالفات مع الجماعات الاجرامية التي عززت من النشاط الإرهابي وساهمت بشكل بارز في خلق مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار الذي امتد بدوره إلى دول الجوار، وصولا إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

إضافة إلى ذلك ساهمت الهجرة وارتباطها بالشبكات الإرهابية خلق مزيدا من التحديات، فقضية الهجرة التي كانت في الأساس في دائرة الأمننة، زادت تحدياتها من خلال ما فرضته معضلة تدفق المقاتلين الأجانب، إلى المناطق التي تشهد صراعات خاصة وأنها لم تقتصر على دول الضفة الجنوبية، وانما مست أيضا دول الضفة الشمالية من الحوض الغربي للمتوسط. وهو ما جعل من التهديدات الإرهابية التي تشهدها المنطقة عابرة للحدود.

يعد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" نموذجا للإرهاب العالمي الجديد، الذي وضع نفسه في طليعة التنظيمات الإرهابية التي تعتمد بصورة كبيرة على التكنولوجيا الحديثة في سياسته الاجرامية، حيث كان التنظيم فعالا في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر دعايته، وتجنيد اتباعه وتدريب الجهاديين.

استغل التنظيم الفوضى وعدم الاستقرار الذي تعيشه ليبيا، حيث جعل منها مركزا مهما في تجنيد اتباعه وتدريبهم من دول شمال افريقيا والصحراء الغربية التي تعيش مناخا جهاديا منذ التسعينات، كما جعلها محورا لتنفيذ استراتيجياته وتكييف دعايته لمعالجة المآزق السياسية والأمنية التي تعيشها من خلال تصوير نفسه بانه مزود للأمن، وذلك من خلال معالجة المظالم وتلبية تطلعات الشعب، بهدف السيطرة الكاملة على الأراضي الليبية ومن ثم مواصلة أهدافه التوسعية. وهوما انعكس سلبا على أمن المنطقة على عدة أصعدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية).

# الفصل الثالث:

## السياسات الأمنية لمواجهة الإرهاب العالمي الجديد في غرب المتوسط.

يعد تزايد التنظيمات الإرهابية وتمددها، خاصة "تنظيم الدولة الإسلامية" معضلة لا يمكن تجاهلها واغفال اثارها مع التطور الهائل الذي تشهده الساحة الدولية في عصر العولمة وثورة التكنولوجية والمعلوماتية، التي منحت وأتاحت فرص جديدة لهذه التنظيمات الإرهابية التي بدورها أخذت منحى جديد من خلال استغلال الفضاء السيبراني، وأصبحت تداعياتها تتجاوز الحدود الوطنية للدول.

بناء على ذلك، فان الوضع الراهن يستدعي بالضرورة وضع سياسات تعاونية بين دول غرب المتوسط، واتخاذ إجراءات وقائية لمكافحة الإرهاب تكون مواكبة للتغيرات والتحولات التي طرأت على مشهد الإرهاب، والتكتيكات التنظيمية والتشغيلية التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية الجديدة.

## المبحث الأول: السياسات الأمنية على المستوى الأوروبي

تبنت الدول الأوروبية سياسات متعاقبة لمكافحة الإرهاب، حيث جمعت بين الإجراءات الناعمة والصلبة في مكافحة الإرهاب ومنعه وذلك من خلال تبني سياسات محلية ومشتركة.

### المطلب الأول: سياسة المنهجية القومية

تفرض المنهجية القومية اختلافات مهمة في السياسات الأمنية للدول القومية بناء على تاريخها، ثقافتها مؤسساتها الوطنية، حيث نجد تناقض كبير في دراسة مكافحة الإرهاب بين الدول، يزعم ان فرنسا تجمع بين الإصرار على الاستيعاب الثقافي والمراقبة المتشددة والرقابة الشرطية خاصة على المسلمين مع التهديد النهائي بالاعتقال أو الترحيل، وهو عكس ما تتبناه المملكة المتحدة التي تحاول المزج بين تسهيل التعدية الثقافية والمصالحة تجاه والمنظمات الإسلامية[1].

يسلط نموذج المنهجية القومية الضوء على فرنسا فيما يتعلق بالقوة الصلبة في اعقاب تفجيرات مترو باريس عام 1995، وسعت فرنسا خطتها الطارئة في vigipirate للسماح بنشر القوات المسلحة لمساعدة الشرطة اعتقال المشتبه بهم واحتجازهم لمدة 4ايام دون اتصال بمحام، وترحيل غير الفرنسيين بإجراءات موجزة: إذا اشتبه في تورطه في الإرهاب. مراحل التأهب القصوى المنصوص عليها في vigipirate مكنت الشرطة وشركات الأمن الخاصة من إجراءات: عمليات البحث والمصادرة دون عوائق، اعتبارا من عام 2016 صدرت أوامر لترحيل لأكثر من 200امام، عام 2014 أعلن وزير الداخلية برنار كازينون انه سيتم تجريد مؤيدي داعش المشتبه بهم من جوازات سفرهم ومنعهم من مغادرة فرنسا. اعقاب هجمات باريس نوفمبر 2015 أعلن الرئيس الهولندي حالة الطوارئ وطلب من الجمعية الوطنية تمديدها حتى 2017.بعد فترة وجيزة من استدامة الرئاسة، أعلن ايمانويل ماكرون ان "محاربة الإرهاب الإسلامي (في الداخل والخارج) هي أولى أولوياتنا" عزز قانون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب (SILT) عام 2017 سمح بدوريات عسكرية في الاحياء المجاورة، وسمح بحصر المتعاطفين مع الإرهابيين المشتبه بهم في مساكنهم واحيائهم وشرعوا في اغلاق مساجد يشتبه انها تدعو إلى الكراهية. وذلك دون اذن قاضي[2]. قامت الشرطة الفرنسية في 1اكتوبر 2018 بمداهمة مركز الزهراء في بلدة غراند سانت شمالي البلاد(يعد مركز الزهراء من اكبر المراكز في أوروبا وهو يضم حزب معاداة الصهيونية وجمعية الاتحاد الشيعي في فرنسا، يعمل في المجالات الاجتماعية والعائلية والدينية) حيث أوقفت عددا من مسؤوليه وأعضائه بشبهة (تمجيد حركات متهمة بالإرهاب) كما قامت بتجميد أموال المركز لمدة ستة اشهر، واعلن وزير الداخلية الفرنسي "كريستوف كاستانير" وفقا ل"سبوتنيك" في 20 مارس 2019 اعتزام السلطات الفرنسية حل اربع

[1] Peter O'brien**, counter terrorism in Europe: Discord and Disorder**, in Terrorism and transatlantic relations threats challenges, edited by Klaus Larres and Zobias Hof, (Switzerland,UK: Palgrave macmillan.2022),p.106.

[2] Ibid. p .111.

جمعيات تروج بشكل متواصل لما يسمى "الجهاد المسلح"[1] بالإضافة إلى ذلك تم تعزيز صلاحيات جمع المعلومات الاستخباراتية وتم انشاء فريق عمل خاص يقدم تقاريره المباشرة إلى ماكرون[2].

**الشكل رقم 3: القوة الصلبة ومكافحة الارهاب**

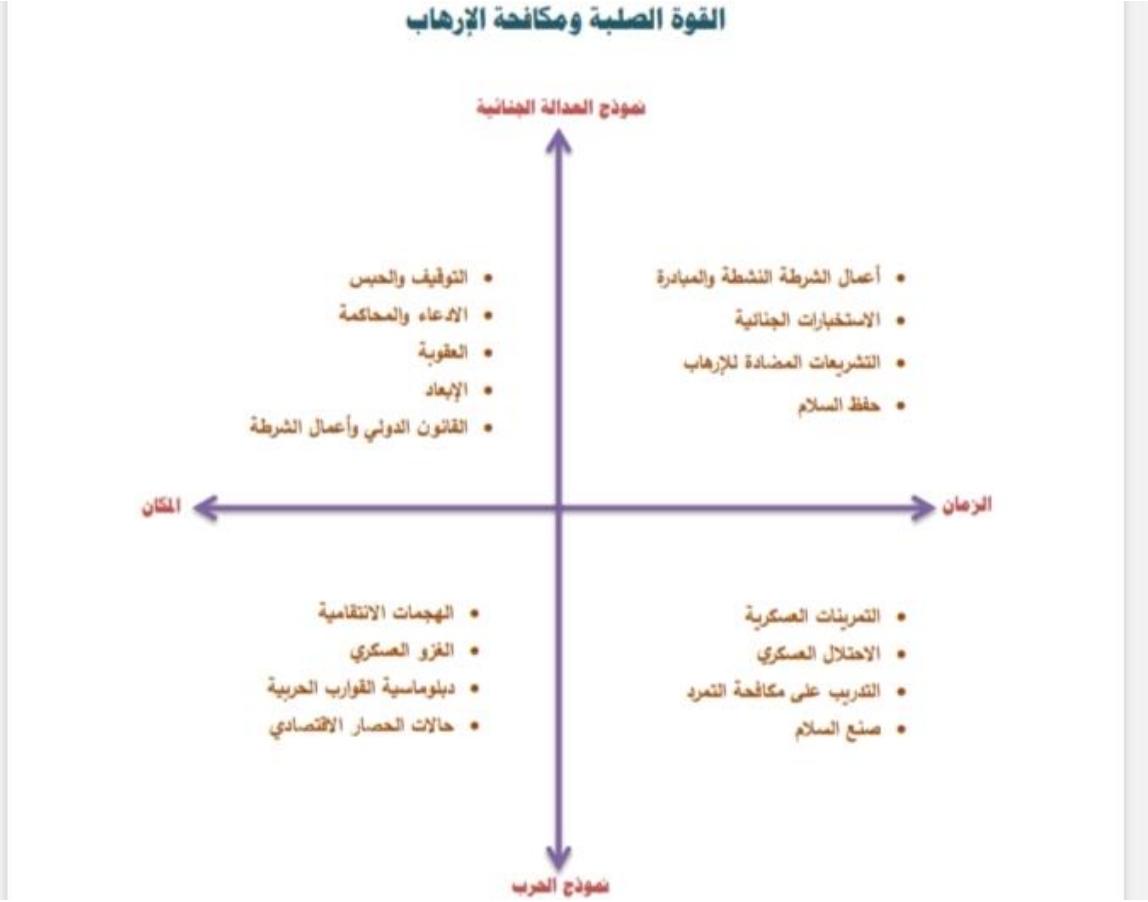


المصدر: فاضل عباس الخزرجي عبد الرحمان ، مرجع سابق،ص.335.

مع ان الحكومة الفرنسية اهملت إلى حد كبير الاعتماد على نهج القوة الناعمة في التعامل مع الإرهاب، إلى ان حكومة ماكرون اعادت الالتزام بها في 2018 مع تقديم منع الحماية، حيث أكد رئيس الوزراء Edoward philippe بالقول "ان الدولة لا يمكن ان تقود القتال بدون مسلمي فرنسا. ومن الأهمية بما كان الاعتراف بحقيقة ان تلك الجهود لمنع التطرف العنيف ومكافحته لا يمكن ان ينجح دون مشاركة المسلمين[3].

[1] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، ص.87.
[2] Peter O'brien ,op cit, p.111. 112.
[3] Ibid. p.117.

أعلنت السلطات الفرنسية وفقا لوكالة "الاناضول" في 13 فيبراير 2019 اغلاق (7) مساجد في عموم البلاد، واحباط (10) هجمات إرهابية، منذ إقرار قانون مكافحة الإرهاب من جانب البرلمان الفرنسي، داهمت فرق الأمن (93) منزلا للأشخاص يشتبه في إمكانية تورطهم بأعمال إرهابية، بالإضافة إلى الإقامة الجبرية على (106) اشخاص طوال هذه الفترة، ويسمح قانون مكافحة الإرهاب بتعزيز صلاحيات السلطة الإدارية والشرطة لتحديد إقامة اشخاص يمثلون خطرا محتملا، والتحقيق من الهويات قرب الحدود دون موافقة قضائية[1].

**المطلب الثاني: سياسة الاستثنائية الأوروبية**

تضع نظريات عن اختلافات كبيرة بين النهجيين الأمريكي والأوروبي، حيث تدعي حكومة الولايات المتحدة الامريكية انها تستخدم استراتيجية عسكرية لإحباط الإرهاب الذي لا يظهر اهتماما يذكر بالمجتمع المدني والحقوق. بينما تزعم الحكومات الأوروبية (باستثناء فرنسا في بعض الأحيان) تفضل مزيجا اقل توغلا من الشرطة المحلية ونزع التطرف.

ففي واقع اعقاب هجمات 11سبتمبر وهجمات مدريد عام 2004 أعلنت دول الاتحاد الأوربي رسميا عزمها على تعزيز الاتفاق والتعاون بين جميع الدول الأعضاء في جهود مكافحة الإرهاب ملتزمة باحترام حقوق الانسان في مكافحة الارهاب (على سبيل المثال ،يسلط التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي حول حقوق الانسان والديمقراطية 2018 الضوء على ضرورة وجود اطار حقوق الانسان في حد ذاته في معالجة التحديات المحلية والدولية الرئيسية، بما في ذلك الأمن المستدام ،والمنطلق هنا هو ضمان المساوات للمسميين هو في نهاية المطاف اضمن سلاح ضد الإرهاب ،على عكس ذلك فان انكار الحقوق المتساوية هو اضمن طريقة لإثارة الإرهاب ،غالبا ما يطلق عليها اسم "كسب القلوب والعقول" أو "القوة الناعمة". تظهر نسخة أخرى في هذه الفكرة بشكل بارز في الخطاب السياسي المتعلق بالإرهاب في أوروبا عام 2003،على سبيل المثال ادعى وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy انه "من الكارثي (انكار)الهوية الثقافية والدينية للمسلمين ،ان رفض الهوية تؤدي إلى التطرف. في 2011 فيما يتعلق بالشباب المسلمين الذين ينحدرون إلى الإسلام الراديكالي[2]، اعترف رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون باننا فشلنا في تقديم رؤية للمجتمع الذي يشعرون انهم يريدون الانتماء اليه. وهو ما قالته المستشارة الألمانية Angela Merkel في قمة التكامل في 2003.أكد وزير داخليتنا توماس دي مايزير Thimas de Maiziere لاحقا ان: "سياسة الاندماج الجيدة هي سياسة أمنية جيدة ".

البرلمان الأوروبي غالبا ما دافع بقوة عن الحقوق الفردية عندما يتعلق الامر بمكافحة الإرهاب، فمثلا: حقق البرلمان وادان برنامج التسليم الاستثنائي لوكالة المخابرات المركزية (CIA) بما في ذلك

[1] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، صK ص. 302-301.

[2] Peter O'brien, op cit, p.107.

تواطئ المجلس الأوروبي والعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديم التماس إلى محكمة العدل الأوروبية والعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ونجح البرلمان الأوروبي في تقديم التماس إلى محكمة العدل الأوروبية (EJC)لإلغاء أول اتفاقية لتسجيل اسم الركاب مع الولايات المتحدة الامريكية على مراقبة المعلومات التي تم الحصول عليها.

كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعترف بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان (1950). تحمي المادة 3 من التعذيب، كما تضمن المادة 5 الحرية والأمن ما لم يدان بجريمة، والمادة 6 تطالب بمحاكمة عادلة وعلنية. طبعا، لا يتعين على الدول ذات السيادة الالتزام بالاتفاقية، لكن عندما لا تفعل ذلك تجد نفسها امام المحكمة الأوروبية[1].

وبموجب معاهدات الاتحاد الأوروبي في ماستريخت (1993)، وامستردام(1999)، ونيس(2003) التي تلزم جميع الموقعين على اتفاقية European لحقوق الانسان، حيث أصبحت قانونا للاتحاد الأوروبي ،مما يعني انه يمكن للمدعيين أيضا اللجوء إلى محكمة العدل الأوروبية، التي لا تعتبر قراراتها ملزمة للدول الأعضاء فحسب بل تتفوق أيضا على القوانين الوطنية كلما تعارضت مع قانون الاتحاد الأوروبي .مثلا في قضية Mand Others ضد Her Majesty ‘s Treasury قضت محكمة العدل الأوروبية بانه لا يجوز رفض مزايا الضمان الاجتماعي لأفراد عائلات الإرهابيين المشتبه بهم .في عام 2014 أعلنت المحكمة عدم قانونية توجيه الاتحاد الأوروبي الاحتفاظ بالبيانات(2006)، والذي جعله قانونيا للأعضاء الحكوميين (لأغراض ملاحقة الإرهابيين المشتبه بهم) للوصول إلى الأسماء والخدمات الاليكترونية وتخزينها لمدة 24 شهرا المقدمة لعملاء شركات الاتصالات الخاصة وبالمثل، أجبرت المحكمة الابتدائية في الاتحاد الأوروبي المجلس الأوروبي على إزالة عدد من المنظمات الإسلامية من القائمة الرسمية للإرهاب .مما دفع المجلس إلى وضع معايير اكثر شفافية.

عام 2016، رفضت المحكمة عددا من الممارسات مثل المراقبة التي اقرها اصلاح قانون الوكالة الجنائية الفيدرالية باعتبارها انتهاكا مفرطا للخصوصية.

وفي فرنسا ألغى المجلس الدستوري عام 2015 أحد أكثر الأقسام اثارة للجدل في قانون الاستخبارات لعام 2015الذي كان يسمح باعتراض الاتصالات "المرسلة أو المستلمة" في الخارج.

عام 2017 ألغي المجلس الدستوري ال مادة421-2-5-2 من قانون العقوبات الفرنسي، التي الغت منذ عام 2015 زيارات متكررة لمواقع الويب التي تشجع الإرهاب[2].

وبناء على توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن المساوات العرقية (2000)، انشات الحكومات الأوروبية وكالات مناهضة للتمييز من أجل المساوات وحقوق الانسان (2004)، والسلطة العليا الفرنسية

[1] Ibid. p.108.
[2]Ibid. p.109.

لمناهضة التمييز من أجل المساوات (2005) التي اعيد تسميتها عام (2011) ب Defenseur des droits

هذه الحكومات نفسها، بعد 11 سبتمبر، انشات مجالس رسمية مكلفة بالتواصل مع المنظمات الإسلامية مثل Conceil franais duculte Mussulmen (2003)، والمجلس الاستشاري الوطني للمساجد والائمة (2005)، وDeutsch Islam Konferenz (2006). تسعى هذه الجهود للتفاوض مع ممثلي المسلمين لتوفير الإسلام مع استقرار عام. تأمل هذه الاستراتيجية ان يشعر المسلمون بالراحة والدعم، رغم الإهمال والتهميش عند ممارستهم لعقيدتهم، مما يجعلهم تفادي وتحاشي التطرف[1].

بالرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في إطار جهوده لمكافحة الإرهاب والالتزام بحماية حقوق الانسان إلى انه، يرى عدد من المراقبين ان الدول الغربية قد غيرت من موقفها تجاه تعاملها مع ملف حقوق الانسان في العالم العربي خاصة بعد نجاح ثورتي مصر وتونس. فرغم صلابة دول أوروبا الغربية إزاء حقوق الانسان في دول المنطقة خاصة بعد ارتداد ما يسمى الربيع العربي" من مصر باتجاه تونس وليبيا ودول أخرى، بدأت بعض الدول الأوربية تغير من مواقفها، ما زالت أوروبا تعيش هاجس حقوق الانسان والحريات ولا تريد ان تخرج من سياساتها النمطية. أوروبا مازالت نظرتها للأسف قاصرة اتجاه ما يجري في دول المنطقة وما تتخذها بعض الحكومات هنالك من سياسات لمواجهة الإرهاب مباشرة. الازدواجية الأوروبية كانت واضحة إلى حد الارباك التي تعيشها بعودة "الجهاديين" الذي يتجاوز عددهم الخمسة الاف مقاتل وفق تقارير امنية لعام 2015.ازدواجية أوروبا، انها سمحت لنفسها اغلاق عدد من المراكز الدينية والمنظمات وحظر بعض التجمعات وفرض الرقابة على الانترنت، وهذه جميعها تتنافى مع سياساتها السابقة. ما هو مطلوب من الحكومات الأوروبية اتخاذ إجراءات شديدة ضد المتورطين ومحاربة التطرف، لكن لا يؤخذ الاخريين بجريرة تلك الجماعات التي تمثل الإسلام ولا تحلل لنفسها ما تحرمه على دول المنطقة[2].

**الشكل رقم 4: القوة الناعمة في مكافحة الإرهاب**

[1] Ibid. p.110.

[2] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب، الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص ص.196-197.

المصدر: فاضل عباس الخزرجي عبد الرحمان، مرجع سابق.ص.344.

ان السياسات الأوروبية الجديدة، ينبغي ان تأخذ بنظر الاعتبار سياسة الاندماج والتكامل الاجتماعي بعيدا عن منطق الانا والأخر، وسياسات التهميش والاقصاء لمواجهة الإرهاب فسياسات الأمن والقمع لوحدها لا يمكن ان تعالج الإرهاب من دون حلول جذرية تضمنها المواجهات الفكرية.

**المطلب الثالث: سياسة التقارب عبر الأطلسي**

بعد 11سبتمبر 2001حذت الحكومات الأوروبية حذو الولايات المتحدة الامريكية المتحدة من خلال "إضفاء الطابع الأمني" على الإرهاب، الهجرة والدوس على الحقوق المدنية والانسانية للمهاجرين[1]. الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية منحتها الكثير من المبررات لتدفع حليفاتها من دول

[1] Peter O'brien, op cit, p.106.

أوروبية ودول المنطقة لتنفيذ سياساتها تحت عنوان محاربة الإرهاب، هذه الحرب التي لم تكن محددة في مكان ولا زمان[1].

هنالك ادلة مقنعة على التقارب عبر الأطلسي في مقابل الاستثناء الأوروبي. لا توجد دولة أوروبية تقتصر استراتيجياتها في مكافحة الإرهاب على القوة الناعمة، تفرض استراتيجياتها القوة الصلبة مسبقا وجود مسلمين يخططون بنشاط لارتكاب اعمال إرهابية على الأراضي الأوروبية .جميع الحكومات تسمح بمراقبة المنظمات الإسلامية من قبل الشرطة وأجهزة المخابرات ،بما فيها التي تتعاون مع الحكومات رسميا .ميزات القوة هذه مفسرة من طرف نموذج( البراديم ) صدام الحضارات صاغها صامويل هنتنجتون Samuel p. Huntington لكن جزورها متأصلة في الاستشراف الغربي، تفرض أطروحة صدام الحضارات ان الحضارة والشعوب الإسلامية تميل إلى الاستبداد والعسكرة والتعصب[2]. يحذر الكاتب الفرنسي باسكال بروكنز Pascal Brutnes من ان استرضاء القوة الناعمة لن يؤثر على المسلمين للتخلي على الإرهاب، مشيرا إلى انه كلما استسلمنا اكثر لراديكالية الملتحين زادت قساوة نبرتهم. وفقا لMelanic Phillips فان مهمة اخضاع الغرب قد اكتمل نصفها ويتم تنفيذها من قبل "هيدرا قاتلة متعددة الرؤوس " من المنتسبين للقاعدة في أوروبا. عدم تقييد الصحفيين وغيرهم من المؤلفين الذين يهدفون إلى فضح مخططات الخلايا الإسلامية المتطرفة لتحويل أوروبا إلى أورابيا، من خلال نشر العديد من الكتب، كما تم إطلاق رسالة تنذر بالمثل مرارا وتكرارا على عدد لا يحصى من مواقع الويب المعادية للإسلام، مثل politically in correct islam watch، stop the islamisation of europe والتي تصل إلى ملايين من المشاهدات.

ما يسميه Michael Murphy."المبالغة الجسيمة في التهديد الإسلامي" أثر على صناع القانون الحريصين على رؤيتهم وهم يحمون بلادهم من الإرهاب –كان المستشار جيرارد شرودر الذي وصف الهجمات في 11 سبتمبر 2001 بانها اعلان حرب ضد العالم المتحضر باسره. أكد الرئيس هولاند في اعقاب الهجوم على Charlie hebdo في 2015 ان فرنسا وجدت نفسها في حرب ضد الإرهاب، وبالمثل بعد هجمات ميونيخ وانساج عام 2016 اكدت المستشارة ميريكل اننا في حرب مع داعش.

للتعامل مع هذا النوع الجديد من الحرب عززت الحكومات الأوروبية تدابير القوة الصلبة تذكرنا بقانون باتريوت الأمريكي 2001[3].

في ديسمبر 2001 انشا المجلس نظاما مستقلا لتحديد الإرهابيين ،بحلول عام 2006 ضمت القائمة ما يقرب من 100 شخص ومنظمة ،لكن بحلول 2019انخفضت إلى 15شخصا و21منظمة لم يعرف القرار الاطاري للاتحاد الأوروبي بشان مكافحة الإرهاب (2001) الإرهاب فحسب ،بل الزم الدول الأعضاء ايضا بمعاقبة الجرائم بأحكام اشد من الجرائم الاجرامية العادية .عام2002 تم توجيه اليوروبول

[1] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، ص. 634.

[2] Peter O'brien, op cit, p.110.

[3] Ibid. op cit, p.111.

لإنشاء وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون معها ،وبالمثل عام 2004صدر امر CIT CEN (الذي اعيد تسميته إلى مركز تحليل الاستخبارات التابع للاتحاد الأوروبي عام 2012).وتم انشاء خلية لمكافحة الإرهاب، ثم انشاء Eurojust عام 2002 لتسهيل تبادل ادلة الادعاء ضد إرهابيين مشتبهين عبر حدود الدول الأعضاء[1]. عام 2004دخل امر الاعتقال الأوروبي حيز التنفيذ، وهو يلزم الدول الأعضاء بتسليم مواطنيها إلى الدول الأعضاء الأخرى حيث يتم ادانتهم أو الاشتباه في ارتكابهم جرائم خطيرة.

في السنوات الأخيرة، تفاوض الاتحاد الأوروبي على أساليب من أجل تعزيز مكتب الشرطة الأوروبي (يور وبول)، بالإضافة إلى وحدة التعاون القاضي التابعة للاتحاد (يور وجست)، وعمل الاتحاد على تنسيق القوانين الوطنية وتعزيز تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، وتأسيس نظام لمذكرات التوقيف على نطاق الاتحاد الأوروبي، ووضع إجراءات جديدة لتعزيز عمليات المراقبة على الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي. ولكن الدبلوماسيين قد استمرو في مواجهة اراء مختلفة بشأن خصوصية البيانات ومقاومة لعدد من تواحي التعاون الاستخباراتي، فعلى سبيل المثال، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة مسافري النقطة المحورية في عام 2014 لتبادل المعلومات الاستخباراتية حول تحركات الإرهابيين المحتملين. في 2016، أسس مكتب الشرطة الأوروبي لمكافحة الإرهاب ( European countre terrorism centre) ليكون بمثابة مركز معلومات محوري[2].

دعا البرلمان الأوروبي يوم 11 يناير 2015 الاتحاد إلى تعزيز نقاط التفتيش بين الاتحاد الأوروبي، من أجل وقف تحركات الأشخاص المشتبه في تورطهم في انشطة ذات الصلة بالعنف السياسي والإرهاب والحصول على بيانات المسافرين داخل "الشنغن" وخارجه.

وهذا ما صعد من حراك الاستخبارات الأوروبية بإيجاد تعاون أفضل في تبادل المعلومات وتعقب المطلوبين، وفي نفس الوقت اشارت تصريحات منفصلة لوزير الداخلية الفرنسي ونظيره الاسباني إلى ان تداعيات الهجمات في باريس–صحيفة شارلي أبدو 7يناير 2015، ستصيب *[3]اتفاقية شنغن في محأولة للحد من تحرك الإرهابيين العائدين إلى أوروبا. واكد الوزير الاسباني، خورخيه فرناندیز دیاز، لصحيفة "ال باييس" انه سيدافع عن فكرة تعديل اتفاقية شنغن للسماح بمراقبة الحدود الداخلية للاتحاد الأوروبي. وقال "سندافع عن فكرة مراقبة الحدود ومن المحتمل ان نضطر بالتالي إلى تعديل اتفاقية شنغن "والتي

[1] Ibid. op cit, p114.

[2] مايكل ج ماكنيرني ،جياكومو بيرسي باولي واخرون، مرجع سابق، ص. 16.

[3] * "اتفاقية الشينغن" وقعها بعض البلدان الأوروبية وتسمح بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة كما تتضمن احكاما بشأن سياسة مشتركة بشأن الدخول المؤقت للأشخاص بما فيها تأشيرة شينغن، بمواءمة مراقبة الحدود الخارجية، والشرطة عبر الحدود. بمقارنتها معاهدة أمستردام، والاتفاق نفسه وجميع المقررات التي سن على أساسها تم تنفيذها في قانون الاتحاد الأوروبي. وتسمى على اسم الشينغن، لوكسمبرغ. وقعت على الاتفاق مجموعة من 30 دولة، بما فيها جميع دول الاتحاد الأوروبي وثلاثة أعضاء غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ايسلندا والنرويج وسويسرا

تنص على حرية التنقل داخل "فضاء الشنغن الذي يضم حاليا26بلدا في أوروبا. اما وزير الداخلية الفرنسي "برنار كازنوف" فقد أكد عقب اجتماع مع وزراء داخلية دول أوروبية في باريس، على ضرورة العمل على تعديل اتفاقية شنغن لفرض إجراءات مراقبة الحدود[1].

ومن أجل ضمان الاستجابة الفعالة لتحديات الإرهاب الجديد، تم في يناير 2016 تأسيس "المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب" في لاهاي، الذي يعتبر جزء من إدارة عمليات اليوروبول، حيث يعمل بشكل وثيق مع مراكز عمليات أخرى في اليوروبل، مثل المركز الأوروبي للجرائم السيبرانية والمركز الأوروبي حول تهريب المهاجرين، يقوم فريق من المحللين والخبراء المتخصصين التابعين للمركز بتجميع المعلومات من جميع الدول الأعضاء وكذلك من اطراف ثالثة ،ويعمل الفريق على وضع المعلومات لتحديد منظور الاتحاد الأوروبي الأوسع نطاقا بشان مكافحة الإرهاب وترصد الجماعات الأصولية والمتطرفة من أجل تحقيق الأهداف التنفيذية والاستراتيجية على حد سواء[2].

وفي مقابل ذلك، أضاف البرلمان الأوروبي وفقا ل"الشرق الأوسط" في 15 مارس 2019 بتعديلات إلى قاعدة البيانات المتعلقة بتأشيرة الاتحاد الأوروبي تهدف إلى زيادة الأمن على الحدود الخارجية ،وتسهم في تسهيل وصول وكالة الشرطة يوروبول وسلطات انفاذ القانون في الدول الأعضاء إلى بيانات معلومات التأشيرة الأوروبية والقضايا ذات الصلة بالإرهاب ،كما تسمح التعديلات بفحص الأمان الالزامي عبر جميع قواعد بيانات الاتحاد الأوروبي ،للكشف عن المتقدمين للحصول على طلب تأشيرة باستخدام هويات متعددة، وبالتالي تحديد أي شخص يمثل مخاطر أمنية[3].

وسع توجيه الاتحاد الأوروبي بشان مكافحة الإرهاب عام 2017 التعريف القانوني للجرائم الجنائية المتعلقة بالإرهاب ليشمل أشياء مثل التدريب والدعاية على الانترنت ،جمع المعلومات، بالإضافة إلى القتال الحرفي من أجل المنظمات الإرهابية .وبالمثل فان لائحة الاتحاد الأوروبي لعام 2019 بشان نشر المحتوى الإرهابي المتطرف عبر الانترنت تعرف "الإرهابي" على نطاق واسع لدرجة انه يشجع عمليا مقدمي الخدمات الخاصة على التعدي على حرية التعبير والدين، بينما تتعهد باحترام الحرية المدنية للمسلمين وغالبا ما تفعل ذلك ،فان الحكومات التي تم تحليلها قد قلصت في نفس الوقت تلك الحريات نفسها من خلال تعزيز القوة الصارمة باسم مكافحة الإرهاب ،تمت مراقبة ملايين المسلمين اليكترونيا، وتفتيش الالاف جسديا واعتقالهم ،وإدانة المئات أو سجنهم أو ترحيلهم .

مشروع قانون البرلمان الفرنسي الاستخباراتي: اقر البرلمان الفرنسي يوم 24 يونيو 2015، بمنح اجهزة المخابرات الحكومية مزيدا من الحرية والتنصت على المواطنين باسم مكافحة الارهاب، حيث

[1] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص. 139.

[2] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، ص. 507.

[3] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص، ص. 322-323.

أوضحت الحكومة بان اصدار هذا القانون في اطار حمايتها من هجمات التجسس الاقتصادية ،ويحدد النص مجموعة واسعة من مهام لأجهزة الاستخبارات ونظام الترخيص والرقابة ليعتمد على عدد من تقنيات التجسس منها :"زرع اجهزة التنصت ،والكاميرات أو تركيب البرمجيات للحصول على كافة بيانات الاتصال ."ويسمح هذا القانون لأجهزة الاستخبارات باختراق "الارهابيين" المحتملين ومراقبتهم من خلال اذونات ادارية بدون الموافقة المسبقة من قاض.

وعلى إثر اعتداءات يناير 2015 التي أوقعت 17 قتيلا في فرنسا، بات من الضروري سن قوانين من أجل "وضع إطار لعمل (اجهزة مكافحة الارهاب) ومنحها "الوسائل" المناسبة للتصدي للتهديد" الجهادي، ويكون بالإمكان بموجب القانون الجديد القيام "باعتراض أمني " لمحتوى الرسائل الاليكترونية والاتصالات الهاتفية ولكن فقط إذا كانت على ارتباط مباشر بالتحقيق. كما ينص القانون على "اللجوء إلى اجهزة لتسجيل كلام اشخاص وصورهم، أو لبرامج معلوماتية تلتقط البيانات المعلوماتية " ما سيسمح لعناصر الاستخبارات بوضع ميكروفونات وكاميرات تجسس وغيرها اينما يرون ذلك ضروريا بما في ذلك اقامة مراكز تتبع هواتف المشتركين التي تسمح باعتراض الاتصالات في مربع معين، سواء اتصالات مشتبه بهم أو المقربين منهم.

وينص القانون على سبيل المثال على التقاط ما يتم نقره على مفاتيح هاتف معين بشكل آني. كما يلزم القانون مشغلي خطوط الهاتف ومزودي الانترنت بتسليم السلطات كل ما يمكن ان يجمعوه من بيانات[1].

تلاحظ اريان شبل دابولونياArian chebel d'appollonia بشكل قاطع ان انتهاكات حقوق الانسان قد أصبحت متفشية لدرجة ان ضحايا الإرهاب.....اليوم يفوق عدد ضحايا الإرهاب، كما أكد ناقدون اخرون ان الموارد المخصصة لتدابير القوة الصارمة لمكافحة الإرهاب الجديد ليست فقط غير مناسبة مع التهديد المتعمد المبالغ فيه، لكنه أيضا تم نشره بشكل غير كفئ وغير فعال من قبل عملاء أمن مفرطين في الحماس وضعف المعلومات.48 بالمائة من الاعتقالات المتعلقة بالإرهاب سمحت بها الدول الأوروبية رغم الحظر القانوني[2]. كما يوجد داخل الاتحاد الأوروبي عدد من مجموعات العمل لمكافحة الإرهاب التي تجعل افتقارها للشفافية من المستحيل تقريبا معرفة القوانين التي ينتهكونها. وتشمل هذه من بين أمور أخرى اتفاقية بروم (2005) بين اسبانيا، النمسا، لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا، المانيا، فرنسا، ومجموعة الستة المانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، واسبانيا وبولندا[3].

وبذلك، فان الاعتماد على الخيار العسكري ضد الجماعات الإرهابية التي تهدد الحكومات يعتبر امر ضروري ،لكن لا يعتبر اساسا في مواجهة الإرهاب ."الجماعات الجهادية " ومنها "الدولة الإسلامية

[1] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص، ص.302-303.
[2] Peter O'brien, op cit, p.115.
[3] Ibid. p.116.

"والقاعدة تتبع أسلوب التخفي والحماية داخل المناطق السكنية أو في الملاذات والحواضن الأمنة خلال العمليات العسكرية والمواجهات .على سبيل المثال قامت بعض الحكومات بعمليات عسكرية واسعة في مناطق الملاذات والحواضن منها العراق وشمال افريقيا ،لكن عادت "الجماعات الجهادية " للظهور ثانية بتنفيذ عمليات اكثر من السابق .هذه الجماعات تتبع الكر والفر ،تختفي عند الهجمات وامام العمليات العسكرية ،وهذا يعني انه لا يوجد راس ظاهر للعيان يتم استهدافه[1].

وتعتبر فرنسا واحدة من الدول التي ذهبت بعيدا باتخاذ سياسات وقوانين أكثر تشددا، جاءت بردود أفعال سلبية على الجاليات والأقليات في فرنسا والتي تخدم اليمين المتطرف، وما يزيد المشكلة تعقيدا هو تأييد المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان خلال عام 2015 تأييد القانون الفرنسي بحظر النقاب في الأماكن العامة لعام 2010.وهو ما يمس بحقوق النساء في اختيارهن للحجاب. يقضي القانون بتغريم المخالفين لحظر ارتداء النقاب مبلغ 150 يورو أو حضور دروس عن المواطنة الفرنسية. وفي اعقاب هذه التطورات سعت حركة (بيغيداpegida: وطنيون أوروبيون ضد اسلمة الغرب) الألمانية، اليمينية والمناهضة للإسلام إلى توظيف هجمات باريس والاستفادة منها لزيادة اعداد مؤيديها[2].

مما سبق نلاحظ اختلاف كبير بين السياسات الأمنية الأوروبية المذكورة (المنهجية الأوروبية، التقارب العبر أطلسي، الاستثنائية الأوروبية) في التعامل مع الإرهاب، حيث نلاحظ عدم وجود اتساق وتناقض كبير في هذه السياسات،

**المطلب الرابع: سياسة التعاون مع سلطات إنفاذ القانون**

لاقت سياسات مواجهة الإرهاب الجديد اهتماما كبيرا على مستوى حكومات الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل الفرص التي اتاحتها الانترنت والمواقع الجهادية للإرهابيين الجدد في نشر خطابات الكراهية وتجنيد أكبر عدد ممكن من الاتباع وخلق بيئة حاضنة للعنف، الامر الذي دفع بها إلى بناء شراكات مع الشركات التكنولوجية الكبرى سعيا منها إلى تقويض الجماعات المتطرفة ومواجهة وإزالة المحتوى المتطرف الذي تسعى لنشره.

رغم وجود إخفاقات كبيرة في حماية خصوصية المستخدم استجابة للوائح الخصوصية الأوروبية الجديدة ،قامت الشركات الصغيرة والمتوسطة بتعديل منصاتها لحماية حقوق خصوصية المستخدم بشكل افضل .نظرا لان لوائح الخصوصية تنطبق على العمليات العالمية للشركات التي تعمل في اروبا ،فان الشركات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الامريكية مثل facebook.google.twitterقامت بتعديل SMPs العالمية الخاصة بها للامتثال للائحة حماية البيانات العامة للاتحاد الأوروبي(GDOR) .حتى قبل اللائحة العامة لحماية البيانات بذلت بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة جهدا للحفاظ على هوية

[1] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص. 236.

[2] المرجع نفسه، ص.191.

المستخدم من الحكومات ،ووصفت ذلك على انه ميزة لخدمات المستهلكين[1]. اللائحة العامة لحماية البيانات وإجراءات SMPالتي تمت مناقشتها مسبقا تجعل من الصعب بشكل متزايد ردع المالكيين الحقيقيين وهويات حساب مستخدمين SMP، التي يمكن ان تكون معلومات حيوية في تحقيقات مكافحة الإرهاب.

رغم ذلك، وافقت شركات SMPعلى العمل مع جهات انفاذ القانون والحكومات عندما تكشف انواعا معينة من المحتوى المتطرف الذي يمثل تهديدا كبيرا. إذا قررت شركة وسائط اجتماعية من نشر محتوى متطرف يتضمن تهديدات ضد افراد أو مؤسسات معينة، فان الشركة ليست ملزمة بموجب القانون بإخطار السلطات الحكومية بهذه التهديدات أو مشاركة معلومات حساب المستخدم مع الحكومة في وقت مبكر. علما ان الارهابيون والجماعات المتطرفة انهم من الممكن استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي مع الإفلات من العقاب. وافق كل Facebook وtwitter مؤخرا على مشاركة معلومات المستخدم مع سلطات انفاذ القانون "عندما يعتقدون ان هنالك خطرا حقيقيا من الأذى الجسدي أو التهديدات المباشرة للسلامة العامة.

"تويتر" تعهد بالعمل مع حكومات الاتحاد الأوروبي للرد بسرعة في حالة الازمات ومشاركة المعلومات ذات الصلة في الوقت الحقيقي مع السلطات.

كما أعلن اليوتيوب في مارس 2017 انه سيتخذ إجراءات أكثر صرامة ووضع سياسات بشأن النشر على اليوتيوب، حيث عمل على تطوير تقنيات مكافحة المحتوى المتطرف كما زاد في عدد من الخبراء المستقلين في برامج المخبر الموثوق به "للإبلاغ عندما يتم رفع محتوى متطرف على الموقع.

وفي ذات السياق، أطلق كل من اليوتيوب والتويتر والميكروسوفت والفيس بوك، منتدى الانترنت العالمي لمكافحة الإرهاب وهي شراكة تهدف إلى مكافحة المحتوى المتطرف عبر الانترنت[2].

كما اشارت "سكاي نيوز عربية" في 9سبتمبر 2018 إلى اعلان موقع "فيسبوك "عن تحقيق تقدم كبير في إزالة المحتوى الإرهابي المنشور عبر المنصة، من خلال استخدام الية جديدة تندرج ضمن تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث نجحت الشركة في حذف (3) ملايين محتوى إرهابي في الربع الثالث من عام 2018، خصوصا تلك المنسوبة لتنظيمي "داعش والقاعدة" وذلك يمثل انخفاضا مقداره (6)ملايين محتوى عن الربع الثاني من عام 2018.

[1] Deniel Gonzales, op cit, p.171.

[2] رهام سلامة، **داعش تخسر حربها الاليكترونية**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد10، (يوليو 2018)، ص.38.

وأعلنت منصة يوتيوب في 14 ديسمبر 2018 وفقا ل "العربية "، انها حذفت أكثر من (58) مليون مقطع فيديو و(224) مليون تعليق خلال الربع الثالث من عام 2018 بناء على انتهاكات لسياساتها، وذلك في محاولة لإثبات تقدمها فيما يتعلق بحذف المحتوى المخالف[1]،

فضلا عن ذلك، أصدر مجلس عموم أوروبا لتنظيم البيانات عام 2014 على لسان رئيسه "هيرمان فان رومباي" المادة رقم 29 الجديدة، بشأن كيفية التعامل مع المواقع الاليكترونية والمعلنين، بالإضافة إلى إمكانية تعقب المستخدمين والاذونات التي يحتاجون اليها من قبل الشركات، وتقتضي المادة رقم 29 الجديدة، بشان كيفية التعامل مع المواقع الاليكترونية والمعلنين، بالإضافة إلى إمكانية تعقب المستخدمين والاذونات التي يحتاجون اليها من قبل الشركات ، وتقتضي المادة الجديدة على جهز البصمات باعتبارها احدى عمليات جمع المعلومات حول بصمة المستخدم، وتتطلب نفس المستوى من موافقة ملفات التعريف والارتباط التي يستخدمها لتعقب المستخدمين عبر الانترنت وهذا يعني ان بعض المواقع ،بما في ذلك "جوجل وفيس بوك، وشركة مايكروسوفت " التي تستخدم عمليات التقنية البديلة يجب عليها اظهار الاخطار إلى مجلس أوروبا بعد كل شيء.

وخلال اجتماع دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل خلال شهر مايو 2014 بحضور تركيا والولايات المتحدة الامريكية ودول عربية منها الأردن وتونس ودول أخرى معنية، تم الاتفاق البدء إداريا في مطالبة موفري خدمة الانترنت بحجب المواقع التي تحرض على الأفكار المتشددة[2].

وبعد وقت قصير من هجمات باريس كانت هنالك دعوة إلى تقديم رسائل مشفرة لإنفاذ القانون من طرف IMAs، حيث دعت فرنسا وألمانيا الاتحاد الأوروبي إلى تمرير قانون يطالب شركات IMAs بإتاحة الرسائل المشفرة لإنفاذ القانون. أصدر وزير الداخلية الفرنسي والألماني مذكرة مشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يقول فيها: ان المعايير المحاسبية الدولية "تشكل تحديا اثناء التحقيقات، وان المعايير الدولية للإدارة تجعل من الصعب على أجهزة انفاذ القانون اجراء مراقبة على الإرهابيين المشتبه بهم. كما دعا وزراء الاتحاد الأوروبي إلى اجبار شركات IMA على "إزالة المحتوى غير المشروع" و "فك تشفير الرسائل" في التحقيقات الإرهابية، (ومع ذلك عارض دعاة الخصوصية في أوروبا هذه المقترحات).

ايضا بعد وقت قصير من هجمات باريس أعرب "جيوفاني باتاريلي" Giovanni buttarelli المشرف الأوروبي على حماية البيانات (EDPS)أيضا مخاوفه بشأن هذه المقترحات[3].

وفي هذا السياق، لجات الحكومة الفرنسية إلى تبني مجموعة من السياسات الأمنية الجديدة لمواجهة المحتوى المتطرف خاصة وانها تعتبر من أكثر الدول في الضفة الشمالية لغرب المتوسط تأثرا

[1] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف**، مرجع سابق، ص. 602.

[2] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص. 145.

[3] Deniel Gonzales, op cit, p.179.

بالعمليات الإرهابية، حيث كشف تقرير عن الحكومة الفرنسية عن اعتمادها استراتيجية جديدة من شانها مكافحة التطرف على مواقع الانترنت، وتشمل تعديل القانون الفرنسي لإجبار شركات الانترنت العملاقة على اكتشاف المحتوى غير القانوني والابلاغ عنه وحذفه، كما عقدت السلطات الفرنسية اتفاقيات مع عمالقة الانترنت لإيجاد خطاب مضاد يواجه الخطاب الدعائي الجهادي والتكفيري ويوقف عملية التجنيد الواسعة للشباب.

وأقرت الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 06يوليو 2019، مشروع قانون يلزم مواقع التواصل الاجتماعي الكبرى مثل فيسبوك وتويتر، بإزالة المحتوى الذي يتضمن خطاب الكراهية خلال 24ساعة، مع فرض غرامة مالية، وسوف يرفع مشروع القانون الان لمجلس الشيوخ، وسيتم تداوله عدة مرات بين المجلسين لحين الاتفاق على الصياغة.

وعلى صعيد متصل احتضنت فرنسا يوم 17مايو 2019 قمة شاركت فيها شركات التكنولوجيا العملاقة وعدد كبير من الدول من بينها اسبانيا إيطاليا مالطا والبرتغال لإطلاق ما عرف إعلاميا بنداء "كرايس تشيرش*[1]" لمحاربة المحتوى والتطرف الذي يشجع على خلق بيئة حاضنة للعنف والقطيعة وذلك نقلا عن "مونت كارلو" 17في مايو 2019[2].

كما أكد فرانك ريستر وزير الثقافة الفرنسي ان حكومة بلادة عازمة على محاربة خطاب الكراهية في الأواسط الفرنسية، وإيجاد حلول عأجلة للرد على خطر ذلك الخطاب الذي يهدد المجتمع وفقا لمرصد الازهر في 25يونيو 2019، وأشار "ريستر" إلى ان هنالك حلا ثلاثي الابعاد لمجابهة هذا الخطر، يتمثل في:

-معاقبة المسؤول عن المحتوى الذي يحض على الكراهية.

-تمكين المنصات من سحب ذلك المحتوى سريعا.

-المكافحة من خلال التعليم والتوعية عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة/موضحا ان هذا الحل لا يتعارض على الاطلاق مع حرية التعبير والحقوق المكفولة للمواطنين[3].

من الناحية المثالية، لا يجب ان تنتظر SMPs حتى بدا الهجوم لمشاركة معلومات التهديد الإرهابي مع الحكومات. إذا كان من الممكن تحديد حساب مستخدم على انه تهديد قبل الهجوم وتم مشاركة هذه المعلومات مع السلطات الحكومية فسيتيح ذلك لمسؤولي انفاذ القانون والاستخبارات اجراء عمليات بحث أوسع في الفضاء الاليكتروني للحصول على معلومات ذات الصلة، لتحديد المتآمرين المحتملين وتحديد

[1]* **قمة كرايس تشيرش:** هي محاولة لوضع حد للقدرة على استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لأهداف النشر والترويج لارهاب والتطرف العنيف، في اعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في مارس 2019في كرايس تشيرشن، نيوزيلندا

[2] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، ص.90.

[3] نفس المرجع، ص. 96.

مكان الإرهابيين المشتبه بهم قبل محاولة الهجوم. ومع ذلك فان اجراء بحث أوسع نطاقا لحسابات مستخدمي SMP. ومقدمي خدمات الاتصال عبر الانترنت في أي ازمة سيكون صعبا على الوكالات الحكومية. نظرا للمستويات المتزايدة للأمن السيبراني الذي يحمي SMPs ومقدمي خدمات الاتصالات عبر الانترنت للآخرين[1].

سيكون من المفيد إذا كان لدى سلطات انفاذ القانون بعض من الوقت لفحص المعلومات حتى يتمكنوا من بدا تحقيق لتحديد الهوية الحقيقية وموقع المستخدمين الذين انتهكوا شروط خدمة SMP وسلطات انفاذ القانون قبل إزالة المحتوى المتطرف.

اذا تم الكشف عن جزء من المعلومات الخطرة للغاية بواسطة SMP (مثلا :تهديد بقتل أو مهاجمة شخص ما، فيجب ان يكونSMP ملزما بالاتصال بسلطات فرض القانون على الفور وإعادة توجيه المنشورات وتنبيه تطبيق القانون لأي مستخدم ينتهك شروط الخدمة عن طريق نشر خطاب إرهابي أو كراهية على منصاتها .كما يجب الزامها بمسح المنشورات الخاصة لمستخدميهم بحثا عن خطاب إرهابي أو كراهية، وإعادة توجيه أي حسابات مرتبطة بمعلومات شديدة الخطورة ينشرها مستخدمو SMP بشكل خاص .ويجب ان تكون السلطات على استعداد لتلقي المنشورات ومراجعتها بسرعة لفحص مستنقع خطاب الكراهية والعثور على خيوط تحقيق حقيقية (ستكون حاجة حتما لانظمة الذكاء الاصطناعي للمساعدة في انفاذ القانون في هذه المهمة .بسبب التحديات القانونية المتعلقة بالأمن السيبراني التي تفرضها الشركات الصغيرة والمتوسطة العالمية .يجب توجيه هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل مع أجهزة انفاذ القانون[2].

تقول "كاترينا شينكي" من كتلة الأحزاب الديمقراطية والاشتراكية في 16 نوفمبر 2018 وفقا ل" الشرق الأوسط"، وهي ثاني اكبر الكتل السياسية في البرلمان الأوروبي" نحتاج إلى ضمان تبادل افضل للمعلومات بين وكلات انفاذ القانون المختلفة، بحيث تكون المعلومات متاحة في الوقت والمكان المطلوبين، كما يجب ان يكون هنالك تركيز اكبر على تحديات الأمن السيبراني الجديدة التي نواجهها، مع ضمان عدم تهديد الحقوق الأساسية للمواطنين"، واقترحت البرلمانية "ستيفنز" في التقرير "انشاء مركز فك التشفير الأوروبي، وهو مركز للخبرات في "اليوروبول" يمكنه فك تشفير مثل هذه الرسائل بحيث تصبح المعلومات المهمة متاحة للتحقيق القضائي[3].

أعربت المفوضية الأوروبية وفقا ل"يورنيوز" في 5 فبراير 2019 عن استعدادها لزيادة الضغط على شركات التكنولوجيا لمكافحة خطاب الكراهية والتطرف الذي يتم تداوله عبر الشبكة العنكبوتية، ومن هذا المنطلق تقول " فيرا يوروفا" مفوضة العدل الأوروبية: انها راضية عن النتائج التي تم التوصل اليها في

[1] Deniel Gonzales, op cit, p.172.
[2] Ibid. p.175.
[3] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، ص.600.

إزالة المحتوى غير القانوني من منصات وسائل التواصل الاجتماعي، لكنها اضافت مشددة: ان خطاب الكراهية على الانترنت لم تنته بعد"، وأكدت ان المفوضية الأوروبية ستواصل المراقبة عن كثب للمحتوى الذي تتضمنه منصات التواصل الاجتماعي. وستقوم باتخاذ التدابير الإضافية في حال كان هنالك تقاعس بشأن مكافحة خطاب الكراهية، مطالبة شركات التكنولوجيا في هذا السياق بذل المزيد من الجهود[1].

مما سبق نستخلص انه بالرغم من ان وسائل الاعلام سادت بشكل غير مسبوق في الدعاية الداعشية والترويج لها عبر نقل عملياته الاجرامية، وتداول أخبار تقدم العمليات العسكرية وانتصارات هذا التنظيم رفقة أكبر مواقع التواصل الاجتماعي تداولا (اليوتيوب، فيسبوك، تويتر..)الا انها ساهمت للتصدي للإعلام الداعشي بشن سياسات جديدة وذلك بضغط العديد من الحكومات الأوروبية[2].

وبالرغم مما انجزته دول الاتحاد الأوروبي من خطوات إيجابية مع محركات الانترنت، من أجل إيجاد مواثيق واتفاقيات تضمن عدم تقليص نشر الخطاب المتطرف وسرعة حذفها، إلى ان هذه الإجراءات تواجه تحديا يتمثل بالاعتماد محركات الانترنت على مبدا الربح أكثر من محاربة التطرف[3]. وهو ما يستدعي بالضرورة إيجاد اتفاقيات أكثر شدة مع هذه المحركات وفرض سياسات جديدة أكثر صرامة.

**المطلب الخامس: سياسات لإدماج المقاتلين الأجانب**

اتخذ مجلس أوروبا يوم 1 أكتوبر 2016تدابير قانونية جديدة بخصوص مكافحة ظاهرة الإرهابيين المجندين، اذ جرى اعداد بروتوكول ملحق بالمعاهدة الأوروبية لمكافحة الإرهاب يجرم الانتساب إلى الجماعات والمنظمات المسلحة الإرهابية والسفر لأغراض القتال، والمشاركة في معسكرات التدريب وتجنيد وتنظيم سفر المقاتلين ودعمهم ماديا، وبموجب البروتوكول ينبغي على الدول الأعضاء تبادل المعلومات الاستخبارية، وانشاء مراكز اتصال تعمل على مدار الساعة من أجل تحقيق التعاون المنشود[4].

اقترحت السلطات الاسبانية وفقا لصحيفة "الشرق الأوسط" في 28 فيبراير 2019 استراتيجية جديدة للتصدي لخطر المقاتلين الأجانب العائدين من خلال اتباع السبيل القضائي، أي ايداعهم السجن لدى عودتهم، ويتم توسيع نطاق التهم الموجهة إليهم لتشمل مشاركتهم في اعمال إرهابية في تلك الأراضي،

[1] المرجع نفسه، ص.595.

[2] رهام سلامة، مرجع سابق، ص. 38.

[3] جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، ص. 328.

[4] عبد الرحمان فاضل عباس الخزرجي، "**الفاعلون من غير الدول: دراسة في الجماعات المسلحة العابرة للحدود وتأثيرها على الامن الدولي**"، (اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016)، ص. 202.

واستحداث إجراءات قانونية تتيح إضافة الأدلة والقرائن التي تجمع في مناطق النزاع إلى الملفات القضائية والمحاكمات[1].

في ذات السياق نشرت "مونت كارلو" تقرير عنوانه "باريس خططت لإعادة جهاديين فرنسيين من سوريا" في 6 افريل 2019 مفاده ان السلطات وضعت بالتفصيل طرق عودة متشددين فرنسيين واقربائهم محتجزين او مسجونين لدى القوات الكردية في سوريا، وتحوي الوثائق أسماء (250) شخصا من رجال ونساء وأطفال، ومعلومات دقيقة جدا تشمل التوجه الى المنطقة ومدة الإقامة فيها ومعسكر أو مكان الاحتجاز، وتكشف الوثائق التي ان السلطات تستعد لاحتواء المعالجة القضائية للفرنسيين الأعضاء في تنظيم "داعش" حيث تتضمن مراحل مثول (100) فرنسي هم (37) رجلا و(63) امرأة أمام المحققين وقضاة مكافحة الإرهاب، وينوي القضاء التكفل ب(149) طفلا تتراوح اعمار (99) منهم بين (2-13) عاما، وتبلغ اعمار (30) أخريين اقل من سنتين، الى جانب (7) قاصريين و(13) أخريين لم تحدد أعمارهم[2].

**أولا: المواجهة الفكرية**

تمثل مكافحة الفكر المتطرف اشكالية معقدة تتداخل فيها العديد من الابعاد، فهي غير مقصورة على المعالجة الأمنية والعسكرية فقط من خلال رفع حالة التأهب في المطارات والمعابر وسن قوانين عقابية، ان ملف العائدين يحتاج بالضرورة التعامل مع هؤلاء الافراد فكريا و أيديولوجيا، وفي هذا السياق يرى الكاتب الامريكي "جيفري ميرون" ان الاجراءات الأمنية وحدها لن تجدي في مواجهة الارهاب اذا لم تعالج الاسباب المؤدية إلى الهجمات التي تستهدف الولايات المتحدة والدول الاوروبية ، فقد تمنع الاجراءات الأمنية بعض الهجمات لوقت محدود ،ولكن التنظيمات الارهابية ستعاود استهدافها مرة اخرى كلما سنحت الفرصة لذلك طالما ان الاسباب التي تدفعهم إلى ارتكاب هذا العمل باقية دون حل[3].

**ثانيا: التمكين وإعادة التأهيل**

تقوم هذه السياسات على مجموعة من التدابير اهمها ضرورة اعادة التأهيل الفكري والايديولوجي والديني إلى جانب التأهيل النفسي والسلوكي مع الاخذ بعين الاعتبار الدوافع العامة كالتهميش الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الدعم النفسي وبث الثقة في النفس لدى المتطرفين وتنمية قدراتهم العقلية والعملية، وذلك بتفنيد فكرهم وأيديولوجياتهم وتوعية الشعوب بعدم صحتها ولذلك اعادة تأهيل المتطرف

[1] جاسم محمد، **الإرهاب العنيف وسبل المواجهة**، مرجع سابق، ص. 395.
[2] جاسم محمد، أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة، مرجع سابق، ص ص. 300-301.
[3] عبد الرحمان فاضل عباس الخزرجي، مرجع سابق، ص. 205.

تعتبر من الوسائل المهمة لمكافحة المتطرفين وذلك من تحويلهم من اداة لهدم البشرية والافساد إلى اداة بناء وتعمير[1].

ان التنظيمات الإرهابية الجديدة تقوم أساسا على "العقيدة الجهادية " أو الأيدولوجية في كسب المقاتلين وتبرير عملياتها التي تقوم في الغالب على استثمار الصور المروعة في أماكن النزاع من خلال عمليات إعلامية جهادية مرئية ومسموعة ،لذا يتطلب مواجهتها فكريا أيضا ،من خلال التعاون مع مشايخ الوسطية ،واعداد وتأهيل معنيين في الشريعة والفقه، تقوم بزيارة بعض المعتقلين المتورطين في العمليات الإرهابية ،كذلك اتباع الطرق الاستخبارية في اخضاع من ثم اطلاق سراحهم من المعتقلات للمراقبة مع توفير المساعدة له في إعادة التأهيل مهنيا واجتماعيا، المواجهة الفكرية ربما تأتي بنتائج إيجابية اكثر من المواجهة العسكرية[2].

وفي مقابل ذلك، تحتاج الحكومات إلى اعتماد سياسات تخضع لمعايير الشفافية وحقوق الانسان داخل السجون والمعتقلات واعتماد سياسات إعادة تأهيل السجناء تبدأ من داخل السجون وما بعدها وذلك بالمناصحة الفكرية وإعادة التأهيل من خلال فرص العمل ومساعدته بالعودة إلى المجتمع مواطنا سويا وبإشراف خبراء علوم النفس والاجتماع والقانون والمعنيين بحقوق الانسان[3].

وفي هذا السياق، تم انشاء ثلاثة مراكز خاصة في كل من ليل وليون ومرسيليا لإعادة تأهيل الأشخاص المعرضين للتطرف من ذوي السوابق الجنائية أومن هم تحت المراقبة القضائية لأسباب أمنية بجانب تنظيم مؤتمرات ومنتديات للبحث في مجال علم النفسي المتصل بظاهرة التطرف مع إعداد برامج رياضية وتعليمية واجتماعية متخصصة للأطفال العائدين لإعادة اندماجهم في المجتمع[4].

اشارت دراسة أعدها الباحثان "جورجيا هولمير" المختصة في شؤون الإرهاب والتطرف والصراع في معهد السلام الأمريكي، و"ادريان شتوني"وهو باحث في المعهد ذاته/إلى ان عملية إعادة تأهيل الأشخاص ودمجهم بالمجتمع تتطلب وقتا وجهدا ،ذلك لضرورة ان تكون البرامج متكررة ومستدامة ،من أجل إزالة الأثر المتبقي للصدمات النفسية، وأضافت الدراسة إلى ان إعادة تأهيل المقاتلين الأجانب ،الذين لا يزالون مرتبطين أيديولوجيا بالقضية سيكون اكثر تعقيدا واكثر صعوبة، ومن جهة أخرى هناك ضرورة للإبقاء على نوع من الترابط ما بين برامج إعادة التأهيل وإعادة الدمج ،وبين خدمات انفاذ القانون والاستخبارات ،من أجل تقليص الاخطار التي تعمل فيها الجهات المختصة مع اشخاص مازالوا مرتبطين أيديولوجيا ،ومن الممكن ان يلحقوا الأذى بالآخرين[5].

---

[1] كمال بريقع، **خطر داعش يهدد أوروبا**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد6، (2018). ص.15.

[2] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص. 190.

[3] المرجع نفسه، ص. 205.

[4] جاسم محمد، أوروبا: التطرف العنيف وسبل المواجهة، مرجع سابق، ص،92.

[5] المرجع نفسه، ص. 341.

**ثالثا: بناء القدرات**

وفقا للتعامل مع الحالات المتعلقة بالأطفال القصر لتنظيم داعش اعلنت الحكومة الفرنسية على ان نيابة قضائية متخصصة ستقوم بتقييم حالة كل قاصر على حدى وسيكون بإمكانها تقرير احتمالية الملاحقة القضائية كما سيخضع الاطفال إلى متابعة طبية نفسية مناسبة من خلال بناء قدراتهم، وسيتم تأهيل وتوعية المختصين بمتابعة هؤلاء القصر بهذه الاشكالية ذات الطابع الخاص. واشارت الحكومة الفرنسية إلى ضرورة تدريب ودعم المهنيين المسئولين عن دعم ورعاية هؤلاء القصر من خلال توفير التدريب المناسب بما في ذلك جلسات توعية لعملية التطرف وكذلك التدريب على مراقبتهم والهدف من ذلك هو السماح بمعرفة أفضل لعمل كل من المهنيين وتنسيق أفضل لمرافقة هؤلاء القصر على الصعيد العالمي[1].

[1] عبد الرحمان فودة، **أطفال داعش مشروع التنظيم السري لضرب أوروبا**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد 10، (2018). ص17.

## المبحث الثاني: السياسات الأمنية على المستوى المغاربي

تبنت الدول المغاربية كغيرها من دول العالم منذ احداث 11 من سبتمبر والاعلان" الحرب على الارهاب" مجموعة من الإجراءات كاستجابة لخطر الارهاب. بما في ذلك تبني مجموعة من التشريعات الجديدة، واتخاذ تدابير وقائية، وكذا التعاون مع دول على المستوى الاقليمي.

### المطلب الأول: السياسات الأمنية الجزائرية

كان للجزائر تاريخ أكثر تحديا في منطقة جنوب غرب المتوسط مع التطرف العنيف والجهادية، التي بلغت ذروتها في حرب أهلية عام 1991.الامر الذي جعلها تتخذ إجراءات أكثر صرامة من خلال اعتمادها أكثر على النهج الصلب في مكافحة الإرهاب، حيث أولت أهمية كبيرة للجيش الذي يعد أكثر هيمنة في المجال الأمني. وكجزء من هذا النهج لا تسمح الحكومة الجزائرية لأي شخص بخلاف الذين وافقت عليهم الحكومة بالوعظ في المساجد وتحظر استخدام المساجد خارج أوقات الصلاة لاجتماعات العامة ومع ذلك يركز نهج الجزائر "الناعم" على إزالة التطرف ومنع الشباب من ان يكونوا خزانا محتملا لمقاتلي حرب "العصابات" من الانضمام إلى الجماعات الإرهابية من خلال وضعهم في قلب السياسة الاقتصادية للنظام ومساعدتهم في الإسكان وتامين الوظائف في القطاع العام[1]. خاصة وان الدولة الجزائرية تملك مؤشرات القوة الناعمة وترتكز هذه المؤشرات على مقومات وموارد عدة (الادوات الاقتصادية، السياسية، الدينية والإعلامية) ما يتطلب استنهاض كل أدوات القوة والتأثير لديها وتوظيف مصادر القوة الناعمة لتكون فاعلة ولاعبا رئيسيا قادر على التكيف مع الرهانات الجديدة، فمن المنطقي البحث عن سياسات جديدة فعالة ذات أدوات مختلفة لا تنطوي على استخدام القوة العسكرية فقط. لمواجهة كافة اشكال التطرف والعنف والإرهاب، فهي حجر الزاوية في تشكيل الوعي والتفكير الجمعي للشعوب[2].

#### أولا: الإجراءات الوقائية

بالنظر إلى تجربة الجزائر الطويلة والمضنية مع الإرهاب، فقد تبنت البلاد نهجا فريدا يعترف بجهود المصالحة الوطنية باعتبارها "العمود الفقري" لاستراتيجياتها "الناعمة" لمكافحة الإرهاب، من البداية تبنت الجزائر نهجا مجتمعيا يعتمد على المجتمع لنزع الشرعية عن التطرف ودمج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، رغم ان بعض النقاد جادلوا بان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية منح العفو للإرهابيين العائدين إلى انه فشل، في توفير المسائلة للمفقودين وضحايا الحرب الاهلية.

خلال العقد الأول من القرن 21، لعبت الجزائر دورا رئيسيا على الصعيديين الاقتصادي والعسكري واخذت زمام المبادرة في نهج إقليمي في مكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي. نهج شامل لا يعالج

[1] Dina mansour-Ille, op cit, p. 667.

[2] زقاي نبيلة، **مؤشرات وابعاد القوة الناعمة الجزائرية**، مجلة الجيش، العدد 675، (اكتوبر 2019)، ص. 54.

فقط الجوانب الأمنية للمشكلة، ولكن أيضا يعالج ابعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التعليمية والتنموية، فضلا عن جذورها الأيدولوجية والفكرية[1]. كما ان انعدام الأمن الإقليمي في المنطقة اجبر الجزائر على تبني مجموعة من الاجراءات الأمنية لمواجهة واحتواء الخطر الارهابي.

قامت الجزائر بإنشاء منطقة عسكرية جديدة ونشر القوات ووحدات النخبة من القوات الخاصة في الصحراء الكبرى وعلى طول الحدود مع مالي والنيجر وليبيا وتونس، بالإضافة إلى تلك الواقعة على طول 3100 كيلو متر جنوبا غربيا. الحدود (موريتانيا، المغرب، الصحراء الغربية) والتي تم تعزيزها مؤخرا من خلال نشر طائرات دون طيار ،وتركيب رادارات ،ومعدات مراقبة جد متطورة أخرى، لا تهدف هذه الإجراءات إلى مواجهة التهديد الإرهابي فحسب، بل تهدف إلى احباط تهريب المخدرات وشبكات المخدرات الإرهابية .لا تأتي التهديدات من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد الإسلامي فحسب ،بل تأتي أيضا ،بدرجة اقل بكثير من تنظيم الدولة الإسلامية ،الذي سعى مرارا وتكرارا ،عبثا إلى انشاء خلايا في البلاد بسبب فعالية قوات الأمن، وقضى الأخير على جماعة جند الخليفة(فيصل منشق عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بايع تنظيم الدولة الإسلامية) مقره مدينة سكيكدة الشرقية ،بايع تنظيم الدولة الإسلامية في ربيع 2015 ،وتشكلت مجموعة اقل شهرة "لواء الغرباء"، التي تعمل قرب مدينة قسنطينة الشرقية (وهي مجموعة منشقة أخرى من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي متحالفة الان مع تنظيم الدولة الإسلامية وتشكل خطرا أمنيا ولو كان محدودا ،وقد منعت مجموعات أخرى ،مثل كتيبة الانصار وحماة الدعوة ،التي يعتقد انها انضمت إلى تنظيم الدولة الإسلامية ،التي منعت من شن أي هجمات. على الرغم من الاستقرار الظاهر، استمرت الانشطة الإرهابية بلا هوادة، وهنالك قلق بين القوى الأمنية من ان الشباب قد يسعون للانضمام إلى داعش داخل البلاد، لقد كانت الحكومة فعالة إلى حد ما في منع رحيل الشباب للانضمام إلى داعش في سوريا، كما منعت المتطوعين المغاربة إلى سوريا من العبور عبر الجزائر. ووفقا لمسؤولين أمنيين قابلهم المؤلف في الجزائر العاصمة عام 2016، لايزال ما يقرب 1000 مقاتل إسلامي متشدد يشاركون في القتال ضد النظام، لكونهم يواجهون صعوبة في جذب مجندين جدد[2].

**ثانيا: تضمين تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب**

في هذا السياق، اضافت الجزائر إلى قانون العقوبات لديها من أجل توسيع المسؤولية الجنائية فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب بما في ذلك أولئك الذين يدعمون أو يمولون انشطتهم، واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتجنيد الإرهابيين، من بين تدابير أخرى، تتماشى هذه التعديلات مع قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2178(2014) و2199 (2015)، ونظام عقوبات مجلس الأمن بشأن تنظيم

[1] Dina mansour-Ille, op cit, pp.667, 668.
[2] Yahia h. Zoubir, op cit, pp.6-7.

الدولة الإسلامية والقاعدة[1]. حاول المشرع ضمن تعديلاته المدرجة مؤخرا لقانون العقوبات استصدار المادة 87 مكرر 11 في اطار مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتي تقتضي العقاب بالسجن المؤقت من خمسة سنوات الى عشرة، وبغرامة من 1000.000الى 5000.000دج كل جزائري أو أجنبي مقيم بالجزائر، بطريقة شرعية او غير شرعية ، يسافر أو يحاول السفر الى دولة أخرى بغرض ارتكاب أعمال إرهابية، أو تدبيرها او الاعداد لها او المشاركة فيها، أو التدبير على ارتكابها، أو لتلقي التدريب عليها[2].

كما لعبت الجزائر دورا رئيسيا في التوسط بين القوى الإسلامية العلمانية والمعتدلة في تونس لتوفير الاستقرار وتجنب "السيناريو الجزائري" في أواخر 80وأوائل 90. في حين ان هزيمة داعش في ليبيا هي تطور مرحب به إلى ان هنالك مخاوف من ان مقاتلي داعش المهزومين قد يتسللون إلى الجزائر عبر ليبيا ويقومون بعمليات مماثلة لتلك التي استهدفت محطة الغاز في تيغنتورين[3].

وبغرض تعزيز جهودها في مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي طرحت الجزائر المبادرة الأمنية "سيموك"( cemoc) في منطقة الساحل والصحراء ،حيث تم المصادقة عليها في اكتوبر2022، من قبل الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة ،والتي تضم الجزائر، موريتانيا ، مالي و النيجر، والهادفة إلى إعادة تنشيط دور اللجنة، بتكثيف مهامها وتنظيمها بشكل الذي يسمح لها بمواكبة التحديات الراهنة. وكذا تقييم مساهمة فعلية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

فضلا، عن مواصلة الجزائر مساعيها الرامية إلى تعزيز العمل الافريقي المشترك، من خلال دعمها للأليات والوكالات الافريقية المتخصصة في هذا المجال ،خاصة المركز الافريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب (ACSRT) وآلية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي (AFRIPOL)، إضافة إلى لجنة أجهزة الأمن والاستخبارات الافريقية (CISSA)، وعلى غرار ذلك تم تفعيل الصندوق الافريقي الخاص بمكافحة الإرهاب ،ووضع قائمة افريقية للأشخاص والمجموعات والكيانات المتورطة في اعمال إرهابية بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتجسيد مشروع الامر بالقبض الافريقي

وفي ذات السياق دعا السيد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" على بلورة جيل جديد لعمليات حفظ السلام، واكد على أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية بالقارة الافريقية، باعتبار انه لا يمكن تحقيق استقرار مستدام دون تنمية مستدامة، حيث تم ضخ مبلغ مليار دولار في ميزانية الوكالة الجزائرية

[1] Dina mansour-Ille, op cit, pp.667, 668.

[2] بن بوعزيز اسية، **مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب "ماذا بعد العودة"–الجزائر نموذجا"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م10، العدد1، (افريل2019)، ص.1142.

[3] Yahia h. Zoubir, op cit, p.7.

للتعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن بغية المساهمة الفعلية في ي دفع عجلة التنمية بالقارة الافريقية[1].

**ثالثا: تجريم دفع الفدية وعدم التفاوض مع الارهابيين**

ان مقاربة الجزائر في دحر الإرهاب لم يكن وليد الصدفة، بل نتاج تجارب مليئة بالتحديات، أهلها لكسب رصيد ثقيل وتحكم تام في ميكانيزمات القضاء على هذا التهديد، ومن بين أهم الأليات الجوهرية التي بادرت بلادنا بتبنيها والدفاع عنها تجريم الفدية وعدم التفاوض مع الإرهابيين، اذ كانت سباقة لاقتراح والدفاع عن رفض وتجريم دفع الفدية مقابل الافراج عن الرهائن المحتجزين من قبل الجماعات الإرهابية، بهدف تجفيف وتجميد منابع تمويل جرائمهم، وهي التي تشكل أحد أهم المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الإجرامية، يضاف لذلك رفض التفاوض مع الإرهابيين، برفض الشروط المقترحة لإطلاق سراح الرهائن، بما فيها اطلاق سراحهم مقابل اطلاق عناصر إرهابية مسجونة.

تجسد هذان المبدءان وتبلورا فعليا من خلال جهود الجزائر في عديد المبادرات على المستويين الإقليمي والدولي، على غرار مبادرتها المقدمة لمجلس الامن الدولي شهر ديسمبر 2009، والتي كللت بتبني القرار 1904الذي يجرم دفع الفدية للأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الإرهابية.

ولم تقتصر جهود الجزائر على تجريم ورفض دفع الفدية للإرهابيين ورفض التفاوض معهم على مبادرات قانونية وتشريعية، وطنيا، إقليميا ودوليا، بل تجسد هذا المبدأ ميدانيا من خلال مواجهتها لتجارب مرت بها مع عمليات إرهابية فاشلة، على غرار الاعتداء الإرهابي على المجمع الغازي بتيقنتورين بعين أمناص سنة 2013، حيث رفضت بلادنا الانصياع لابتزازات الإرهابيين والرضوخ لشروطهم واملاءاتهم، ما مكن مفارز الجيش الوطني الشعبي من التدخل بكل نجاعة ودقة وفعالية ، في عملية نوعية ناجحة أحبطت المخطط الإرهابي، بحيث جسدت الجزائر مبدأها برفض وتجريم دفع الفدية والتفاوض مع الإرهابيين تصورا وواقعا[2].

**المطلب الثاني: السياسات الأمنية المغربية لمكافحة الإرهاب الجديد**

**أولا: مواءمة التشريعات الوطنية مع التهديد الإرهابي الجديد**

يعد المغرب من دول غرب المتوسط المتأثرة بالانعكاسات الارهاب الجديد، ما جعلها تتخذ تدابير جديدة لإحباط التهديد. في عام 2001 تم تكييف المديرية العامة لنظم المعلومات في البداية بالاستجابة للتهديدات السيبرانية الناشئة، ولكن مهمتها تطورت بسرعة لتشمل "تامين ومراقبة" "حركة المرور السيبراني

[1] ن. بوكراع، **مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: الجزائر رائدة بتجربتها**، مجلة الجيش، العدد718، (ماي 2023)، ص26.

[2] ن. بوكراع، **الجزائرومكافحة التطرف العنيف والإرهاب:مقاربة ناجحة**، مجلة الجيش، العدد718،(2023)،ص.28.

وانشطة الويب، يمكن تعزيز الأمن السيبراني في المغرب من خلال انشاء نظام أكثر مرونة للوصول إلى المعلومات بين الوكالات والمؤسسات[1]. من خلال تعزيز قانون مكافحة الإرهاب عام 2014 الذي سن عام 2003 بعد هجمات الدار البيضاء ،بالإضافة إلى ذلك ،منع الجهاديون من السفر إلى داعش أو المنظمات الجهادية الأخرى ،قامت القوات الأمنية بقمع السلفيين الجهاديين وفككت العديد من الخلايا في جميع انحاء المملكة ،كما يقول مصباح "انه حتى لو كان التهديد الإرهابي في المغرب حقيقيا ،فقد تم تسييسه ،كان هنالك ميل داخل الجهاز الأمني للمبالغة في التهديد بفكرة تأكيد استقلاليته عن الحكومة المنتخبة (حزب العدالة والتنمية ) وإعادة إقامة حرية التصرف في الشؤون الداخلية ،دون عوائق من رقابة الحكومة أو المجتمع المدني".

اتخذ المغرب إجراءات جديرة بالثناء، مثل برامج إزالة التطرف وتحديث الأمن لصد التهديدات الارهابية[2].

كما تبنت المغرب منتصف شهر سبتمبر 2015 مشروع جديد يهدف إلى تتميم التشريعات المتعلقة بمحاربة الإرهاب، خاصة مع تزايد عدد المقاتلين المغاربة في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية داعش في كل من سورية والعراق، حسبما افاد العدل المغربي.

**. الجدول رقم 7: توقيت الهجمات الإرهابية المحلية مقارنة مع التشريعات المضادة لمكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.**

| الدولة | تاريخ الهجمات المحلية الرئيسية للإرهاب | تاريخ اصدار تشريعات ضد الإرهاب |
|---|---|---|
| المغرب | 16 ماي 2003، 2007، 2011. | 29 ماي2003، (2015). |
| تونس | 2002، 2015. | 2003، 2015. |
| مصر | 1980، 1997، 2004 | 1992، 2000، 2007، (2015). |

Source : Dina mansour-ille, op cit, p.671.

ويجزم القانون الجديد الالتحاق أو محاولة الالتحاق بمعسكرات التدريب ب «بؤر التوتر الإرهابية"، أو تلقي تدريبات داخل المغرب أو خارجه، بقصد القيام بالأعمال الإرهابية.

وقال وزير العدل والحريات مصطفى الرميد في مؤتمر صحافي عقب الاجتماع الأسبوعي للحكومة في الرباط، ان "ظاهرة السفر إلى بؤر التوتر تحت عنوان الجهاد أصبحت تتطلب قانونا صريحا وقويا

[1] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p.20.
[2] Yahia h. Zoubir, op cit, p. 8 .

لأننا امام عمل إرهابي، ولان الشخص الذي يسافر إلى بؤر التوتر من أجل ما يعتبرونه جهادا، قد ينتهي بالعودة إلى الوطن ويمارس فعلا إرهابيا، وليس هنالك أي ضمانة لعدم قيامه بعمل إرهابي في المغرب".

وأضاف الرميد ان "هنالك دعاية قوية تستهدف شبابنا كما تستهدف دولا أخرى، ونحن أردنا بهذا القانون ان نحمي شبابنا من هذه الدعاية، لان بؤر التوتر أصبحت محرقة للشباب المغربي".

وينص هذا القانون، على ادراج مقتضيات جديدة في القانون الجنائي المغربي

والقواعد الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب "تروم ادراج مجموعة من الأفعال ذات الصلة بمعسكرات التدريب ببؤر التوتر الإرهابية بوصفها جنايات معاقب عليها بالسجن من 5 إلى 15 سنة مع تخصيص الشخص المعنوي بعقوبات تتلاءم وطبيعته القانونية "، إضافة إلى غرامة مالية قد تصل إلى نحو 160الف دولار امريكي إذا كان الفاعل جمعية أو تنظيما مع الحكم بحله.

ويعاقب هذا القانون على "الالتحاق أو محاولة الالتحاق بشكل فردي أو جماعي في إطار منظم أو غير منظم بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية أيا كان شكلها أو مكان وجودها، ولو كانت الأفعال لا تستهدف الاضرار بالمملكة المغربية أو مصالحها[1].

**ثانيا: تعزيز الاستخبارات ونظام المقادم المغربي**

على الصعيديين المحلي والخارجي، تتمتع المغرب بسجل حافل من الخبرة في مجال الاستخبارات البشرية وذكاء الإشارات، يعمل المغرب كدولة أمنية محكمة وفعالة، حيث يعمل من خلال شبكة واسعة من المسؤولين الأمنيين والمخبريين الذين يغطون البلاد، نجح رسم الخرائط الإقليمية المتقدم للبلد بأكمله بشكل خاص في اكتشاف التغيرات في عادات المواطنين التي قد تشير إلى تطرفهم.

يوجد حوالي 50000 مقادم (وكلاء مساعدون) بتكييف من وزارة الداخلية في جميع الاحياء الحضرية، والريفية في البلاد، ويعملون كمخبرين يبلغون عن أي سلوك غير عادي من قبل السكان المحليين، أصبحت "المقادمية" التي أطلق عليها المواطنون" عيون واذان الدولة"، عنصرا حاسما في جهاز الأمن المغربي[2].

وعليه نجد المغرب كغيره من الدول ،يتبنى سياسة أمنية رشيدة للحد من الجرائم التي تهدد أمن مواطنيه وسلامتهم، وخصوصا الجرائم الإرهابية التي تشير العديد من التقارير الرسمية وغير الرسمية إلى انها أصبحت مهددا من طرف بعض التنظيمات الإرهابية، وعليه قام المغرب بإحداث اليات للتنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية ،وخصوصا أجهزة الاستعلام سوآءا على المستوى الوطني، أو الإقليمي، أو الدولي، فعلى المستوى الداخلي تمت إقامة شبكة ترابية محكمة من أجل ضمان تغطية شاملة تسمح بتبادل المعلومات بطريقة سريعة وفعالة ،وذلك بتعبئة الموارد الكافية من أجل كشف الإرهابيين ومراقبتهم.

[1] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص، ص.321-322.

[2] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 19.

وفي ذات الصدد ابرمت المديرية العامة للأمن الوطني اتفاقا مع الشركة الألمانية veridos من أجل تزويد مصالح شرطة الحدود المغربية بنظام معلوماتي متطور للمراقبة الحدودية بجميع المعابر الرية والبحرية والجوية. ويرمي هذا النظام المعلوماتي إلى توفير "بيئة عصرية للمراقبة الأمنية المعلوماتية لحركة الافراد والجماعات خلال دخولهم التراب الوطني ومغادرته" وخصوصا ان هذه التكنولوجيا تركز على منظومة تتميز بقدرتها على التعامل التلقائي مع المعطيات الحديثة التي توفرها جوازات السفر البيو مترية /،وذلك من أجل تشديد الرقابة ،ورفع درجات الأمان ضد حركية الافراد المشبوهين ،وعمليات تزيف الهوية، كما ان المشرع المغربي اتجه إلى صوب تنظيم تقنية الاختراق في مشروع قانون المسطرة الجنائية من أجل تيسير عملية البحث والتحري بخصوص الجرائم الخطيرة التي من شان ارتكابها الاضرار بأمن الدولة[1].

وفي ذات السياق، يبرز دور المغرب في تفكيك العديد من المجموعات الإرهابية ،والتي كانت تحضر لتنفيذ اعمال إرهابية في المغرب ،حيث قام المكتب المركزي للأبحاث التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بتفكيك العديد من الخلايا الإرهابية منذ سنة 2003 إلى غاية 2019 ،وبلغة الأرقام فخلال الفترة الممتدة من سنة 2015إلى 2019 بلغ عدد الخلايا التي تم توقيفها 73 خلية ، من بينها 44 خلية مرتبطة بتنظيم "داعش" وقد مكنت هذه العمليات من توقيف اكثر من 186 إرهابيا مفترضا ،بالإضافة إلى اعتقال 20 شخصا ممن عادو إلى المغرب بعد مرورهم من احدى بؤر التوتر ،خاصة سوريا والعراق[2]. وفي مقابل ذلك، لعب المغرب دورا رئيسيا في تشكيل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (TSCTP) مع الجزائر، مصر، الأردن، قطر، والمملكة المتحدة، وهي هيئة تبنت مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة لمنع الاختطاف، للحصول على فدية من قبل الإرهابيين[3].

كان المغرب عضوا في شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP)، وهو برنامج الحكومة الامريكية الذي يهدف إلى هزيمة الإرهابيين من خلال تعزيز تقدم قدرات الحكومات الإقليمية مع تعزيز التعاون المؤسسي بين قواتها الأمنية، ومالي مثال على مساهمة المغرب الأخيرة والشاملة في الأمن والاستقرار الإقليميين[4].

---

[1] عبد العالي بوكيد، **الاستراتيجية المغربية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف الديني**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد 3، العدد9، (2022)، ص. 102.

[2] نور الدين العمراني، **جهود المغرب في مكافحة الجريمة الإرهابية: التجليات والمعيقات**، المجلة الاليكترونية للأبحاث القانونية، العدد 2، (2018)، ص.15.

[3] Peter pham**, Morocco's vital role in North West Africa's security and development**, atlantic council africa center, 2013, p.2.

[4] Ibid. p.5.

**ثالثا: استعمال القوة الناعمة لإدارة المجال الديني**

من العناصر المهمة في استراتيجية الأمن المغربية سيطرة الدولة على المجال الديني، كقائد للمؤمنين، يحتفظ الملك بالسلطة الدينية الشاملة للبلاد، مما يمكن الحكومة المركزية ليس فقط من الاحتفاظ بقدر من الشرعية الدينية، ولكن أيضا لإملاء الممارسات والتفسيرات الدينية التي تعتبر مقبولة (بما في ذلك تلك التي تكون بين المؤسسات الدينية).

يمكن القول ان المغرب أكثر نجاحا في تأكيد السيطرة على الحياة الدينية مقارنة بالدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، التي حاولت اجبار الشخصيات الدينية على الامتثال لإملاءاتها باستخدام التهديدات والتدابير القانونية الاستبدادية، أو حاولت المشاركة بالتعاون معهم، حتى وقت قريب[1]. يلاحظ "بنفجيس" انه بالمقارنة مع البلدان الأخرى فالمغرب يتميز "بالانفتاح السياسي " و " التفسير المعتدل للإسلام"، مما يخلق شعورا بالحصانة من التطرف العنيف[2].

في المقابل، حافظ النظام الملكي المغربي بشكل فعال على الدور السلطوي والحاسم للملك كرئيس للمؤسسة الدينية، قام المغرب بمحاولة موضوعية لمكافحة الإرهاب والتطرف في تنفيذ برنامج تدريب للائمة، وهي مبادرة واسعة النطاق يشارك فيها رجال دين من المغرب ودول افريقية ودول أوروبية، تهدف إلى الحد من انتشار الفكر المتطرف بين المؤسسة الدينية والسكان على نطاق أوسع، حتى الان، تخرج أكثر من 900 امام وواعظه من جميع انحاء افريقيا وأوروبا من معهد محمد السادس لتدريب الائمة والمرشدين والمرشدات.

تشكل هذه البرامج، وهي جانب مهم من جوانب القوة الناعمة للمغرب وجهود السياسة الخارجية، ركيزة لاستراتيجية التكامل الافريقي الأوسع للبلاد، بفضل نجاح برنامج تدريب الامام وصورته العامة الإيجابية يسعى المغرب الان إلى إقامة شراكات مماثلة مع إيطاليا واسبانيا، بلجيكا، هولندا ودول أوربية أخرى.

علاوة على ذلك، انشا المغرب مجلسا دينيا للمغاربة المقيمين في اروبا، بهدف مساعدة البلدان المضيفة في التعليم الديني، إلى جانب التعاون الاستخباراتي. من هذا المنطلق يعتبر الجانب الديني شكل مهم من اشكال الاستراتيجية الأمنية والتي تسعى من خلاله البلاد لتحسين أوضاعها الأمنية وفي نفس الوقت كسب مكانة دولية[3].

بالرغم من الاجراءات الجديدة التي انتهجتها المغرب لمكافحة الارهاب إلى انها فشلت مثل دول المغرب العربي الاخرى في معالجة قضايا التهميش وبطالة الشباب وغيرها من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساهم في انتشار التطرف العنيف بشكل فعال، حيث تؤكد اعمال الشغب

[1] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 22.
[2] Dina mansour-Ille, op cit, p. 667.
[3] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 22, 23.

التي اندلعت في الريف في شباط 2017الحاجة الملحة لمعالجة الاسباب الجذرية للاستياء والانخراط في التنظيمات الجهادية[1].

**المطلب الثالث: السياسات الأمنية التونسية لمكافحة الإرهاب**

**أولا: تشريعات مجرمة للإرهاب**

تبنت الدولة التونسية، مجموعة من السياسات في مكافحة الارهاب وذلك تماشيا مع التغيرات التي تشهدها المنطقة، وتأتي هذه السياسات المتمثلة في اصدار مجموعة من التشريعات سيرا على الخطى التي قامت بها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب فعمدت الى إضافة بنود واحكام كفيلة بتجريم ومحاربة الظاهرة ،من بينها المادة 52 مكرر من قانون العقوبات المضافة بمقتضى التعديل الذي قامت به في 1993، اذ ورد في المادة المذكورة الأفعال التي توصف بانها جرائم إرهابية والمتمثلة في كل عمل فردي او جماعي، يهدف للنيل من الأشخاص او الممتلكات مستخدما أسلوب الترويع.

واستكمالا للجهود التي تبنتها الدولة التونسية في مجال مكافحة الإرهاب، أصدرت بعد ذلك القانون رقم2003-75، والمتعلق بمكافحة الإرهاب وعمليات غسيل الأموال، والذي تضمن احكام صارمة في مجال مكافحة الإرهاب وعمليات غسيل الأموال، فجرمت بمقتضاه كافة اشكال العنف والتحريض عليه، وكافة الاعمال القائمة على أساس التعصب الديني[2].

اضافة لذلك، قامت بإدخال تعديلات جديدة تخص مشروع قانون مكافحة الارهاب في ظل النفوذ المتنامي لجماعات التطرف وما يشكلونه من تهديد للتونسيين والاجانب، وكانت الحكومة التونسية قد ارسلت مشروع القانون إلى البرلمان في 26 مارس 2015 في اعقاب الاعتداء على متحف باردو الذي تسبب في قتل 22 من السياح الاجانب. وبعد قيام مسلح بقتل 38 سائحا في أحد الفنادق في سوسة يوم 26 يونيو 2015، اعلنت السلطات عن نية التعجيل بتبني القانون.

ومن شان المسودة الجديدة لمشروع قانون مكافحة الارهاب الخاصة بالحكومة التونسية، ان تسمح للشرطة باحتجاز المشتبه بهم بمعزل عن العالم الخارجي لما يصل إلى 15 يوما بموافقة النيابة، وبدون عرض الشخص على قاض. واثناء تلك المدة لا يتاح للمشتبه بهم التواصل مع محاميين أو الاتصال بذويهم.

ويسمح القانون التونسي المعمول به حاليا للسلطات باحتجاز المشتبه بهم –بمن فيهم المتهمين بجرائم تتعلق بالإرهاب –لمدة اقصاها 6 ايام. ومن شان مشروع القانون ان يسمح بفرض عقوبة الاعدام

[1] Yahia h.Zoubir , op cit.p .9.

[2] باخوية دريس، **جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس الجزائر والمغرب نموذجا**، دفاتر السياسة الدولية، العدد11، (جوان 2014)، ص.109.

على اي شخص يدان في عمل ارهابي نتجت عنه وفيات، ولذا يطيل قائمة الجرائم التي يعاقب عليها القانون التونسي بالإعدام. وقد التزمت تونس بحضر فعلي على الاعدام منذ 1991[1].

وفي العموم فان مواجهة الارهاب ينبغي ان تكون متعددة الابعاد وتشمل ما طرح في مؤتمر واشنطن عام 2015 بشأن" تأسيس شبكة دولية ضد التطرف العنيف واحباط جهود التنظيمات الدينية المسلحة لتجنيد المقاتلين، ومواجهة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتبادل المعلومات حول المتطرفين، وبناء دوائر خاصة على المستوى المحلي لمحاربة بذور التطرف، والحث على العنف[2].

**ثانيا: تعزيز وإصلاح الأجهزة الأمنية**

ركز النظام الأمني الذي ورثته السلطات التونسية بعد ثورة 2011 على الشرطة وقوى الأمن الداخلي واجهزة المخابرات، لم يتضمن سوى دورا محدودا للجيش بسبب مخاوف القادة السلطويين في تونس ما بعد استقلال الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن على، كان كلا الحكام قلقين من حدوث انقلاب عسكري، ومن المعارضة الداخلية والاسلاموية الداخلية بدلا من التهديدات الخارجية، تركت الثورة الاجهزة الأمنية في موقف صعب وغامض، لان الجمهور التونسي ربطها بالنظام السياسي القمعي للنظام السابق.

ادى انعدام الثقة في الاجهزة الأمنية إلى الالغاء الرسمي في فبراير 2011 لمديرية أمن الدولة، الذراع الرئيسي لجهاز أمن النظام السابق، على الرغم من ان الهيكل الداخلي لوزارة الداخلية ظل بشكل اساسي دون تغيير بعد الثورة، الا ان بعض المحللين جادلوا بان ازالة مديرية أمن الدولة اضعفت تنسيق السياسة الأمنية، بعد تولي تحالف بقيادة حزب النهضة الاسلامي السلطة في أواخر عام 2011، حصل علي العريض، الذي أمضى 14 عاما كسجين سياسي في عهد بن علي على مسؤولية الاشراف على الوزارة[3].

ادت هذه التحولات الدراماتيكية وعدم اليقين لدى العملاء بشأن كيفية العمل في البيئة الديمقراطية الجديدة إلى تدهور الروح المعنوية في الاجهزة الأمنية، ونتيجة لذلك، كانت هذه المنظمات ضعيفة وغير منتظمة في وقت كانت التهديدات الأمنية لتونس تتزايد.

منذ عام 2014، وخاصة بعد هجمات العام التالي، كان هنالك بعيد المدى لهيكل واستراتيجية الاجهزة الأمنية التونسية، عززت الحكومة دور الجيش في مكافحة الارهاب، جزئيا من خلال انشاء وكالة استخبارات الدفاع والأمن في عام 2015، والتي تتلقى تمويلا مستقلا عن بقية القوات المسلحة، في عام 2015، أطلقت الحكومة "اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب" التي انظمت إلى مجلس الأمن القومي في

[1] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص.320.

[2] عبد الرحمان فاضل عباس الخزرجي، مرجع سابق، ص. 214.

[3] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 7.

وضع استراتيجية جديدة وشاملة لمكافحة الارهاب والتطرف في عام 2016. وتشبه هذه الاستراتيجية إلى حد كبير النماذج الأوروبية، تركز على الركائز الاربع للوقاية والحماية، المقاضاة والاستجابة للهجمات.

في 2017، انشات تونس" المركز الوطني للاستخبارات"، وهو مؤسسة مصممة للتغلب على مشاكل التنسيق وتبادل المعلومات بين وكالات الاستخبارات التي ابتليت بجهود مكافحة الارهاب في البلاد منذ الثورة[1].

عالجت حكومات ما بعد الثورة جزئيا النقص التاريخي في موارد الجيش التونسي من خلال الاستثمار في المعدات المناسبة لمواجهة حملات التمرد، بما في ذلك المروحيات والعربات المدرعة المقاومة للكمائن، رد الفعل لوحدات الجيش والشرطة على هجوم بن قردان 2016 اظهر تحسنا في القدرة على مكافحة التمرد وساعد بدوره في رفع الروح المعنوية لقوات الأمن، في اعقاب الهجوم، كثفت السلطات التونسية استثماراتها في أمن الحدود، وقد ركز هذا على بناء نظام بطول 200 كلم من الحوافز الرملية وخنادق المياه على طول الحدود الليبية، والتي تم استكمالها بطائرات بدون طيار من الولايات المتحدة الامريكية، وسيتم تجهيزها بأجهزة استشعار اليكترونية، منذ 2013، فرضت تونس منطقة عازلة عسكرية عبر الحدود الجنوبية مع ليبيا والجزائر، وطالبت بتصريح مسبق لأي شخص يسعى لدخول المنطقة يجب على الحكومة تجديد امر الحفاظ على المنطقة العازلة سنويا، وقد فعلت ذلك مؤخرا في اغسطس 2017[2].

[1] Ibid. p. 8.
[2] Ibid. p. 9.

**الخريطة رقم 6: منطقة العسكرة التونسية**

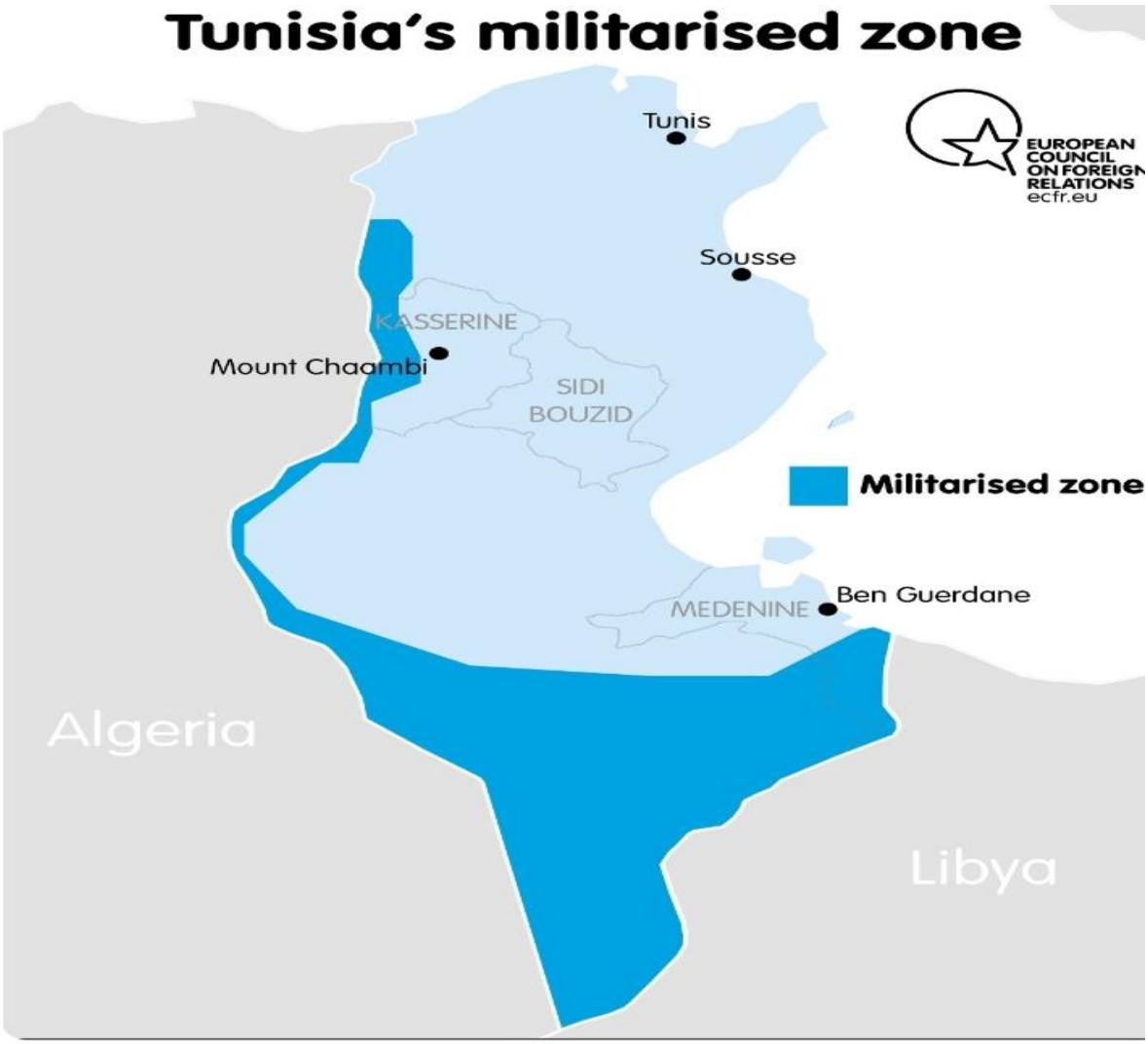


Source: Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit.

يبدو أن تونس لديها سياسة فعالة للتعامل مع العودة المحتملة للعديد من المواطنين التونسيون الذين غادرو البلاد للانضمام إلى تنظيم "داهش" والجماعات الجهادية الأخرى، وفقا للأرقام الرسمية، عاد 800 مقاتل على الأقل حتى الان. مستشار الرئيس لمكافحة الإرهاب، الادميرال كامل عكروت، قال ان تونس وضعت في كل حالة" مقاربة مفصلة"، تشمل إعادة التأهيل، إعادة الادماج، قيود السفر ونزع التطرف، لكن المسؤولون الأوروبيين يقولون انه من الصعب الحصول على المعلومات الدقيقة. يعتقد بعض الخبراء ان عدد المقاتلين قد عاد ثلاثة اضعاف منهم، مع تهرب الكثير منهم من اكتشافهم من قبل السلطات بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة ان تجد طريقة للتعامل مع الأشخاص الذين منعتهم من السفر للانضمام إلى الجماعات الجهادية، وفقا للإحصائيات الرسمية، يوجد 12000 من هؤلاء الأشخاص في تونس–على الرغم ان باحثين مستقلين يقدرون ان الرقم الحقيقي اقل من ذلك بكثير.

يمكن محاكمة التونسيون الذين ينظمون إلى الجماعات الجهادية بتهمة ارتكاب "جرائم إرهابية" أو اخضاعهم للمراقبة الإدارية بموجب قانون مكافحة الارهاب وتبييض الأموال لعام 2015، لكن هنالك القليل من الأدلة على ان الحكومة قد اتخذت نهجا منظما لنزع التطرف، كما يعني نظام السجون التونسي من اكتظاظ شديد، حيث تعمل بعض السجون بنسبة 150 بالمائة من طاقتها، على الرغم من مشروع حول إزالة التطرف في السجون في أواخر عام 2015، بدعم من هولندا، إلى انه ليس سوى خطوة صغيرة في معالجة المشكلة[1].

على ضوء ما سبق في هذا المبحث يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها:

-استجابت الحكومات في المنطقة المغاربية بشكل متكرر للهجمات الإرهابية المحلية، وذلك من خلال تبني سياسات وتشريعات وقوانين جديدة، وإدخال مجموعة من التعديلات على تشريعاتها الحالية من أجل مكافحة الإرهاب ومنع تطوره في المنطقة.

-ان مكافحة الإرهاب في المنطقة المغاربية تظل بمثابة نقطة ضعف لها، بالرغم من النجاحات التي احرزتها هذه الدول في هذا المجال، إلى انه يبقى الاهتمام بالظروف الأساسية التي تمنع التطرف عائق يقف امام وصولها إلى النتائج المرغوب فيها.

-أيضا ما يجب التنويه له، هو ان جهود مكا فحة الإرهاب في المنطقة لن تنجح ما لم تتمكن البلدان المتضررة في شمال افريقيا والساحل من تطوير اليات تنسيق لوجستي فعالة وتعاون استخباراتي، سيتعين تجميع المواد النادرة من أجل اجراء عمليات أمنية مشتركة، وبالتالي، فان نجاح أي استجابة متعددة الأطراف من المرجح ان يقوضه استبعاد المغرب[2].

-يعد دور الجزائر والمغرب في نزاع الصحراء الغربية ومطالبات المغرب المستمرة بالإقليم مثالا شائكا على العلاقات المتوترة بين البلدين، حيث تستمر التوترات بين البلدين بينما يسعيان إلى قيادة إقليمية[3].

ان ادراج المغرب في جهود التعاون الأمني الإقليمي ضروري أيضا، لان البلاد كانت هدف للهجمات الإرهابية في أفريل 2011، عانى المغرب من هجوم من قبل الإرهابيين المرتبطين بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذين استهدفوا الوجهة السياحية في البلاد، مراكش من خلال الانضمام إلى الاتحاد الافريقي، المغرب الذي يتباهى بان الخدمات العسكرية والاستخباراتية متطورة مثل أي دولة أخرى في المنطقة الأوسع ستنضم أيضا إلى لجنة الأركان العسكرية المشتركة لمنطقة الساحل (CEMOC)، والتي من المفترض ان يلعب دورا رائدا في تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب .لاحظ احد المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين ان الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي يمكن ان تستفيد أيضا من علاقات المغرب ومصالحه

[1] Ibid. p. 14.
[2] Peter pham, op cit, p. 5
[3] Sophie desmiat, op cit, p. 14.

السياسية والاقتصادية القوية مع الاتحاد الأوروبي، وعضويته في حوار الناتو المتوسطي(الذي يشمل أيضا الجزائر، تونس، مصر، موريتانيا).تعزيز التعاون بين هذه الكيانات الرئيسية، وقد يشمل هذا التعاون دعم المخابرات والسماح بإنزال القوات العسكرية في الصحراء، حيث تمارس الجماعات الإرهابية والعصابات الاجرامية انشطتها[1].

**المطلب الرابع: السياسات الأمنية الليبية لمواجهة الإرهاب.**

وسعت دولة ليبيا، في إطار حرصها على المزيد من تعزيز التزامها بالمواثيق الدولية، إلى مواءمة تشريعاتها مع الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب من خلال سنّ قانون رقم (3) سنة 2014 لمكافحة الارهاب وهو متطابق مع جميع الصكوك والالتزامات الدولية، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بحقوق الإنسان.

واعتمدت ليبيا، في نفس الإطار، استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب بإنشاء «لجنة وطنية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب» ,كما ان ليبيا عضو في التحالف الدولي لمكافحة الارهاب, ولديها تجربة ناجحة في مواجهة التنظيم الارهابي (داعش)[2].

**أولا: اصلاح النظام القضائي والجنائي:**

لقد ظل استمرار القتال وانعدام الأمن يعيق المحكمة في أداء مهامها، لا سيما في سرت ودرنة وبنغازي. ففي 29 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت النيابة العامة في مدينة شحات تعليق مهامها عقب هجوم على مبانيها من قبل رجال مسلحين. وظلت الاغتيالات وعمليات الاختطاف وغير ذلك من الهجمات العنيفة تستهدف موظفي القضاء.

وفي مبادرة اعتُبرت إلى حد كبير محاولةً لتسييس السلطة القضائية، قام المؤتمر الوطني العام بتعيين 36 من القضاة الجدد في المحكمة العليا. وهذا أكبر عدد من التعيينات في هذه المحكمة منذ عام 2011.[3]

**ثانيا: الترتيبات الأمنية المؤقتة لمواجهة الإرهاب في ليبيا.**

شكل تعيين مجلس اللجنة الأمنية المؤقتة في 13 كانون الثاني/يناير معلما هاما. وبمساعدة من البعثة الأممية في ليبيا، في وضع اللجنة خطة مفصلة لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في إقامة

[1] Peter pham, op cit, p. 5.

[2]-مجلس حقوق الانسان، كلمة الوفد الليبي حول: **الاثار السلبية الإرهاب على التمتع بحقوق الانسان**، (17اغسطس 2021)، ص ص. 1-2.

[3]-تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، (مجلس الامن، 25 فيفري 2016)، ص. 18.

حكومة الوفاق الوطني في طرابلس. ويعتبر ذلك خطوة أولى نحو التصدي بفعالية للقضايا الأساسية التي تتصل بها الحالة في بنغازي والجهود الرامية إلى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

ركزت المناقشات بين البعثة الأممية واللجنة الأمنية على أربع مسائل رئيسية، ألا وهي:

– كفالة التزام قوي بالترتيبات الأمنية المؤقتة وتفعيلها عن طريق اللجنة الأمنية المؤقتة.

–تجميع الأسلحة، وتناول دور الجماعات المسلحة في المستقبل.

–إعادة تنظيم الجيش الليبي وتحديثه.[1]

**ثالثا: الدبلوماسية والوساطة:**

انهيار المؤسسات السياسية والأمنية في ليبيا يعتبر عامل وعقبة رئيسية أمام مواجهة التنظيمات الإرهابية. ولما كان المجتمع الدولي يدرك أن الحلول الدائمة لا بد أن تنبع من الليبيين أنفسهم فإن التركيز الأساسي له انصب منذ صيف 2014 على إجراء حوار سياسي متعدد المسارات بين الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة.

أسفرت هذه الجهود عن توقيع واعتماد الاتفاق السياسي الليبي في ديسمبر 2015، ووضع ترتيبات لتقاسم السلطة وتمثيل الجميع في حكومة وفاق وطني، وإبرام العديد من اتفاقات وقف إطلاق النار في المناطق المحلية ومبادرات المصالحة. وفي مارس 2016 بدأ اعتراف بعض أطراف المجتمع الدولي بحكومة الوفاق الوطني، بناء على الدعم الذي حصلت عليه من أغلبية أعضاء مجلس النواب المعترف به دولياً. وبالرغم من أن هذه الحكومة لم تحصل بعد على تصويت رسمي بمنح الثقة من مجلس النواب إلا أن غالبية أعضاء المجلس وقعوا على بيان يعلنون فيه موافقتهم على حكومة الوفاق الوطني التي اقترحها المجلس الرئاسي[2].

فضلا عن ذلك، شاركت الدولة الليبية في العديد من المسارات الإقليمية بهدف إعادة الاستقرار والحوار حول المسائل الأمنية خاصة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، نظرا لوعيهم بضرورة المبادرات والوساطة، حيث ناشدت البلدان المجاورة لليبيا في اجتماعهم الحادي عشر المنعقد في الجزائر في بداية ماي 2017، برعاية الأمم المتحدة والجامعة العربية بتفادي كثرة المبادرات التي لا تتوافق مع اجندة الأمم المتحدة، ذلك بسبب كونها تستطيع ان تؤثر سلبا على مسار السلم في ليبيا وتجعل الأمور أكثر تعقيدا[3].

---

[1] نفس المرجع، ص.17.

[2] ساسكيا فان جنوجتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، (اكاديمية الامارات الديبلوماسية، افريل 2016)، ص.6. نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/77f4abrd

[3] Abdennour Ben Antar, **les initiatives de sécurité au Maghreb et au sahel :le G5 sahel mis a l'épreuve,** (paris: l'harmattan, 2019), pp.59-60.

في ظِل الوضع الراهن في ليبيا فإن محاربة داعش ليست إلا واحدة من المهام والأولويات العديدة المطروحة أمامها. وبغية تعزيز فرص نجاح واستمرار حكومة الوفاق الوطني حرصت أن يستمر الحوار السياسي بين مختلف الأطراف سواء من حيث توفير الموارد أو الالتزام السياسي. ويشمل ذلك الحث على تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي ودعم الجهود التي يبذلها مارتن كوبلر، المبعوث الخاص لأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بما في ذلك على مستوى منظمات المجتمع المدني والشباب والمنظمات النسائية علاوة على الأطراف المؤثرة في الوضع الأمني والنخب الاقتصادية الليبية.

ساعدت جهود الوساطة في إبرام اتفاقات وقف إطلاق النار في مناطق مختلفة على المستوى المحلي مع التركيز على المناطق التي يتسبب فيها القتال في إغلاق مؤسسات البنية التحتية الأساسية مثل صناعات الطاقة وخطوط الأنابيب والمطارات. ويفضي تحقيق النجاح في هذه المناطق إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على مستوى الدولة كلها. وفي الوقت نفسه فإن هذه الجهود ستمهد لفتح قنوات اتصال بين الفصائل التي كانت تتصارع فيما بينها مسبقاً، وهذه إحدى الضرورات لاشتراك الجميع في مواجهة التنظيمات الارهابية.[1]

[1] ساسكيا فان جنوجتن، مرجع سابق، ص.6.

## المبحث الثالث: التعاون الإقليمي المشترك بين ضفتي غرب المتوسط

في السنوات القليلة الماضية، أصبح الأمن ومكافحة الإرهاب مهيمن بشكل متزايد لسياسات دول الاتحاد الأوروبي بشأن شمال افريقيا، يعكس هذا الاتجاه القلق الأوروبي المتزايد بشأن نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والمنظمات الإرهابية الأخرى في المنطقة، والعدد الكبير من المقاتلين الأجانب من دول شمال افريقيا الذين انظموا إلى مناطق الصراعات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لدى الاتحاد الأوروبي مصلحة كبيرة في فهم التهديدات الأمنية التي تنطلق من هذه الدول والعمل معها من أجل مواجهتها[1].

يسعى الاتحاد الأوربي باستمرار إلى تطوير البعد الدولي لمكافحة الإرهاب مع زيادة التركيز على الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى بلدان مستهدفة محددة تنبع منها مخاوف رئيسية.

نشرت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي ( eu's European external action service) ثمانية خبراء في الأمن والاستخبارات في بعثات إلى الشرق الأوسط وشمال افريقيا(تونس ،الجزائر ، المغرب، العراق ،الأردن ، والمملكة المتحدة العربية السعودية) لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب ،ونقل المعرفة لهذه البلدان التي يتم فيها تجنيد العديد من المتطرفين .في هذا السياق قال جيل دي كيرشوف منسق الإرهاب في الاتحاد الأوروبي لصحيفة بوليتيكو "هؤلاء هم الأشخاص الذين لديهم خلفية في الأمن والشرطة ،ويمكنهم تطوير علاقات جيدة في عالم الأمن في دول حوض البحر الأبيض المتوسط" ،يقوم هؤلاء الملحقين بتقديم تقارير إلى وفود الاتحاد الأوروبي حول السياسات الداخلية في مجال مكافحة الإرهاب والعنف فضلا عن الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية ،مساعدة البلدان المضيفة على بناء قدراتها في مكافحة الإرهاب خاصة من خلال المساعدات المالية منذ فبراير 2015 ، يعمل الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة في ورش عمل وطنية وإقليمية لمكافحة الإرهاب والمقاتلين الأجانب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، كما يقدم المساعدة الفنية لمساعدة مسؤولي العدالة الجنائية المحليين في التحقيق مع المقاتلين الأجانب ومقاضاتهم ،قال مسؤول أوروبي: "ان مكافحة الإرهاب مجال جديد إلى حد ما بالنسبة للاتحاد الأوروبي". عندما تنظر إلى أعداد المقاتلين الأجانب لديهم في هذه البلدان، هناك الكثير من الأسباب للعمل معهم. هذه البلدان تشبهنا كثيرًا، مهددة جدًا من قبل المقاتلين الأجانب، من قبل داعش والجماعات الإرهابية الأخرى والأزمة في سوريا "[2].

[1] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 9.
[2] MAÏA DE LA BAUME AND GIULIA PARAVICINI ،**EU takes counter-terrorism campaign to the fontines** ،DECEMBER 14, 2015 . https://tinyurl.com/4tms756d

**المطلب الأول: الدعم الأوروبي للدولة التونسية**

تمثل تونس واحدة من أكثر القضايا حساسية عند مواجهة قضية تحرك الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع دول ثالثة في مجال مكافحة الإرهاب، باعتبارها البلد الذي انتشر فيه التطرف والإرهاب بشكل أوضح. كانت تونس أحد الشركاء الرئيسين في المنطقة للاتحاد الأوروبي، لاسيما عقب الانتقاضات العربية، والنجاح النسبي لتونس في الانتقال الديمقراطي[1].

تبرز تونس بين دول شمال افريقيا لاستعدادها للعمل مع الشركاء الدوليين لإصلاح وتحسين قدرة قطاعها الأمني، قبلت الدولة الحاجة إلى نهج جديد في اعقاب هجمات 2015، وفي هذه المرحلة كانت منخرطة بالفعل عن كثب مع شركاء دوليين في عدة مراحل[2]، في تحولها إلى الديمقراطية، بما في ذلك اصلاح قطاع الأمن. يتحدث المسؤولون الأوروبيون عالميا عن انفتاح تونس على التعاون في تعزيز قدراتها الأمنية، بينما تميل طلبات تونس إلى التركيز على المعدات والتدريب، شرعت البلاد أيضا في اجندة أوسع للإصلاح.

كما تم تنسيق مجموعة G7+6 التي تضم سبع دول صناعية رائدة، بالإضافة إلى اسبانيا وبلجيكا، الاتحاد الأوروبي، سويسرا، تركيا ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، يأخذ كل بلد أو منظمة زمام المبادرة في تقديم نوع معين من المساعدة الأمنية، وهي عملية مخصصة لتجنب ازدواجية الجهود ولضمان ان يكون لجميع شركاء تونس الرئيسيين دور جوهري، وفقا لمسؤولين في الاتحاد الأوروبي، ساعد تحالف G 7+6 في منع داعش من الاستلاء على أي جزء من الأراضي التونسية[3].

في تونس، على سبيل المثال ما يقدر بـ 3000 "مقاتل أجنبي" الذين انضموا إلى صفوف جماعات مثل داعش في العراق وسوريا –وقع الاتحاد الأوروبي صفقة من شانها تخصيص أكثر من 23 مليون يورو لتحديث الأجهزة الأمنية، بما في ذلك إدارة الحدود ومكافحة الإرهاب.

وقال دي كيرشوف: "في تونس، سنفعل أمن الطيران والمطارات والحدود مع ليبيا ومنع التطرف وإعادة هيكلة وزارة الداخلية وأجهزة المخابرات وتعيين مستشار للأمن القومي". سيكون دور الملحق الجديد هو مراقبة هذه البرامج و "العمل كوسيط مع بروكسل". وبذلك أطلق الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإجراءات للتعاون مع دول ثالثة في مواجهة ظاهرة المقاتلين الأجانب منذ عام 2013، حيث خصص 10 ملايين دولار لبرنامج لمكافحة هذه المشكلة والتطرف الإسلامي في منطقة الساحل والمغرب العربي[4]. والمناقشات جارية أيضًا لاستكشاف التعاون مع وكالات الاتحاد الأوروبي الرئيسية مثل يوروبول، التي تنسق المعلومات حول الإرهاب والجريمة المنظمة، يوروجست، التي أقامت اتصالات مع المسؤولين –

[1] Dina mansour-Ille, op cit, p.675.
[2] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 9.
[3] Ibid. p. 10.
[4] Maia de la baume and giulia paravicini, op.cit.

غالبًا مدعين محليين –في تونس ومصر ولبنان لتقديم المساعدة القضائية ، و كلية الشرطة الأوروبية (CEPOL) ، التي تقوم بإعداد مشروع لتقديم التدريب على مكافحة الإرهاب في البلدان المستهدفة. قال مسؤول من المفوضية الأوروبية ان مشروع يوروجست "سيسهل تبادل بيانات الشرطة والاستخبارات حول المشتبه بهم بالإرهاب، وإثبات الأدلة التي تم جمعها، والنظر في مكان المحاكمة". في الوقت الذي واجهت فيه دول الاتحاد الأوروبي انتقادات لفشلها في تنسيق جهودها الاستخباراتية بشكل كافٍ للحد من مخاطر الهجمات، كان المسؤولون يجاهدون لتصويرها على انها طريق ذو اتجاهين من حيث الخبرة والتعلم، مشيرين إلى تجربة المغرب في مكافحة الهجمات. التطرف ودمج السجناء الراديكاليين السابقين في المجتمع[1].

ومن خلال العلاقات التاريخية مع تونس، قادت فرنسا العمل المباشر مع الأجهزة الأمنية في البلاد، بما في ذلك توفير المعلومات الاستخبارية للقوات الخاصة وتجهيزها، تولت فرنسا بمعية مع المملكة المتحدة مسؤولية العمل مع تونس في مجال أمن الطيران، عن طريق تحسين فحص الركاب. كما ساعدت البلقان هي الأخرى في تدريب كادر من العملاء التونسيين–الذين بدورهم سيقومون بتدريب التونسيين الاخريين على الاستجابة الأولية للحوادث الإرهابية.

اخذت المانيا والولايات المتحدة زمام المبادرة في تونس في مجال أمن الحدود، حيث تمول هذه الدول بشكل مشترك تركيب نظام المراقبة الاليكترونية على طول الحدود التونسية الليبية. اما إيطاليا ركزت على lkmùpôh مكافحة الاتجار بالبشر وعلاقته بالإرهاب، بما في ذلك توفير سفن الدوريات وصيانتها، بالإضافة إلى تدابير أخرى لتعزيز الحدود البحرية[2].

**المطلب الثاني: التعاون الأمني بين المغرب والاتحاد الأوروبي**

يعرض الخطاب الرسمي المغربي الحرب ضد الإرهاب على انها تتمحور حول استراتيجية عالمية متعددة الابعاد تقودها مؤسسات قوية ومنسقة يشرف عليها الشخصية المطلقة للملك محمد السادس، أصبح المغرب الذي يستخدم الانتفاضات العربية كفرصة لتجدد صورته الدولية، مقبولا بشكل متزايد كنموذج للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في افريقيا والشرق الأوسط، أحد العناصر المركزية في هذه الصورة التي تم ترسيخها بعناية، هو النجاح الواضح للمغرب في تجنب موجة الإرهاب التي مست جيرانه، والدور الذي لعبه كأحد شركاء أوروبا الأمنيين الرئيسين في المنطقة[3].

[1] Ibid.
[2] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 10.
[3] Ibid, op cit, p. 10.

يمتد التعاون الأمني المغربي إلى ما وراء المنطقة الفرعية ليشمل دول أوروبية، في عام 2013، وقع المغرب اتفاقيات مع فرنسا واسبانيا والبرتغال للسماح بالوصول إلى قواعده العسكرية اثناء الازمة في مالي. فضلا عن ذلك يعد المغرب مشارك نشط في منتدى "5+5" والذي يجمع مسؤولي السياسة الخارجية والدفاع من خمسة دول أوروبية (فرنسا، إيطاليا، مالطا، البرتغال واسبانيا) مع نظرائهم من خمس دول مغاربية (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس)[1].

استفاد المغرب من المساعدة الأوروبية الكبيرة في بناء القدرات في العمليات والتدريب، وأيضا من صناديق ومبادرات التنمية المهمة لمساعدة السكان، وبتالي الحد من التطرف. في حين ان المملكة المغربية تتمتع بعلاقات وثيقة منذ فترة طويلة مع فرنسا واسبانيا، الا ان النظام الملكي المغربي زاد من تعاونه مع الحلفاء الأوروبيين غير التقليديين مثل: المانيا، المملكة المتحدة، منذ افريل 2016 شارك المغرب في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع هولندا، واعيد انتخابه لولاية ثالثة في نوفمبر 2017[2].

في ذات الصدد ساهمت الدولة المغربية في افشال العديد من العمليات الارهابية على المستوى الدولي ،وقد ظهر ذلك في المعلومات التي قدمتها الاجهزة الأمنية للعديد من الدول –وخصوصا الأوروبية– من أجل تجنب التهديدات الارهابية التي تتربص بها ،ونذكر على سبيل المثال ما قدمته السلطات الاستخبارية المغربية لنظيرتها الفرنسية من معلومات مهمة ساهمت في نجاح عملية مداهمة نفذتها الاجهزة الأمنية الفرنسية في "سان دوني "شمال باريس، وذلك في 18نوفمبر 2015،والتي مكنت من قتل العقل المدبر للعملية والمدعو عبد الحميد ابو عود الذي قاد مجموعة من المسلحين اثناء عملية ارهابية استهدفت 6نقاط من باريس وخلفت 129قتيلا.وقد حظي هذا الدعم المغربي بالإشادة والتقدير من الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا هولند" .بالإضافة إلى المساندة التي تقدمها الاجهزة الأمنية المغربية لدول اخرى أوروبية مستهدفة من قبل الخلايا الارهابية –كإسبانيا–على اثر العمليات الارهابية بمحطة قطارات مدريد في 11 ارس 2004،والتي خلفت مقتل 191 شخصا ،وكذا احداث بروكسل الارهابية التي تم تنفيذها في 22 مارس 2016والتي اسفرت عن 34 شخصا[3].

ايضا الدور البارز الذي لعبه المغاربة في الهجمات الأخيرة في أوروبا أدى إلى توسع جهود المغرب في مكافحة الإرهاب في القارة، بعد هجمات برشلونة في عام 2017، أعلن "خيامي" انه سيتم توسيع BCIJ لتشمل مراقبة الشتات المغربي في أوروبا[4].

---

[1] Peter pham, op cit, p. 5.

[2] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 18.

[3] عبد العالي بوكيد، **الاستراتيجية المغربية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف الديني**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد 3، العدد9، (2022)، ص. 102.

[4] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p.20.

كما يقوم المغرب بتوسيع نطاق عمله في استخبارات الإشارات لمكافحة الإرهاب بمساعدة شركاءه الأوروبيين، في مقدمتهم فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، تستخدم السلطات المغربية مجموعة متنوعة من تقنيات المراقبة الرقمية الوقائية للتعرف على المشتبه بهم ومحاكمتهم، مثل مراقبة المكالمات الهاتفية التي تشمل افراد على قوائم المراقبة وتسجل عمليات البحث المشبوهة على الانترنت، بشكل عام، يعتقد ان السلطات المغربية تستخدم 19 منصة بشرية ورقمية لمراقبة السكان، بما في ذلك شبكة الانترنت المظلم. بالرغم من ذلك ووفقا لممارسي الأمن المغاربة، لا تزال البلاد تفتقر إلى الخبرة في مجال الأمن السيبراني، وهو مجال تشرف عليه القوات المسلحة للمملكة المغربية.

في نوفمبر 2017، أصبح المغرب أول دولة في شمال افريقيا تطلق قمرا صناعيا للمراقبة على الدقة في المدار، سمي على اسم الملك محمد السادس وتم بناؤه سرا في فرنسا، مواصفات القمر الصناعي ومجموعة كاملة من القدرات غير معروفة للجمهور، مع ذلك يعتقد ان النظام قادر على توفير مراقبة على مدار 24 ساعة ولقطات سريعة لأي مكان في العالم، في حين له العديد من الاستخدامات المحتملة، يبدو انه من المرجح ان يتم استخدام القمر الصناعي بشكل أساسي لمراقبة النشاط بالقرب من الحدود المغربية مع الجزائر، ويمكن ان يشمل هذا النشاط تعزيزا عسكريا، وعمليات جزائرية لدعم جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية، والحركة من المهاجرين شمالا إلى المغرب في طريقهم إلى أوروبا[1].

يعتبر التعاون الأمني الثنائي امرا محوريا في علاقات المغرب مع الدول الأوروبية، يقول دبلوماسيون أوروبيون في الرباط انه من خلال الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات الشخصية الوثيقة، طورت الخدمات والمسؤولون على الجانبين الثقة بين المؤسسات، مما أدى إلى تعاون اقوى، يبدو ان التعاون الأمني بين الوكالات المغربية ونظيرتها الأوروبية فعال، حيث يتبادل الجانبان المعلومات وأفضل الممارسات بانتظام. اقام المغرب شركات مثمرة مع العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في السنوات الأخيرة، بذلت المانيا، المملكة المتحدة جهودا خاصة لتعزيز تعاونها الأمني في البلاد، ومع ذلك، فان علاقات المغرب مع اسبانيا وفرنسا بارزة. استفادت كل من مدريد، باريس لسنوات عديدة من مستوى كبير من الثقة المتبادلة مع الرباط، مما مكنها من العمل معا في كل من التدريب والعمليات، كان هذا التعاون بمثابة حجر أساس موثوق به في العلاقات الثنائية الأوسع بين البلديين، حتى خلال فترات التوتر السياسي والدبلوماسي.

طورت أجهزة الأمن المغربية والاسبانية معرفة عميقة بالجماعات الاجرامية والمتطرفة العاملة في جميع انحاء المنطقة، وانشات اليات فعالة لتسليم المجرمين.

شارك المغرب واسبانيا في عمليات مشتركة لمنع عنف المتطرفين واعتقال المسؤولين عن الهجمات، لاسيما منذ 2013.

[1] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 20, 21.

يتبادل المغرب واسبانيا المعلومات بشكل منتظم من خلال منسقين، مع وكلاء في كلا البلدين.

في كثير من الحالات، تعمل أجهزة المخابرات المغربية الان بنفس المعايير التي تعمل بها نظيرتها الأوروبية ويرجع ذلك جزئيا إلى التعاون الذي مكن كل جانب من تطوير المهارات، واعتماد تقنيات وأساليب جديدة والاستفادة من موارد أخرى[1].

ان التعاون المغربي في مكافحة الإرهاب مع كل من الدول الأوروبية ليس مسعى أمني فقط ولكنه أيضا عنصر حاسم في جهود الرباط طويلة الأمد لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع هذه البلدان، حيث يهدف المغرب إلى تقليل الاحتجاج الدولي بشان قضية الصحراء الغربية، وتشجيع مزيدا من الاستثمار الأجنبي والسياحة، الحفاظ على الوصول إلى المعدات العسكرية الغربية والتدريب، وتعزيز اندماج الغرب في الخطط الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي، بعد ان وضع المغرب نفسه كلاعب أمني مقتدر، اصبح عكس تونس يقوم أي ايحاء بانه يمكن ان يستفيد من المشورة الخارجية بشان استراتيجيته لمكافحة الإرهاب،

يتم التعاون الدولي بشروط المغرب، ويرجع ذلك إلى نجاحها الواضح في فرض الأمن المحلي وتصورات الأوروبيين لقيمتها كشريك أمني، على الرغم من ان المغرب لديه علاقات أمنية قوية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى ان البعض الاخر يجده شريكا صعبا وغبير مرن بسبب مقاومته للإصلاح تعقدت العلاقات الأمنية المغربية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي بسبب ترويج الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية أمنية قائمة على حقوق الانسان، وكذلك محكمة العدل الأوروبية في ديسمبر 2016 ضد مطالبة البلاد بالصحراء الغربية[2].

**المطلب الثالث: التعاون الأورو جزائري في مكافحة الإرهاب**

تعد الجزائر من بين أكثر دول جنوب غرب المتوسط تأثرا بالإرهاب طيلة العشرية السوداء، الامر الذي اكسبها خبرة واسعة، وجعلها تكون محل اهتمام للعديد من الدول بما فيهم الدول الأوروبية التي سعت جاهدة في بناء علاقات شراكة معها في سبيل مواجهة الإرهاب ومنعه.

تختلف اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية عن باقي الاتفاقيات التي اعتمدت بين كل من تونس والمغرب في كونها تضمنت ملفين جديدين هما: ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، وملف مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وذلك من المبادئ التالية[3]:

-التعاون في المجال القضائي والقانوني وتبادل المطلوبين للعدالة.

---

[1] Ibid .p.26.

[2] Ibid. p.27.

[3] حكيم غريب، **البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب (الأطر والتحديات)**، مجلة البدر، المجلد 10، العدد9، (2018)، ص. 1153.

-دعم المؤسسات الجزائرية من أجل ترسيخ دولة القانون.
-محاربة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتبيض الأموال.
-مكافحة الإرهاب، التعاون الأمني، تبادل المعلومات، الخبرات، التدريب والتكوين في هذا المجال.
-معالجة قضايا الهجرة والمهاجرين وضمان حرية تنقل الأشخاص.

وفي اطار تجسيد هذه المبادئ قدم الاتحاد الأوروبي مجوعة من المساعدات للجزائر في مبادرة منه لاحتواء التهديد الإرهابي، ، قدرت قيمة المساعدات التي قدمها للحكومة الجزائرية ب17 مليون أورو، وذلك من أجل "إعادة النظر في التشريعات، وتعزيز الموارد البشرية، وتحديث نظام السجون، وقد استخدمت حوالي 6.2 مليون يورو لتقديم المساعدة التقنية لإصلاح العدالة، بالإضافة إلى الجهود الرامية لإصلاح النظام القضائي"، كما عبرت دول الاتحاد الأوروبي عن دعمها وتأييدها للمركز الافريقي للدراسات والبحوث (ACSRT)، الذي انشاه الاتحاد الافريقي سنة 2004. يقع المركز الافريقي في الجزائر، وهو بمثابة" الذراع التقني للاتحاد الافريقي في مكافحة قضايا الإرهاب ذات الصلة، وهو مسؤول عن تقييم التهديد الارهابي في افريقيا، وتعزي التعاون بين الدول الافريقية لمكافحة الإرهاب"[1].

فضلا عن ذلك، تحتل الجزائر مكانة قيمة في منتدى 5+5 دفاع، باعتبارها "الدولة المفتاح" في شمال افريقيا وجنوب المتوسط، بالنظر الى نوعية الاقتراحات والمبادرات التي تقدمها في سبيل إرساء دعائم السلم والامن على المستوى الإقليمي والدولي، فقد سجلت بلادنا على الدوام حضورها القوي ضمن اطار مبادرة5+5 منذ انطلاقتها الفعلية سنة2004، وذلك رغبة في تطوير التعاون العملياتي المشترك، مع الاخذ بعين الاعتبار" الابعاد الجديدة" لمفهوم الامن والدفاع "المشترك" والتطرق الى الظواهر الأمنية بطريقة مسؤولة وضمن اطار احترام المواثيق والأعراف الدولية وخصوصية البلد في مجموعة الحوار الاستراتيجي.

أشرفت الجزائر على قيادة وتنظيم عدة أنشطة عسكرية وذلك في سبيل تحقيق التعاون المنشود في القطاع العسكري من اجل مجابهة شتى أنواع التهديد الأمني على مستوى فضاء المتوسط ويمكن رصد اهم الأنشطة التي أشرفت الجزائر على قيادتها وتنظيمها فيما يلي[2]:

-**التمرين البحري "ال ماد**" وهو النشاط العسكري الذي أشرفت عليه القوات البحرية الجزائرية سنة2008 في إطار تعزيز علاقات التعاون بين القوات البحرية للدول المشاركة في مبادرة5+5، وذلك

[1] Peter Wenneholm, Erik brattberg, and Mark Rhinard**,"the EU as conter- terrorism actor abroad: finding apportunities, overcoming constraints**," EPC Issue paper, NO .60, (september2010), p.14.

[2] هشام بن حداد، **التعاون الأمني الجزائري الأوروبي في إطار منتدى 5+5 دفاع**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد2، (ديسمبر2018)، ص ص.81-82.

بغرض التصدي لمختلف أنواع التهديدات الأمنية على مستوى فضاء البحر الأبيض المتوسط وعلى راسها الإرهاب والهجرة السرية.

**-اشراف الجزائر على تنظيم تمرين يتعلق بمجال "الامن الجوي" ومكافحة "الإرهاب الجوي":** يتعلق الامر بتمرين "circafete10" ب تاريخ2010، وذلك كأولوية رئيسة بالنظر الى تنامي ظاهرة الإرهاب الجوي على مستوى الطائرات المدنية الخاصة، وهو التمرين الذي تبعه تمرين اخر بإسبانيا في 2011 بعنوان"circafete11" ثم تمرين circafete12 في المغرب سنة2012.

**-الاجتماع التحضيري الأول للتمرين المتعدد الجنسيات والإنقاذ:** وهو التمرين الذي يندرج في إطار تنفيذ نشاطات التعاون العسكري متعدد الأطراف لدول 5+5 دفاع.

وبهذا يتأكد لدينا الحضور الكبير للجزائر في قلب الحوار الأمني الاستراتيجي المعروض عليها من قبل الاتحاد الأوروبي عبر فضاء 5+5، وهو الحضور الذي تجسد امنيا وعسكريا من خلال اشراف الجزائر على الأنشطة السالفة الذكر[1].

وفي إطار العلاقات الثنائية التي تجمع بين الجزائر والدولة الفرنسية، وفي مقابل الضروريات الأمنية وما أسفر عنه الهجوم الإرهابي على تيقنتورين (الهجوم الإرهابي على منشاة الغاز الجزائرية التي تسببت في مقتل 40 رهينة، تم إطلاق الهجوم من ليبيا المجاورة وشمال مالي) في التقارب بين الجزائر وفرنسا فيما يخص الازمة في الساحل وترجم هذا التقارب من خلال التغير أو التحول التاريخي في موقف الجزائر الرافض للتدخل الأجنبي العسكري.

اتخذت الجزائر ثلاثة قرارات رئيسية تمثلت في:

-المشاركة في الاجتماعات الجهوية والدولية التحضيرية للتدخل الفرنسي في مالي.

-فتح مجالها الجوي للقوات الفرنسية.

-تقديم الدعم اللوجستي للقوات الفرنسية وذلك بتموينها بالطاقة (البنزين، الكير وزان) في اقصى الجنوب الجزائري، مع تعزيز الرقابة على حدودها في مالي.

تفسر هذه القرارات تداخل المصالح الأمنية بين الجزائر وفرنسا، فاتجاه الجزائر في ظل هذه الازمة يخدم مصالحها الأمنية، بحيث ساهم التدخل الفرنسي في تفادي الجزائر التهديد الإرهابي على حدودها. كما ان هذا التدخل له هدف مزدوج يبرز في المحاربة الدولية للإرهاب واسترجاع السيادة الترابية للدولة المالية وهو ما يتقاطع مع الاستراتيجية الأمنية الجزائرية[2].

[1] المرجع نفسه، ص.83.

[2] Abdennour Ben Antar, op cit, p p.140-141.

**المطلب الرابع: السياسات الأمنية الأوربية لمواجهة الإرهاب في ليبيا:**

أتمت الأزمة الليبية عقدها الأول بانتهاء عام2021، وما زالت مستمرة في التأرجح بين التسوية المعطلة واحتمالات الارتداد الى ميادين المواجهة والصراع، فيما تحتل صدارة أجندة اعمال دول أوروبا سواء كان الأمر على المستوى الوطني أو على مستوى الاتحاد، ويرجع ذلك الى التداعيات الخطيرة للازمة على أمن دول أوروبا، التي لا تبعد أكثر من 200كلم عن الشواطئ الليبية[1].

**أولا: على المستوى الوطني:**

أكدت وزارة الدفاع الإيطالية في 23 أبريل 2021 تعزيز التعاون العسكري مع ليبيا لا سيما أن ليبيا تمثل لإيطاليا أولوية استراتيجية. ومن أوجه التعاون الأمني بين الجانبين تدريب ودراسة الطلاب الليبيين في الأكاديميات العسكرية الإيطالية. كذلك تأمين الحدود البرية عبر تقديم المساعدات اللوجيستية والفنية وتدريب الكوادر الليبية. وأيضا حماية الحدود البحرية من خلال تدريب خفر السواحل الليبي لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

وأعلنت فرنسا عن تقديم دعمها الكامل للسلطة التنفيذية في قيادة الانتقال السياسي في ليبيا حتى انتخابات 24 ديسمبر 2021. وتساهم فرنسا في تدريب وتأهيل الكوادر الأمنية التابعة لوزارة الداخلية الليبية على كافة الأصعدة[2].

في ذات السياق، استضافت العاصمة الفرنسية في (12 نوفمبر 2021) مؤتمرا حول ليبيا بمشاركة أطراف دولية بارزة وعدد من الدول الفاعلة في المشهد الليبي. ان مؤتمر باريس حول ليبيا، لا يشكل مرجعية جديدة للتسوية السياسية للأزمة الليبية، وإنما يشكل مؤتمراً ختامياً يهدف إلى التأكيد على تنفيذ أولويات الاستحقاقات المرحلية المتمثلة في إنجاز الانتخابات الليبية الرئاسية والتشريعية، ودعم اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) التي تتولى ملف إجلاء المرتزقة والمقاتلين الأجانب.

وطلب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في هذا المؤتمر من تركيا وروسيا أن "تسحبا المرتزقة التابعة لها من ليبيا بدون تأخير لأن وجودهم يهدد الاستقرار والأمن في البلاد والمنطقة برمتها"، تشهد بعدها ليبيا أول خطوة لسحب المرتزقة من الشرق الليبي قدر عددهم بـ 300 مرتزق في إطار اتفاق فرنسي مع قائد قوات الشرق الليبي المشير خليفة حفتر، بحسب وزارة الخارجية الفرنسية في 4 يناير 2022[3].

---

[1]- اكرام زيادة، مكافحة الإرهاب في ليبيا: الدور الأوروبي، (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات،26 يناير 2022)، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/mr2dhjzf

[2]– المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، المرتزقة في ليبيا المخاطر والتهديدات لدول شمال شرق افريقيا، 18 يونيو 2021، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/4h6z4dm4

[3]–اكرام زيادة، مرجع سابق.

وبالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا، عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) حلقة عمل لكبار المديرين في عدد من المنافذ الإعلامية الليبية لمناقشة تزايد العنف ومحاربة خطابات الكراهية التي يروج لها الإرهابيين[1].

الى انه وحتى عام 2020 فشلت محاولات الأوروبيين في الظهور بمظهر "الكتلة المتماسكة والمتجانسة" حيال التطورات في ليبيا فكل من فرنسا وإيطاليا اللتين كانتا متحمستين لإنهاء حكم القذافي، وجدتا نفسيهما في خلاف بيني واضح حول تطويع الميليشيات المنفلتة وسبل التعامل مع الفوضى التي أعقبت رحيل النظام السابق، فبينما دعمت إيطاليا حكومة الوفاق المعترف بها من جانب الأمم المتحدة، قدمت فرنسا –التي تقود حلفا عسكريا بين 5 بلدان صحراوية تجاور ليبيا بحكم الجغرافيا دعما لقائد الجيش الليبي خليفة حفتر في سياق سعيها الى تعزيز نفوذها على الساحل الليبي، ومكافحة الإرهاب الافريقي[2].

**ثانيا: على مستوى الاتحاد الأوروبي:**

يركز الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب على الألية الدبلوماسية عبر مشاركات وفود الاتحاد الأوروبي في ليبيا من خلال مبادرات مختلفة تدعم عملية السلام والتحول السياسي، وخفض التصعيد وتقديم المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى التنسيق الاستخباراتي بهدف متابعة تحركات الجماعات الإرهابية ونشاطها داخل ليبيا وخارجها

بحثت السلطات الليبية في 8 يونيو 2021 مع الاتحاد الأوروبي تعزيز التعاون المشترك، في دعم الأمن على الحدود الجنوبية الليبية، ومكافحة موجات الهجرة غير الشرعية والارهاب. والمساعدة الأوروبية لحرس السواحل الليبية، لدعم السيطرة على الحدود البحرية، وفق "استراتيجية أورو – متوسطية متكاملة". وأكد بيريز أهمية مكافحة الإرهاب وإدارة الحدود، بالنسبة للاتحاد الأوروبي. بحث وزراء الدفاع الأوروبيون ببروكسل في 5 مايو 2021، ملف المرتزقة، واستئناف تدريب خفر السواحل الليبي بالتزامن مع تسجيل عملية "إيريني" انتهاك حظر توريد السلاح إلى ليبيا. وكان قد ابدى الاتحاد الأوروبي استعداده لتزويد المراقبين في ليبيا بالخبرات وصور الأقمار الاصطناعية.[3]

قام الاتحاد الأوربي بإرسال بعثة للمساعدة لتأمين الحدود الليبية في 2013(EUBAM Libya)

[1]–تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم للدعم في ليبيا، مرجع سابق، ص.15.

[2]-اكرام زيادة، مرجع سابق.

[3]-المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، المرتزقة في ليبيا المخاطر والتهديدات لدول شمال شرق افريقيا، مرجع سابق.

وتسعى هذه البعثة إلى المساعدة في بناء قدرات المؤسسات المسؤولة عن تأمين الحدود البرية والبحرية والجوية لليبيا. وفي فبراير 2016أعلن الاتحاد الأوروبي تمديد فترة عمل البعثة حتى أغسطس 2016 ومع هذا فإن حقيقة أن البعثة تتخذ في الوقت الحاضر تونس مقراً لها[1].

نجحت الجهود الأوروبية بصورة مرحلية بإحراز تقدم ملحوظ في جهود التسوية السياسية في ليبيا ، اذ تم انتخاب ومنح الثقة البرلمانية لسلطة انتقالية جديدة (مارس 2021)، إلا أن هذا التقدم سرعان ما جرى الارتداد عنه بشكل جزئي؛ حيث دخلت حكومة الوحدة في صدام مع مجلس النواب، ما دفع مجلس النواب لسحب الثقة من حكومة الوحدة (سبتمبر 2021)، واتجه المشهد الليبي نحو تعقيد إضافي؛ حين فشلت لجنة الحوار السياسي في إقرار قاعدة دستورية تؤسس الانتخابات التي كان مقرر عقدها نهاية العام (24 ديسمبر)، واستمر الاستقطاب المتصاعد بين القوى والمكونات الليبية حول تجاوز المرحلة الانتقالية الراهنة.

في المقابل، استطاعت الجهود الأوروبية في تهدئة الوضع الميداني خلال عام 2021 والذي شهد تراجعاً واضحاً لحالة "الحرب الشاملة" التي كانت قائمةً بين العامين (2019–2020)؛ حيث صمد اتفاق وقف إطلاق النار المستدام (أكتوبر 2020) بوجه الإشكاليات والصعوبات المتجذرة بالمشهد، كما نجحت اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في إقرار خطة عمل لإخراج "المرتزقة" والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، إلا أن تلك الجهود لم تحقق التقدم المأمول، فمازال المقاتلون الاجانب والقوات الأجنبية متواجدة بليبيا، ولم تنجز خطوات لتفعيل نصو الاتفاق المتعلقة بإعادة تأهيل ودمج العناصر المسلحة بالكيانات الأمنية–العسكرية، أو اتخاذ إجراءات ملموسة لتوحيد المؤسسة العسكرية المنشود[2].

بشكل عام، ساهمت هذه الشركات الدولية في منطقة غرب المتوسط بشكل كبير في الاستجابة لخطر الإرهاب، ومع ذلك، رغم المزايا الواضحة لبناء شراكات دولية قوية ومتينة لمكافحة الإرهاب، من المهم أيضا بالاعتراف بمصالح الأمن القومي المتنافسة لمختلف البلدان عند السعي لمثل هذه الشركات التعاونية. دائما تسعى البلدان وراء مصالحها الوطنية الخاصة في كل جانب من جوانب الشؤون الدولية، وهذه الشراكات الدولية، رغم نية الرد على تهديد أمني مشترك، لا تختلف بشكل أساسي، على الرغم من بعض مبادرات حقوق الانسان والتنمية والديمقراطية، فان مبادرات التعاون في مكافحة الإرهاب مع بلدان جنوب غرب المتوسط من قبل الاتحاد الأوروبي قد أعطت في نهاية المطاف الأولوية ل «مرونة الدولة" على المرونة المجتمعية[3].

[1]-ساسكيا فان جنوجتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، (اكاديمية الامارات الديبلوماسية، افريل 2016)، ص.7.

[2]- اكرام زيادة، مرجع سابق.

[3] Dina mansour-Ille, op cit, p. 676.

## المبحث الثالث: مستقبل السياسات الأمنية في منطقة غرب المتوسط.

### المطلب الأول: السيناريو الخطي (استمرار الوضع القائم)

تشير العديد من المعطيات المهمة والراهنة التي تشهدها منطقة غرب المتوسط إلى احتمال استمرار الأوضاع الامنية الراهنة، وذلك كنتيجة حتمية لمجموعة من الاعتبارات المحفزة، حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

**أولا: ما بعد خلافة داعش: (تهديد إرهابي مستمر)**

للأسف موجود ليبقى، على الأقل في المستقبل المنظور قبل حوالي عامين من هجمات باريس 2015، كان تنظيم داعش قد بنى شبكة عمليات خارجية في أوروبا لم يلاحظها أحد في الغالب، تعرف هذه الوحدة "الخدمة الأمنية" ويبدو ان هذه الوحدة تعمل بشكل مستقل عن الجيش المتضائل للجماعة.

على سبيل المثال، نقلت Rukmini Calimachiعن مسؤولي المخابرات والدفاع الأمريكيين في مقالها الذي كشفت عنه صحيفة نيويورك تايمز في أوت 2016 اعتقادهم ان تنظيم الدولة الإسلامية قد أرسل "مئات من العناصر إلى الاتحاد الأوروبي ".

يضمن هذا الاستثمار في الكوادر العملياتية احتفاظ "داعش" بقدرات الضربة الإرهابية الدولية على مستوى ما بغض النظر عن الانتكاسات في ساحة المعركة في سوريا والعراق. في الواقع يعتقد ان العمليات الخارجية ووحدات الاستخبارات التابعة لداعش اثبت أهميتها في تسهيل نقل المئات من قادة داعش من سوريا والعراق إلى أوروبا، السودان، والساحل.

زعيم تنظيم الدولة الإسلامية من 2014 حتى مقتله في أكتوبر 2019 أبو بكر البغدادي، قد أصدر تعليماته للمقاتلين الأجانب المحتملين في سبتمبر 2016 الذين لم يتمكنوا من السفر إلى الخلافة بالهجرة بدلا من ذلك، إلى ولايات أخرى حيث توجد فروع لداعش. يشير هنا إلى ان هذه الفروع الأخرى تعمل على تطوير قدرات عملياتها الخارجية الخاصة بها بشكل مستقل عن المنظمة الام، وتشكل نفسها كتهديدات مستقبلية كبيرة مثل ما فعلته فروع القاعدة في اليمن، شمال افريقيا وجنوب اسيا.

يشير تورط الفرع الليبي لتنظيم الدولة الإسلامية في التفجير المروع لمكان حفلة مانشستر في 22 ماي 2017 إلى تحقيق املاءات البغدادي. وفقا لمركز مكافحة الإرهاب الوطني الأمريكي، بحلول صيف عام 2016 قبل حوالي 18 شهرا من خسارة معظم أراضي الخلافة في ديسمبر 2017، انشات داعش مالا يقل عن 18 فرعا في جميع انحاء العالم، بالإضافة إلى الخلايا النائمة المفترضة التي زرعها داعش في جميع انحاء أوروبا[1]. وهو ما يزيد من الخطر الذي تواجهه المنطقة. والمشكلة التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي، أحيانا هي صعوبة التنسيق وسرعة تنفيذ الإجراءات ضد المشتبه بهم، كون دول

[1] Bruce Hoffman, the transatlantic alliance and terrorism, op cit, p.13.

الاتحاد الأوروبي تسمح لمواطنيها التنقل في داخلها بدون جوازات سفر أو السيطرة على الحدود داخل دول الاتحاد[1]. بالرغم ان اغلب العمليات التي شهدتها أوروبا خلال عام 2015كانت تحمل الذئاب المنفردة أو المتوحدة. وكانت الحكومة الفرنسية عرضة لاعتداءات إرهابية غير مسبوقة كونها أكثر الدول التي شهدت هجرة للمقاتلين[2].

وهو ما خلق مشكلة أخرى تتمثل في عودة بعض المقاتلين الأجانب الأوروبيين إلى ديارهم ليصبحوا تكرارات معاصرة لحليف القرن الماضي المضطرب "المجاهدون المتجولون" هم جزء بسيط من حوالي 40.000شخص من أكثر من 120دولة تدربوا في سوريا والعراق. ما يعنيه هذا هو انه خلال ما يزيد عن نصف عقد تجاوز الكادر الدولي لداعش أكثر التقديرات ليبرالية لعدد المقاتلين الأجانب الذين تعتقد المخابرات الامريكية انهم سافرو إلى أفغانستان خلال الثمانينات والتسعينات من أجل الانضمام إلى القاعدة، بعبارة أخرى، عدد الأجانب الذين دربهم التنظيم "داعش" في العراق وسوريا خلال السنوات القليلة الماضية أكثر بكثير مما دربه تنظيم القاعدة في العشر سنوات التي سبقت ذلك التاريخ إلى هجمات 11 سبتمبر 2001، الاطار الزمني بين غزو عام 2003 وزيادة القوات التي قام بها الرئيس جورج بوش عام 2007 ،رغم عدم وجود ارقام متفق عليها تماما، إلى ان حسابا موثوقا لأعداد المقاتلين الأجانب اعده باحثون في جامعة الدفاع الوطني الامريكية يكشف عن ابعاد هذا التهديد. وفقا لتحليلهم لم يقتل بالفعل أكثر من 7000 مقاتل أجنبي في سوريا والعراق –بينما تمكن حوالي 15000من الفرار، عاد حوالي نصف هذا العدد إلى بلدانهم الاصلية، حيث ربما سجن 3/1 حوالي (6000 شخص) أو يخضعون للمراقبة النشطة، لكن الامر الأكثر اثارة هو مشكلة عدد المقاتلين الأجانب المجهولي المصير الذين تم ترحيلهم إلى دولة ثالثة[3].

و بالنظر إلى عمليات مكافحة الإرهاب في بعض الدول ،مثل تونس السودان وليبيا ومصر خلال 2021، والاعلان المتكرر عن تفكيك خلايا إرهابية مرتبطة بداعش يتوقع استمرار محاولات التنظيم لتنشيط خلاياه في الدول التي تشهد أزمات سياسية واضطرابات داخلية، فمثلا تصدر الوضع في السودان افتتاحية العدد الأخير لصحيفة "النبأ" رقم(315)الصادرة عن التنظيم، كما ان التنظيم يحاول تنشيط فرعه في ليبيا بتنفيذ عمليات محدودة ،فضلا عن الإشارة إلى تدريب عناصر جديدة .وفي تونس يسعى إلى توسيع دائرة الاستقطاب وربط عناصره الهاربة على الحدود الغربية مع الجزائر بخلايا دعم في مناطق وسط البلاد وجنوب غربها، كما يتضح من تحليل بيانات الأجهزة الأمنية[4].

---

[1] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص. 49.

[2] المرجع نفسه، ص. 70.

[3] Bruce Hoffman, **the transatlantic alliance and terrorism**, op cit, p.13-14.

[4] منحى تصاعدي: **اتجاهات أنشطة التنظيمات الإرهابية خلال عام 2022**، انتريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، 8ديسمبر 2021، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/askensbf

وفي مقابل ذلك، أقرت الحكومة الفرنسية إلى أنه بالرغم من نجاح المخابرات الفرنسية في تحييد العديد من المتطرفين وتفكيك خلايا إرهابية نائمة، بالإضافة إلى الحد من تنفيذ اعتداءات إرهابية كانت تستهدف رجال الأمن وأهدافا مدنية داخلها، إلى أن التهديد الأمني لايزال قائما في الداخل عبر "الخلايا النائمة" أو "الذئاب المنفردة " ،أو ذلك القائم عبر الحدود، ولا يفوت هؤلاء فرصة للإشارة إلى أن القضاء على تنظيم "داعش" في سوريا والعراق لا يعني أن التهديد الإرهابي قد زال ،وصدر تقرير استخباراتي من البرلمان الفرنسي في 29 يونيو 2019 كشف عن تغلغل متطرفين في مؤسسات وإدارات وأجهزة استخباراتية كالشرطة والجيش ،وهو ما يثير قلق السلطات الفرنسية، نظرا لحساسية الوضع في تلك المؤسسات[1]. إلى جانب ذلك أوضحت صحيفة "لكسبريس" الفرنسية في أحد مقالاتها: ان الهزيمة العسكرية التي تكبدها تنظيم "داعش" في عام 2017، لم تمنع التنظيم من التواجد على الشبكة العنكبوتية، بل ان التنظيم يسعى لتعزيز وجوده عليها بوسائل متنوعة، رغم أن القدرة الإعلامية للتنظيم قد تعرضت لضربة خطيرة بفقدانه مدينة "الانتاج الإعلامي" (الرقة)، وكذلك باستهداف الفرق الدعائية للتنظيم. هذا بدوره جعلها تنتهج سياسة "المراوغة الإعلامية"، كإحدى وسائل "الحرب الدعائية". كما ان الفوضى العسكرية التي تكبدها التنظيم، والعواقب المالية المترتبة على ذلك، أجبرت التنظيم على تعزيز الانشطة الدعائية عبر الشبكة العنكبوتية، وجعلت النشاط الرقمي في الأماكن التي ما زالت تحت سيطرته، (لا مركزيا)، للحفاظ على نشر أفكاره، وفيما يتعلق بالصعوبات المالية، بخصوص تمويل أداته الإعلامية لجا التنظيم إلى (التمويل الجماعي) لضمان استمرار استغلال الفضاء الاليكتروني[2].

وبذلك، يلمح هذا السيناريو إلى أن الإرهابيين سيسعون إلى مزيد من التقنيات لتطور الهجمات الاليكترونية على دول المنطقة، وذلك عبر تكثيف الاعتماد على استراتيجياتهم على الخدمات الاليكترونية، والبريد، ووجود شبكات التواصل الاجتماعي مع عملائهم. وكل هذه التطورات ستجعل التطور في الفضاء السيبراني مستمرا، بما يشمله من هجمات اليكترونية متبادلة[3].

كشف تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز في 6 يوليو 2018 بعنوان "داعش ربما تراجعت لكن تهديدات الإرهاب العالمي لا تزال تتمدد" ان التهديدات الإرهابية انتقلت لمناطق بديلة ودول في مناطق

---

[1] محمد جاسم، **الإرهاب العنيف وسبل المواجهة**، مرجع سابق، ص100.

[2] عبد الرحمان فودة، **هل القلب الإعلامي لداعش مازال ينبض؟**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد 11، (أغسطس 2018)، ص19.

[3] سماح عبد الصبور، **الصراع السيبراني: طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين**، السياسة الدولية، م25، العدد208، (افريل 2017)، ص.9.

جغرافية تعد ضمن الامتدادات الإقليمية لمناطق التمركز التقليدية للإرهاب مثل موزنبيق والكونغو الديمقراطية[1].

وأكدت وزيرة الخارجية الفرنسية" كاترين كولونا" في السادس من أغسطس 2023 على ضرورة الاستمرار في مواجهة تهديد تنظيم "داعش"، وقالت: " لابد بداية من القول ان تنظيم داعش يشكل تهديداً على أمننا. تمكنا من تحقيق عدة أهداف ضد التنظيم. ما أدى إلى تضاؤل المساحة التي يسيطر عليها. لكنه يبقى بمثابة تهديد لأنه يتخذ أشكالاً جديدة في الخفاء. ويقوم بتشكيل عدة فروع له. وبالتالي من الضروري الاستمرار في مواجهة هذا التهديد"[2].

فتنظيم داعش تخلى مؤقتا عن فكرة تحقيق أرض "الخلافة " المزعومة بعد خسارة معاقله في سوريا والعراق ،لكن من المحتمل أن يسعى لتحقيق هذا مستقبلا ،لكن الحقيقة لا تخفي حجم النفوذ الذي لا يزال يحظى به عبر شبكة عملاقة قادرة على تنفيذ الأوامر ،ويلجا تنظيم داعش ،للخلايا الخيطية والعنقودية في تشجيع ذئابه المنفردة وخلاياه النائمة على تنفيذ هجمات عشوائية أو مخططة في أوروبا، وتكشف لنا خلايا تنظيم داعش مدى قدرة التنظيم الاستخباراتية وسعيه لاكتساب الصفة القانونية عبر أنشطة تجارية إعلامية أو أي نشاط في بعض الدول الأوروبية لضمان حرية الحركة داخل الدول[3].

وبذلك يعد استمرار تنظيم داعش في المنطقة أحد أهم العوامل المهددة للأمن بالرغم من الجهود المبذولة، والهزائم التي مني بها، حيث يعتبر جهاز الاستخبارات لتنظيم داعش الإرهابي هو أحد الوحدات السرية التي تشكل الهيكل التنظيمي، وتتيح للجهاز كل الإمكانيات الممكنة، واستطاع تجنيد الجواسيس والاتصال بأعداد كبيرة من المتطرفين في مختلف أنحاء العالم، حيث لعبو دورا حيويا في جميع العمليات الإرهابية التي شنتها داعش في منطقة غرب المتوسط[4].

**ثانيا: استمرار التوترات السياسية في دول شمال افريقيا**

بحسب التقرير الصادر عن موقع سترا تفور حول أبرز الاتجاهات المتوقعة خلال عام 2023، فان التقارب الجديد للرئيس قيس سعيد مع الجزائر، مدفوعا بالمشاكل المالية والرغبة في الحصول على مزيد من الغاز من الجزائر، سيؤدي إلى تدهور العلاقات التونسية مع المغرب، ما يحول دون المصالحة الإقليمية والتعاون في مكافحة الإرهاب وإجراءات مراقبة الحدود. وعليه سيؤدي الانقسام المستمر في شمال افريقيا إلى إطالة عدم الاستقرار واعاقة الفرص الاقتصادية والاستثمارية الإقليمية.

---

[1] منى مصطفى محمد، مرجع سابق، ص.141.

[2] المركز الاوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، اعداد وحدة التقارير والدراسات، **داعش و"الجهاديون": تهديدات لازالت قائمة**، 23 أغسطس 2023، المانيا وهولندا، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/rk9m8czy

[3] جاسم محمد، **التطرف العنيف وسبل المواجهة**، مرجع سابق، ص. 395-396.

[4] المرجع نفسه، ص. 534.

فضلا عن ذلك يعد بطيء وتيرة الإصلاحات داخل الدولة التونسية عامل مهم في استمرار التوتر، يعني ان الصوامع داخل الوزارة لا تزال تميل إلى التواصل بشكل سيئ مع بعضها، يشير العديد من الباحثين إلى ان قوات الأمن يربطون الثورة والانتقال الديمقراطي بالصراعات الحزبية على السلطة بدلا من فرصة لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الشرطة والشعب التونسي، كما لاحظ خبير أمني أوروبي، فان تصاعد التهديدات الأمنية في تونس في السنوات القليلة الماضية جعل اصلاح وزارة الداخلية اكثر صعوبة، حيث لا يزال العديد من المسؤولين يعتقدون ان شفافية الشرطة ومساءلتها ستكون عائق امام الإرهاب[1].

كما أن تحول ليبيا من "غياب الديبلوماسية " إلى الانفجار": يؤكد الكاتب جيسون بارك انه تم تشكيل مسار الدولة بعد معمر القذافي من خلال الدبلوماسية المتماسكة، ما أدى إلى الانفجار الداخلي المتزايد في الدولة، وهو ما ساعد بدوره بانتشار العدوى على الحدود، وزاد من تآكل المؤسسات العالمية والشراكة الدولية، كما أن ردود الفعل الضعيفة والغير المنسقة من صانعي السياسة الغربية على انتفاضات الربيع العربي[2].

تهديد التمرد الجهادي منطقة الساحل وغرب افريقيا: تعد القدرة العسكرية المحدودة والتعاون الإقليمي الغير كافي سببا يمنح الجماعات الإرهابية فرصا للتوسع الإقليمي وزيادة القدرات الهجومية في الساحل الغربي لإفريقيا، مع استمرار الاقتتال السياسي الداخلي والقادة العسكريين الانتهازيين في تقويض الحكم الفعال في مالي وبوركينافاسو والنيجر، ما يجعل هذه البلدان عرضة للانقلابات[3]. والتي يمكن ان تأثر سلبا في بناء السلم والاستقرار في المنطقة.

**ثالثا: تنظيم القاعدة، إعادة البناء**

تجدر الإشارة إلى أنه بينما سيطرت داعش على عناوين الاخبار وشغلت مسؤولي الأمن القومي على مدى السنوات الأربع الماضية، فان القاعدة في هذه الاثناء تعيد بناء نفسها بهدوء. ان إعلانها في عام 2017 عن فرع اخر مكرس لتحرير كشمير، إلى جانب احياء وجودها في أفغانستان منذ انسحاب الولايات المتحدة في أواخر أوت 2021 وترسيخ نفوذها في سوريا واليمن والصومال. أكد على مرونة وحيوية هذا الكيان الإرهابي القديم المستمر.

[1] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 12.

[2] صباح عبد الصبور، **ارتدادات الفوضى: كيف تتأثر الازمة الليبية بتغير النظام العالمي**، انتربجيونال للتحليلات الاستراتيجية،3 فيفري 2022، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/yc6wcr9f

[3] توقعات سترا تفور، **الاتجاهات المحتملة في أقاليم العالم خلال2023**، انتربجيونال للتحليلات الاستراتيجية ،6يناير 2023، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/wycbhwsb

على الرغم من أن إعادة بناء القاعدة وتنظيمها يسبق الربيع العربي عام 2011 لا يمكن انكار أن الاضطرابات وعدم الاستقرار التي أعقبت تسارع وتحفيز عودة الحركة في ذلك الوقت، كان التفاؤل الجامح يرى أن التطورات الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية التحويلية التي اجتاحت شمال افريقيا والشرق الأوسط قد حققت ما فشلت عقود من مكافحة الإرهاب في تحقيقه : من المفترض ان تهميش جماعات مثل القاعدة إلى الابد يبدو أن وسائل التواصل الاجتماعي والاحتجاجات المدنية جعلت الإرهاب مفارقة تاريخية لا صلة لها في منطقة كان يعتقد فيها ان التوق إلى الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي قد تغلب بشكل حاسم على القمع والعنف .في عدد مارس 2011 من مجلة "انسباير" أزال رئيس الدعاية الفخري للقاعدة انور العولقي هذه الحجج بشكل مقنع "المجاهدون حول العالم يمرون بلحظة ابتهاج واتساءل ما اذا كان الغرب على علم بتصاعد نشاط المجاهدين في مصر، تونس، ليبيا، اليمن، الجزائر والمغرب، في رايه سوف يتباطأ ويصبح غير متسق، سيكون منظرو القاعدة كذلك قادرين على الدعاية مع الإفلات من العقاب[1]، وستؤدي الاضطرابات إلى فرص جديدة للجهاديين، مع توالي القتل في 2011 و2012 أسامة بلادن ،العوقلي، وأبو يحي الليبي يبدو وانها أدت إلى توازن جديد للمتفائلين الذين تكهنوا ان القاعدة كانت تستهلك القوة /قوة مستهلكة ومفارقة تاريخية ليست ذات صلة في منطقة متغيرة. وثبت في وقت لاحق ان العولقي كان على صواب، القاعدة كانت من بين اللاعبين الإقليميين الذين استفادوا أكثر من الاضطرابات التي اندلعت في الربيع العربي (الاف من سجناء القاعدة المتشددين الذين تم إطلاق صراحهم من السجون المصرية فرو إلى ليبيا واليمن وأماكن أخرى).

سوريا التي افسحت المجال بسرعة لحرب أهلية، بعثت حياة جديدة في جهود الحركة لتبدو ذات صلة وتعيد ادخال نفسها في سياسات المنطقة. في غضون أسابيع من مقتل بلادن، أكد الظواهري علانية دعم القاعدة للانتقاضات في سوريا وليبيا.

رغم ان داعش استحوذ على الكثير من اهتمام العالمي في هذه الفترة، فالهدوء النسبي للقاعدة لا يعني انها كانت خاملة، بدلا من ذلك، شرع الظواهري في استراتيجية طموحة لحماية قيادته العليا المتبقية وتعزيز نفوذها في المسارح الجديدة والقائمة، كانت أولويته القصوى تنفيذ النقل الأمن من جنوب اسيا لاهم القادة الناجين من الحركة.

وبناء عليه، عملت القاعدة منذ 2012 على ضمان بقاء الحركة بمنأى عن ضربة قاضية لقيادتها العليا. وهكذا انتشر الموظفون الرئيسيين في سوريا، إيران، ليبيا واليمن، قبل أغسطس 2021 لم يكن هنالك سوى بقايا متشددة في أفغانستان، باكستان.

ان التقدم في الاتصالات الرقمية التجارية غير الجاهزة جنبا إلى جنب مع الكشف العلني المتتالي عن قدرات التنصت الامريكية وأجهزة الاستخبارات المتحالفة قد مكنت القاعدة من استخدام تكنولوجيا

[1] Bruce Hoffman, **the transatlantic alliance and terrorism**, op cit, p.17.

التشفير من البداية إلى النهاية end 2 end إلى النقطة التي أصبح فيها" موقع السحاب" مركز القاعدة للاتصالات[1].

تنقسم مواقع تنظيم القاعدة على شبكة الانترنت إلى ثلاثة فئات: على راسها: المواقع الرسمية التي تحل رسائل القادة، على المستوى الثاني: تناقش شخصيات جهادية معترف بها، القضايا الاستراتيجية.

المستوى الثالث: يضم العديد من غرف الدردشة والمواقع المستقلة حيث يقوم المتابعون شفهيا وبصريا بتحميل الاتصالات الرسمية، اتخاذ الإجراءات مع بعضهم.

اجتذبت كمية هذه المواقع وسهولة الوصول اليها مجموعة من الجهاديين عبر الانترنت، بعضهم يتمتع بالذكاء التقني ويساهم بمهاراته في جهود الاتصالات الشاملة، انشات المؤسسة الجهادية مجلات على الانترنت مثل Inspire(الالهام) وجندت محاورين في مسقط راسهم –امريكيون من مواليد الولايات المتحدة الامريكية بما فيهم "ادم جادان"[2].

كما انشات جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب حسابات تويتر قوية لتوصيل رسالة التنظيم والدعاية له من شمال افريقيا إلى جمهور أوسع في جميع انحاء العالم[3]. وهو ما أتاح له القدرة على استقطاب اتباع جدد. حيث وصل اجمالي عدد المنظمين للتنظيمات الإرهابية في سوريا بما فيها تنظيم القاعدة حوالي 11الف مقاتل أجنبي من بينهم 1900 متطوع أوروبي ويأتي على راس القائمة 421فرنسيا،366 بريطانيا، و229من بلجيكا[4]. وأفاد التقرير الذي أعدته لجنة مراقبة نشاط "القاعدة" في مجلس الأمن الدولي ان عدد المقاتلين الأجانب ارتفع بنسبة 71في المئة بين منتصف عام 2014 ومارس 2015وأوضح التقرير ان المشكلة تفاقمت خلال السنوات الثلاثة الماضية، كما ان تدفق المقاتلين الأجانب شهد ارتفاعا لم يسبق له مثيل. واكدت اللجنة ان العدد الإجمالي للمقاتلين المتشددين ارتفع بصورة ملحوظة من بضع الاف إلى أكثر من 25الف مقاتل اليوم، ورأى التقرير الاممي ان أكبر عدد من المقاتلين الأجانب هم من تونس والمغرب وفرنسا وروسيا[5].

ساهم هذا الوضع لاستغلال ضعف داعش العسكري وخسائره الإقليمية في جميع المناطق المتواجد فيها، في ظهور القاعدة في طليعة الكفاح السلفي الجهادي العنيف. لم يكن بإمكان داعش التنافس مع القاعدة من حيث: النفوذ، الامتداد، القوى البشرية والتماسك. وتجدر الإشارة إلى ان هدوء القاعدة هو نتاج قرار الظواهري الاستراتيجي بمنع العمليات الخارجية في الغرب حتى يمكن إعادة بناء القاعدة المستمرة. ان أي انحراف عن هذه السياسة (مثل هجمات شارلي ايبدو 2015، في باريس، تفجير مترو

[1] Bruce Hoffman, **the transatlantic alliance and terrorism**, op cit, p.20.
[2] Brian Michael jenkins, op cit, p. 1,2.
[3] صباح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص. 173.
[4] المرجع نفسه، ص. 176.
[5] جاسم محمد، **مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات والسياسات**، مرجع سابق، ص. 19.

بطرسبرج2017 في روسيا، واطلاق النار عام 2019 في محطة بنسا كولا الجوية البحرية (فلوريدا) توفر ادلة دامغة على قدرات القاعدة في العمليات الخارجية، ويمكن إعادة احياؤها لما يكون التوقيت مناسبا. كانت قدرة (القاعدة في شبه الجزيرة العربية) غير المنقوصة على الانخراط في الإرهاب العالمي الجديد–لا سيما استهداف الطيران التجاري –محور قصة نيويورك تايمز عام 2017. من شمال غرب افريقيا إلى جنوب شرق اسيا، تملك القاعدة في الحقيقة حركة عالمية لحوالي 20 حق امتياز محلي، وهي مترسخة في ليبيا، حيث تعمل مجموعات مثل أنصار "أنصار الشريعة"، سرايا الدفاع عن بنغازي وكذلك مجالس الشورى في بنغازي، درنة وسرت على تعزيز مصالح الحركة الام. وفي غضون ذلك ينشط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في البلدان المجاورة، يستهدف عمال الإغاثة الغربيين والسياح[1].

بالإجمال فان نجاح القاعدة في إعادة احياء شبكتها العالمية كان نتيجة لثلاثة قرارات استراتيجية رئيسية اتخذها الظواهري:

–الأول كان تعزيز نهج الامتياز المركزي للحركة والذي ضمن بقاء القاعدة منذ بدأ الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، تم ضم قادة ونواب فروع القاعدة النائمة ودمجهم في العمليات التداولية للحركة، واليوم القاعدة عالمية حقا حيث تم دمج الاهتمامات المحلية بشكل فعال في استراتيجية عالمية شاملة للجميع والتي تعمل على تسوية أي اختلافات عالمية/محلية ذات مغزى، كما ان التقدم التجاري نفسه في برمجيات التشفير التي تمكن الظواهري من اتصالاته مع عملاء القاعدة السوريين يسمح أيضا بتبادل فعال للمعلومات وإصدار أوامر عبر شبكة القاعدة.

–كان القرار الرئيسي الثاني: هو الامر الذي أصدره الظواهري عام2013 لتجنب عمليات الإصابة الجماعية لاسيما تلك التي قد تقتل مدنيين مسلمين، في الوقت الذي كانت فيه داعش تتفشى، مع فضائع تلوى والأخرى، كل ذلك تم تنظيمه لتحقيق اقصى تأثير على وسائل التواصل الاجتماعي –كانت خطوة زعيم القاعدة مناورة استراتيجية. وبناء على ذلك، تمكنت القاعدة من تقديم نفسها على نحو متناقض على انها "متطرفون معتدلون"، وبالتالي حقيقة ان القاعدة طموحة بنفس القدر ولكنها أكثر صبرا وحساب من داعش.

–يعكس هذا التطور القرار الاستراتيجي الرئيسي الثالث للظواهري المتمثل في السماح لداعش بأخذ كل حرارة وامتصاص جميع الضربات من التحالف المتصاعد ضده بينما اعادت القاعدة بناء قوتها العسكرية بشكل خفي وتنعم بمظهرها الجديد "المعتدلون" على الأقل، عكس داعش غير المقيدة[2].

انطلاقا مما سبق نستخلص بان تنظيم القاعدة بالرغم من تراجع عملياته بمنطقة غرب المتوسط، إلى انه يبقى كتهديد مستمر لها، كما يمكن توقع عودتها بشكل أكثر شناعة من تنظيم داعش، وهو ما يجعل منطقة غرب المتوسط تواجه بيئة أمنية خطيرة تستدعي تعاون مشترك وأكثر صرامة مع هذه

[1] Bruce Hoffman, **the transatlantic alliance and terrorism**, op cit, p.21.
[2] Ibid. p. 22-23.

التهديدات، ورسم سياسات أمنية جديدة تتواءم مع التطورات والأساليب الجديدة التي تنتهجها هذه التنظيمات الإرهابية للوصول إلى نتائج أكثر فعالية وبيئة أكثر استقرارا.

**المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي (سيناريو متفائل)**

مع زيادة الاعتماد على الشبكات في كافة المجالات، أصبح العالم أكثر تشابكا. ولذلك من المرجح أننا في المستقبل سنرى المزيد من الاستثمارات في تأمين الشبكات في محاولة لضمان الأمن السيبراني وحماية المعلومات الحساسة للأفراد والأعمال ضد الهجمات المحتملة، خاصة من الجماعات الإرهابية، كما سيدخل الأمن السيبراني ضمن استراتيجيات الدول لتأمين معلوماتها السرية والحساسة[1]. وهو ما يتطلب اختراعات وبرامج تكنولوجية عالية في مجال الدفاع، ويتطلب استثمار ميزانيات كبيرة من قبل الدول والمنظمات الدولية جنبا لجنب، ما يجعل الفضاء السيبراني أكثر أمنا، حيث يطغى الوضع الدفاعي للفاعليين عن الهجومي[2].

لذا، هنالك احتمال كبير أن تتسع جهود التنسيق بين دول غرب المتوسط على مستوى استخدام الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجماعات الإرهابية الجديدة، خاصة بعد اصدار مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، دراسة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الانشطة الإرهابية تحت عنوان countering terrorism online with artificial intelligence ولكن هنالك تخوفات من اختراق استخدامات الذكاء الاصطناعي لخصوصية الافراد[3].

فضلا عن تامين المجال السيبراني ودخوله ضمن السياسات الأمنية للدول فان نلحظ العديد من المؤشرات التي تدعم المنحى التفاؤلي لتراجع الإرهاب في منطقة غرب المتوسط، يمكن تلخيصها في:

**أولا: تراجع القدرات الفنية والاليكترونية لتنظيم الدولة الإسلامية**

رأت شركتا الخدمات المعلوماتية "تاليس" وفيرنيت" وفقا ل "فرنس 24" في 10 أكتوبر 2018 أن عناصر تنظيم "داعش على الانترنت لديهم حوافز قوية و تعيقها قدرات فنية ضعيفة "،وأوضح خبراء الشركتين في تقرير بعنوان "بانوراما التهديدات الاليكترونية 2018" أنه بالرغم من الحرص على الحفاظ على وجود التنظيم على الأنترنت، فان التنظيم وأتباعه لا يملكون قدرات اليكترونية هجومية كافية، ويقول "ايفان فونتا نسكي مسؤول قسم المعلومات حول التهديد الاليكتروني في شركة تاليس :ان النقص في

[1] الاتجاهات العشر: خريطة القوى المحركة لمستقبل التفاعلات العالمية، انترريجيونال للتحليلات الاستراتيجية،13 ديسمبر 2022، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/3mzhsvwh

[2] سماح عبد الصبور، مرجع سابق، ص.9.

[3] منحى تصاعدي: **اتجاهات أنشطة التنظيمات الإرهابية خلال عام 2022**، انرريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، مرجع سابق.

الخبرات التقنية قد لا يدوم طويلا اذ ان عناصر تنظيم "داعش" الناشطين على الانترنت المظلم، ويأخذون دروس قرصنة ليزيدوا من كفاءتهم[1].

وفي ها السياق يشرح "مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2018" الذي صدر في 28 كانون الأول 2018،عن معهد السلام والاقتصاد ،أن تنظيم داعش بالرغم من أنه التنظيم الأكثر فتكا على الصعيد العالمي سنة2017إلى أنه يشهد تراجع في قدراته/وهو ما انعكس على نشاطاته الاجرامية خاصة في أوروبا، مع تراجع في عدد الوفيات التي انخفضت بنسبة 75في المائة، من 827 في 2016 إلى 204في 2017،تشير البيانات الأولية لسنة 2018 إلى أن هذا الاتجاه سوف يستمر، حيث سجلت أقل من 10وفيات بالإرهاب في أوروبا الغربية في الفترة من يناير إلى أكتوبر 2018، تدهورت درجة اسبانيا بسبب الهجمات التي حدثت في برشلونة في أغسطس 2017،وسجلت اسبانيا أيضا واحدة من أكبر خمس تدهور في مؤشر السلام العالمي لسنة 2017،وسلطت الضوء على المتغيرات المرتبطة بالاضطرابات الاجتماعية.

وبذلك، لا يمكن انكار ان دول منطقة غرب المتوسط تحسنت من إثر الإرهاب وسجلت انخفاضا ملحوظا في عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب، وأصبحت أكثر أمنا، على الرغم من تهديد العائدين والتطرف الاليكتروني، انخفض عدد الوفيات في أوروبا الغربية من 186 في سنة 2016 إلى 81 في سنة 2017، وسجلت فرنسا وبلجيكا الانخفاض الأكبر، مقارنة بإسبانيا والمملكة البريطانية.

ارتفع عدد الحوادث الإرهابية إلى 282 في أوروبا على الرغم من انخفاض اعداد القتلى، مقارنة بوجود 253 حادثا هجوميا في السنة السابقة[2].

علاوة على ذلك، سجلت ثمانية بلدان أوروبا الغربية حالة وفاة واحدة على الأقل من الإرهاب في 2017، وهو أعلى عدد في السنوات العشرين الماضية، انخفاض فتك الهجمات الإرهابية في أوروبا الغربية يشير إلى ان قدرة تنظيم داعش على التخطيط وتنسيق الهجمات الإرهابية على نطاق أوسع قد انخفض، وان السياسات والتدابير الأمنية الرامية إلى مكافحة الإرهاب فعالة، على الأقل على المدى القصير[3].

تعتقد "جييتي كلاوسن" أستاذة العلاقات الدولية في جامعة براندیس في بوسطن، ان الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تراجع العمليات الإرهابية في عام 2018 ترجع إلى التطور الملحوظ للأجهزة الأمنية وفقا لمرصد الازهر في 19 يناير 2019، والخطوات الملموسة من قبل المنظومة القانونية

[1] محمد جاسم، **أوروبا: التطرف العنيف**، مرجع سابق، ص. 585.

[2] المرجع نفسه، ص، ص.531-532.

[3] المرجع نفسه، ص. 533.

والتشريعية، والتعاون الإيجابي بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي، الامر الذي ترتب عليه هذه النتائج الملموسة والناجحة[1].

وفي مقابل ذلك، نلحظ بين عامي 2007 و2022، تم تسجيل أكبر عدد من الوفيات عن الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث بلغ أكثر من 51500حالة وفاة. ورغم ذلك سجلت المنطقة انخفاضا كبيرا في السنوات الخمسة الفائتة، وانخفضت الوفيات بنسبة 32بالمائة منذ عام 2021، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2007[2]. تحسنت قدرة تونس على منع التهديدات الإرهابية والرد عليها منذ عام 2015، يبدو ان حقيقة عدم وجود هجمات إرهابية كبيرة في تونس منذ هجوم مارس 2016 على بن قردان تعكس هذا التحسن (على الرغم من ان الخسائر الإقليمية لداعش في ليبيا قد ساهمت أيضا في هذا الاتجاه)[3]. وفي عام 2019 كانت الجزائر بين البلدان التي سجلت "عدم وقوع وفيات لأول مرة منذ 2011 على الأقل " في حين يمكن ان يعزى الدافع الرئيسي لهذه التحسينات إلى انخفاض الهجمات التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كان من الممكن ان تكون عمليات الجزائر لمكافحة الإرهاب في المناطق الحدودية على مدى العقد الماضي، فضلا عن برامج مكافحة التطرف التي تديرها الحكومة، قد ساهمت في الانخفاض الأخير في الوفيات المرتبطة بالإرهاب و التهديدات واسعة النطاق للأمن القومي والدولي[4].

وينطبق اتجاه التراجع على ليبيا التي شهدت انحسارا في كثافة التنظيمات الإرهابية خلال شهري يونيو ويوليو 2018 بنسبة تصل الى 13.6بالمائة، وانحسارا تاما في أنشطة جماعات ولاية فزان وبرقة التابعيين لتنظيم داعش وقوات حماية درنة المتطرفة، ويرتبط ذلك بتمكن الجيش الوطني الليبي في يونيو 2018 من استعادة السيطرة على مدينة الساحلية بعد خمس سنوات من سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة عليها وتقهقر هذه التنظيمات الى مناطق طرفية بالمدينة تتعرض لحصار من جانب الجيش الوطني الليبي[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص.372.

[2] منى قشطة، **قراءة في مؤشر الإرهاب العالمي 2023(3): اتجاهات النشاط الإرهابي والتوزيع المناطقي للعمليات الإرهابية**، المرصد المصري، نقلا عن الموقع: https://marsad.ecss.com.eg/76406

[3] Antony Dworkin and Fatima –Zahra el Malki, op cit, p. 12.

[4] Dina mansour-Ille, op cit, p. 654.

[5] منى مصطفى محمد، **مستقبل الإرهاب وجماعات العنف بعد انحسار التهديد الداعشي**، الدراسات والبحوث، العدد4، (اكتوبر2018)، ص.135.

**ثانيا: ضعف امكانيات التنظيم المادية وسوء الحالة المعنوية**

ارتبطت هزيمة داعش بتشديد الضغوط على الأطراف الخارجية الداعمة للتنظيم، اذ ان الضغوط الامريكية والدولية المتشددة على تركيا قد دفعها لتشديد إجراءات تأمين الحدود ووقف تدفقات السلاح والمتطوعين عبر الحدود المشتركة مع سوريا.

وتعرضت مصادر تمويل التنظيم وفروعه في منطقة غرب المتوسط الى تراجع حاد بعد الإجراءات التي اتخذتها الدول بحق الدول الراعية للإرهاب والكشف عن عمليات التمويل التي قامت بها بعض الدول مثل قطر لفروع القاعدة وداعش في العراق وسوريا وليبيا، وتشديد المجتمع الدولي الرقابة على تدفقات التمويل العابرة للحدود.

اما مصادر التمويل الذاتية التي كانت ضمن العوامل الرئيسية لاستمرار التنظيم فقد تعرضت لضربة قاسية مع تفكيك بنية التنظيم وفقدانه المناطق التي كان يفرض عليها ضرائب ورسوم يستفيد منها في دعم انشطته بالإضافة لفقدانه السيطرة على المعابر الحدودية بين العراق وسوريا التي كان يستغلها في عمليات التهريب غير المشروعة للسلع والبضائع[1].

تناولت صحيفة الشرق الأوسط تقريرا عنوانه "افلاس منصات داعش" في 17 ديسمبر 2018 مفاده ان خبراء أمنيون أكدوا ان إعادة بث الإصدارات القديمة ل «داعش" تحمل مجموعة من الدلالات منها ضعف إمكانيات التنظيم المادية في اعداد وانتاج إصدارات جديدة، وفقدان كثير من الكوادر البشرية التي كانت تعمل على إدارة وانتاج المحتوى الاليكتروني، وسوء الحالة المعنوية للمقاتلين[2].

**خلاصة:**

على ضوء ما ورد في هذا الفصل يمكن استخلاص أن دول غرب المتوسط سعت جاهدة في صياغة سياسات أمنية لمواجهة الإرهاب العالمي الجديد، ويتضح ذلك من خلال الجهود المحلية المبذولة من طرف دول المنطقة، وكذا الشراكات التعاونية سواء على المستوى الإقليمي للضفة الجنوبية، أو على المستوى الإقليمي لكلا الضفتين الشمالية والجنوبية للحوض الغربي المتوسطي.

بالرغم من الترتيبات والمبادرات الأمنية المطروحة، فانه من المهم إقرار الاختلاف والتناقض الكبير الذي ميز هذه السياسات، ففي سياق السياسات الأمنية الأوروبية نلاحظ ان الدول الأوربية(ككتلة موحدة) طرحت مجموعة من السياسات المتعاقبة والمتناقضة منذ احداث 11 من سبتمبر، حيث اتبعت سياسة القوة الناعمة (وهو ما يذهب اليه رواد الواقعية الدفاعية) ملتزمة في ذلك بتعزيز الاتفاق والتعاون بين الدول الأعضاء باحترام حقوق الانسان وفرض المساوات بين المسلمين كأفضل طريقة للتحقيق الاستقرار، وتفادي التطرف، وفي نفس الوقت عززت تدابير واستراتيجيات القوة الصلبة والصارمة(الواقعية الهجومية)

[1] المرجع نفسه، ص.134.

[2] جاسم محمد، **اروبا التطرف العنيف وسبل المعالجة**، مرجع سابق، ص. 584.

كأداة في سياساتها الأمنية للتعامل مع الإرهاب وتقوم بانتهاكات جسيمة في حق المدنيين الأبرياء، وشجعت على التعدي على حرية التعبير والدين باسم الإرهاب.

وفي سياق منطقة جنوب غرب المتوسط نلاحظ أيضا تبني دول المنطقة مزيج من السياسات التي تبرز الاختلاف الكبير بين طبيعة الأنظمة السائدة في كل دولة ودورها في التعامل مع الإرهاب (اعتمادها على سياسات صلبة أو لينة).

كما حاول هذا الفصل إعطاء صورة لمستقبل السياسات الأمنية في المنطقة، وتم ترجيح السيناريو الخطي الذي يشير الى استمرار الأوضاع الأمنية القائمة في منطقة غرب المتوسط، واستبعاد السيناريو التصاعدي الذي يشير الى تفاقم الأوضاع في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية أنه كلما طورت التنظيمات الإرهابية من قدراتها التشغيلية والتنظيمية، وكثفت من عملياتها كلما بذلت الدول مزيدا من الجهود الرادعة في سبيل مواجهته واحتوائه.

# الخاتمـــــــة

خلصت هذه الدراسة من خلال فصولها الثلاثة الى الإجابة على الإشكالية من خلال تتبع الاشكالات الأمنية الجديدة في منطقة غرب المتوسط، وذلك عبر التركيز على الإرهاب العالمي الجديد، والإجابة على مدى مساهمة السياسات الأمنية في المنطقة من الحد من هذه الظاهرة التي شكلت هاجسا أمنيا لجميع دول المنطقة، وأصبحت بمثابة محرك رئيسي في سياساتها الأمنية. حيث ساهمت السياسات الأمنية المنتهجة في منطقة غرب المتوسط في التضيق على الإرهاب العالمي الجديد بالتنسيق بين وكالات انفاذ القانون والشركات التكنولوجية من جهة والتعاون الأمني بين دول ضفتي غرب المتوسط.

تم اختبار صحة الفرضية الأولى للدراسة حيث تبين فعلا ان تكريس التعاون المتبادل بين دول منطقة غرب المتوسط ساهم في تقويض الإرهاب، حيث شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة سواء في الضفة الشمالية او الجنوبية من الحوض الغربي للمتوسط تراجع ملحوظ في العمليات والنشاطات الاجرامية للإرهاب كنتيجة لنجاعة السياسات البينية المطروحة من طرف دول المنطقة.

وتم التحقق من صحة الفرضية الثانية التي أثبت أنه فعلا الفوضى والاضطراب في منطقة غرب المتوسط خلقت فرص جديدة للجهاديين ومكنت تنظيم "داعش" من تحقيق العديد من النجاحات في المنطقة، ويبرز ذلك من خلال الهجمات التي تعرضت لها المنطقة، فرض سياسته التوسعية والسيطرة على العديد من المناطق في الدولة الليبية، فضلا عن الفرص التكنولوجية التي سهلت له القيام بالعديد من المهام المتمثلة في تجنيد وحشد الاتباع، التدريب، التمويل...

اما التمحيص في الفرضية الاخيرة حيث تم التأكد انه كلما تمت تلبية تطلعات الأفراد ومعالجة المظالم باعتماد سياسات أمنية متوازنة تتراوح بين النهج المرن والنهج الصلب في غرب المتوسط، كلما قل التطرف والإرهاب. حيث ساهمت فعلا الجهود المبذولة الصارمة في تراجع قدرات تنظيم "داعش" في المنطقة وهو ما انعكس على نشاطاته الاجرامية وتراجعها، وذلك من خلال: تجفيف منابع تمويله، فرض ضغطات على الشركات التكنولوجية (تويتر، فيسبوك، اليوتيوب، جوجل) بإزالة المحتوى الإرهابي المتطرف، تامين الحدود، ووقف تدفقات السلاح ...من جهة، وتبني سياسات مرنة لإعادة ادماج وتأهيل المقاتلين العائدين الى بلدانهم من جهة أخرى.

من خلال دراسة السياسات الأمنية في غرب المتوسط في ظل الإرهاب العالمي الجديد، تم التوصل الى جملة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

-تعد ظاهرة الإرهاب من الإشكاليات التي كانت ولا تزال اليوم تتحدى الأطر القانونية والتشريعية للدول خاصة في ظل اللبس الذي لازال قائما حول مفهوم الإرهاب وطبيعة الفعل الذي يقوم به الإرهابي

(مقاومة، عمل اجرامي). فالانتقائية في التوصيفات حول مفهوم الإرهاب حال دون الوصول الى تعريف محدد.

-شكل النظام العالمي الجديد بالموازاة مع الثورة التكنولوجية والاتصالية في ظل العولمة التي فتحت افاقا وفرص جديدة للتنظيمات الإرهابية في زيادة نشاطها وتفاقم اثارها في جعل الدول تعيد حساباتها وتغيير مفاهيمها حول الاخطار التي يمكن ان تتعرض لها.

-أصبح التهديد الذي تفرضه الفواعل غير الدولية العنيفة يشكل تحديا للدول في رسم سياساتها الأمنية خاصة في الوقت الذي أصبحت فيه التكنولوجيا توفر فرصا لهذه الفواعل بقدر الفرص التي توفرها للفواعل المدنية والاقتصادية.

-شكل انتشار الخطاب الأمني الذي طرحه "جورج بوش الابن" نقلة محورية في سياسات الدول الأمنية، حيث خلق علاقات جديدة قائمة على التعاون المشترك ضد الخطر الإرهابي.

-استفادت التنظيمات الإرهابية في منطقة جنوب غرب المتوسط من الفوضى والاضطراب، التي شكلتها الازمة الليبية فضلا عن الأوضاع الأمنية المتردية لمنطقة الساحل، وهو ما ساهم بشكل بارز في زيادة العنف وانتشار الإرهاب في المنطقة.

-كشف تنظيم "داعش عن المزيد من الاختلالات التي تعاني منها منطقة غرب المتوسط، بدءا من قضية الهجرة التي كانت في الأساس داخل دائرة الامننة، ما يزيد من الإجراءات الأمنية لمعالجة عودة المجندين الإرهابيين، كما كشف عن الثغرات والسهولة في استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في تنفيذ العمليات وحشد الاتباع ونشر الدعاية، الامر الذي يدعو الى ابتكار سياسات جديدة لمجابهته والحد من خطابات الكراهية التي يروج لها عبر هذه المنصات.

-استغل تنظيم "داعش" الفوضى وعدم الاستقرار الذي تعيشه ليبيا، حيث جعل منها مركزا مهما في تجنيد اتباعه وتدريبهم من دول شمال افريقيا والصحراء الغربية التي تعيش مناخا جهاديا منذ التسعينات، كما جعلها محورا لتنفيذ استراتيجياته وتكييف دعايته لمعالجة المآزق السياسية والأمنية التي تعيشها من خلال تصوير نفسه بانه مزود للأمن، وذلك من خلال معالجة المظالم وتلبية تطلعات الشعب، بهدف السيطرة الكاملة على الأراضي الليبية ومن ثم مواصلة أهدافه التوسعية. وهوما انعكس سلبا على أمن المنطقة على عدة اصعدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية).

-تشكل وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات الانترنت وخوادمه، تحديا يقف عائق في وجه السياسات الأمنية في منطقة غرب المتوسط، وذلك من خلال التماطل في اتاحة المعلومات في الوقت والمكان المناسب التي تتيح لمسوؤلي انفاذ القانون والاستخبارات اجراء عمليات بحث أوسع في الفضاء

السيبراني والحصول على معلومات ذات صلة، فضلا عن اعتماد محركات الانترنت على مبدا الربح أكثر من محاربة التطرف وهو ما يستدعي بالضرورة إيجاد اتفاقيات أكثر شدة مع هذه المحركات.

-بالرغم من الجهود التي تقوم بها الدول المغاربية في مجال مكافحة الإرهاب الى انها لا تزال تعاني من العديد من الإشكالات التي تقف عائق امام الحد من هذه الظاهرة، فمعظم الإصلاحات التي قامت بها كانت لدرء الانتقادات الموجهة لها من قبل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية أكثر مما هي إصلاحات تسعى من خلالها الى معالجة الأسباب الحقيقية التي تمنع التطرف والإرهاب في المنطقة.

- تشكل ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من تنظيم داعش خاصة بعد الحصار الذي تعرضوا له في دولة الشام موازنة جد صعبة بالنسبة للعديد من دول منطقة غرب المتوسط، فالكثير من العائدين قاموا بعمليات إرهابية سواء في الدول الضفة الشمالية أو الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وهو ما جعلهم يشكلون تهديدا صريحا لبلدانهم الاصلية خاصة وانهم يحملون أفكار متطرفة وفي نفس الوقت اصبحوا متمكنين من صناعة الأسلحة، المتفجرات..الخ بوسائل جد بسيطة بفضل خدمة الانترنت والخبرة التي اكتسبوها في ساحات القتال. وهو ما جعل دول المنطقة تشهد إعادة سياسات جديدة بخصوص المقاتلين العائدين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبقى البعد الانساني يشكل عائق في التعامل مع هؤلاء العائدين بإنسانية وادماجهم في مجتمعاتهم من أجل التقليل من خطورتهم.

ساهمت السياسات الأمنية الأوروبية في تقليص وتثبيط العديد من العمليات الإرهابية، وذلك من خلال اعتمادها على النهج الصلب (تفعيل رجال الامن، سن قوانين عقابية، اعلان حالة الطوارئ...)، وكذا النهج اللين القائم على الشعب من خلال التوعية بالتطرف، والتمكين (تمكين الأصوات المعتدلة التعامل مع المنظمات الإسلامية والجماعات الدينية)، ولكن ومع ذلك، من المهم الاعتراف بالتناقض الممارساتي لهذه السياسات التي تقر باحترام حقوق الانسان، وفي نفس الوقت تكرس قوانين تنتهك هذه الحقوق.

-سيستمر تعرض الدول الأوروبية للتهديد الإرهابي من قبل الإرهاب الداخلي الأوروبي وبعض التنظيمات المتطرفة في دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط مالم تغير من سياساتها الأمنية وتراجع حساباتها فيما يتعلق بالانا والأخر وتكثف من جهودها وتقوم بتطوير سياسات بناءة لدعم هذه الدول في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتردية لدعم امنها القومي.

-بالرغم من الانتكاسات التي تعرض لها تنظيم داعش والهزائم التي مني بها الى انه لا يزال يشكل تهديد مستمر للمنطقة، وذلك نتيجة بنائه للعديد من الفروع في جميع انحاء العالم، التي جعلت من الإرهاب العالمي يتوسع خاصة وان هذه الفروع تعمل على تطوير قدرات عملياتها الخارجية بشكل مستقل

عن المنظمة الام، كما شكلت الخلايا الفردية التي زرعها التنظيم في جميع دول أوروبا تحديا يزيد من الخطر الذي تواجهه المنطقة.

-تركيز اهتمامات دول غرب المتوسط في سياساتها على القضاء على تهديد تنظيم "داعش" أعطى مرونة وحيوية لإعادة هيكلة وبناء تنظيم "القاعدة" وباقي التنظيمات الأخرى في المنطقة.

-سعت دول غرب المتوسط إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والاحترازات، التي ساهمت بقدر كبير في تراجع وانخفاض الهجمات الإرهابية في المنطقة، الا أن هذه الجهود لاتزال تحتاج إلى صرامة أكثر لذا لابد من مراجعة السياسات الأمنية وسد الثغرات التي تقف عائقا دون الوصول إلى تبني استراتيجية شاملة ومتسقة يتم من خلالها احتواء وكسر التجديد في الصفوف الإرهابية، ويساهم في انتاج مظاهر إرهابية أكثر عنفا، وهو ما يحتاج إرادة حقيقية تتماشى ومصالح جميع الدول في المنطقة.

وفي سبيل جعل منطقة غرب المتوسط أكثر أمنا واستقرارا نقترح مجموعة من التوصيات نوردها كالتالي:

-لابد من تكريس مزيد من الجهود في إطار العمل المشترك من طرف دول غرب المتوسط سوآءا دول الضفة الجنوبية أو نظيرتها الشمالية، لمكافحة الإرهاب، والعمل معا على سبل الوقاية من التطرف ومعالجة أسبابه والجذور الحقيقية الكامنة وراءه، وذلك من خلال معالجة المظالم المشروعة، والعمل على ازالتها بتبني مقاربة تنموية قائمة على إرساء أسس اقتصادية وسياسية واجتماعية مستدامة، تضمن المساواة الإقليمية وتمنح مزيدا من الفرص لدول الضفة الجنوبية التي تعاني من أوضاع متردية في شتى المجالات.

-ضرورة مواكبة سياسات مكافحة الإرهاب في منطقة غرب المتوسط للتغيرات والتحولات التي طرأت على مشهد الإرهاب والتكتيكات التنظيمية والتشغيلية التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية الجديدة. فالجرائم الإرهابية في تطور مستمر لكن التشريعات والسياسات لا تتماشى بالقدر الكافي الذي يحد من هذه الظاهرة.

-تامين الأمن السيبراني وذلك من خلال تأمين فعال للمؤسسات الإعلامية وشبكات الانترنت بوضع إصلاحات وتحديث قوانين تضمن التصدي للعمليات والحروب النفسية المضادة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية. فضلا عن طرح تدابير وإجراءات صارمة تضمن إزالة وحذف المحتوى المتطرف وممارسة ضغوط على منصات التواصل الاجتماعي.

-تعزيز تنسيق الجهود وتبادل البيانات الصادرة عن أجهزة الاستخبارات، من أجل إيجاد استراتيجية مشتركة تشمل سياسات أمنية شاملة تكون جدية وأكثر فعالة للحفاظ على أمن واستقرار منطقة غرب المتوسط.

-ضرورة تطوير اختراعات وبرامج تكنولوجية عالية في مجال الدفاع، فضلا عن البرامج التقنية من أجل جمع المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب وتوسيع صلاحيتها في كافة دول المنطقة.

- ضرورة التوعية ومخاطبة المجتمعات المحلية من خلال ابتكار استراتيجيات اتصال على الانترنت وخارجه وإبراز مدى خطورة الانضمام للجماعات الإرهابية.

-ضرورة مراقبة عمليات غسيل الأموال من خلال البنوك والمصارف وشركات الصرفية من أجل تجفيف منابع تمويل الإرهاب، وفي مقابل ذلك استثمار ميزانيات كبيرة من قبل دول المنطقة في سبيل مكافحة الإرهاب.

# قائمـــــــة
# المصادر والمراجع

**أ/ قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:**

**1/ الكتب:**


1- اورجانسكي ا.ف. ك، **السياسة العالمية**، ج.1، (مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ب س ن).

2- البح سمير، **الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط**، ط.1، (الجزائر: منشورات مخبر الامن في المتوسط، 2022).

3- بدوي منير، الخالدي غالب، **السياسة العالمية التوجهات والتحولات**، ج.1، (المملكة العربية السعودية: دار الملك سعود للنشر، 2017).

4- بوستي توفيق، **المنظورات الأمنية في العلاقات الدولية**، (تركيا: المعهد المصرى للدراسات، نوفمبر 2019).

5- تيم دان، ميليا كورلي، وستيف سميث، ترجمة ديما الخضرا، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ط.1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2016).

6- جاسم محمد، **الاستراتيجيات والسياسات: مواجهة المقاتلين الأجانب والدعاية مكافحة الإرهاب "الجاديهة"**، ط.1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016).

7- جاسم محمد، **أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة**، ط.1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2020).

8- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط.1، (دبي: دار الخليج للأبحاث،2004).

9- جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، (ب. د. ن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة).

10- جيمس دورتي، وروبرت بالمستغراف، وليد عبد الحي مترجما، ط.1، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985).

11- حلال أمينة، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، ط.1، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2021).

12- رحموني عبد الرحيم، **الامن الجزائري والفضاء الإقليمي**، ب د ط، (مركز الكتاب الأكاديمي، جانفي2019).

13- السعيد علي أبو فرحة، **تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب**، ط.1، (برلين: المركز الدمقراطي العربي، 2020).

14- شبر خالد محمد طاهر، **الإرهاب والنظام السياسي الدولي بعد احداث 11ايلول /سبتمبر 2001(رؤية مستقبلية)**، ط.1، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، بيروت،2022).

15- صايح عصام الدين مصطفى، **الإرهاب المعلوماتي بين صناعة الخوف ووسائل التصدي للإرهاب الاليكتروني ومدى تأثير تكنولوجيا الاتصال والاعلام على الجمهور العربي**، ط.1، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2020).

16- عبد السلام محمد، **الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، (دار الكتب ،2019).

17- عبد الصادق عادل، **الإرهاب الاليكتروني: القوة في العلاقات الدولية. نمط جديد، وتحديات مختلفة**، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2009).

18- عثمان على حسن، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء احكام القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى، (كردستان: منتدى اقرا الثقافي، 2006).

19- عطوان عبد الباري، **الدولة الإسلامية: الجذور التوحش المستقبل**، ط.1، (بيروت: دار الساقي،2015).

20- غازي خالد محمد، **ما بعد العولمة: صناعة الاعلام وتحول السلطة**، (الهرم الجيزة: وكالة الصحافة العربية ،2017).

21- قوجيلي سيد احمد، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الامن**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013).

22- مجموعة خبراء مغاربين، **الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، (مركز الدراسات المتوسطية والدولية، سبتمبر 2011).

23- مجموعة مؤلفين، **أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الإرهاب والعولمة**، ط.1، (دار الحامد للنشر والتوزيع، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2014).

24- مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيو ستراتيجية للثورات العربية**، ط.1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فيبراير 2014).

25- محمد السيد عرفة، **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**، ط.1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2009).

26- محمد سعود قراط، **الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقارنة إعلامية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2011).

27- الموسوي صفاء إبراهيم، **الفواعل من غير الدول والامن العالمي بعد عام 2001**، (بغداد: مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع،2021).

28- مفتاح الحراثي ميلاد، تحديات **الامن القومي في غرب المتوسط وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط: دراسة نقدية للامننة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2013).

29- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط.1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985،).

30- هاشم بن محمد الزهراني، **الإرهاب الدولي: مراحله ومخاطره**، ب د ط، (ب د ن ،2012).

31- هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2005).

**2/ المجلات العلمية المحكمة**

1- أبو زيد احمد محمد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد،17، (نوفمبر 2015)، ص.16.

2-احمد الحمزة، رقية العاقل، الإرهاب الجديد في ليبيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد، 9، العدد16، (جانفي 2020).

3-ادريس باخوية، **جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس الجزائر والمغرب نموذجا**، دفاتر السياسة الدولية، العدد11، (جوان 2014)، ص.109

4- ادمام شهرزاد، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهمية والنظرية، مجلة سياسات عربية، العدد 8، (افريل 2014).

5-اسلام محروس ناجي، **جرائم الإرهاب الاليكتروني دراسة تأصيلية تحليلية للتشريع السعودي**، مجلة القانون والاقتصاد، العدد2، المجلد93، (افريل2020).

6-البح سمير، **المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية**، المجلة الجزائرية الامن والتنمية، (2017).

7-بريقع كمال، **خطر داعش يهدد أوروبا**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد6، (2018).

8-بشارة عزمي، **الإرهاب بموجب هوية الفاعل ام بموجب هوية الضحية**، مجلة سياسات دولية، العدد29، (نوفمبر 2017).

9- بن بوعزيز اسية، مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب "ماذا بعد العودة"-الجزائر نموذجا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد.10، العدد،1، (افريل2019).

10- بن حداد هشام ، التعاون الأمني الجزائري الأوروبي في اطار منتدى 5+5 دفاع، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، 2، (ديسمبر 2018).

11- بوبرطخ نسيم، **التحديات الأمنية والاقتصادية في الساحل: الجزائر تسعى لجوار إقليمي امن**، مجلة الجيش، العدد 686، (سبتمبر 2020).

12- بوكراع. ن، **الجزائر ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب: مقاربة ناجحة**، مجلة الجيش، العدد718، (2023).
13- بوكراع. ن، **مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: الجزائر رائدة بتجربتها**، مجلة الجيش، العدد،718، (ماي 2023)
14- بوكعومة مهدي، تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الامن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد2، (2020).
15- بوكيد عبد العالي، الاستراتيجية المغربية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف الديني، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد 3، العدد9، (2022).
16- بومدين عربي، ازمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء، قراءات افريقية، ال عدد28، (افريل 2016)
17- التيزاني خالد، **تحولات الظاهرة الإرهابية بعد احداث 11سبتمبر 2001**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد3، (ماي 2020).
18- جارش عادل، **الإرهاب الجديد: دراسة في المفهوم، الطبيعة، الأنواع وإجراءات المواجهة**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد9، العدد3، (ديسمبر 2018).
19- الجرباوي علي، ولورد حبش، **النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية**، مجلة سياسات عربية، العدد، 38، (مايو2019).
20- حازم محمد خليل، **استغلال الفضاء السيبراني في الحروب غير تقليدية: دراسة في الوكالة السبرانية والإرهاب السيبراني**، المجلد 8، العدد15، (يناير 2023) .
21- حجازي محمد السعيد، **الاستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية: إطار نظري مفاهيمي**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد الثاني، العدد7، (جوان 2020).
22- حداد شفيعة، الإرهاب الاليكتروني والامن القومي للدول: نمط جديد وتهديدات مختلفة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 8، العدد 15، (جويلية 2019).
23- الحسن ابتسام على، فرص وقيود الأطراف المتنازعة على "المجال العام السيبراني"، السياسة الدولية، العدد 208، المجلد 52، ( افريل 2017 ).
24- حسن طارق والحافظي احسان، **الإرهاب والقانون: التشريع الأمني المغربي لمكافحة الإرهاب**، مجلة سياسات عربية، العدد20، (ماي2016).
25- حمدان رمضان محمد، **الإرهاب الدولي وتداعياته على الامن والسلم العالمي، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي**، مجلة أبحاث، المجلد 11، العدد1،
26- حمشي محمد، الدراسات النقدية للإرهاب بوصفه حقلا معرفيا ناشئا: مراجعة "دليل رواتليدج الى الدراسات النقدية للإرهاب، مجلة سياسات عربية، العدد31، (مارس 2018).

27- حومالك محمد، **صناعة الإرهاب في العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد 3، (ماي 2020).
28- خلوق هشام، ازمة النظام الدولي في مواجهة ظاهرة الإرهاب، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد3، العدد9، (2022).
29- خلوق هشام، **الحلول الاستباقية في مواجهة للإرهاب بدل الضربات الاستباقية**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد3، العدد8، (اغسطس 2022).
30- دعي يوسف ، إعادة هيكلة الحقل الديني وسبل مكافحة الإرهاب : دراسة ازمة عودة المقاتلين المغاربة في صفوف داعش الى المغرب، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد3، العدد9، (2022).
31- رجدال احمد، امال يوسفي، **التصدي للتقنيات الحديثة في تمويل الإرهاب الدولي**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد2، (2021).
32- رحمين نهاد، الفواعل غير الدولية: مقاربة في المسببات والادوار، مجلة الامن والتنمية، المجلد.10، العدد3، (جويلية 2021).
33- رفائيل كوهين المأجور، ترجمة كمال العماري، **الجهاد على الانترنت: كيف يستخدم الارهابيون الانترنت**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد 3، العدد8، (أغسطس 2022).
34- رنا مولود سعد، **ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الانسان: فرنسا وبريطانيا نموذجا**، مجلة دراسات دولية، العدد49.
35- زغدار عبد الحق، **واقع وافاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات**، مجلة المفكر، العدد8، (2012).
36- زياني صالح، حجيج امال، السياسة المتوسطية بين وحدة المضامين وتعددها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد1، (سبتمبر 2011).
37- س.بليل، الإرهاب الخفي: التهديد النووي، مجلة الجيش، العدد، 717، (افريل 2023).
38- سلافة فاروق الزعبي، **تحليل الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد 4، (نوفمبر 2020).
39- سلامة رهام، داعش تخسر حربها الاليكترونية، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد 10، (يوليو 2018).
40- السيد عبد الهادي، **عائلات داعش**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد7، (افريل 2018).

41- الشيباني مصباح، فقه الإرهاب وتوظيفه السياسي في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد3، (مايو 2020).

42- صباح عبد الصبور عبد الحي، استخدام القوة الاليكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة نموذجا، مجلة المعهد المصري، المجلد1، العدد3، (يونيو 2016).

43- ع.بوكراع، **الجزائر ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب: مقاربة ناجعة**، مجلة الجيش، العدد،718، (ماي 2023).

44- عبد الرحمان فودة، **أطفال داعش مشروع التنظيم السري لضرب أوروبا**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد،10، (2018).

45- عبد الصبور سماح، الصراع السيبراني: طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين، السياسة الدولية، العدد، 208، (افريل 2017).

46- عبد الفتاح فاطمة الزهرة، **تطور توظيف جماعات العنف، ل " الإرهاب السيبراني"**، السياسة الدولية، العدد 208، المجلد 52، (افريل 2017).

47- عدوي محمد احمد علي، **الامن الإنساني والامن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الأمنية العربية**، المجلة العربية للدراسات الأمنية لمجلد 32، العدد 68، (2017).

48- علاق جميلة، **استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19, (2014).

49- العمراني نور الدين ، جهود المغرب في مكافحة الجريمة الإرهابية: التجليات والمعيقات، المجلة الاليكترونية للأبحاث القانونية، العدد 2، (2018).

50- عنصر العياشي، **العولمة والتطرف، نحو استكشاف علاقة ملتبسة**، مجلة سياسات عربية، العدد،21،)يوليو2016( .

51- غريب حكيم، **الإرهاب السيبراني والامن الدولي: التهديدات العالمية الجديدة وأساليب المواجهة**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد2.

52- غريب حكيم، **البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب** (الأطر والتحديات)، مجلة البدر، المجلد، 10، العدد،9، (2018).

53- غريب حكيم، **التهديدات الأمنية الجديدة ومنطق بناء سياسات الدفاع والامن**، مجلة مدارات سياسية، المجلد6، العدد2، (2022).

54-فريجة احمد، لدمية فريجة، **الامن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد14، (جانفي 2016).

55- فودة عبد الرحمان فودة، **أطفال داعش مشروع التنظيم السري لضرب أوروبا**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد 10، (2018).

56- فودة عبد الرحمان، **هل القلب الإعلامي لداعش مازال ينبضن**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد 11، (أغسطس2018).

57- فوزية قاسي، **أثر خطاب الامننة على نطور الدراسات الأمنية بعد احداث 9/11**: اسهامات **مدرسة كوبنهاجن**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد1، (2019).

58- قوجيلي سيد احمد، **التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع عليها في العلوم الاجتماعية (مفهوم الامن مثالا)**، مجلة عمران، العدد 33، (2020).

59- كرم عبد المنعم حامد محمد، **فلسفة مفهوم الإرهاب ما بين التحديات والاشكاليات**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد3، العدد9، (2022).

60- م م جاسم محمد طه، **أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني** في **المنطقة العربية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد14.

61- م م جاسم محمد طه، **أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 14.

62- محمد بسيوني عبد الحليم، **ادماج " المسلحين" بين النموذجين المدني والعسكري**، السياسة الدولية، العدد، 206، المجلد،51، (اكتوبر2016).

63- محمد منى مصطفى، **مستقبل الإرهاب وجماعات العنف بعد انحسار التهديد الداعشي**، مجلة الدراسات والبحوث، 4، (اكتوبر2018).

64- مختاري ايمان، **حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر**، مجلة دفاتر التوسط، العدد،6.

65- مرصد الازهر والسؤال الأصعب، **اين ذهبت عناصر داعش**، مجلة مرصد الازهر لمكافحة التطرف، العدد 4، (يناير 2018).

66- المولى م م مها احمد إبراهيم، النظرية البنائية في العلاقات الدولية (دراسة حالة الحرب على الإرهاب)، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، (2020).

67- ندور محمد علي ومشري مرسي، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين -التحديات**، مجلة سياسات عربية، العدد20، (مايو 2016).

68- نيا مهدي محمد، **ترجمة مازن مرسول محمد، من الإرهاب القديم للجديد: الطبيعة المتغيرة للأمن الدولي**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد6، المجلد2، (افريل 2019).

69- الوافي سامي، **الإرهاب: بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية**، مجلة اتجاهات سياسية، العدد2، (يناير 2018).

70- وناسي لزهر وحذفاني نجيم، **الابعاد الجيو حضارية والجيوسياسية للظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد8، (جانفي 2016).

71- يونسي وليد، **المعضلة الأمنية في المتوسط قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة**، مجلة دراسات وابحاث، مجلد11، عدد2، (جوان 2019).

**3/ الاطروحات والمذكرات**

**الاطروحات:**

1- البح سمير، **الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط بين المفهوم النظرية والترتيبات المؤسساتية**، (اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ب اتنة1، 2019).

2- حداد محي الدين، **السياسة الأمنية لحزب الله في الشرق الأوسط بعد 11سبتمبر 2001**، (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2019).

3- الخزرجي عبد الرحمان فاضل عباس، **الفاعلون من غير الدول: دراسة في الجماعات المسلحة العابرة للحدود وتأثيرها على الامن الدولي**، (اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016).

4- غزلاني وداد، **العولمة والإرهاب الدولي بين الية التفكيك والتركيب**، (اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة،2009).

**المذكرات:**

1-قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من كنظور اقطابه –التحديات والرهانات**، (مذكرة ماجستير في دبلوماسية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسة جامعة باتنة،2010).

5- قوجيلي سيد أحمد، **الحوارات المنظورية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2011/2010).

**4 / التقارير والملتقيات العلمية**

**التقارير:**

1- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، (مجلس الامن، 25 فيفري 2016).

2- تقرير: **ادماج الامن الإنساني ضمن السياسات الوطنية في مجال الامن بمنطقة شمال غرب افريقيا**، ط.1، (الرباط، مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية، نوفمبر 2010).

3- تقرير: **التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب،** (نيويورك، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2012).

4- تقرير: **المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا،** الإصدار الأول، (فيينا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2021).

**الملتقيات العلمية:**

5- رحمين نهاد، صناعة الاختطاف في افريقيا: بين انشاء الروابط بين الفواعل العنيفة وجهود الجزائر لتجريم دفع الفدية، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول البعد الافريقي للأمن القومي الجزائري: بين متغيرات الواقع وضرورات التصور المستقبلي، جامعة باتنة 1، 5ماي2024).

6- شبين عدنان، بن سديرة سعيدة، **المجتمعات الافتراضية كوحدة هوية وانتماء لتنظيم داعش واستراتيجية الانتقال من الجيوبوليتيك الواقعي الى الجيوبوليتيكا الافتراضية،** (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول الجزائر وديناميكية التهديدات السيبرانية اليات المواجهة والتصدي، جامعة الجزائر 3، 2018).

**5/الأوراق العلمية:**

7- أحمد رينما إسماعيل، وا.د عبد الخالق شامل محمد، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، جامعة كركوك –كلية القانون والعلوم السياسية، ص.52.

8- –مايكل ج ماكنيرني وجياكومو بيرسي باولي واخرون، **تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها لى منطقة البحر الأبيض المتوسط، مؤسسة راند الأوروبية.**

9- مجموعة الخبراء المغاربيين، **الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي،** مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد6، سبتمبر 2011.

10- مصطفى مررة خليل محمد، **القدرة التفسيرية للنظرية الليبيرالية في عالم متغير: دراسة تقويمية،** كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية –جامعة الإسكندرية،2021.

**6/ المواقع الاليكترونية**

1- الاتجاهات العشر: خريطة القوى المحركة لمستقبل التفاعلات العالمية، انتريجيونال للتحليلات الاستراتيجية،13 ديسمبر 2022، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/3mzhsvwh

2- اسعيدي إبراهيم،" واقع وافاق السياسات الأمنية والدفاعية في الوطن العربي "، مركز الجزيرة للدراسات، 24 يناير 2011، تم تصفح الموقع يوم ،22فيفري2022، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/3p7d2v7h

3- -اكرام زيادة، مكافحة الإرهاب في ليبيا: الدور الأوروبي، (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات،26 يناير 2022)، نقلا عن الموقع:
https://tinyurl.com/mr2dhjzf

4- -المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، المرتزقة في ليبيا المخاطر والتهديدات لدول شمال شرق افريقيا، 18 يونيو 2021، نقلا عن الموقع:
https://tinyurl.com/4h6z4dm4

5- انتررجيونال للتحليلات الاستراتيجية، ابعاد التحركات الإيطالية المكثفة في منطقة المتوسط، العدد 150، 31يناير 2023. نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/m7eaw9f3

6- توقعات سترا تفور، الاتجاهات المحتملة في أقاليم العالم خلال2023، انتررجيونال للتحليلات الاستراتيجية ،6يناير 2023، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/wycbhwsb

7- جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الامن القومي الجزائري، المركز الديمقراطي العربي, 2014, نقلا عن الموقع : https://www.democraticac.de/?p=244

8- حمد امل، الحواضن الامنة: كيف تطورت تهديدات الإرهاب في القارة الافريقية على مدار عقدين، انتررجيونال للتحليلات الاستراتيجية، 9سبتمبر 2021، تم تصفح الموقع يوم،14مارس2022، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/4rmdw4h2

9- ساسكيا فان جنوجتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، (اكاديمية الامارات الديبلوماسية، افريل 2016)، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/77f4abrd

10- عبد الصبور صباح، ارتدادات الفوضى: كيف تتأثر الازمة اللبية بتغير النظام العالمي، انتررجيونال للتحليلات الاستراتيجية،3فيفري 2022، نقلا عن الموقع:
https://tinyurl.com/yc6wcr9f

11- عتلم وليد، الذئاب المنفردة...تحولات تفرض مواجهة جديدة، السياسة الدولية ،13افريل2022، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/2ukhd2r5

12- الفقي محمد، نشاط شبكي: لماذا يهتم "داعش" بتوسيع وجوده في جنوب افريقيا، انتررجيونال للتحليلات الاستراتيجية ،18 نوفمبر 2022، تم التصفح يوم 11جانفي ،2023، نقلا عن الموقع: https://bitly.ws/TX2V

13- قشطة منى، قراءة في مؤشر الإرهاب العالمي 2023(3): اتجاهات النشاط الإرهابي والتوزيع المناطقي للعمليات الإرهابية، المرصد المصري، نقلا عن الموقع:
https://marsad.ecss.com.eg/76406

14- مرعب رولان، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وابعادها، مجلة الدفاع الوطني اللبناني"، العدد 98، (تشرين الأول ،2016)، تم تصفح الموقع في 22 جوان 2023، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/ykry9sx9

15- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ملف: داعش، والجهاديون"-واقع الامن في الساحل الافريقي، أفغانستان وسوريا، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/47fn4syd

16- المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، اعداد وحدة التقارير والدراسات، داعش و"الجهاديون: "تهديدات لازالت قائمة، 23 أغسطس 2023، المانيا وهولندا، نقلا عن الموقع:https://tinyurl.com/rk9m8czy

17- منحى تصاعدي: اتجاهات أنشطة التنظيمات الإرهابية خلال عام 2022، انتريجيونال للتحليلات الاستراتيجية،8ديسمبر 2021، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/askensbf

18- الهلالي هالة، ابعاد ومحددات التفاعلات الخارجية للحركات الإرهابية، السياسة الدولية ،9-8-2017، تم التصفح في 12 جافي 2022، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/5n8ydp53

**ب/ المراجع والمصادر باللغة الإنجليزية:**

**1/Books and Book's Chapters in English**

1- Ben Antar Abdennour **،les initiatives de sécurité au Maghreb et au Sahel: le G5 Sahel mis a l'épreuve**, (Paris: https://tinyurl.com/5n8ydp53 l'harmattan, 2019).

2- Durac Vincent, the **role of non-state actors in Arab countries after the Arab uprising**, (Dublin: IE med. Mediterranean yearbook, 2015) .

3- Gonzales Daniel, **It is getting harder to do. Countering terrorist use of the internet**, in Terrorism and transatlantic relations threats challenges, edited by Klaus larrer and Tobias Hof, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2022).

4- Hoffman Bruce, in **terrorism and transatlantic relation and challenges**, in Terrorism and transatlantic relations threats challenges, edited by Klaus larrer and Tobias Hof, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2022).

5- Hoffman Bruce, **inside terrorism**, (New York: Colombia university press, 2006) .

6- Muller Pierre,les politique publiques. puf que-sais-je ?,10 eme edition, (France, 2018).

7- O'brien Peter, **counter terrorism in Europe: Discord and Disorder**, in Terrorism and transatlantic relations threats challenges, edited by Klaus Larres and Zobias Hof, (Switzerland,UK: Palgrave macmillan.2022).

8- Paulussen Chistophe, Martin Scheinin, **Human dignity and human security in times of terrorism.** (The Netherlands: T.M.C Asser institute The Hague, 2000) .

9- Varin Caroline and Dauda Abubakar, **"Violent non-state actors in Africa Terrorists, Robels and Warlords"** (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017) .

**2/ Periodicals**

1- Balzacq Thierry, **QU est –ce que la sécurité nationale ?** Revue internationale et strategique, N5 .(2003) .

2- ben yahia Jihane, Fabiani Riccardo, Max gallien, Matt Herbert, **Transnational organized crime and political actors in Maghreb and Sahel**, Conrad adenaaulr stiftung e.v regional program political dialogue south Mediterranean 17(January 2019).

3- Bouriche Riad, **Approche des politique sécuritaire : cas des pays du Maghreb**, El h iwar Elmiutawassiti, vol.4, N1,) mars2013 (.

4- desmiat Sophie ،**climate change and security in north Africa, focus on Algeria, morocco and Tunisia,** cascades research paper, February,2021.

5- Dworkin Antony and el Malki Fatima –Zahra, **the southern front line: EU counter-terrorism cooperation with Tunisia and Morocco**, (ECFR) European council on foreign relations 246.(2018)

6- Hofmann Claudia and Wrich Schneckener ،**Engaging non-state armed actors in state and peace building: options and strategies** ،international review of the redcross ،volume93, n.883, (september2011) .

7- Jenkins Brian Michael **،is Al-Qaida's internet strategy working ?** (pittsberg, the rand corporation, 2011).

8- Macleod Alex, **Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique**, cultures and conflits.n'54.(2004) .

9- Mansour Dina -Ille, **counterterrorism policies in the Middle East and North Africa: a régional perspective**, international review of the Red Cross (IRRC), 103 , .(2021)

10- Pham Peter, **Morocco's vital role in North West Africa's security and development**, Atlantic council Africa center, 2013.

11- Wenneholm -Peter, brattberg Erik, and Rhinard Mark,"**the EU as counter- terrorism actor abroad: finding apportunities, overcoming constraints**," EPC Issue paper, NO .60,(september2010(.

12- yahia H. Zoubir, **security challenges in the Maghreb: the nexus between bad** governance **and violent extremism**, euro Mesco brief70, (28 feberuary 2017).

3/ **Reports:**

**1-** boutin berenice, **the feghter's phenomenon in the European union international**,( centre for centre -terrorism- the Hague( isst), 2016).

**2-** martin Javier, **the weak and vulnerable wall of Europe**, novact project, funded by devreporter with the Support of ODHE, shock monitor and barolona city council, 2020.

**3-** secherrer amandine،**the return of foreign foreign fighters to EU soil**,( european parliamentary, 2018).

**4/ Web Links**

1- Albrecht Peter et Barnes Karen, Place du genre dans l'élaboration de politiques de sécurité nationale, centre pour le control democratique des forces armees –geneve DCAF. https://tinyurl.com/2kx8yva7

2- B. Weld Jean, CURRENT INTERNATIONAL MONEY LAUNDERING TRENDS AND ANTI-MONEY LAUNDERING CO-OPERATION MEASURES, consulte 5-4-2021. https://tinyurl.com/ye2a4724

3- Ceyhan Ayse , Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres. https://journals.openedition.org/conflits/541

4- de a baume Maia and paravicini giulia, EU takes counter-terrorism campaign to the fontines, DECEMBER 14, 2015. https://tinyurl.com/4tms756d

5- el-said Hamed and Barratt Richard, Enhancing the Understanding of the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon in Syria, United Nations Office of Counter-Terrorism. July 2017. https://tinyurl.com/mr457dz2

6- H. Cordesman Anthony. A World in Crisis the Winter Wars of 2022-2023.the Centre for strategic and International Studies (CSIS. November 15.2022). https://tinyurl.com/3bt3azcm

7- https://www.imf.org/external/np/leg/sem/2002/cdmfl/eng/thony.pdf

8- LA SECURITE HUMAINE EN THEORIE ET EN PRATIQUE, Fonds des Nations Unies pour la Sécurité. https://tinyurl.com/53jyr4vy

9- Lina Khatib, the Islamic state's strategy : lasting and expanding,(Malcolm H.KERR-Carnegie Meddle East centre, June 29,2015). https://tinyurl.com/3j9pprr3

10- M.Walt Stephen and Belfer Ranée, How Many Shocks can the World Take? Foreign Policy, October 24.2022, accessible. https://tinyurl.com/3266sket:
11- Pavla DANIŠOVÁ , LA POLITIQUE DE SECURITE ET DE DEFENSE DE LA REPUBLIQUE TCHEQUE,Mémoire. Master en Administration Publique. Février 2007. file:///C:/Users/ASUS/Downloads/Danisova.pdf
12- Thony Jean –François, MONEY LAUNDERING AND TERRORISM FINANCING: AN OVERVIEW, Consulte 2-5-2022. https://tinyurl.com/3vfttr6k
13- Zeini Moulaye. Mahmadou Niakate. Gouvernance partagée de la sécurité et de la fais l'expérience malienne.friedrich-elbert –stiftung abuja regional offic, february 2012. https://tinyurl.com/2s3uyb3b

# قائمة الجداول

الجدول رقم 1: تواتر عناصر التعريف في 109 تعريفا للإرهاب..... 41
الجدول رقم 2: أهم الاختلافات بين الفواعل اللادولاتية العنيفة ..... 45
الجدول رقم 3: طرق التعامل مع الجهات المسلحة بناء على الافتراضات النظرية ..... 96
الجدول رقم 4: عدد الأفراد الملتحقين بتنظيم داعش من شمال افريقيا والشرق الأوسط .....123
الجدول رقم 5: الهجمات الإرهابية في بلدان شمال افريقيا المختلفة من 1980 إلى 2016. .....150
الجدول رقم 6: معدلات المقاتلين العائدين من العراق وسوريا الى البلدان التي لها أكبر عدد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب .....161
. الجدول رقم 7: توقيت الهجمات الإرهابية المحلية مقارنة مع التشريعات المضادة لمكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.....188

# قائمة الخرائط

الخريطة رقم 1: دول غرب المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية .....101
الخريطة رقم 2: أعداد مسلحي داعش القادمون من عدة دول .....117

الخريطة رقم 3: الجماعات المتطرفة في إفريقيا .....136
الخريطة رقم 4: مؤشر الإرهاب في المنطقة العربية.....149
الخريطة رقم 5: الهجمات الإرهابية في أوروبا المرتبطة بتونس والمغرب .....151
الخريطة رقم 6: منطقة العسكرة التونسية .....195

# قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: توضح زيادة أعداد المهاجرين غير النظاميين لإيطاليا عن طريق البحر 2019-2021
.....120
الشكل رقم 2: يوضح التكلفة الاقتصادية للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2001-
2019.....155
الشكل رقم 3: يوضح القوة الصلبة ومكافحة الارهاب.....166
الشكل رقم 4: يوضح القوة الناعمة في مكافحة الإرهاب .....169

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:

**شكر وتقدير** ..... **2**
**إهـــداء** ..... **3**
**الملخـص:** ..... **4**
Abstract: ..... 1
**مقدمـــة** ..... **2**
القيمة العلمية والعملية للدراسة: ..... 4
أسباب اختيار الموضوع: ..... 5
حدود ومجال الدراسة: ..... 6
إشكالية الدراسة: ..... 6
فرضيات الدراسة: ..... 7
مقاربة منهجية: ..... 7
الدراسات السابقة: ..... 7
صعوبات الدراسة: ..... 10
تبرير الخطة: ..... 10
**الفصل الأول: السياسات الأمنية و الإرهاب العالمي الجديد: مقاربة مفاهيمية نظرية.** ..... **12**
**المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للسياسات الأمنية.** ..... **14**
المطلب الأول: تحول مضامين الأمن وفق منظورات العلاقات الدولية ..... 14
المطلب الثاني: تعريف السياسات الأمنية ..... 17
المطلب الثالث: أبعاد السياسات الأمنية: ..... 20
المطلب الرابع: محددات السياسة الأمنية ..... 22
المطلب الخامس: رسم وتنفيذ السياسات الأمنية ..... 24
المطلب السادس: مستويات السياسة الأمنية ..... 26
**المبحث الثاني: المقاربة المفاهيمية للإرهاب العالمي الجديد** ..... **31**
المطلب الأول: التطور الكرونولوجي للإرهاب ..... 31

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب العالي الجديد ..... 39
المطلب الثالث: أشكال الإرهاب العالمي الجديد ..... 57
المطلب الرابع: أساليب وآليات الإرهاب العالمي الجديد ..... 61
**المبحث الثالث: الاطار التفاعلي بين السياسات الأمنية والإرهاب العالمي الجديد ..... 71**
المطلب الأول: النظام العالمي الجديد ..... 71
المطلب الثاني: تراجع دور الدولة ..... 74
المطلب الثالث: العولمة ..... 75
المطلب الرابع: الثورة التكنولوجية وتعزيزها للعمل الإرهابي ..... 77
المطلب الخامس: انتشار خطاب الأمننة ..... 81
**المبحث الرابع: الطروحات النظرية المفسرة للسياسات الأمنية والإرهاب العالمي الجديد ..... 84**
المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الأمنية ..... 84
المطلب الثاني: موقف نظريات العلاقات الدولية من الإرهاب العالمي الجديد ..... 89
**الفصل الثاني: واقع الإرهاب الجديد في غرب المتوسط وانعكاساته الأمنية على المنطقة..... 98**
**المبحث الأول: جيوبوليتيكا غرب المتوسط ..... 100**
المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة غرب المتوسط .....100
المطلب الثاني: الأهمية الأمنية والاقتصادية لمنطقة غرب المتوسط.....102
**المبحث الثاني:التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة غرب المتوسط. ..... 106**
المطلب الأول: الفوضى والاضطراب: بيئة لتكاثر الجماعات الإرهابية في جنوب غرب المتوسط....
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وتعزيز الإرهاب .....109
المطلب الثالث: الهجرة وشبكات الإرهاب .....115
المطلب الرابع: الخلايا الفردية.....123
**المبحث الثالث: البؤر الإرهابية في جنوب غرب المتوسط..... 125**
المطلب الأول: الاحتضان الليبي للإرهاب في جنوب غرب المتوسط.....125
المطلب الثاني: المظالم الاجتماعية محفز لانتشار الإرهاب في تونس .....129
المطلب الثالث: الجزائر، مواجهة جوار إرهابي.....132
المطلب الرابع: المغرب ومعضلة عودة الجهاديين .....134
المطلب الخامس: دول الساحل الإفريقي ملاذ خصب للإرهاب.....135

**المبحث الرابع: الفرص التكنولوجية تصنع إرهابا جديدا في غرب المتوسط "تنظيم الدولة الإسلامية نموذجا".** ..... **140**
المطلب الأول: نشأة وتطور تنظيم داعش.....140
المطلب الثاني: ريادة داعش في استخدام وسائط التواصل الاجتماعي .....143
المطلب الثالث: أساليب واستراتيجيات تنظيم داعش لنشر "الخلافة الإسلامية" .....146
**المبحث الخامس: تداعيات الإرهاب العالمي الجديد على الأمن في منطقة غرب المتوسط**..... **149**
المطلب الأول: الهجمات الإرهابية في منطقة غرب المتوسط .....149
المطلب الثاني: انعكاسات النشاط الإرهابي لتنظيم "داعش" على منطقة غرب المتوسط .....154
**الفصل الثالث: السياسات الأمنية لمواجهة الإرهاب العالمي الجديد في غرب المتوسط**..... **163**
**المبحث الأول: السياسات الأمنية على المستوى الأوروبي** ..... **165**
المطلب الأول: سياسة المنهجية القومية .....165
المطلب الثاني: سياسة الاستثنائية الأوروبية .....167
المطلب الثالث: سياسة التقارب عبر الأطلسي .....170
المطلب الرابع: سياسة التعاون مع سلطات إنفاذ القانون .....175
المطلب الخامس: سياسات لإدماج المقاتلين الأجانب.....180
**المبحث الثاني: السياسات الأمنية على المستوى المغاربي** ..... **184**
المطلب الأول: السياسات الأمنية الجزائرية.....184
المطلب الثاني: السياسات الأمنية المغربية لمكافحة الإرهاب الجديد .....187
المطلب الثالث: السياسات الأمنية التونسية لمكافحة الإرهاب .....192
المطلب الرابع: السياسات الأمنية الليبية لمواجهة الإرهاب. .....197
**المبحث الثالث: التعاون الإقليمي المشترك بين ضفتي غرب المتوسط**..... **200**
المطلب الأول: الدعم الأوروبي للدولة التونسية.....201
المطلب الثاني: التعاون الأمني بين المغرب والاتحاد الأوروبي.....202
المطلب الثالث: التعاون الأورو جزائري في مكافحة الإرهاب.....205
المطلب الرابع: السياسات الأمنية الأوربية لمواجهة الإرهاب في ليبيا: .....208
**المبحث الرابع: مستقبل السياسات الأمنية في منطقة غرب المتوسط**..... **211**
المطلب الأول: السيناريو الخطي (استمرار الوضع القائم) .....211
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي (سيناريو متفائل).....219

**الخاتمـــة ..... 224**
**قائمـــة المصادر والمراجع..... 230**
**قائمة الجداول..... 244**
**قائمة الخرائط ..... 244**
**قائمة الأشكال..... 245**
**فهرس المحتويات ..... 246**